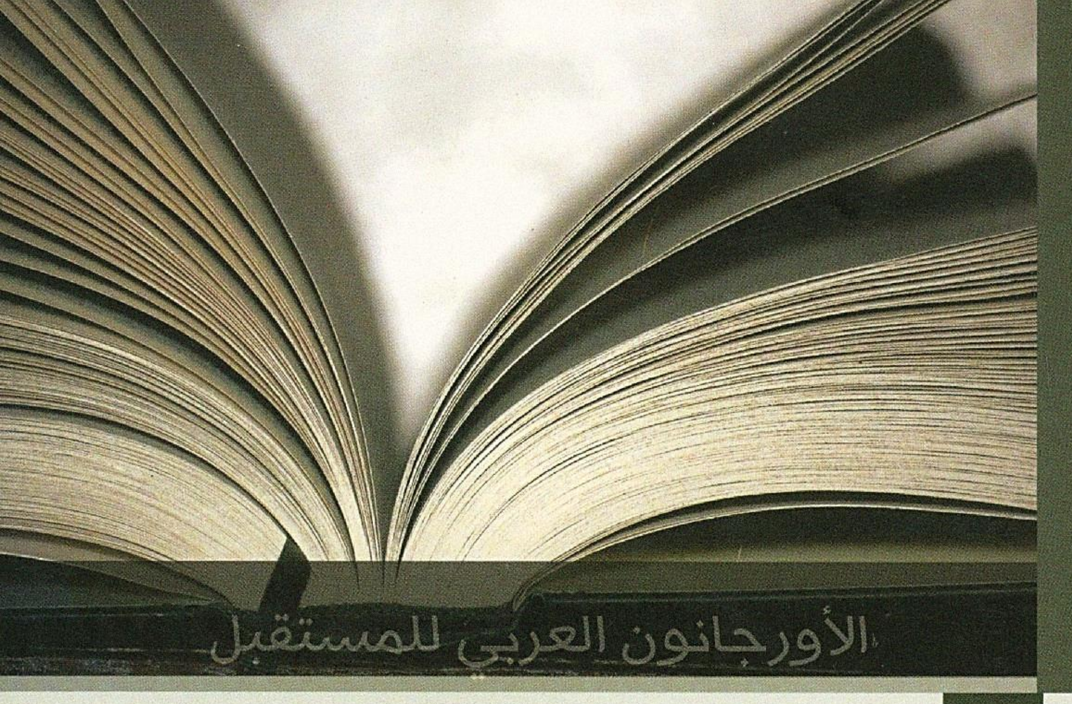


الأورجانون العربي للمستقبل

أ.د. مصطفى النشار

الدار المصرية اللبنانية

الأورجانون العربي للمستقبل

النشار، مصطفى .
الأورجانون العربي للمستقبل/ مصطفى النشار
. ـ ط1.ـ القاهرة :الدار المصرية اللبنانية ، 2014.
280 ص ؛ 24 سم.
تدمك : 5 – 906 – 427 – 977 – 978
1- المستقبلية (فلسفة).
أ – العنوان .   133.3239
رقم الإيداع : 5524 / 2014

الدار المصرية اللبنانية
16 عبد الخالق ثروت القاهرة .
تليفون: 23910250 202+
فاكس: 23909618 202+ ص.ب 2022
E-mail:info@almasriah.com
www.almasriah.com

الطبعة الأولى : جماد أول 1435 هـ - مارس 2014 م

الأورجانون العربي للمستقبل

أ. د. مصطفى النشار

أستاذ ورئيس قسم الفلسفة
كلية الآداب ـ جامعة القاهرة

الدار المصرية اللبنانية

الإهـــــداء

إلى كل مواطن عربي حاكمًا كان أو محكومًا ليتحمل الجميع مسئولياته في صنع مستقبل الوطن، إذ لم نعد نملك ترف التردد والتردي في ظل التحديات المعاصرة.

إهـــداء خاص

إلى تلاميذي من أول دفعة تخرجت من دبلوم الفلسفة التطبيقية بآداب القاهرة الذين حفزوني بمناقشاتهم المتميزة، وبروحهم الوثابة إلى مزيد من التركيز في تأمل المستقبل، وخاصة مستقبل العرب في ظل كل التحديات المعاصرة.

تصدير

إن اللحظة التي نعيشها الآن في عالمنا العربي من المحيط إلى الخليج لحظة تاريخية دقيقة، ربما لم نشهدها منذ لحظة الصدام الحضاري الأولى بالنهضة الغربية الحديثة مع قدوم الحملة الفرنسية إلى مصر في أواخر القرن الثامن عشر. وإذا كنا في ذلك الوقت شعرنا بقمة الألم من تخلفنا وجمودنا الذي أكده فشلنا في مواجهة تقدم التقنية الغربية في الفكر والسلاح، فإننا اليوم وفي ظل ما يسمى خطأ بثورات الربيع العربي التي خطط لها الغرب، وزكاها في نفوس شعوبنا في اللحظة التي شعرنا نحن فيها بضرورة التغيير، والتحول من النظم الاستبدادية إلى النظام الديمقراطي الحقيقي، إننا اليوم نشعر بمدى المرارة مما يتكشف لنا يوما بعد آخر بأننا ضحية مؤامرة دولية كبرى تهدف إلى بث المزيد من عوامل الفرقة والتشرذم بين العرب شعوبا وحكومات.

إن فرض الإرادة الغربية فيما يتعلق بما يسمى الشرق الأوسط الجديد بخريطته التي تستلزم تمزيق الدول العربية إربا إربا، حتى تصبح دويلات صغيرة بلا جيش يحميها وبلا قدرات سياسية واقتصادية موحدة، لم يعد ممكنا من خلال حركة استعمارية جديدة كالتي حدثت من قبل، ومن ثم يمكن أن يكون ممكنا من خلال هذا التدخل غير المباشر في معظم الأحيان، وتحت مظلة دولية يرعاها مجلس الأمن ومؤسسات الأمم المتحدة التي تهيمن عليها هيمنة شبه كاملة الولايات المتحدة الأمريكية وحليفاتها الغربيات.

أقول إن هذه الدول التي تسعى بكل السبل الآن مستخدمة في ذلك وسائل غير تقليدية إلى فرض إرادة التقسيم والشرذمة على دولنا العربية لصالح دولة الكيان الصهيوني المتمثل في إسرائيل، إنما تمرر مخططها عبر ضرب العرب بعضهم بالبعض الآخر

كقبائل وشيع، كأحزاب وفصائل دينية كانت أو غير دينية. إن المهم هو أن يتحارب العرب بعضهم مع البعض حتى يقضوا على ما تبقى من الإمكانيات العربية البشرية والاقتصادية على حد سواء. هذا ما حدث في العراق الذي قسموه إلى سنة وشيعة وأكراد، وهذا نفسه ما حدث في ليبيا ويحدث الآن في سوريا، وكان المأمول أن يحدث في مصر باعتبارها أكبر دولة عربية وصاحبة أقوى جيش، ولكن الله أراد ألا يحدث هذا فخرج الشعب المصري عن بكرة أبيه يطالب بتغيير دولة الإخوان التي كانت رأس الحربة التي ستنفذ هذا المخطط الخبيث في مصر، ولكن الله أراد ألا يحدث هذا حينما أيد الجيش مطالب الشعب، وخرج على ما يسمى بالحاكم الشرعي ليؤكد على أن الشرعية الحقيقية هي الشعب؛ فالشعب الذي أعطى الفرصة لحاكم إخواني وحكومة إخوانية هو نفسه الذي خرج بأعداد فاقت الثلاثين مليونا عدة مرات لخلع هذا الحاكم، وعزل هذه الحكومة التي كانت قاب قوسين أو أدنى من تقسيم مصر إلى دويلات وإمارات إسلامية صغيرة، أو إلى مناطق نفوذ لبعض الدول العربية والغربية بحيث يكون عصب الاقتصاد المصري في يد دولٍ خارجية، ولا يكون للمصريين ولاية حقيقية على أرضهم ومن ثم على قرارهم، بل وحتى لن يكونوا قادرين على التحكم وامتلاك ما يؤمّن لهم قوت يومهم.

أقول شاءت إرادة الله أن يقف هذا المخطط الخبيث عند مصر ليتحطم بإرادة شعبها الأبي الخبير، الذي يحمل تاريخا نضاليا عظيما وقف دائما أمام أي مخططات غربية خارجية لضياع العرب وفقدان هويتهم، وانكسرت على يديه قبلها الهجمات التترية والصليبية.

ولما كانت هذه هي إرادة الله، ألا يضيع العرب وألا ينكسروا بانكسار مصر وضياع جيشها رمز هيبتها ومناط عزها وقوتها، فقد أدرك المخلصون من أبناء الأمة العربية ذلك، فوقفت المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات موقفهم الشهير برفض التدخل الغربي في مصر، والإعلان الصريح عن أنهم سيتكفلون بتقديم الدعم العربي لمصر بديلا عن أي دعم كانت تحصل عليه من أي دولة غربية أخرى بما فيها أمريكا ودول

الاتحاد الأوربي، ولما كانت هذه هي إرادة الله فقد نجحت مصر وفي مدة قصيرة جدا في فرض الاستقرار على أرضها وتطهيرها من الخونة والعملاء، ومن كل من أتوا إليها قاصدين تفتيتها وكسر إرادتها القوية الموحدة، نجحت مصر شعبها وجيشها وقوة جهاز الشرطة الذي عادت إليه ثقته في نفسه بعد أن كاد عصر الإخوان على قصره يقضي عليه وعلى هيبته، ويشكك في وطنيته زارعا الفتنة بينه وبين الشعب! لقد عادت مصر إلى لحمتها وقوتها الحقيقية، وحينما تعود الهيبة والقوة إلى مصر، تعود إلى مكانتها رائدة لأخواتها في العالم العربي.

ولما كانت هذه هي إرادة الله فقد أدرك مسيحيو مصر باختلاف طوائفهم أن مخطط حرق الكنائس المقصود منه هو إحداث الفتنة الطائفية على أرض الوطن، ومن ثم لم يعبأوا بحرق الكنائس ولا بسرقة محتوياتها ولا بمن قتل أثناء ذلك، ووقفوا إلى جانب إخوانهم المسلمين صفا واحدا ضد من يحرقون الكنائس والمساجد، وضد من يروعون الآمنين ويحرقون المنشآت الحكومية والممتلكات الخاصة، فكانت تلك الوقفة الشجاعة للمسيحيين داخل مصر وخارجها، ووقفة الدول العربية الشجاعة وقفة تنم عن أن لحظة انهيار العروبة وضياع الوطن العربي لم تحن بعد، بل على العكس إنها اللحظة التي ربما ستكون أساسا لوحدتهم ولعودتهم إلى التاريخ والتأثير فيه مرة أخرى، وتعود إليها شقيقاتها أقوياء متحدين، والأمل معقود على ازدياد أواصر هذه الوحدة في المستقبل القريب إن شاء الله.

وتعود إلى بدء، أقول إن اللحظة التاريخية التي نعيشها في عالمنا العربي الآن هي لحظة من لحظات الحسم التاريخي التي تلخصها العبارة الشكسبيرية الشهيرة «نكون أو لا نكون»، ومن ثم فإن لحظة الأزمة – وخاصة إذا كانت بهذا الحزم – يمكن أن تقود أبناء الأمة إلى أزمة فكرية وأزمة هوية، بل وأزمة وجود، ولكي لا نقع في أسر أي من هذه الأزمات، آثرت أن أشحذ ذاتي ومعي كل من يفكر ويتدبر لصالح أمتنا العربية، آثرت أن أتجه بتفكيري نحو المستقبل لأني أعتقد اعتقادا جازما أن التفكير في المستقبل هو

الذي يصنع تطور الحاضر وتقدمه إلى المستقبل، وعلى العكس مما يتصور البعض منا أن الحاضر هو نتاج الماضي، أتصور أن التفكير في الحاضر من منظور الماضي هو الذي يوقفنا دائمًا «محلك سر»، فإن كان الماضي القريب لا إنجاز فيه وليس محل رضا منا فما الذي يجعلنا نتخذه علة للمستقبل وتكئة له؟ إن المستقبل في هذه الحالة لن يكون قابلا لأي تطور أو تقدم لأنه ببساطة لم يخطط أحد لوجود هذا التقدم أو لصنع هذا التطور.

إذن فالتفكير في المستقبل وتأمل صورته المأمولة بآليات علمية وعقلية أصبحت متاحة في ظل التطورات العلمية والفلسفية المعاصرة، هو السبيل لأن نصلح من حاضرنا ونصنع التطور فيه. فالحاضر إذن - في اعتقادي - هو ابن المستقبل، وإذا كنا نريد أن يكون حاضرنا جيدا وناصعا فذلك لن يكون إلا بتأمل ماذا سيحدث في المستقبل من تطورات حتى نخطط لحاضرنا ولمستقبلنا في ظله؛ وهذه هي أهمية فلسفة المستقبل التي عنيت بها كثيرا منذ فترة ليست بالقصيرة، وهذا التفكير الدائم في المستقبل هو ما كان يحضني باستمرار على التفكير منذ فترة طويلة في وضع آليات عقلية وعلمية محددة للنهوض في المستقبل، وهذا ما حدا بي لأن أجعل التأمل في فلسفة المستقبل وفي معرفة آفاقه وحدود ما سيصنعه الإنسان فيه من تطور لحياته أساسا لوضع ما أسميه في كتابي هذا بالأورجانون العربي للقرن الحادي والعشرين، والأورجانون كما هو معلوم لدارسي تاريخ الفلسفة والمنطق هو من حيث اللفظ يعني «الآلة أو الأداة»؛ ومن حيث المعنى هو أسس وآليات يمكن أن نستخدمها لتغيير نمط تفكيرنا من النمط التقليدي الجامد إلى النمط المتجدد القادر على التفاعل مع كل جديد سواء كان من حيث مناهج التفكير أو من حيث أدوات الحياة والسلوك فيها.

إننا في هذه اللحظة التاريخية محتاجون أكثر من أي وقت مضى إلى أورجانون جديد يكون بمثابة خارطة طريق للمستقبل، ليس على مستوى الفكر فقط وإنما أيضا على مستوى التخطيط والعلم من أجل المستقبل الأفضل لأمتنا العربية، ولا يمكن لهذه الخارطة التي أتصورها أن تلقى قبولا إلا إذا سبقها إبراز للمثالب التي جعلتنا نفقد بوصلة

تحقيق التقدم خلال أكثر من قرنين مضيا من عمر أمتنا العربية المديد؛ فرصد المثالب وبيان أوجه القصور والأوجاع، والأمراض التي نعاني منها فكريا وعمليا، هو بداية الطريق للتخلص منها، والانتقال إلى عصر جديد نحقق فيه التقدم ونصنع فيه من جديد مجدا لأمتنا هي تستحقه ونحن كذلك.

أيها القارئ العزيز، إنني لم أقصد بتقديم كتابي هذا إليك لأن أنتقدك أو أن أحبطك، بل هو أشبه بروشتة طبيب أطال تأمل أمراضنا العربية فعرفها وحاول أن يبرزها أمامك حتى تعمل بكل جد واجتهاد على التخلص منها، ليس فقط على مستوى الأفراد وإنما أيضا على مستوى المجتمع والدولة. إننا كعرب مطالبين كأفراد وكشعوب وكدول أن نحسن الظن بما في داخل هذا الكتاب حتى نتفاعل مع ما فيه من أفكار عامة بشأن المستقبل الإنساني عمومًا، وبشأن مستقبلنا العربي على وجه الخصوص؛ فالتفكير في المستقبل العربي لا يمكن بحال أن ينفصل عن المستقبل العالمي، فكل تطور وتقدم يحققه أو سيحققه الإنسان الغربي نحن شركاء فيه منذ البداية، ومن ثم فعلينا أن نعود لنشارك فيه الآن، وهذه المشاركة في ركب الحضارة العالمية لن تكون إلا إذا نجحنا بداية في إدراك عيوبنا الفكرية والعملية، ونجحنا ثانيًا في مواجهتها والتغلب عليها، ونجحنا ثالثا في التفاعل مع ركائز النهوض المعاصرة التي حددتها داخل هذا الكتاب باعتبارها الركائز الأهم والأولى باهتمامنا ورعايتنا لنحقق من خلالها هذا الانتقال الذي نأمله لأنفسنا ولوطننا من عصر عانينا فيه كثيرا من عوامل التخلف والجمود، إلى عصر جديد نحقق فيه الطفرة المأمولة للنهوض الحضاري المنشود، وهذا النهوض ليس بعيدا عنا الآن لأننا نعيش بالفعل لحظة فارقة في التاريخ كشفت لنا عن أن قوتنا هي بالفعل في وحدتنا، وعن أن قوتنا هي بالفعل في قدرتنا على تطوير خطابنا السياسي والديني، والعمل بموجب هذا التطوير لتتغير حياتنا نحو الأفضل، وحتى نعود بالفعل إلى عصر نكون فيه من رواد الحضارة البشرية الحديثة.

والآن إذا كنتم قد اقتنعتم معي بأهمية هذه اللحظة التاريخية الفارقة في تاريخ أمتنا، فلتشاركوني هذه الرحلة في تأمل المستقبل: ماذا سيكون؟! وفي تأمل خارطة طريقنا للمستقبل، وكيف نعمل بالفعل على تحويلها إلى واقع نعيشه، وإلى حياة نتمسك بأن نحققها لأنفسنا، فنحن نستحق هذا وقادرون على تحقيقه، وأمتنا العربية تستحق هذا وقادرة بإذن الله وبجهود أبنائها على تحقيقه.

كل ما هنالك أنه ينبغي أن نشحذ همتنا ونقوي إرادتنا تجاه ضرورة تحقيق النهوض في المستقبل، ونحن كما قلنا وأكرر قادرون على ذلك ونستطيع تحقيقه.

والله المستعان .. وعليه – سبحانه – قصد السبيل.

د. مصطفى النشار

القاهرة – مدينة نصر في

15 شوال 1434هـ/ 22 أغسطس 2013م

مقدمة

التفكير في المستقبل ضرورة حياة

آفة من آفاتنا العربية في العصر الحاضر أننا مشدودون باستمرار للتفكير في الماضي سواء الماضي البعيد أو الماضي القريب. ولا شك أن ذلك ليس عيبا في ذاته؛ فالتفكير في الماضي ربما يكون دافعا لأن نعيش حاضرًا أفضل ونحلم بمستقبل أكثر رخاء وازدهارا، ومن لا ماضي له لا حاضر ولا مستقبل له كما يقولون!! لكن الحقيقة أن التفكير بل والعيش في الماضي أصبح السمة الغالبة على فكرنا المعاصر بشكل قد يبدو مرضيا حقا.

إن استعادة الماضي أصبحت في نظر الكثيرين منا هي الحلم الذي نحلم به، وأصبح هو الواقع الذي نتمنى أن نعيشه. وفي هذا يكمن الخطأ الكبير في حياتنا المعاصرة؛ فليس معنى أن ماضينا حافل بالإنجازات الحضارية الهائلة التي حققها الأجداد سواء في العصور الأولى للتاريخ الإنساني حيث نجحوا في صنع أولى الحضارات الكبرى في التاريخ، أو في العصور الإسلامية الزاهية التي نجحوا فيها أيضا في استعادة الريادة الحضارية من جديد بفضل إيمانهم العميق بالدين الإسلامي، وفهمهم الدقيق لدعوته إلى العلم، والعمل بموجب إيمان قوي بالله لا يعرف حدودا للاجتهاد ولا يضع قيودا أمام أي إبداع في أي مجال من مجالات الحياة. أقول ليس معنى أن أجدادنا قد حققوا تلك الريادة الحضارية أن نركن نحن إلى اجترار ما أنجزوه، ونظل نتغنى به إلى ما لا نهاية فيكون التغني بأمجاد الماضي بديلا عن العيش في الحاضر والتفكير في المستقبل.

ولنتذكر دائما أن إنجازات هؤلاء الأجداد كانت بفضل جهدهم وفهمهم العميق لرسالة الإنسان في الحياة.

لقد تحلوا بأكبر قدر من الصبر والشجاعة حينما حولوا كل الظروف الطبيعية والبيئية غير الملائمة لحياة الإنسان إلى ظروف تخدم الإنسان وإلى عوامل تساعدهم في بناء حياتهم المدنية التي أسسوها لأول مرة على ضفاف النيل ونهري دجلة والفرات، ولقد تحلوا بأكبر قدر من التحدي الحضاري لتلك الظروف غير المواتية بما أبدعوه من علوم تحدت الزمن وتحدوا بها الواقع، بل واخترقوا بها حاجز المستقبل، ولا شك أن ما خلفوه لنا من شواهد حضارية من مبانٍ عملاقة وآثار لا تزال تتحدى الزمن هو خير ما يؤكد أنهم إنما نجحوا في اختراق حاجز الزمن والمستقبل، ولذلك صنعوا ما صنعوه آملين أن تراه الأجيال التالية جيلا بعد جيل وتندهش عقولهم أمام إنجازات هؤلاء الأجداد!!

ونفس الشيء فعله أجدادنا من المسلمين الأوائل، أولئك الذين فهموا دينهم خير فهم، وأدركوا أن إعجاز القرآن جاء من تحدي العقل الإنساني، وكمُن في دعوته إلى إعمال العقل واستخدام العلم إلى أقصى حد ممكن، فانطلقوا يبنون في كل مجالات الحياة، فمن إبداع العلوم الشرعية والدينية، إلى إبداعات شتى في مختلف العلوم، طبيعية كانت أو إنسانية، إلى إبداعات فنية وأدبية ومعمارية، إلى إبداعهم الأهم والأشمل وهو تلك الريادة الحضارية التي حققوها من خلال هذه الإبداعات الجزئية فكونوا تلك المنظومة الحضارية الفذة التي صدروها إلى العالم الغربي في يسر وبساطة وبغير افتعال أو غرور.

إن تحدي ظروف الواقع هو ما يخلق الإبداع في الحاضر ويصنع لدى الأمم والشعوب الحافز لاختراق حاجز الزمن والريادة في المستقبل. ومن ثم فإنه إذا كان لنا بحق ماضٍ نزهو ونفتخر به، فليكن منه ذلك الزاد الذي نهضمه درسا يدفعنا لتفهم كيف يكون تحدي ظروف الواقع المعاش، وكيف يمكن استثمار كل الإمكانيات المتاحة لصنع الريادة والتقدم الآن وفي المستقبل.

وإذا نظرنا حولنا لنرى كيف يصنع الرواد والمتقدمون في هذا العصر ريادتهم وتقدمهم، فلن نجد لديهم إلا أمرين لا ثالث لهما: علما وعملا؛ تفوقا علميّا مطردا يدفعهم باستمرار إلى مزيد من تهيئة ظروف الإبداع العلمي في مختلف ميادين العلم، ثم استثمار لهذا الإبداع العلمي وتحويله إلى تكنولوجيا تحل مشكلات الواقع وتواجهها بكل حسم. ومن ثم تتحسن حياة الإنسان العربي عاما بعد عام وقرنا بعد قرن، واطراد هذا التقدم العلمي بشقيه النظري والتطبيقي يستند على عقول لا يقف أمام إبداعها أي عوائق، مادية كانت أو سياسية أو اجتماعية؛ فالكل هناك يدرك أن إبداع المفكرين والعلماء هو طريقهم إلى التقدم. ومن ثم فلا سلطة أيا كانت تحد من إبداع هؤلاء، بل كل الإمكانيات متوفرة لهم ولديهم بحيث لا يعودون يفكرون إلا فيما يبحثون فيه وفي مكتشفاتهم الجديدة.

وتخرج نتائج هذه الأبحاث في مختلف مجالات الفكر والعلم من عقول ومعامل أصحابها لتجد طريقها فورا إلى حياة الناس، فيتم على أساسها تطوير المصانع والمزارع وطرق الحياة المختلفة، فيزداد إيمان الناس بأهمية العلم والتكنولوجيا في تطوير حياتهم وتحسين ظروفها، بل وحل كل المشكلات التي يعانون منها أيا كان حجمها ومجالها، على هذا تبدو سيمفونية التقدم؛ علماء ومفكرون يعملون ليل نهار على اكتشاف المزيد من الأفكار والنظريات العلمية الجديدة، وأناس يتلقون هذه الأفكار والنظريات ويحولونها إلى تكنولوجيا تيسر حياتهم وتحل مشكلاتهم، فتندفع بهم الحياة دوما إلى مزيد من التطور والتقدم.

إن سيمفونية التقدم إذن تسير على رجل واحدة، وإنهم إنما يصنعونها من خلال تفكير يركز على بُعد واحد للتقدم هو التقدم العلمي- المادي، فبدأ المفكرون الغربيون يفكرون في حل لهذه المعادلة الصعبة، فرفاهية الإنسان لا تكتمل بمجرد إشباع غرائزه المادية وتحسين ظروف حياته العملية فقط، فبدأوا يفكرون في إعادة التوازن المفقود إلى حضارتهم التي غلب عليها المادية، بمزيد من الإصلاح الديني والروحي والأخلاقي،

ولما اكتشفوا أن زاد حضارتهم هو في الغالب لا يتجاوز هذا الزاد المادي - التقني فكروا في إقامة الحوار مع الحضارات الأخرى، وخاصة الشرقية منها باعتبار أنها حضارات روحية - أخلاقية في الأساس، وعلى هذا النحو بدأت أفكار مثل «حوار الحضارات»، و«حوار الأديان» «العولمة» تظهر على السطح، وكل ذلك كان ولا يزال من أجل بث روح جديدة لحضارتهم التي أوشكت على الانهيار بفعل تركيزها على التطرف في الإشباع المادي.

وإذا تأملنا هذه الصورة للحضارة الغربية المتقدمة - الرائدة في هذا العصر - جيدا لوجدنا أن التفكير العلمي في تجديد وتطوير الحاضر وتحسينه من أجل مستقبل أفضل هو سمتها الأساسية، ونحن لا نطالب إلا بأن نلتقط هذه السمة ونتأثر بها في حياتنا، وهي ليست سمة تتميز بها المجتمعات الغربية فقط، بل هي سمة كل شعب يريد أن يتقدم، فبالتفكير العلمي في مشكلات الحاضر والتوجه نحو المستقبل خطت شعوب شرقية عديدة خطوات رائدة نحو السيادة في المستقبل مثل اليابانيين والصينيين والكوريين، بل والهنود والباكستانيين، بل وشعوب صغيرة العدد أصبحت كبيرة القدر والقيمة مثل شعب سنغافورة وشعب تايوان وهونج كونج.

إننا لسنا أقل من هذه الشعوب أملًا في صنع الحياة الأفضل لأنفسنا وللآخرين، وكل ما ينقصنا هو امتلاك إرادة التقدم، وأن يأتي الفعل مساوقا للإرادة ومكافئا لها. إن الإرادة بلا عمل لا شيء، إذ تبقى مجرد أحلام غير قابلة للتحقيق، وعمل بلا إدراك لإرادة التقدم وآلياته التي على رأسها التفكير العلمي القائم على التخطيط الواعي بمتطلبات المستقبل، والقائم على الإمكانيات الفعلية الذاتية، إنما هو عمل غوغائي فوضوي لا يأتي بأي نتيجة مما ننشده ونطمح إلى تحقيقه.

إننا نملك من إمكانات التقدم البشرية والمادية ما لا تملكه هذه الشعوب، ونملك من الدافع الديني والتاريخي ما ليس لدى هذه الشعوب، ومع ذلك نتقاعس عن استغلال كل هذه الإمكانيات المدفوعة بكل الدوافع الدينية والتاريخية ولا نزال نقف محلك سر!!

وقد يقول قائل: كيف ذلك وحكوماتنا تملك خططا خمسية عديدة، كلما انتهت إحداها بدأت في تنفيذ الأخرى؟!

والحقيقة التي أود أن ألفت الانتباه إليها أن حديثي هنا ليس حديثا عن سياسات حكومية اقتصادية كانت أو اجتماعية، بل الحديث عن سيمفونية شاملة يتكامل فيها أثر العلماء والمفكرين بإبداعاتهم مع أداء الحكومة والشعب، كل في ميدان عمله وتخصصه. إن إرادة التقدم لا ينبغي أن تقتصر على حكومة، بل ينبغي أن تكون إرادة الحكومة نابعة من إرادة الشعب، وإرادة الشعب لا يوقظها ويكسبها عناصرها إلا أداء المفكرين والعلماء والمثقفين عامة. إن النغمة السائدة ينبغي أن تكون هي نشيد التقدم، دوافعه وآلياته ونتائجه التي ستعود على الجميع بالمزيد من الرفاهية والطمأنينة والخير.

إن ما نلمسه من تناقض وعدم تناغم في الأداء الحضاري لشعوبنا العربية وحكوماتها سر من أسرار تخلفنا، وعائق يعوق التقدم. وهذا التناقض نابع من انفصام الأقوال عن الأفعال؛ فنحن قد نفكر ونتحدث وندلي بالآراء الصائبة في مجالات عديدة لكننا لا نحول هذه الأقوال والأفكار والآراء الصائبة إلى واقع نحياه، ومن ثم تتملك الشعوب اليأس من قادتها سواء كانوا من رجال الفكر والعلم أو من رجال السياسة والاقتصاد، وينعكس هذا على أداء الفرد العادي فيتملكه اليأس والإحباط فلا يعمل إلا بقدر ما يأخذ، ولا يستهدف في عمله الإجادة والإبداع لأن البيئة التي يعيشها لا تدفعه إلى الإبداع ولا توفر له إمكانياته ودوافعه!!

ومن ثم يكون السؤال الكبير الذي يتملكنا التفكير فيه صباح مساء، متى تبدو حياتنا فعلا جميلة وواقعنا أفضل مثل أقوالنا وأحلامنا؟! وتأتي الإجابة التي نعرفها أيضا من ديننا الحنيف «إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم»، ولا شك أن التغيير المطلوب في حالتنا هذه إنما هو تغيير نمط التفكير السائد، من نمط يفكر محكوما بتقديس الماضي واجتراره، إلى نمط لا يفكر إلا في المستقبل بشكل تتوافق فيه علمية التفكير مع الحفاظ على التوازن بين تحقيق مطالب الروح وتلبية حاجات الجسد. إنه التفكير في المستقبل بعيون غربية وروح شرقية دينية.

***

الباب الأول
فلسفة المستقبل

«إن مجـرد الدعوة إلى التفكير في المسـتقبل من شـأنه أن ينبهنا إلى ضرورة التفكير في أمور تتعلق بالمسـتقبل البعيد بدلا مـن الاكتفاء بالتدبير لحاجات الغد المباشـر، ومن المحقق أن مقتضيات المستقبل البعيد نسبيا يجب أن تسهم في إملاء الكثير مما تتخذ من تـدابير لمواجهة مطالب الغد المباشر. فالإنسان هو الكائن الأوحد الذي يعرف معنى التخطيط للمستقبل البعيد وتكوين التصورات والخطط لحياة لم تتحقق بعد ولكنها في الطريق إلى أن تصبح واقعا».

د. مصطفى سويف: نحن والمستقبل،
منشورات مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة
للكتاب بالقاهرة، 2002، ص 265 - 266.

«أن نبـدأ بالمسـتقبل يعني أن نحول اتجاه مسـاره بعيدا عـن الموت، أن نفتح المجال أمام ثروات الأرض وإبداعات الإنسان».

روجيه جارودي: كيف نصنع المستقبل،
ترجمة د. منى طلبة ود. أنور مغيث، دار
الشروق بالقاهرة، الطبعة الثانية، 2001م.

«إذا أردنـا أن نحكم من خلال التاريخ فإن المسـتقبل يصنعـه القادة الذين هم قادرون على رؤية التحول إلى عهد من الأمل في السـلام والرخاء، وليس التحول إلـى صراعات واضطرابات، ويجب على زعماء العالم أن يسـتغلوا فوائد المعرفة لصياغة مسـتقبل براق لأطفالنا وأحفادنا، وهذا يمكن الحصول عليه عن طريق

تفهم الحاجة للعدالة في العالم وتعزيز الحوار والتعاون بين الدول والشعوب... رجل السياسة الحكيم عليه أن يرى عالمنا من منظور كوني يوحد البشرية، وحينئذ ربما تصبح الحروب حروبا على الفقر العالمي والأمراض واليأس من أجل إضاءة مستقبل عالمنا».

د. أحمد زويل: عصر العلم، دار الشروق بالقاهرة، الطبعة الخامسة عشرة، 2012م، ص 183.

«أفتكون حياتنا من أجل المستقبل هي التي تعطي عملنا معناه الجوهري؟ لا أظن ذلك لأن المستقبل نفسه لا نخدمه إلا بما نحققه في الحاضر؛ الأمر الجوهري لا ينبغي أن يكون قصارى جهدنا أن نتمنى تحققه في المستقبل؛ ولئن وقف جهدي الآن دون أن يصل إلى نتيجة حاسمة تكفل الأمان والدوام فيمكنني مع ذلك أن أجاوز اللحظة الحاضرة بحيث أجد فيها المظهر الزماني لحاضر أبدي إن صح هذا التعبير... إن حياتنا في التاريخ تظهرنا على جانبين في وقت واحد؛ إنها في خدمة أولئك الذين يجيئون بعدنا، وهي إذ تنحو نحو التعالي الذي يجعلنا أحرارا تصدع بنيان التاريخ إذ تجعله حاضرا مطلقا...».

كارل ياسبرز: مستقبل الإنسانية، ترجمة وتقديم د. عثمان أمين، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1963م، ص 48 – 49.

«قد يكون القرن الثلاثون هو ما يمثل اليوتوبيا بالمقارنة بعصور الظلام في القرن العشرين، وربما يكون الكوكب خاليا أو ربما يكون محتلا بواسطة جنس آخر مختلف تماما عن جنس البشر ويكون الجنس البشري قد ذهب إلى الأبد، أو

ريما يكون خليطا من الاثنين السعيد وغير السعيد، المختلط والمتفرد، يعيش ويموت مثلما نحن الآن!».

Peter Lorie، Sidd Murray - Clark:
History of the future، Pyramid Books,
London، 1989، P. 219.

«إن سمة العصر المستقبلية Futurism أن الوعي المستقبلي هو أهم وسائل مواجهة وتوجيه التغير المتسارع في عالم اليوم، وليس هناك سبيل لغرس هذا الوعي إلا التربية والتعليم المستمرين بهذا الوعي؛ لأن فاقد الشيء لا يعطيه».

د. أحمد شوقي: هندسة المستقبل، منشورات
مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب
بالقاهرة، 2001م، ص 124، 126.

الفصل الأول

المستقبل
طبيعته ودور الإنسان فيه

1 ـ ما هو المستقبل؟!

2 ـ طبيعة المستقبل.

3 ـ الإنسان والمستقبل.

4 ـ متى بدأ المستقبل؟!

(1)

مـا هـو المستقبل؟!

1-1 المستقبل اصطلاحا هو إحدى لحظات الزمان الثلاث؛ فالمعروف أن الزمان لحظات ثلاث: ماضٍ وحاضر ومستقبل، وإذا كان الماضي يتعلق بالأحداث الماضية فهي قد أضحت ملكا للتاريخ وجزءا من خزانة الذكريات للأفراد والشعوب، فإن الحاضر يتعلق باللحظات الآنية من الزمان ووحدتها الأساسية «الآن»، وهي اللحظة التي لا يمكن على حد تعبير أرسطو - في فلسفته عن الزمان - الإمساك بها؛ لأنه قبل أن تتلفظ بها كانت مستقبلا وبعد أن تتلفظ بها صارت ماضيا.

أما المستقبل فهو إذن اللحظات التي لم نعشها بعد وهي مجال الممكنات لكل ما يمكن أن يحدث على مستوى الأفراد والإنجازات الشعبية والحضارية.

2-1 المستقبل هو مجال الممكن، وهو لذلك مفتوح على كل الاحتمالات التي تتحول في حياة الأفراد والشعوب إلى طموحات يحلمون بتحقيقها أملا في زيادة رفاهية الإنسان، وصولا إلى تحقيق الحد الأقصى للخير والسعادة.

3-1 المستقبل هو الحد الغامض بعد حدين كلاهما واضح، ظهرت معالمه واتضحت آفاقه وانتهت أحداثه، هي بالطبع الماضي والحاضر. هو الحد الغامض نظرا لأننا لم نملكه بعد ولم نعرف ماذا سنحقق فيه من تلك الاحتمالات وهذه الطموحات، وهل سيكون مجالا للتفاؤل وتحقيق الطموحات؟ أم سيكون نذيرا للتشاؤم حيث تتهدم الأحلام وتنكسر الطموحات على أرض الواقع؟

1-4 المستقبل هو مجال للتكهن أو للنبوءة، وكلاهما محاولة لاستجلاء الغموض وكشف المستور، لكن بينما التكهنات أقرب ما تكون إلى قراءة للغيب والغيب علمه عند الله كما يعرف المؤمنون والملحدون على حد سواء، فالنبوءات قد تكون أقرب إلى الفهم نظرا لأن الاعتماد فيها يكون على محددات علمية وأسس موضوعية، فالنبوءة متاحة للعلماء والفلاسفة بقدر تعمقهم في قراءة إنجازات الماضي والحاضر.

(2)

طبيعة المستقبل

2-1 يقول هوق دي جوفنال H.D.Jouvenel مدير مجلة Futuribles [1]: إن المستقبل تتجلي طبيعته في ثلاثة مجالات: مجال الحرية ومجال القدرة ومجال العزيمة.

2-2 أما أن المستقبل مجال للحرية؛ فهو خلافا للماضي الذي انقضت أحداثه ليس محددا، وهذا يعني أنه مفتوح لعدة تطورات ممكنة، وبما أنه غير محدد سلفا فإن النتائج المنجزة تأتي شديدة التناقض تبعا لردود أفعالنا إما كأشخاص عارفين أو كأشخاص عاملين؛ فبالنسبة للشخص العارف سيكون المستقبل مصدر قلق قد يتزايد كلما شعر خطأ أو صوابًا بتسارع التغييرات وتداخل التبعات وتكاثرها، وبأن المجتمعات أصبحت تجابه أكثر فأكثر مخاطر تحدق بأنظمة كاملة، كما لوحظ خلال الأزمة المالية في آسيا وفي روسيا، وفي المقابل وبصفة شعورية أو لا شعورية يسعى الشخص العامل إلى مقاومة هذا الشعور بالقلق والغم فيحاول أن يتبين وجود ثوابت في نظام الطبيعة وفي النظام الاجتماعي تتيح له بوجه من الوجوه أن يفكر في الفرق بين اليوم والغد، كما لو كان الفرق بين الأمس واليوم.

وإذا أردنا توضيحا لذلك فإن دي جوفنال يكمل قائلا: إن المتخصصين في الاستشراف (التنبؤ) خلافًا للمختصين في التكهن يعتبرون أنه لا يكفي تعميم التقديرات؛ لأننا حتى لو اكتشفنا ثوابت في الماضي فلا شيء يبرهن على أن النظم ستتكرر كما هي إلى ما

---

(1) نقلا عن: مفاتيح القرن الحادي والعشرين، مؤلَّف جماعي بإدارة جيروم بيندي، الترجمة العربية لمجموعة من المترجمين بإشراف بيت الحكمة التونسي ومنظمة اليونسكو، قرطاج، 2003، ص 43 - 46.

لا نهايـة فـي المسـتقبل، وباختصار فهـم يعتبرون أن مواطـن الحيرة والشـك كثيرة وأنها أكثر مما يعتقد أحيانا، ولئن كان ذلك من سـوء حظ الشـخص العارف فهو من حسن حظ الشخص العامل؛ إذ توجد دائما في المجالات التي لا تزال فيها اللعبة مفتوحة إمكانيات عريضة للتصرف، وفرص متاحة للعاملين كي يغيروا مجرى الأحداث، وفي الواقع يسعى المختص في الاستشـراف إلى تبين أشـكال المسـتقبل الممكنة في الوضـع الراهن، وإلى تعيين مجالات التصرف بالنسبة إلى مختلف العاملين.

2-3 أمـا عـن أن المسـتقبل مجال قدرة، فقـد كان تاليران Talleyrand يقـول فيما ينقل عنه دي جوفنال: «عندما يصبح الأمر مسـتحيلا فهذا دليل على فوات أوانه»، وإننا لنسـمع كثيرا أصحاب القرار يقولون: «سـأفعل كذا لأنه ليس لي خيار»، ولو كانوا نزهاء لقالوا: سـأفعل كذا لأنه لم يعد لدي خيار»، مع إضمار قولهم «تركنا الأمور مهملـة»، إلى حـد أن اللعبة أصبحت ضيقـة كما يقال في الشـطرنج. والفائدة من الاسـتباق أو الاستشـراف حتى ولو لـم يخبرنا خبر اليقين عما سـيحدث في الغد هـي أنـه يخبرنا عـن التطـورات الممكنة عندما تبقى لنا وسـائل إما لتغيير مجرى الأحداث، أو إذا فات الأوان للتهيؤ مسبقا لمواجهة التحديات. وليس معنى قولنا إن المسـتقبل مجـال قـدرة أننا مقتـدرون كل الاقتدار على خلق الغـد الذي نحلم به، كل ما هنالك أننا نضع أنفسـنا في وضع ملاح ينبغي له في آن واحد أن يحاول استباق الريح التي أخذت تهب، وأن يعجل بالعودة إلى الميناء سالما.

2-4 أما عن أن المستقبل مجال عزيمة؛ فقد كان سينكا الفيلسوف الرواقي القديم يقول فيما ينقل عنه دي جوفنال: «لا توجد رياح مواتية لمن لا يعرف أين يذهب»؛ فماذا تفيدنا محاولاتنا لاسـتباق واستشراف أشكال المسـتقبل الممكنة إذا كنا لا نعرف فيما يخصنا المكان الذي نعتزم الذهاب إليه؟! فبهذا المعنى يعتبر المستقبل مجال التعبيـر عـن الإرادة، ومجـال التعبيـر عن حلم يمحصـه العقل تمحيصـا، ومجال التعبير عن مشروع سوف يتجند عديد العاملين لتحقيقه.

(3)

الإنسان والمستقبل

3-1 أعتقد أن معنى المستقبل وطبيعته يكشفان عن أن الإنسان هو الكائن الوحيد المعني بالمستقبل باعتباره الكائن الوحيد القادر أصلا على الوعي بالزمن: (طبيعته - ماضيه- حاضره ومستقبله).

3-2 إن الإنسان في علاقته بالزمن وخاصة لحظة المستقبل فيه هي ما يسبب حقيقة قلقه الوجودي، وهي ما يسبب الدافع الأكبر للسمو بالأدب والفنون والبحث في الماوراء لاستشراف أبعاد هذا المستقبل وممكناته سواء كانت مفرحة أو مؤلمة، إنها هي ما يسبب قلقه الوجودي بصدد السؤال عن ما بعد الموت؟ وما بعد الحياة الأولى، وهل ثمة حياة أخرى؟! وما هي طبيعتها؟! وكيف يمكن الاستعداد لها؟

3-3 إن هذا القلق الوجودي للإنسان الذي يفكر في المستقبل يضعه أمام مسئولية الفعل في هذه الحياة طلبا للنجاة في المستقبل إذا كان مؤمنا، وطلبا للخلود في المستقبل بعد تركه الحياة الدنيا بالفناء حتى وإن كان ملحدا!

والحقيقة أن هذا القلق الوجودي كان ولا يزال سببا من أسباب محاولة العلماء الدائبة للتغلب على أي مشكلات صحية يعانيها الإنسان بما فيها مشكلات الشيخوخة. وقد حدا بهم هذا إلى ابتداع الأجهزة التعويضية ثم استنساخ الأعضاء البشرية وكل ذلك وغيره يهدف إطالة عمر الإنسان. وبالطبع فإنه مهما نجحت محاولات العلم في ذلك فإن الأمر في النهاية مقدر ومحسوم؛ حيث إن «لكل أجل كتاب». ورغم كثرة التنبؤات العلمية بإطالة عمر الإنسان - كما سيرد بعد ذلك - فإن

حياة الإنسان على الأرض محدودة وهو حتما سيواجه مصيره أمام الله في الحياة الآخرة إما بالثواب وإما بالعقاب؛ إذ إن ﴿ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ﴾ (الرحمن: 27).

3-4 وفي جميع الحالات لا يمكن في اعتقادي أن نتصور حياة الإنسان بدون ذلك التأمل في المستقبل وتوقع ما يمكن أن يكون متوقعا أو حتى غير متوقع. ولقد قال هيراقليطس منذ القرن السادس قبل الميلاد: إن لم تتوقع ما ليس متوقعا فلن تجد الحقيقة أبدا. فالحقيقة ليست بالتعبير الأرسطي استنتاج نتيجة من مقدمتين أو حتى أكثر، لأن توقع ما هو متوقع مبني على أحداث الحاضر وربما الماضي والحاضر معا. أما تأمل المستقبل عن طريق الخيال طلبا للإبداع غير المسبوق فيكشف عن أهمية ذلك التوقع غير المتوقع، فالإبداع فعل غير مسبوق في أي مجال من مجالات الفنون والعلوم على حد سواء.

3-5 إننا ينبغي أن نميز بين اطراد الزمن عن طريق العلة والمعلول وهذا هو أساس البحث العلمي التقليدي منذ أرسطو حتى نيوتن ورؤيته الحتمية؛ حيث إن لكل حادث ما يسببه، وحيث إن لكل معلول علة سببته ومن ثم يمكن توقع المعلول حينما نرى العلة، ويمكن معرفة المسبب حينما نرى السبب ماثلا أمامنا، نميز بين ذلك وبين الفصل المتعمد بين العلة والمعلول، والتأمل فيما إذا كان ممكنا أن نري حدثا فريدا لم نكن نتوقعه. إن بإمكاننا دائما أن نبدع في إطار قطع العلائق بين العلل والمعلولات، وفي إطار تخيل أشياء لم نرَ مثيلا لها من قبل، واستبدال علاقات ثابتة بعلاقات أو بخلق روابط لم تكن واردة من قبل بين أشياء ربما نكون ألفناها واعتدنا عليها.

3-6 إن تفكيرنا في المستقبل سواء في مجال العلم أو في مجال الفلسفة أو في مجال الإبداع الأدبي والفني خارج ثنائية العلة والمعلول، السبب والمسبب، هو الطريق إلى اكتشاف الجديد والتفكير خارج صندوق التوقعات المرتبطة بهذه الثنائية.

3-7 إن هـذا هـو مـا عبـر عنه إيليـا بريغوجين الأسـتاذ بجامعة بروكسـل الحـرة ومدير المعاهـد الدوليـة للفيزيـاء والكيميـاء والحاصل على جائـزة نوبـل للكيمياء عام 1977م، حينمـا قال[1]: «نحن ذاهبون من عالم اليقين إلى عالم الاحتمال، ويجب علينـا أن نكتشـف الطريق الضيق بين حتمية تسـتلب حريتنا، وبين كون قد تسـيره الصـدف ويتعـذر بالتالي على عقولنا إدراكه. لقد كان الواقـع المرتبط بالميكانيكا الكلاسـيكية شـبيها بإنسـان آلي، ولم يتحسـن الوضع مـع ميكانيكا الكـم إذ غدا الواقع في هذا الإطار رهن قياسـاتنا، وها قد توصلنا اليوم إلى مفهوم مختلف عن الواقـع وإلى تصور عالـم بصدد البنـاء. إن هذا التصور يضع حدا للتدرج التقليدي للعلـوم. وكانـت العلـوم الصلبـة تتحدث عـن حقائق يقينيـة ونعدها فـي الغالب نموذج العلوم الإنسـانية وهدفها الأسـمى. أما اليوم فإن العلوم الإنسانية مثل علم الاقتصاد أو علـم الاجتماع يمكنها أن تسـتند على نماذج أخرى؛ ففي عالـم لـم يعد عالـم الحقائـق اليقينية، يعاد إذن الاعتبـار لمفهوم القيمة، وبالفعـل ماذا يمكن أن يعنـي مفهـوم القيمة ضمن عالـم حتمـي؟! لقد خلف لنا اليونانيـون القدماء مثلين سـاميين: أولهمـا معقولية الطبيعة أو كما قـال وايتهد: «تكوين أفـكار عامة ضمن منظومة ينبغي أن تكون ضرورية ومنطقية ومتماسكة، ويتسنى تبعا لها تفسير جميع عناصـر تجربتنا». وثانيهمـا الديمقراطية المرتكزة على مفترض الحرية الإنسـانية والطاقة الإبداعية والمسئولية، ولا شك أننا ما زلنا بعيدين عن إنجاز هذين المثلين السـاميين لكننا على الأقل نستطيع من الآن فصاعدا أن نستنتج عدم تناقضهما. إن الطبيعـة أكثر ثراء ومفاجـآت وتعقيدا مما كان يتصور في بدايـة هذا القرن (يقصد القرن العشـرين)، ولا شـك أننا سنشـهد خلال القرن القادم (الحادي والعشرين) تبلور مفهوم جديد للمعقولية حيث لن يكون العقل مرتبطا باليقين، ولا الاحتمال مرتبطا بالجهل، وفي هذا الإطار يمكن لطاقتي الإبداع عند الطبيعة وعند الإنسـان أن تمثلا المكان الخاص بهما.

---

(1) نقلا عن نفس المرجع السابق، ص38 - 39.

3-8 إذن نحـن مقبلون بشـهادة الفلاسـفة والعلماء على اعتقاد مفاده أن حرية الإنسـان وممكنـات الطبيعـة لا حـدود لهمـا، ومـن ثم فـإن التفكيـر القاصر عـن أن يدرك مبشـرات المسـتقبل والعمل وفقا لها يكون تفكيرا انقراضيا لأنه آثر الجمود على الحريـة، آثـر التقليـد على الإبـداع، آثر البكاء على الأطـلال على التفاؤل بشـأن المسـتقبل المليء بالوعود التي تنتظر من يوفي حقها؛ لتنكشـف عنه بشرط العمل والمزيد من الخيال والبُعد عن المألوف والقدرة على كسر القيود وتذليل العقبات المصطنعة أو المزيفة.

إن للإنسان إذا ما أراد قدرة على الانطلاق بعيدا عن عقله وخيالاته، عبر علومه وعمله. إن الكـون والطبيعة لا تقفان حائلا أمام إبداع الإنسـان، بل همـا المجال الحيوي لإثبات قدراتـه وتنامي إبداعاته بلا حدود، فأين أنت أيها الإنسـان الـذي يدرك ذلك ويعمل وفقا لـه؟ أين أنت أيها الإنسـان العربي بالذات من كل ذلك؟ أمـا آن لك أن تفك القيود وتؤثر الانطلاق مستغلا كافة ما لديك من إمكانيات طبيعية وبشرية وعقائدية هائلة لم تستغل أيًّا منهـا بعد باسـتقلال عن التبعية للآخر وانتظار عونـه وتفضله عليك بما لا يمكن أن يكون هو العون الحقيقي؟!

(4)

متى بدأ المستقبل؟!

4-1 هذا السؤال ليس غريبا لأنه بالتأكيد وجد المستقبل فور وجود الزمن؛ فاللحظة التي أبدع فيها الله الكون بما فيه من مجرات وشموس وكواكب نشأ فيها الزمن، لكنه بالتأكيد كان زمنا بلا عداد، إذ إن العداد للزمن هو الإنسان، فما أن وجد الإنسان حتى وجد من يقدر حركة الكواكب والأفلاك حول الشمس وحول نفسها، ومن ثم وجد الزمن الذي هو كما عرفه أرسطو واتفق معه كل علماء الدنيا حتى الآن هو «مقدار الحركة» أي مقدار حركة الكوكب (الأرض) حول نفسه، أو مقدار حركته حول «الشمس». إن هذا العد للحركة هو بداية حد الزمن وبداية وجوده الحقيقي، إنه الزمان الطبيعي أو الكوني كما يسميه الفلاسفة والعلماء، وما دام الزمان قد بدأ وبدأ عده، فما مضى منه هو الماضي واللحظة التي نعيشها هي الحاضر وما لم يأتِ منه بعد هو المستقبل.

إذن لقد بدأ المستقبل يظهر مع بداية تعامل الإنسان مع الزمن وتقديره له، وتمييزه فيه بين السنوات والأيام والشهور والساعات... إلخ. لكن السؤال هو: هل اكتشف الإنسان المستقبل فعلا مع بداية عده للزمن؟! وما الدليل على ذلك؟!

4-2 يقول بانتي مالاسكا Pentti Malaska الرئيس الأسبق للاتحاد الفيدرالي العالمي للدراسات الاستشرافية ومدير معهد بحوث في فنلندا: «إنه بقيت لنا بقايا أثرية قليلة بخصوص اكتشاف المستقبل؛ فقد اكتشف منذ مليوني سنة عندما أخذت مخلوقات ليست بالبشرية تصنع أدوات وتحافظ عليها لتستخدمها لاحقا. أما قبل

ذلك فكانت تستعمل الحجارة والأغصان وغيرها استعمالات آنية ثم تطرحها. فالمستقبل اكتشف إذن مع التكنولوجيا وابتداء من ذلك الوقت ظل وجود الإنسان مرتبطا بالتكنولوجيا، ولو كان بإمكاننا أن ندرس أدمغة تلك الكائنات الأولى التي اخترعت الأدوات لعثرنا على تغييرات في جهازها العصبي مثل نمو فص الجبهة. إننا نعلم اليوم أن التفكير باتجاه المستقبل يقع في هذا الفص وأننا لو قطعنا روابطه بأجزاء الدماغ الأخرى لفقد الكائن البشري قدرته على التفكير في المستقبل. فالمستقبل إذن له أسس فسيولوجية أيضا»[1].

4-3 إن هذا الحديث عن اكتشاف المستقبل من مالاسكا يحمل تناقضا، فهو يتحدث في بدايته عن أن اكتشافه كان من قبل «مخلوقات ليست بالبشرية»، لكن وهو يتحدث يؤكد على أن وجود الإنسان مرتبط بالتكنولوجيا، فهل التكنولوجيا التي تحدث عنها كانت سابقة في وجودها على وجود الإنسان؟ أم أن المعلوم أن التكنولوجيا هي في الأصل إبداع إنساني دلل به الإنسان على امتلاكه قدرات متميزة عن بقية الكائنات من جهة، ومن جهة ثانية أثبت بها أنه قادر على أن يستفيد من إبداعاته التكنولوجية الآن وفي المستقبل باستمرار طالما استمر وجوده على هذه الأرض.

4-4 إن اكتشاف المستقبل والعناية به والتطلع إلى ممكناته إنما هو - في اعتقادي - إبداع إنساني بحت لا تعرف عنه الكائنات الأخرى شيئا، على الأقل هذا ما نعرفه حتى الآن.

4-5 إننا ومنذ اكتشاف المستقبل قد أدركنا كبشر أن الواقع الذي نعيشه أصبح أكثر تعقيدا؛ إذ إن ذلك يعني أننا لم نعد أسرى الماضي والحاضر فقط، بل علينا التفكير فيما هو آتٍ، وطالما أن ما هو آتٍ رهن اختياراتنا في الحاضر، فإن بإمكاننا إذًا وباستمرار التأثير في المستقبل والمشاركة في صنعه.

---

(1) نفس المرجع السابق، ص 58.

وبقدر ما تتعدد صور الواقع الحاضر الذي يحياه البشر في أماكن شتى وظروف بيئية وحياتية مختلفة، يفرض ذلك حتما تعدد صور المستقبل في مخيلتهم، والإقرار بذلك من قبل الجميع في اللحظة الحاضرة يعني أننا جميعا كبشر باختلاف ظروفنا الواقعية نقبل التعددية التي يطرحها المستقبل حسب رؤانا وقدراتنا على التأثير فيه باعتباره مجالا للاحتمالات والممكنات، وبقدر قبولنا لهذه التعددية الواقعية ينبغي أن يكون تسامحنا مع بعضنا البعض، وتزول من بيننا- لو أحسنا الفهم والإدراك والفعل- أي نزاعات أو صراعات، ولنجحنا في استبدال أي صورة للنزاع والصراع إلى صورة للحوار الذي يتسامى به البشر نحو الأرقى والأفضل لخير الجميع إن لم يكن الآن، ففي المستقبل، وهذه هي أهمية اكتشاف المستقبل فهو مجال للتسامح والتقارب أو على الأقل هو الذي نأمل فيه ذلك إذا ما أردنا فيه الخير لأنفسنا وللبشرية كلها.

4-6 على هذا الأساس تبني إليونورا ماسيني Eleonora Masini أستاذة الدراسات الاستشرافية وصاحبة كتاب: «لماذا الدراسات الاستشرافية» رؤيتها للعلاقة بين الاستشراف والعمل حينما تقول[1] عن الاستشراف: «إنه الالتزام بالعمل وإرادة بناء المستقبل وليس تقبله بصفة سلبية، فالقيم الأخلاقية والتزام الكائن البشري والتعهد بالتغيير والاختيار، وحرية الاختيار في نطاق العمل كلها عناصر ضرورية للدراسات الاستشرافية».

إنها ترى أننا لسنا الآن قادرين على تحويل فكرنا الاستشرافي إلى أعمال، ولكننا نستطيع استكشاف طريقين للخروج من هذا المأزق، أولهما الحوار بين مختلف الثقافات عبر المكان والزمان، وثانيهما الأخذ في الحسبان دور المرأة وقدرتها على إيجاد حلول في اتجاه المستقبل والتغيير، وضربت المثل على تلك القدرة للمرأة بما تفعله النساء في النزالات المسلحة عبر العالم، ففي البوسنة وكوسوفو وأوغندا والسودان كان النساء يجتمعن ويعتمدن الاستشراف لاختيار بدائل للمجتمع المحيط بهن ويعملن بصفة أخلاقية - من أجل أطفالهن - على استباق ما ينبغي أن يكون عليه المجتمع[2].

(1) نفس المرجع السابق، ص 61 - 62.

(2) نفسه، ص 61 - 62.

إذن فالعمل نحو المستقبل يستلزم حوارا إيجابيا بين الثقافات عبر المكان والزمان، كما يستلزم ثانيا تفهما أكثر لدور المرأة في صنع الحلول النافذة نحو مستقبل أفضل للأجيال القادمة.

4-7 إن اكتشاف ملامح المستقبل يبدأ من الحوار؛ الحوار بين البشر، بين الثقافات، بين الأديان، بل بين البشر والطبيعة، بين البشر وخالقهم... إلخ. إن الحوار يظل هو أبرز سمات وخصائص ما يمكن أن نطلق عليه بلغة المستقبل «الإنسانية الجديدة»؛ إذ به - كما يقول أحد دعاته الأب جوزيبي سكاتولين الأستاذ بالمعهد البابوي للدراسات العربية والإسلامية بروما -[1] ينفتح الناس بعضهم على بعض بقدر كبير من الاحترام والتفاهم؛ فالأديان العالمية مطالبة بأن تقدم أمثلة إيجابية لإنسانيتنا الحاضرة وتتعاون لكي توجه عملية العولمة بصورتها الحالية إلى أنسنة حقة للإنسانية جمعاء، وليس ثمة شك في اعتقاده في أن حوارا مسئولا وصادقا بين شتى الثقافات والأديان العالمية يمثل واحدا من أهم التحديات الكبرى في زماننا الحالي، ولعلي أضيف إلى ذلك القول وفي زماننا المستقبلي، فالحوار في الزمان الحالي لا قيمة له إن لم نصنع من خلاله المستقبل الأفضل للبشرية جميعا ونجعلها أكثر إنسانية.

4-8 إن الحوار بشأن المستقبل لا يعني أنه سيكون مفروشا بالورود، ومفعما بالآمال الكبار، بل على العكس فإن قراءة المستقبل لدى البعض تحمل كثيرا من الغموض والقلق وربما التشاؤم؛ فالمستقبل - فيما يقول إدغار موران[2] عالم الاجتماع الفرنسي الشهير في القرن العشرين - لا وجود لطريق محدد يحملنا إليه، وليس به قاطرة تحملنا فيه إلى الغد السعيد؛ فقد ماتت في رأيه أسطورة التقدم كضرورة تاريخية؛ فكل ما كان يبدو محركا أكيدا للتقدم ونافعا بالضرورة مثل العلم والتقنية

(1) جوزيبي سكاتولين، تأملات في التصوف والحوار الديني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2013، ص 113.

(2) إدغار موران، مقال بكتاب مفاتيح القرن الحادي والعشرين، سبق ذكره، ص91 - 99.

والاقتصاد والصناعة غدا اليوم فاضحا للتناقضات. فالوعود الرنانة بمستقبل سعيد أصبحت اليوم في حالة يرثى لها. إن التاريخ لا يتقدم نحونا مثل النهر العظيم أو مثل النهر الجليدي، بل يتقدم منحرفا كالسرطان؛ ثمة في البداية انحراف طفيف، وإذا قوي هذا الانحراف فإنه يحدث نزعة قد تصبح هي الأخرى إذا تطورت نزعة عالمية.

هذا ما وقع بالنسبة إلى الأفكار الدينية الكبرى كالمسيحية والإسلام، وإلى الأفكار غير الدينية الكبرى، ونشأت الاشتراكية في بعض المجموعات الصغيرة الهامشية، وكانت الرأسمالية في أول أمرها ظاهرة محلية ضيقة، بل ظاهرة غريبة وغير عادية انتشرت في صلب المجتمعات الإقطاعية المتفاوتة الانضباط، وعلى غرار المصير البيولوجي شهد التطور التاريخي عدة مرات خمودا جماعيا غير متوقع مبدئيا؛ كان ذلك مثلا شأن مصر والإمبراطورية الرومانية، بل شهد التطور التاريخي انفجارات من الداخل كالتي دكت الاتحاد السوفيتي، ويتجلى الطابع غير المتوقع للتطور أيضا في انفجارات إبداعية هامشية جدا لكنها تمكنت من إبراز ثرائها وخصوبتها على مر الزمن، وأبلغ مثال على ذلك أثينا القديمة الصغيرة في القرن الخامس قبل الميلاد، حيث تأسس لأول مرة ما يسمى بالديمقراطية، وما سمي بالفلسفة المنفصلة عن الدين! إن اليقين الوحيد - فيما يؤكد موران - بالنسبة للجنس البشري هو الموت، ومع ذلك فهو نفسه غير محقق تماما فيما يخص توقيته والصورة التي يكون عليها.

ومع كل ذلك التشاؤم وعدم اليقين بصدد المستقبل فإن موران يرى أننا نستطيع أن نتصور عالما أفضل في المستقبل فقط في مستوى العلاقات البشرية بين الأفراد والشعوب والأمم، لكن لن يكون بالضرورة أفضل العوالم، ذلك أن عالم الكمال والانسجام الخالي من النزاعات والمليء بالسعادة عالم مستحيل!

إننا يجب أن نكون واعين بالرهانات التي تواجهنا وبالمخاطر العظمى التي تحدق بنا. كما يجب أن نعرف أننا في الغالب قد نفعل الشر ونحن نظن أننا نفعل الخير. إننا

نحتاج إلى وعي أوسع وأدق في نفس الوقت، وإلى محاسبة ذاتية متواصلة، ويمكننا بهذا المعنى أن نراهن على المستقبل، ولا بد من الوعي أيضا بأن العامل السلبي قد يلعب دورا إيجابيا، وقد قال هولدرلين: «حيثما يتفاقم الخطر تزداد أيضا حظوظ الحياة». إننا في وضع من هذا القبيل وأملنا أن يكون تفاقم الأخطار متوازيا، لا مع حظوظ النجاة بالمعنى الديني، بل هذا التحسن في العلاقات البشرية الذي يصبو إليه كل إنسان في قرارة نفسه.

4-9 وهكذا تدور تأملات الفلاسفة والعلماء حول متى يبدأ المستقبل ورهاناته بين التفاؤل والتشاؤم، ويبقى دائما أنه طالما هناك مجال للاستبصار والتنبؤ فإن هذا يعني أنه يمكننا أن نتجنب القدر الأكبر من المخاطر، كما يمكننا في ذات الوقت تعزيز كل ما من شأنه أن يوفر البيئة للتحسن في مجالات الحياة البشرية، وتحقيق أكبر قدر من السعادة للإنسان.

الفصل الثاني

مستقبليات العلم
وتطور الحياة الإنسانية

1ـ مستقبل التطورات العلمية.

2ـ نبوءات ميتشيوكاكو.

3ـ نبوءات آرثر كلارك.

4ـ نبوءات مؤلفي «تاريخ المستقبل».

(1)

مستقبل التطورات العلمية

1-1 إن فلسفة المستقبل بلا شك تستند على إدراك صور التقدم والتجديد الذي سيحدث بفعل الثورات والتطورات العلمية المتلاحقة والمطردة، والتي أصبحت سمة أساسية من سمات القرن العشرين، ففي هذا القرن وحده ظهرت تطورات علمية تولد عنها عشرات المنجزات التكنولوجية التي غيرت وجه العالم عدة مرات، وطورت حياة البشر بما لا يمكن مقارنته مع ما حدث من نقلات نوعية في حياة البشر طوال القرون، بل والحقب الحضارية السابقة، ولا أستثني من ذلك سوى حضارة مصر القديمة بمنجزاتها العملاقة التي لا يزال الكثير منها مجهولا بالنسبة لنا حتى الآن، ولا تزال أسرار الكثير مما نعرفه منها خافية على أفهام علماء اليوم.

2-1 وبالطبع فإن الفرع المعنيّ من فلسفة المستقبل بالنظر فيما حققه وسيحققه العلم من تقدم، إنما هو فلسفة العلم. وتحديث فلسفة العلم ذات النظرة المستقبلية إنما يستند على تصنيف المتغيرات الجديدة التي لحقت بالعلم في ثلاث مجموعات على حد تعبير د. أحمد شوقي[1]؛ المجموعة الأولى تتعلق ببنية الثورات العلمية، ويتطلب تحديث النظرة إلى بنية الثورات العلمية ليس فقط ما يمكن أن تمليه منجزات قوة «التهجين» بين مختلف مجالات البحث العلمي وازدهار الدراسات

(1) انظر: د. أحمد شوقي، هندسة المستقبل، منشورات مكتبة الأسرة بمصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب بالقاهرة، 2002، ص26 – 27.

البينية والمتعددة والعابرة للتخصصات، ولكن تمليه ما أفرزته هذه المنجزات من قدرة تحليلية وتوجيهية تسمح – على حد تعبير عالمنا أحمد شوقي – بهندسة المستقبل. وفي هذا الإطار لا يصح أن يفوتنا هنا مدلول الثورة البيولوجية الحديثة، وما تعد به الهندسة الوراثية والتكنولوجية الحيوية، هذه الثورة التي مكنتنا من أن نتعامل مع سر الأسرار، أي المادة الحية بالمنطق الشفري Code Logic الذي توصلنا إليه بدراسة ظواهر الحياة وفك شفرة البرامج الوراثية للكائنات الحية على المستوى الجزيئي، كما لا ينبغي أن يفوتنا أيضا مدلول الثورة في تخزين واسترجاع وتوظيف المعلومات، وآفاق الذكاء الاصطناعي والاتصالات وإمكانات بناء «ثورة جديدة» لم تستخدمها البشرية من قبل قط ذرة بذرة وجزيئا بجزيء.

أما المجموعة الثانية فتتعلق بسياق العلم المؤسسي الذي انتشر فيه نموذج العلم التعاقدي الممول لتحقيق أهداف تطبيقية، حيث أدى ذلك إلى ظهور مفهوم العلم الكبير Big Science الذي توظف فيه مجموعات بحثية منتشرة، وتمول بمبالغ باهظة للقيام بمشروعات علمية ضخمة، مثل حل إشكاليات بناء محطة فضائية كاملة (أكثر من عشرة مليار دولار)، أو فك الشفرة الوراثية الكاملة للإنسان (ثلاثة مليار دولار)، وبالطبع فإن تأثيرات هذه المؤسسات العلمية ذات التمويل الضخم والمجموعات البحثية الكبرى لتخدم أهدافا استراتيجية معينة لمؤسسات ودول معينة إنما تؤثر على الباحثين الفرادى وعلى المشروعات البحثية الصغرى إلى ما لا نهاية، وتغير مجرى الإبداع العلمي على مستوى العالم بحيث سيرتبط مستقبل البحث العلمي والتقدم فيه بمدى القدرة المؤسسية هذه وبمدى استيعاب المخططين الاستراتيجيين، وسياسات الدول ومدى اهتمامها بالسيطرة العلمية على المستقبل.

أما المجموعة الثالثة التي يشير إليها د. أحمد شوقي فتتعلق بحلم النظريات الموحدة Unfying theories الذي يفكر فيه علماء اليوم حيث تتواصل جهودهم للجمع بين قوى الطبيعة مثلما يحدث في محاولة كسر الحاجز بين العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية،

وتطوير كل العلوم من هدف خدمة الأقوياء أو الضعفاء، أو خدمة الفرد أو المجتمع، إلى خدمة الإنسانية بصورة تقوّم عثرات الماضي وتؤمن لها مستقبلا أفضل وانسجاما أكبر مع إنسانيتها ومع الكون المحيط.

1-3 وفي اعتقادي أن الأهم بالنسبة لنا في محور مستقبليات العلم، هو ما سيلحقه من تطور في البنية وإزالة الحواجز بين فروع العلم لتخدم أهدافًا كبرى للتقدم العلمي والسيطرة المطردة على الطبيعة، وفي هذا الإطار كان صاحب الرؤية الأهم هو ميتشيوكاكو الذي كتب كتابه الهام «رؤى Visions» عام 1998م، الذي نقل إلى العربية تحت عنوان «رؤى مستقبلية»[1]؛ إذ حدد كاكو أن أعمدة العلم المعاصر الآن ثلاث ثورات تتكامل مع بعضها البعض هي، ثورة الكم والثورة البيوجزئية وثورة الكمبيوتر، وبالطبع فإن الثورة الأولى هي التي بذرت البذور الأولى للثورتين الثانية والثالثة، والتلاقح بين الحقول الثلاثة سيعني تطور العلم، فيعطي العلماء قدرة لا سابق لها على التحكم في هذه العناصر الثلاثة: المادة- الحياة- الذكاء، كما أن العلاقة بين هذه الثورات العلمية الثلاثة علاقة بالغة الديناميكية. وعلى سبيل المثال ما إن يئس البيولوجيون من إمكان حل شفرة ملايين الجينات التي تحوي مخطط الحياة في المستقبل، فإن سيل الجينات المكتشفة حديثا في المختبرات قد حفز تطورا في مجال آخر هو الزيادة الهائلة في قدرة الحاسوب والتي تجعل عملية ترتيب الجينات عملية آلية وميكانيكية، وبالمثل ستصطدم شرائح الحاسوب السيليكونية بعقبة حينما تصبح سمجة جدا بالنسبة لكمبيوتر القرن الحادي والعشرين. ولكن التطورات الجديدة في بحوث جزيء الـ د.ن.أ (D.N.A) تجعل من الممكن تشكيل بنية جديدة للكمبيوتر تتم فيها عملياته على جزيئات عضوية، ولذا فإن الاكتشاف في حقل ما تغذي وتخصب الاكتشاف في حقول مستقلة تماما، فالكل هو أكبر من مجرد مجموع أجزائه.

---

(1) ميتشيوكاكو، رؤى مستقبلية – كيف سيغير العلم حياتنا في القرن الواحد والعشرين، ترجمة د. سعد الدين خرفان، سلسلة عالم المعرفة (270)، بالكويت، 2001م، ص16 وما بعدها.

(2)

نبوءات ميتشيوكاكو

2-1 فـي ضوء ما يراه كاكو من تلاحم وتلاقح وعلاقات ديناميكية بين الثورات العلمية الثلاثـة يتنبـأ بالأطر الزمنية للمسـتقبل خلال القرن الحادي والعشـرين عبر ثلاث مراحـل؛ الأولـى من بدايـة القرن وحتى عـام 2020، والثانية بيـن 2020 و 2050، والثالثة هي التي ستظهر من 2050 وحتى نهاية القرن الحادي والعشرين، واختصار هذه التنبوءات على النحو التالي:

2-2 التطورات حتى 2020م[1] :

يتنبأ العلماء بانفجار لم يسـبق له مثيل في النشاط العلمي من الآن وحتى العام 2020. وفـي تكنولوجيتيـن رئيسـيتين هما قوة الكمبيوتر وتسلسـل الـ «د.ن.أ» سـنرى صناعات بأكملها تصعد وتهبط على أساس تطورات علمية أخاذة، ومنذ الخمسينيات تطورت قدرة الكمبيوتر بعامل يقارب 10 بلايين. الحقيقة أنه بما أن قدرة الكمبيوتر وتسلسـل «د.ن.أ» يتضاعفـان مرة كل عامين تقريبا، فيمكن للمرء أن يحسـب الإطـار الزمني التقريبي الذي سـتحدث خلاله اكتشـافات علمية عدة، ويعني هذا أن التنبؤات حول مستقبل الكمبيوتر والتكنولوجيا الحيوية يمكن حسابها كميا بدقة إحصائية معقولة حتى عام 2020.

وبالنسـبة للكمبيوتر يحسـب معدل النمو الهائل كميا بواسـطة قانون مور الذي ينص علـى أن طاقـة الكمبيوتر تتضاعف مرة تقريبا كل ثمانية عشـرة شـهرا (وضع هذا القانون لأول مرة عام 1965 من قبل جوردن مور أحد مؤسسي شركة إنتيل، وهو ليس قانونا علميا

---

(1) ميتشيو كاكو: نفس المرجع السابق، ص 25 – 29.

بالمعنى نفسه مثل قوانين نيوتن، ولكنه قاعدة تجريبية تنبأت بذكاء بتطور قدرة الكمبيوتر خلال عقود عدة). ويحدد قانون مور بدوره مصير مؤسسات الكمبيوتر التي تقدر ببلايين عدة من الدولارات والتي تبني تصوراتها وخطوط إنتاجها في المستقبل على أساس توقع نمو مستمر، وبحلول عام 2020 ستكون المعالجات الدقيقة ربما برخص ورق المسودات، وستتوزع بالملايين في البيئة المحيطة، مما يتيح لنا وضع أنظمة ذكية في كل مكان، وسيغير هذا كل شيء من حولنا بما في ذلك طبيعة التجارة وثروة الأمم والطريقة التي نتصل ونعمل ونلعب ونعيش بها، وسيقدم لنا هذا بيوتا وسيارات وتليفزيونات وثيابا ومجوهرات وأموالا ذكية.

وسوف نتكلم مع أجهزتنا كما أنها سترد علينا، ويتوقع العلماء أيضا أن تصل الإنترنت الكون بأكمله بالأسلاك، وستتطور إلى غلاف يتكون من ملايين الشبكات خالقة «كوكبا ذكيا»، وستصبح الإنترنت «المرآة السحرية» التي تظهر في القصص الخرافية والتي تستطيع أن تتحدث بحكمة البشر.

وبسبب التطورات الثورية في قدرتنا على النقش على شرائح سيليكونية تزداد صغرا على نحو مطرد من الترانزستورات يتوقع العلماء أن يستمر هذا التقدم لتصنيع حواسيب أقوى وأحدث حتى عام 2020، وعندها ستتغلب مرة أخرى القوانين الصارمة لفيزياء الكم، وسيكون حجم عناصر الشريحة الدقيقة - عند ذلك - صغيرا جدا، وفي مجال حجم الجزيئات تقريبا بحيث تسيطر التأثيرات الكمية حتما وينتهي العصر الأسطوري للسيليكون.

وسيكون نمو منحنى التكنولوجيا الحيوية مدهشا أيضا في هذه الفترة، وفي البحث البيوجزيئي فإن إدخال الكمبيوتر والإنسان الآلي لأتمتة عملية تسلسل «د.ن.أ» كانت وراء القدرة الملحوظة على حل شفرة الحياة، وستستمر هذه العملية دون توقف حتى عام 2020 تقريبا حتى يكشف عن شفرة «د.ن.أ» لآلاف الكائنات الحية بالكامل.

وبحلول ذلك الوقت فقد يكون من الممكن لأي شخص على سطح الأرض أن يخزن شفرة «د.ن.أ» الخاصة به على قرص مدمج CD، وعندها ستكون لدينا موسوعة الحياة .

وسيكون لهذا معانٍ عميقة في الطب والبيولوجيا، وسيتم التخلص من عدد من الأمراض الوراثية عن طريق حقن خلايا الناس بالجين الصحيح، ولأن السرطان اكتشف الآن على أنه سلسلة من التحولات الجينية فقد يكون من الممكن أخيرًا علاج أصناف عدة من السرطانات دون الحاجة إلى جراحة واسعة أو معالجة كيميائية، وبالمثل فإن عددا من الكائنات الدقيقة التي تسبب الأمراض المعدية ستقهر عن طريق البقع الجزيئية الضعيفة في جهاز مناعتها وخلق وسائط تهاجم هذه البقع الضعيفة، وستتقدم معرفتنا الجزيئية بتطور الخلية بحيث نتمكن من تربية أعضاء كاملة في المعمل بما في ذلك الكلي والكبد.

2-3 التطورات العلمية من 2020 حتى 2050م:

إن التنبؤ بالنمو السريع في طاقة الكمبيوتر وتسلسل «د.ن.أ» من الآن وحتى عام 2020 خادع إلى حد ما، إذ إن الاثنين مدفوعان بتكنولوجيات معروفة، فطاقة الكمبيوتر مدفوعة بحشر عدد متزايد من ترانزستورات على معالجات دقيقة يدفع استخدام الكمبيوتر وتسلسل الـ«د.ن.أ»، ومن الواضح أن هذه التكنولوجيات لا يمكن أن تستمر بالنمو رأسيا بشكل لا نهائي، وستصطدم عاجلا أو آجلا باختناق ما، وبحدود عام 2020 سيصادف كلاهما عقبات ضخمة، وبسبب محدودية تكنولوجيا شريحة السيليكون سنضطر أخيرا إلى ابتكار تكنولوجيات جديدة لم تكتشف أو تختبر إمكاناتها بعد، من أجهزة الكمبيوتر البصرية إلى الحواسيب الجزيئية إلى كمبيوتر الـ«د.ن.أ» والكمبيوتر الكمي، ويجب تطوير تصاميم مختلفة جذريا مبنية على نظرية الكم يحتمل أن تؤثر في عملية التطور في علم الكمبيوتر، وفي النهاية فإن سيطرة المعالج الدقيق ستنتهي وستسيطر نماذج جديدة من الأجهزة الكمية أو المبنية على نظرية الكم.

وإذا أمكن التغلب على هذه الصعوبات في تكنولوجيا الكمبيوتر فقد تؤشر الفترة من 2020 وحتى 2050 إلى الدخول إلى سوق لتكنولوجيا من نوع مختلف تماما، مبنية على تحكم لإنسان آلي حقيقي يفهم لغة البشر، ويدرك الأجسام في بيئته ويتحكم فيها ويتعلم من أخطائه ويتمتع بنوع من الحس السليم والتميز، ومن المحتمل أن يغير هذا التطور علاقاتنا بالآلات إلى الأبد.

وبالمثل فستواجه التكنولوجيا الحيوية مجموعة جديدة من المشاكل بحدود عام 2020، وسيفيض المجال بملايين الجينات التي لا تعرف غالبا وظائفها الأساسية، وحتى قبل العام 2020 سيتحول التركيز بعيدا عن تسلسل «د.ن.أ» إلى فهم الوظائف الأساسية لهذه الجينات – وهي عملية لا يمكن حوسبتها – وسيتحول إلى فهم أمراض وخصائص متعددة الجينات، أي تلك التي تشمل تفاعلا متبادلا معقدا بين عدد من الجينات. إن التحول إلى الأمراض متعددة الجينات قد يثبت أنه المفتاح لحل بعض أكثر الأمراض المزمنة التي تواجهها الإنسانية إلحاحا، بما في ذلك أمراض القلب والتهاب المفاصل وأمراض المناعة الذاتية وانفصام الشخصية وما شابهها، ويمكنه أيضا أن يؤدي إلى استنساخ البشر وعزل جينات العمر الشهيرة التي تتحكم في عملية تقدم السن لدينا، سامحة لنا بأن نمد من فترة حياة الإنسان.

وفيما بعد 2020 نتوقع أيضا أن تعطي بعض التكنولوجيات الجديدة المدهشة التي تختمر في مختبرات الفيزياء ثمارها من الأجيال الجديدة من الليزرات إلى أجهزة التليفزيون المسطحة ثلاثية الأبعاد إلى الاندماج النووي، وقد تجد الموصلات الفائقة، التي تعمل عند درجة الحرارة العادية، تطبيقات تجارية وتولد (ثورة صناعية ثانية)، وستعطينا نظرية الكم القدرة على تصنيع آلات بحجم الجزيئات، وبالتالي تقدم نوعا جديدا تماما من الآلات بمواصفات لم تعرف من قبل تدعى النانو تكنولوجي (أو تكنولوجيا التصغير). وفي النهاية قد نستطيع بناء محركات صاروخية أيونية قد تجعل السفر بين النجوم يوما ما أمرا شائعا.

2-4 التطورات العلمية من 2050 حتى 2100م:

وبرغـم أن أي تنبـؤات لهـا هذا البعد في المسـتقبل غامضـة بالضـرورة، إلا أنها فترة يحتمـل أن تسـيطر عليهـا تكنولوجيات جديـدة عدة، فقـد تمتلك أجهزة الإنسـان الآلي تدريجيـا درجة من (الإدراك الذاتي) والوعي بنفسـها، ويمكن أن يسـبب هذا زيادة كبيرة في استخدامها في المجتمع حيث يمكنها أن تتخذ قرارات مستقلة وأن تعمل كسكرتيرات وسعاة ومساعدين وخدم، وبالمثل ستتقدم ثورة الـ «د.ن.أ» إلى النقطة التي يمكن عندها للعاملين في الجينات أن يبتكروا أنواعا جديدة من الكائنات العضوية، بما في ذلك النقل ليس لبضعـة جينات بـل للمئات منها، متيحـة لنا أن نزيـد من إمدادات غذائنا وتحسـين صحتنـا وعقاقيرنا، وقـد تعطينا أيضا القدرة على تصميم أشـكال جديدة مـن الحياة وأن نكيـف التكوين الجسـدي وربمـا العقلي لأطفالنا، الأمـر الذي يثير بـدوره مجموعة من المسائل الأخلاقية.

وسيكون تأثير نظرية الكم قويا أيضا في القرن الحادي والعشرين، وخاصة فيما يتعلق بإنتـاج الطاقـة؛ قد تتمكــن من رؤية بدايـات الصواريخ التي يمكنها أن تصـل إلى النجوم القريبة منا، وخطط لتشكيل المستعمرات الأولى في الفضاء.

ويـرى العلمـاء تقاربا أكبر للثورات الثلاث بعد عـام 2100 عندما تقدم لنا نظرية الكم دوائـر ترانزسـتور وآلات كاملـة بحجم الجزيئات، متيحة لنا أن ننسـخ النمـاذج العصبية للدمـاغ علـى كمبيوتر، وخـلال هذه الحقبة سـيفكر العلماء جديا في مد فتـرة الحياة عن طريـق تربية أجسـام وأعضاء جديدة بواسـطة التحكم في تشـكيلتنا الجينيـة، أو حتى في النهاية بالاندماج مع مخلوقاتنا الجديدة.

2-5 إن هـذه النبـوءات بمسـتقبل العلم في القرن الحادي والعشـرين وفي ضوء ثورة علميـة وتكنولوجيـة بهذا الحجم المذهل يصرح بعض العلمـاء - فيما يضيف كاكو -[1] بأننا ذهبنا بعيدا جدا وسريعا جدا، والسؤال الآن : إلى أين نتوجه بسرعة؟ إذا كانت حقبة

(1) نفس المرجع السابق، ص29 - 30.

من العلم تنتهي الآن وحقبة أخرى على وشك البدء، فإلى أين سيقودنا هذا كله؟ هذا هو بالضبط السؤال الذي يسأله علماء الفيزياء الفلكية الذين يمسحون السماء بحثا عن دلائل لحضارات غير أرضية قد تكون أكثر تقدما من حضارتنا بكثير. وهناك 200 مليون نجم في مجموعتنا الشمسية وتريليونات المجرات في الفضاء الخارجي. وبدلا من إضاعة ملايين الدولارات في البحث العشوائي في كل النجوم في السماء عن دلائل على حياة غير أرضية، حاول علماء الفيزياء الفلكية- العاملون في هذا المجال- أن يركزوا جهودهم على وضع تصور نظري عن خصائص ومميزات استخدام الطاقة في الحضارات المتقدمة بقرون أو بآلاف السنين عن حضارتنا.

وبتطبيق قوانين الطاقة والثرموديناميك استطاع علماء الفيزياء الفلكية الذين يمسحون السماء، أن يصنفوا الحضارات غير الأرضية المفترضة إلى أصناف ثلاثة بحسب الطريقة التي تستخدم فيها الطاقة. وقد دعاها عالم الفلك الروسي نيكولاي كارداشيف والفيزيائي برنستون فريمان دايسون حضارات النوع الأول والثاني والثالث.

وبافتراض زيادة سنوية متواضعة في استهلاك الطاقة يمكن للمرء أن يستنبط متى تستنفد مصادر الطاقة بعد قرون عدة في المستقبل، مما يدفع إلى التقدم إلى المستوى الذي يليه. فحضارة النوع الأول هي حضارة تحكمت بكل أشكال الطاقة الأرضية. ويمكن لمثل هذه الحضارة أن تعدل الطقس وتستخرج المعادن من المحيطات وتستخلص الطاقة من مركز كوكبها. إن احتياجاتها للطاقة كبيرة جدا، بحيث إن عليها أن تستغل الموارد الممكنة للكوكب بأكمله. إن استغلال وإدارة الموارد على هذا المستوى الضخم يتطلب درجة متطورة من التعاون بين السكان مع توافر وسائل اتصال كوكبية متطورة. ويعني هذا بالضرورة أنها حصلت فعلا على حضارة كوكبية حقيقية، وهي حضارة نحت جانبا معظم الصراعات الدينية والطائفية والوطنية والمذهبية التي تميز أصلها.

أما الحضارة من النوع الثاني فهي حضارة تتمكن من السيطرة على الطاقة الشمسية، فاحتياجات سكانها من الطاقة كبيرة جدا، بحيث إنهم يكونون قد استهلكوا مواردها في

كواكبهم، وعليهم أن يستخدموا شمسهم نفسها لتحريك آلاتهم. لقد خمن دايسون أنهم ببناء كرة عملاقة حول شمسهم قد يتمكنون من قطف أو استثمار كامل الطاقة الناتجة عنها، كما أن سكان هذه الحضارة سيكونون قد بدأوا باكتشاف أنظمة النجوم المجاورة وربما باستعمارها.

أما الحضارة من النوع الثالث فإنها حضارة انتهى سكانها من استهلاك الطاقة الناتجة من نجمهم، لنجم أو عدة نجوم مجاورة، والتطور في النهاية إلى حضارة مجرة، وبذلك يحصلون على طاقتهم عن طريق استغلال مجموعات من أنظمة النجوم في المجرة، (ولإعطاء شعور بالحجم، فإن الاتحاد الفيدرالي للكواكب الذي وصف في مسلسل «ستارترك» يصلح ربما لوضع النوع الثاني؛ لأنهم حصلوا توا على القدرة على إشعال النجوم وقد استعمروا بضعة أنظمة نجمية قريبة).

إن هذا النظام في تصنيف الحضارات معقول لأنه يعتمد على المصدر المتاح للطاقة، وفي النهاية ستجد أي حضارة متقدمة في الفضاء ثلاثة مصادر للطاقة تحت تصرفها: طاقة كوكبها وطاقة نجمها وطاقة مجرتها، فليس هناك خيار آخر.

وبمعدل نمو متواضع بحدود 3٪ في العام وهو معدل النمو النموذجي في الأرض، يمكن للمرء أن يحسب متى يمكن لكوكبنا أن يصنع التحول إلى حالة أرقى في المجرة. على سبيل المثال يقدر فيزيائيو الفلك - حسب اعتبارات خاصة بالطاقة - أن عاملا بحدود 10 بلايين قد يفصل الطلب على الطاقة بين الأنواع المختلفة من الحضارات. وبرغم أن هذا الرقم الهائل يبدو لأول وهلة عقبة لا يمكن تجاوزها، فإن معدل نمو ثابتًا بمقدار 3٪ يمكنه أن يتجاوز هذا العامل، وبالفعل يمكننا أن نتوقع الوصول إلى النوع الأول خلال قرن أو قرنين. وللوصول إلى النوع الثاني قد يتطلب الأمر ليس أكثر من حوالي 800 سنة، ولكن للوصول إلى النوع الثالث قد يستغرق نحو 10 آلاف سنة أو أكثر (حسب فيزياء السفر بين النجوم)، ولكن حتى هذا الرقم لا يمثل سوى ما بين طرفة عين وانتباهتها بالمقاييس الكونية.

وقد تسأل أين نحن الآن؟ إننا في الوقت الحاضر حضارة من النوع صفر: فنحن نستخدم أساسا النباتات الميتة (الفحم الحجري والنفط) لتزويد آلاتنا بالطاقة، وعلى هذا المستوى الكوكبي فنحن مثل أطفال نقوم بخطواتنا الأولى الثقيلة والمترددة في المكان. ولكن مع نهاية القرن الحادي والعشرين فإن الطاقة المجردة للثورات العلمية الثلاث ستجبر شعوب الأرض على التعاون على مستوى لم يروه من قبل في تاريخهم. وبحلول القرن الثاني والعشرين سنضع الأساس لحضارة من النوع الأول وستأخذ البشرية خطوتها الأولى نحو النجوم.

تخلق ثورة المعلومات منذ فترة أواصر كونية بحجم لم يعهد من قبل في التاريخ الإنساني، محطمة المصالح الصغيرة والمحلية، وخالقة ثقافة كونية. وكما جعلت آلة الطباعة التي اخترعها جوتنبرج الناس مدركين لعوالم أبعد من قراهم ومزارعهم، فإن ثورة المعلومات تبني وتصهر ثقافة كونية واحدة من آلاف الثقافات الصغرى.

إن هذا يعني أن رحلتنا المتجهة نحو العلم والتكنولوجيا ستقودنا يوما إلى أن نتطور نحو حضارة حقيقية من النوع الأول، وهي حضارة كوكبية تبسط سيطرتها على قوى كوكبنا، والتقدم نحو حضارة كونية سيكون بطيئا وسيتم على مراحل، وسيكون مليئا - بلا شك - بتراجعات وانحرافات. ويقبع دائما احتمال حرب نووية أو اندلاع مرض مميت أو انهيار البيئة في خلفية أوضاعنا، وإذا لم يحدث مثل هذا الانهيار فإنه يمكننا القول بأن تقدم العلم يمكنه أن يخلق قوى تنقل الجنس البشري إلى حضارة من النوع الأول.

2-6 ولقد عاد ميتشيو كاكو وهو المغرم دائما بالتنبؤ بالمستقبل العلمي للبشرية وأثره على حياتنا على هذا الكوكب وعلى علاقتنا بالكواكب بل والمجرات الأخرى، عاد ليكتب في عام 2008م كتابا خصصه لمستقبل الفيزياء تحت عنوان فيزياء المستحيل Physics of the Impossible صنف فيه الأشياء المستحيلة ثلاثة أصناف[1]؛ الأول

(1) متيشيو كاكو: فيزياء المستحيل، ترجمة د. سعد الدين خرفان، سلسلة عالم المعرفة (399)، الكويت، ص15- 16.

أطلق عليه مستحيلات الصنف الأول وقصد بها تقانات أو تكنولوجيات تبدو مستحيلة اليوم لكنها لا تناقض القوانين المعروفة في الفيزياء، ومن ثم فهي ممكنة في هذا القرن الحادي والعشرين أو القرن الذي يليه بشكل معدل، وهي تشمل النقل الفوري من بُعد، والمحركات المضادة للمادة، وأنواعًا معينة من التخاطر عن بُعد Telepathy والتحريك النفسي Sychokinesis، والاحتجاب عن الرؤية Invisibility.

أما مستحيلات الصنف الثاني فهي تقنيات تقع على حافة فهمنا للعالم الفيزيائي، وإذا كانت ممكنة على الإطلاق فإن ذلك سيستغرق ما بين آلاف وملايين السنين في المستقبل وتشمل آلات الزمن Time machines، وإمكانية السفر عبر الفضاء الفائق Hyper space، والسفر عبر الثقوب الدودية Worm holes.

أما مستحيلات الصنف الثالث فهي تقانات تناقض قوانين الفيزياء المعروفة، وهي تقانات مستحيلة بالنسبة لحضارة بدائية مثل حضارتنا، وهي على سبيل المثال الزيارات إلى النجوم الأخرى لأن المسافات كبيرة جدا، وقد يكون السفر بين النجوم مستحيلا بالنسبة إلى حضارتنا لكنه قد يكون ممكنا بالنسبة لحضارة تتقدمنا بعدة قرون أو بآلاف أو بملايين السنين. إن التقانات المستحيلة بالنسبة لحضارتنا ليست بالضرورة مستحيلة بالنسبة لحضارة أخرى أكثر تقدما.

(3)

نبوءات آرثر كلارك

3-1 وإذا كان كاكو قد شغل بتحليل مستحيلات المستقبل العلمية بصورها الثلاثة، فإن آرثر كلارك Arthur C. Clarke قد شغل بتحليل الممكن من مستقبليات العلم، وذلك في كتابه: لقطات من المستقبل- بحث في حدود الممكن[1]، فهو يرى أنه لا يمكن التنبؤ بالمستقبل بشكل تفصيلي، ومن ثم فهو في كتابه هذا لا يحاول توصيف المستقبل وإنما يحاول تعيين الحدود التي يجب أن تقع فيها أحداث المستقبل الممكنة،وهو في هذا يتقيد بجانب واحد من المستقبل هو مجال التكنولوجيا الذي بفضله- فيما يرى كلارك نفسه- سيسيطر العلم على المستقبل فعلا بأكثر مما يسيطر على الحاضر.

وفي اعتقاده أنه على الرغم من أن الافتقار إلى الشجاعة والافتقار إلى الخيال من أهم مخاطر التنبؤ بالمستقبل، إلا أن التخلص منهما يساعد في التنبؤ بالمستقبل؛ إذ ينبغي أن يتحلى العلماء بالشجاعة والخيال العلمي حتى يصلوا إلى الغاية المنطقية لأي تطور علمي «إذ إن كل ما يكون ممكنا نظريا سيتم إنجازه عمليا مهما كانت الصعوبات التقنية ما دام هذا أمرا مطلوبا بدرجة كبيرة بما يكفي. وأن القول بأن فكرة ما فكرة خيالية ليس فيه أي حجة ضد أي مشروع، فمعظم ما وقع من أحداث في الخمسين سنة الأخيرة كان يعد خياليا.. وحتى ننجز ذلك وحتى نتجنب الافتقار إلى الشجاعة يجب أن يكون لدينا الشجاعة لأن نتابع كل الاستقراءات التقنية إلى غاياتها المنطقية، بل إن هذا وحده

(1) آرثر كلارك: لقطات من المستقبل - بحث في حدود الممكن، ترجمة مصطفى فهمي إبراهيم، المجلس الأعلى للثقافة بالقاهرة، 2002، ص19.

لا يكفي؛ فإذا كان التنبؤ بالمستقبل يجعلنا في حاجة إلى المنطق إلا أننا أيضا نحتاج للإيمان والتخيل الذي يمكن أحيانا أن يتحدى المنطق نفسه»[1].

3-2 وبالفعل أعمل كلارك خياله وتحلى بالشجاعة، ومكنه هذا من أن يمدنا بخريطة للمستقبل مستمدة من إنجازات الماضي وما يستتبعه من غايات منطقية يمكن أن تتحقق في المستقبل القريب، الذي يمتد عبر القرن الحادي والعشرين بأكمله في مجالات مهمة منها: النقل، والاتصال والمعلومات، والمواد الصناعية، والبيولوجيا والكيمياء، وأخيرا في الفيزياء. والطريف في هذه الخريطة أنها مؤقتة بتواريخ محددة ستتحقق فيها هذه التكنولوجيا الأكثر تقدما. وها هي الخريطة – خريطة المستقبل – التي اقترحها[2] :

التاريخ	النقل	الاتصال والمعلومات	المواد الصناعية	البيولوجيا والكيمياء	الفيزياء
1970	معمل الفضاء النزول على القمر صاروخ نووي	ماكينات الترجمة	تخزين الكهرباء بكفاءة	لغة الحيتان	
1980	النزول على الكواكب	الراديو الشخصي		بيولوجيا خارج الأرض	موجات الجاذبية
1990		الذكاء الصناعي	الطاقة الاندماجية	السيبورج	
2000	استعمار الكواكب	المكتبة الكوكبية	الطاقة «اللاسلكية» التعدين من البحر	الزمن، دعم الإدراك	البنية تحت النووية
2010	المجسات الأرضية	أجهزة الحس عن بعد	التحكم في الجو		
2020	مجسات ما بين النجوم	اللغات المنطقية الروبوتات		التحكم في الوراثة	الحوافز النووية
2030		الاتصال بكائنات خارج الأرض	التعدين في الفضاء	الهندسة الحيوية	

(1) نفس المرجع السابق، ص 37.

(2) نفس المرجع، ص 327 – 328.

التاريخ	النقل	الاتصال والمعلومات	المواد الصناعية	البيولوجيا والكيمياء	الفيزياء
2040			تحويل العناصر	الحيوانات الذكية	
2050	التحكم في الجاذبية «قيادة الفضاء»	إعادة عرض الذاكرة وراء		تعليق الحياة	
2060		المربي الميكانيكي تشفير المصنوعات	هندسة الكواكب	الحياة الاصطناعية	تحريف المكان، الزمان
2070	مقاربة سرعة الضوء		التحكم في المناخ		
2080	الطيران بين النجوم	تفوق ذكاء الماكينة على ذكاء الإنسان			
2090	بث المادة		الناسخ		
2100	اللقاء مع كائنات من خارج الأرض	مخ العالم	الهندسة الفلكية	الخلود	

3-3 ولعل الجرأة التي تحلى بها آرثر كلارك في تخيله لمستقبل التقدم العلمي وخريطته في القرن الواحد والعشرين، تتضاءل أمام الشجاعة التي تحلى بها بيتر لوري وسد موري كلارك حينما وضعا كتابًا شيقا تحت عنوان «تاريخ المستقبل History of the future»[1] قدمـا فيه عرضًا لما سيحدث من تطورات علمية واجتماعية وسياسية على مدار الألفية الثالثة كاملة، مقسمين إياها إلى قرون، والقرون إلى حقب ليقدما خريطة للمستقبل لا تتوقف عند حدود الخيال الذي ربما نظر إليه البعض على أنه جامح بشأن المستقبل، بل قدما عرضا لهذه التطورات على أنها التاريخ الذي سيكتبه مستقبل التقدم للبشرية في مختلف مجالات الحياة. إنه الكتاب الذي يقرأ المستقبل على أنه الواقع التاريخي القادم للبشرية.

(1) انظر محتويات كتاب :
Peter Lorie، Sidd Murray-Clarck، History of the future، pyrmid books، London 1989، P. 5.

(4)

نبوءات مؤلفي «تاريخ المستقبل»

4-1 وإذا تجاوزنا القرن الأول من الألفية الثالثة التي نحياها الآن مكتفين بتنبؤات ميتشيو كاكو وآرثر كلارك، وانتقلنا إلى القرن الثاني من الألفية، أي من 2100 إلى 2200م، فإن مؤلفي «تاريخ المستقبل» يطلقون على هذا القرن «عصر القبول Age of Acceptance، وهما يتنبئان بأن هذا القرن سيشهد تطورات هامة فيما يخص علم الطب، حيث سيشهد هذا القرن السيطرة على معدل الموت غير الطبيعي نتيجة للمرض أو نتيجة للسيطرة على الأمراض التي تحدث نتيجة للتوترات أو الضغوط والقلق الناتج عن الظروف الاجتماعية. كما ستتوفر تقنية جديدة يطلق عليها العلاج أو الاستشفاء الذاتي، كما سيكون من أسس العلاج في هذا القرن تقنية تعرف ببروفة الموت حيث سيتدرب المريض على تقبل الموت كما سيتدرب عليه الأصحاء، بنفس التقنية التي ملخصها أننا لو علمنا أن الموت جزء بيولوجي طبيعي من الحياة وليس شيئا مروعًا وغريبًا لتقبلناه بسهولة. إن ثمة غرفا تدعى «بروفة الموت» ستكون في كل مستشفى في القرن الثاني والعشرين[1]، وثمة ابتكارات في هذا القرن ستجعل من مخ الكمبيوتر أشبه بالعقل الإنساني يفكر بسرعة قصوى، وثمة شريحة حيوية ابتدعت بواسطة العالم ملك أليار Mc Alear في منطقة EMV في روكفيل بولاية الميرلاند، وهي مصممة كرقاقة كمبيوتر جزئ عضوي ستتعدى إمكانياتها ملايين المرات قدرة الحاسب الآلي، ويمكن أن يطبع في مخ الإنسان ويتداخل مع الخلايا العصبية للمخ، وسيكون قادرا على تقنيات

(1) •Ibid, P. 42•

معينة لزرعه في مخ الإنسـان ويتداخل مع الخلايا العصبية للمخ، وسـيكون قادرا -عبـر تقنيات معينة لزرعه في مخ الإنسـان- على تخزيـن كل مكتبة الكونجرس، وكل معلومـة صغيـرة بداخله يمكن اسـتدعاؤها في الحال. ومـن المعتقد أن مثل تلـك الرقاقة الصغيرة سـتتغلب حتى على الموت على اعتبـار أنها يمكن أن تنتقل من جسد إنسان إلى جسد إنسان آخر، وبالتالي فهي يمكن أن تجلب الخلود لعقل الإنسان. ولنا أن نتخيل إلى أي حد سيكون الجنون الذي سيجلبه مثل هذا الابتكار والتطورات التي يمكن أن تحدث نتيجة له[1]!

أما بالنسـبة للتطورات التي سـتحدث في علم الفيزياء، فالتركيز سيكون على المعتقد العلمـي بـأن العلم لا يعـرف فقط الكثير عما صنعـت الحياة، ولكنه سـيعرف أيضا كيف يتصرف الإله!

وعلى سـبيل المثـال فكتاب سـتيفن هوكنـج Stefen Hawking «التاريخ المختصر للزمـن» الـذي يبـدو كأنه بحث فـي معنى اللـه أكثر من كونـه يقدم عرضا علميـا للنظرية التوحيديـة الكبـرى Grand unified theory يقـدم بحثًـا عن حقيقة قـوة الإله من خلال المنطـق والعقل. إن الكشـوف العلمية في هذا الإطار سـتجعل الكوكـب والوجود ككل مرتبا ترتيبا دقيقا بحيث سـيتم لأول مرة وضع الأنا الفردية للإنسـان في مكانها الصحيح، وربما سـتمكن الحياة من أن تبدأ من جديد. أما القدرة على السـفر عبر الفضاء فسـتكون ممكنـة للجميـع وليس لقليل من الناس كما هو قائـم الآن. إن انطلاق المراكب الفضائية فـي الألفية القادمة سـيكون بمثابـة الروابط التجارية بين الأرض والمريخ. إن السـفر بين الأرض والمريخ سـيكون متاحا للرجال والنسـاء، بل إن الممارسـات الشائعة للحب في الفضاء سـتتوالد أكثر عند نقطة درجة انعدام الجاذبية التي ستسمح لهذه الممارسة أن تتم بصورة جيدة. إن العلماء يرون أن هذه الممارسة ستكون أيسر على القلب ليضخ الدم من خلال انتظام القلب والأوعية الدموية في درجة انعدام الجاذبية[2].

(1) Ibid, P. 43.

(2) انظر: Ibid, PP. 45- 49.

ومن ثم فإن الاكتشـافات الجديدة ستسمح بحياة إنسانية طبيعية ليس فقط على سطح الأرض، بل أيضا في السفر عبر الفضاء الكوني الشاسع وبين الكواكب داخل المجموعة الشمسية.

4-2 أما القرن الثالث من الألفية (من 2200 - 2300م)، فقد أطلق عليه «عصر القلب- The age of heart»، وتركز الحديث فيه حول المعجزات وسـحر الطاقة وتنامي علم الشعور الذي يتوغل داخل كل ما نتصور أنه مادي، كما تحدث المؤلفان عن الحاسـة السادسة ودورها في الوعي والتواصل بين البشر الذي سيكون من خلال الصمت مما سـيكون له آثاره البارزة على علاقة الإنسان بكافة الكائنات حيوانات كانت أو نباتات، إن هذا التواصل سـيكون أقرب إلى عقائد الشرقيين وصوفيتهم، أقرب إلى ممارسات الطاويين[1].

أما بخصوص المكتشـفات العلمية المؤثرة في هذا القرن الثالث والعشـرين فستكون السـيطرة فيها للحاسوب الذي سيجعل العربات موجهة آليا AGV إذ ستكون هذه العربة عربـة يقظـة بفضـل هـذه الماكينة الحاسـوبية المعقدة جـدا، التي تجعل العربة تشـعر بما حولهـا وكأنها تمتلك الحاسـة السـادسـة. إنها سـتكون محتوية علـى كل الكماليات التي يحتاجهـا الإنسـان وهو يعيش فـي منزله، فشاشـات التليفزيونات بداخلها سـتتكيف مع الـدروع الجانبية الحساسـة الخفيفة حقا، والمرتبطة بهاتـف الفيديو القادر على الاتصال بأي مكان مسـكون في المجرة عن طريق مسـتقبل صغير جدا على سقف العربة. إن هذه العربة سـتتلقى الإشـارة الإلكترونية عن طريق حاستها السادسة الرقمية بالطريقة الأسرع والأفضـل للوصـول إلى هدفها بأسـرع وقـت ممكن متجنبـة أي اختناقـات على الطرق السريعة[2].

(1) انظر: Ibid, PP. 54 – 55..

(2) انظر: Ibid, PP. 59 – 62..

إن البشـرية مؤهلة في هذا القرن إلى أن تصل إلى النقطة التي يمكن فيها وضع أعمال العلـوم والتكنولوجيا فـي أيدي الآلات، بحيث تكـون نتائج الأبحـاث العلمية المنطقية والمقبولة هي التي يمكن تطبيقها من خلال أجهزة الكمبيوتر[1].

3-4 أمـا القـرن الرابع مـن الألفيـة (2300 - 2400م) فإنـه ربما يكون القـرن الذي تنبأ لـه نوسـتراداموس بأنه سيشـهد فتـرة طويلة مـن السـلام التي تمكّن مـن حدوث أوجـه عديدة للتقدم فـي التكنولوجيا والتطور في العلوم، بحيـث تبدو التنمية في هـذا القرن أكثر ثقة في العالم كله. وسـيصبح كل شـيء في هـذا القرن جيدا جدا، وسيصبح البشر فيه كما يقول المؤلفان أشبه بشخص ناجح حقق كل ما يصبو إليه؛ الثروة والسـلطة والعائلة وكل الأشـياء الجيدة في الحياة ولكنه يسـتيقظ ذات ليلة مظلمة متعجبا ومتسائلا عما هو عليه كل شيء[2]!

إن حياة الإنسان في القرن الرابع والعشرين ستكون ذات إمكانيات مادية مذهلة جدا؛ فالمنازل سـتبنى مكتفية ذاتيا ومرتبطة بشـكل وثيق بالطبيعة من حولها، ولن يكون هناك حاجـة لتشـغيل خيوط الأنابيـب وكابلات الطاقة. وقد تكون المدينة السـكنية المسـتقلة ADV التـي وضعهـا تيد باكويل الثالـث Ted Bake Well III ومايكل جانتزن Michael Jantzen المصمم الليتوي نموذجا أقرب إلى المثال الذي سـيكون في هذا القرن، حيث يمكن نقل المنازل إلى أي مكان دون الحاجة إلى توصيلات، ويمكن أن تعمل تحت أي ظرف من الظروف أو المناخ. إن نموذج ADV يجمع مياه الأمطار للشـرب ويصفيها من أي شـوائب، واسـتخدام ضوء الشـمس والرياح لتوليد الحرارة والكهرباء، وإعادة تدوير نفايـات المطبخ والحمامات باسـتخدام نظام خاص لاسـتخراج سـماد مـن المرحاض. ويمكـن أن يكـون المنـزل مدفوعا على عجلات مـزودة بنظام كنظام السـيارة التي تعمل بالكمبيوتر. ونظم الاتصالات الداخلية تعمل من خلال وحدات متصلة بموجات خلوية

(1) انظر: .Ibid, PP. 62 – 67

(2) انظر: .Ibid, P. 75

قصيرةK وسيكون للوحدة السكنية قدرة الاتصال بالمحطات الفضائية وأماكن صناعة السيارات وتوفير الخدمات المصرفية، ولن يكون هناك أي تكاليف للوقود حيث إن الأجهزة ستكون مصممة بحيث تحافظ على الوقود وتديرها الحواسيب التي أشرنا إليها وستكون متوفرة من القرن 23[1].

وفي إطار التنبؤ بالمستقبل في هذا القرن يتحدث المؤلفان في فقرة عن قوة الماضي؛ نظرا لأنه بحلول القرن 24 سيكون ممكنا أخذ عينات من الماضي بدرجة كبيرة من الدقة، وسنرى علما جديدا يدعى علم آثار الزمن The Archaeology of Time الذي سوف يستخدم التجارب السابقة في تخطيط التغيرات المستقبلية إلى حد ما مثل الوثائق القديمة التي يعتقد أنها تحتوي على سجلات لجميع الأحداث؛ أحداث الماضي والحاضر والمستقبل في مكتبة عملاقة واحدة. إنه السفر عبر الزمن الذي يمكننا من أن نكتشف الوقت في الحاضر وأن كل الأحداث المستقبلية والماضية موجودة هنا والآن، إنها ليست سوى مسألة الإنصات إلى الماضي لنرى ما تبقى من الحياة[2].

ويتحدث المؤلفان في فقرة خصصاها لرصد التطور في علم الطب عن «موت الطب» حيث يؤكدان أن الأدوية والعقاقير والبيولوجيا وكل ما يتعلق بحياة الإنسان سيتغير بحلول هذا القرن؛ فالتقدم الطبي إلى جانب تغيير الأنماط السلوكية والعادات الغذائية سيترتب عليه الزيادة الكبيرة في متوسط الأعمار، وربما يستبدل الطبيب بأجهزة الكمبيوتر التي ستقدم المشورة بشأن التشخيص والعلاج الطبي، فضلا عن أن المكافحة الكيميائية لبعض جوانب الشيخوخة ستكون متاحة، وسوف تستخدم الهرمونات لتعزيز جهاز المناعة لدى الإنسان، ولقاحات الفيروسات لإبطاء موت الخلايا، وحمض اليوريك لمنع تدمير جيناتنا. إن ثمة ورشا يمكن أن تنشأ لإصلاح وتجهيز الجسم بفضل ما يمكن زرعه في جسم الإنسان من رقائق الكمبيوتر لإصلاح واستبدال الوظائف المفقودة من

(1) انظر: Ibid, PP. 78– 80.

(2) انظر: Ibid, P. 83– 84.

الأعصاب التالفة، وسيتم استبدال الأطراف المشلولة بأطراف أخرى واستعادة الوظائف المفقودة. وفي كل الأحوال سيتم الحصول على سيطرة جيدة وحواس واضحة قادرة على التواصل الجيد[1].

4-4 أما القرن الخامس والعشرون الذي أطلق المؤلفان عليه منتصف الألفية The Half Millennium، فهو القرن الذي يعيش فيه الإنسان عصر الثقة في كمال العالم الذي يشبه إلى حد كبير عالم اليوتوبيا، إنه القرن الذي سيشهد ذلك الروبوت شبيه الإنسان الذي سيكون في خدمة الجنس البشري، وهو القرن الذي يمكنك أن تركب فيه القطار من المحطة المركزية في نيويورك متجها إلى بومباي وتصل في 52 دقيقة[2]. إن البشرية في هذا القرن ستجد نفسها تركب الموجة العالية مصحوبة بالقوة الخارقة في كل مجالات الحياة. ولعل أبرز ما يميز هذا القرن هو امتلاك البشر لقوة الروح مما سيجعلهم سادة الأرض ومالكين لمستقبلهم الروحي. إنهم سيمتلكون طرق حياة جديدة تمكنهم من اختيار بدائل الحياة على هذه الأرض، بالذهاب إلى كواكب أخرى على القمر أو ربما على المريخ، إنه زمن الذهاب إلى الأرض الثانية، أي السفر والعيش في كواكب أخرى. إنه زمن المطارات وليس الطرق حيث ستمتلئ المطارات بكل أنواع المركبات دون زحام أو حركة مرور، دون حوادث. إنه زمن القفز فوق الزمن والحواجز، إن نهاية الرحلة ربما لا تكون الموت، بل انتظار لحياة أخرى. إنه زمن العيش في دائرة الخير[3].

5-4 بالقرن السادس والعشرين يبدأ النصف الثاني من الألفية الثالثة، وقد أطلق عليه المؤلفان «عصر الثقة» Age of confidence، حددا فيه ثلاثة ملامح رئيسية هي أنه سيكون عصر العودة إلى الخلاء، وسيشهد ولادة متلازمة الدوائر المتكاملة Acquired Integrated circuit syndrome ، وسيشهد وجود رياضات الميجا

(1) انظر: History of the future، PP. 86– 89.

(2) Ibid, P. 102– 103.

(3) انظر: Ibid, PP. 108– 125.

Mega sports وهـي رياضـة آلاف الأميـال التـي يمارسـها بشـر خارقـون للعادة أثنـاء سـباقات المنافسـة. [1] إن بدايـة هذا القـرن ذات أهمية كبيرة حيث سـتكون كل الأعمـال ونتائجهـا معتمدة على الثقة والترفيه من أجهـزة الكمبيوتر التي تقوم بـكل شـيء، ومن ثـم يعيش النـاس نوعا جديـدا من حيـاة الحرية التي تبـدو كأنه لا حرية بعدها. إنه القرن الذي يعادل تقريبا القرنين الخامس والسادس المعروفين فـي أوربـا بعصور الظـلام مقرونا بحروب المجـرة التي تلوح فـي الأفق، ووجود ديانات جديدة قوية، وتغييرات جذرية في جميع أشكال الحياة البشرية. إن دخول البشـر مع مطلـع هذا القـرن حقول النمـوذج الأصيل لنظـام الـذكاء الاصطناعي – الذي أشـرنا إليه من قبل – ويمدنا بالأساسـيات الكاملة للحياة والغذاء والمواد الأساسية والطاقة معا، مع التقليل من الإدرينالين داخل مجتمع ترفيهي يتمتع ببيئة نقية وترتبط مع رقائق الفيروسـات الحيوية وتتحرك بسـرعة الضوء .. إن هذه هي صورة ملخصة لحياة البشر في القرن السادس والعشرين[2].

6-4 أما القرن السابع والعشرون فهو «عصر المعجزات» كما أطلق عليه المؤلفان ورفعا شـعارا له: شـيء ما يفتقد وشـيء ما يوجـد؛ فبعد أي عصر للظـلام يمكن أن يأتي عصر النهضة وبه عودة للسـحر والمعجزات وربما يدور الزمن لنتجه إلى الطريق الصحيح[3]. وقد تحدث المؤلفان فيه عن السـحر والمعجزات باعتبار البشـر منذ نهايـة القرن العشـرين قد وصلوا إلى منتهى مراحل فهـم الحياة، وحينما نصل إلى القرن السـابع والعشـرين سـنكون أمـام عصـر اللاواقعـي Unreal واللاحقيقي، أي عصـر الفانتازيـا المعقـدة بحيـث لم نعد نسـتطيع فيه معرفة الاختـلاف بين ما هـو حقيقـي وما ليس كذلك. إننـا في عصر علم الوهـم Science of illusion[4].

(1)• Ibid, P. 130.

(2)• History of the future, P. 131– 133.

(3)• Ibid, P.147.

(4)• Ibid, P. 152 and see P. 162– 164.

والمقصود هنا بالطبع أن هذا القرن سيكون قرن التغييرات العلمية المذهلة التي تدهش الإنسان لدرجة اختلاط الخيال بالواقع والواقع بالخيال؛ إذ إن كل ما لا يمكن للإنسان أن يتخيله من وسائل الرفاهة وتجديد الحياة قد أصبح واقعًا وربما فإن ما يحدث من تغيرات وتطورات علمية يفوق خيال الإنسان ويتعدى حتى أوهامه، فالإنسان في هذا القرن سيصبح أكثر شبابا باستمرار؛ نظرا لأن لديه قطع غيار جاهزة وشابة ليستبدل بها أي عضو شاخ أو مرض في جسمه[1]. إن الإنسان في هذا القرن سيدمن العيش في عالم من الخيال والأوهام الغزيرة التي يمكن تحقيقها فور تمنيها.

4-7 أما القرن الثامن والعشرون فسيشهد معاناة البشر من صور التقدم العلمي التي حققوها وفاقت كل خيالاتهم بل وأوهامهم، ومن صور هذه المعاناة ظهور مجالات وحقول جديدة للخوف مثل الخوف من الأمراض المستحدثة التي لم تكن موجودة من قبل التي ربما نتجت من الاتصال بالكواكب الأخرى. إنه العصر الذي يذهب بنا بعيدا، وربما يعيدنا إلى أحداث ماضية حدثت منذ ملايين السنين في عصر الإنسان الأول، حيث طوفان الغموض وحيث الحياة التي تعتمد على القوي اللا مرئية والحياة الجنسية التي تبدو كطاقة في المستقبل خالصة وبسيطة ودونما تابوهات، وحيث صورة جديدة للموت وإمكان العودة الفيزيقية للجسم بدون الروح. وربما يكتشف الإنسان آنذاك في مستقبل القرن الثامن والعشرين أن الحياة والموت عمليتان تختلط إحداهما بالأخرى، فيبدو فيهما الروحي فيزيقيا والفيزيقي روحيا، إن هذا يعد جزءا من دائرية الحياة والموت. إن المستقبل في ذلك القرن يحتمل إمكانية وجود عوالم عديدة تمكن الإنسان من أن يكتشفها، ويتعرف على مجموعات أخرى من البشر خلالها ويتبادل معهم الحركة خلال هذه الكواكب والفضاءات التي بينها، حيث يمكن للمرء أن يتزود في هذه المحطات

(1) انظر: Ibid, P. 156- 158.

الكونية والفضائية خلال لحظات أو سنوات سفره ببعض السندوتشات وبعض القهوة، إن محطات الطريق هذه قد تكون في الفضاء الذي هو أشبه بالفضاء الذي نعرفه الآن بين الأرض والشمس، ذلك الفضاء المليء بالكواكب الأخرى الشبيهة بكوكب الأرض[1].

4-8 ونأتي الآن إلى القرن التاسع والعشرين وهو قبل الأخير في الألفية الثالثة، ذلك القرن الذي يطلق عليه المؤلفان «الأرض الهادئة Quiet earth» ويبدآنه برؤية فلسفية وعلمية تنبؤية يقولان فيها : إنه في نهاية هذا القرن أي في حوالي 2890م، فإن البقية الباقية من سكان الأرض آنذاك سوف يتلفتون إلى الوراء نحونا ثم ينفجرون ضاحكين علينا من تلك المسافة الزمنية البعيدة؛ إذ إننا سوف نبدو في أعينهم أناسًا في غاية الغرابة، أناس هزليون بسبب ما قمنا به من نضال وما كان يحدث بيننا من منازعات، وبسبب طريقتنا في الحياة التي كنا نأخذ أنفسنا فيها مأخذ الجدية وبحسب ما يدور داخل عقولنا. إنهم سوف يتأملوننا من منظور فلسفة علمية اتحد خلالها العلم والدين في عقل واحد عريض وذي طابع روحاني. إن هؤلاء الناس الذين سيبقون أحياء على ظهر الأرض في ذلك التاريخ البعيد سيتسمون بالسلم والتأمل، وهم ربما يكونون أقل من خمسمائة مليون نسمة يسكنون في مدن في حالة من التشتت والتفكك، باستثناء بعض المناطق ذات الإدارة المركزية التي ستصبح مكونة من حكومة تنظم العالم، أما بقية السكان فسوف يعيشون داخل قرى تجارية تنتشر عبر الأجزاء المختلفة من الأرض والمياه.

وستقوم هذه المجتمعات بإدارة حياتهم بطريقة ذكية تلاحمية مع الأرض الأم، وسيقومون بالاعتماد على الأرض الزراعية لتوفير طعامهم ويعتمدون على أنفسهم اعتمادا ذاتيا تجاه الموارد والتكنولوجيا، فالقوة والطاقة سوف يحصلون عليها من الريح أو الهواء أو الماء أو الصخر. أما الناحية الدينية لديهم فسوف تصبح مسألة شخصية تماما،

(1) انظر: Ibid, PP. 170– 183.

وأن الساكنين في المدن لن يزيد عددهم عن ألفين أو ثلاثة في كل منطقة رغم وجود التفاعلات الاجتماعية المستمرة بينهم. أما النقود فلا وجود لها حيث إن الاحتياجات التي سوف يحتاجها الأفراد سيتم التزود بها دون شراهة أو نهم أو طمع، إذ ستصبح كل الضغوط والاضطرابات التي سادت حياة الأفراد خلال القرن العشرين قد اختفت تماما، فالمصلحة المشتركة للناس سوف تسود بينهم بحب، وسوف يبدعون نظاما يعمل على مساعدة النمو لجميع الأفراد على أساس ارتفاع درجة الوعي فيما بينهم. وربما بدا ذلك لعقلية القرن العشرين أشبه بالمدينة الفاضلة ولكنه في ذلك الوقت سيكون حقيقة واقعة، فالعقل البشري سيصل إلى درجة من الوعي من خلال حب الذات درجة تختفي فيها الحروب والنزاعات السياسية والمجاعات بشكل طبيعي[1].

إنه بحلول عام 2890م سيتكون هناك آلة رقابية ستكون مهمتها تعقب الأحداث، وتدوين بعض المذكرات والملاحظات حول التغيرات والمؤثرات التي تحدث، لدرجة أنه إذا حدثت أي جريمة أو تم أي إجراء ضد الطبيعة في أي ركن من أركان العالم، فإن بقية سكان ذلك الكوكب سوف يعرفونه وسيكونون على اطلاع بكل ما يجري لهم وحولهم. هذه الآلة يمكن تسميتها Morpho meter، إنه بفضل هذه الآلة سيصبح جميع الناس على اتصال من أجل اكتشاف أي تأثيرات سلبية حتى يمكن التحكم فيها والسيطرة عليها طبقا لما يتناسب معها.

أما بالنسبة لحياة الأفراد داخل مساكنهم فإنه في داخل كل بيت سوف تكون هناك غرف كبيرة صامتة، كل أسرة مكونة من فردين سوف يشغلان شقتهما التي ستكون ذات سقف عال وبها نظام تدفئة طبيعي ومحاطة من كافة جوانبها بهواء رطب نقي، أما الفراش فيصبح خفيفا ومرنًا جدا، وبالنسبة لنظام الترفيه فإنه سوف تختفي تماما كل وسائل التسلية المصطنعة، بحيث سيعتمد الناس على الاستمتاع بالحياة بكل بساطة معتمدين على أحاسيسهم الخاصة وارتباطهم بالتواصل مع الآخرين ومع الطبيعة بكل عناصرها،

---

(1) انظر: Ibid, PP.189 - 190.

حيث سيعود التناغم بين الإنسان وكل ما هو طبيعي، والعودة إلى النظام الطبيعي للحياة بين النهار والليل حيث العمل مع بزوغ الفجر والنوم بعد الغسق بقليل.

إن الحياة الأسرية سوف تصبح مفتوحة وكل واحد من أفرادها سوف يحترم خصوصية غيره بدون تصرفات حذرة، والألفة بين الأعضاء التابعين للمجتمعات سوف تكون ألفة قوية في الحياة المعيشية، مع أن المودة الجنسية سوف تكون مقصورة على الأزواج والزوجات بناء على علاقات ارتباطية بينهم.

وإذا تساءلنا عن صورة الحكم آنذاك فإنه في داخل المراكز الإدارية، فإن الحكومة سوف تصبح متداخلة في كل الأمور وذلك عن طريق الاستفتاء العام والشعبي. وسيتم انتخاب الحكومة عن طريق التصويت العام. واللجنة المركزية فيها ستصبح بطريقة التناوب Rota system، كل مجموعة أوليجاركية حاكمة ستبعد عن الحكم بعد عام أو ربما بعد فترة من حكمها. وإن هؤلاء الذين سيتولون هذه الوظيفة سيصلون إليها عن طريق عمل امتحانات واختبارات من أجل معرفة القدرات، إنه لن يكون هناك في ذلك الوقت أي نوع من الدراما الحكومية، كما أنه لن يكون هناك شيء مثل ما يقال عنه إنه السياسة[1].

ويعرض المؤلفان بعد ذلك في حديث حول مفاهيم علمية تنبؤية معقدة مستفيدين مما يسميانه علم التنجيم الجديد، ونبوءات المتنبئ الكبير ميشيل دي نوسترا داموس لمفاهيم مثل طي الفضاء وطي الفراغ ومفهوم علوم جديدة مثل علم التنجيم الخاص بعلم التكوين Astro - genesis وعلم يدعى Mopho strologo، وهو العلم الذي سوف يقضي الخبراء فيه والدارسون له أوقاتهم في نبوءات دقيقة حول تحركات الكواكب، وعن تأثيراتها على الناس وعلى التغيرات المناخية والحروب المستقبلية أو غير ذاك وذلك من الظروف الاجتماعية[2].

(1)•انظر:•Ibid, P. 191.

(2)•انظر:•Ibid, P. 196– 198.

ثـم يعرضـان لما أسـمياه أيضا الفـن الجديد في ذلك القـرن البعيد، حيـث يتنبآن بأنه سـوف يكون فـي الإمكان بحلول ذلك القرن خلق أشـكال فنية معقدة بسـهولة شـديدة، مثل الصور على الجدران التي تتجدد وتتغير حسـب طريقـة ومزاج مالكها، وربما يكون هناك ما يمكن أن نسميه بفن المسرح الذي يكون المستمعون والمشاهدون فيه هم الذين يخلقون بأنفسهم مسرحهم عن طريق ما يفكرون فيه. إن الفنون في ذلك المستقبل البعيد لن تكون مقصورة على من نطلق عليهم فنانين أو الموهوبين، بل سيكون الإنسان نفسه، أي إنسان قادرا على أن يعبر عن نفسه فنيا[1].

وقد اختتما الحديث في هذا الفصل عما يسـمى شـبه العلـوم The para- sciences، وتحدثا فيه عن حواف العلوم أو أشباهها التي ستصبح هي الأساس، وأوضحا أنه بحلول القرن التاسـع والعشـرين فإن كلمة «Para» التي كثر استخدامها من علماء النفس وعلماء الأحياء وعلماء الفيزياء وميادين العلم الأخرى إما أن تكون قد اختفت تماما أو ستصبح ملحقة بما هو جديد[2].

4-9 أما الفصل العاشـر والأخير من «تاريخ المسـتقبل» فيتحدث عن القرن الأخير من الألفيـة الثالثـة مـن 2900- 3000. وقـد أطلقا عليـه عصـر الآن The Now Age حيـث بدآه بحـوار مع روبرت شـيلدريك R. Sheldrake صاحـب كتاب «مبادئ العـادات الكونيـة Principle of universal habites» ذلك الكتاب الذي اسـتندا على فرضياته الأساسية طوال نبوءاتهما السابقة تلك في مجالات العلم والفلسفة، أو مـا أسـمياه الفلسـفة العلميـة الجديـدة. ثـم تحدثـا عـن ما أسـمياه أفـكار الله The God Thought مؤكديـن علـى وجـود مـا يسـمى لـدى شـيلدريك بذاكـرة التكويـن، ونتيجة لها فالطبيعة والكون يحتفظان بذاكرة الله، وبما أن لكل منا ذهنا هو ليس أكثر من جهاز استقبال لمعلومات قادمة من الخارج ومنه ستكون الذاكرة

---

(1) انظر: Ibid, P. 198- 199.

(2) Ibid, P. 201.

الإلهية بأفكارها اللانهائية متاحة لنا إذا عرفنا كيف نبحث عنها. إن المسألة مثلها مثل أنشطة الإنسان الحياتية محكومة بآلاف من الأفكار والذكريات الدقيقة، فنحن نقوم بغسل الملابس والأسنان والأكل وغيرها من الأنشطة، ونتذكر عددا لا يحصى من الحقائق عن الحياة، ويقوم الذهن في كل لحظة باستدعاء الكثير من المعلومات، فكل هذه المعلومات في حياتنا تستخدم بغرض أن نحيا حياتنا التي اخترناها؛ فسواء كنا نعمل في مكتب أو في مزرعة أو نقود أتوبيسا... إلخ فنحن نستدعي هذه المعلومات من الذهن ليقوم بالمهمة المطلوبة(1).

وإذا كان الأمر هكذا بالنسبة للإنسان العادي، فإن الأمر يختلف بالنسبة للمتأملين من البشر وأولئك القادرين على التنبؤ، إنهم ومن خلال تطوير أجهزة الاستقبال في أذهانهم لا يكتفون فقط بتذكر العادات التي تمكنهم من ممارسة الحياة اليومية، بل يلتقطون مثلها العادات المبكرة للكون. إنهم قد يتوصلون من خلال هذا الاستقبال إلى الاتصال مع بداية الزمن ومعرفة أسرار التكوين الأولى.. إننا إذا علمنا أن لدينا توافقًا مباشرًا مع بيئتنا وكل المخلوقات الحية فيها، سنكتشف كل ما نحتاج أن نعرفه بدون حاجة إلى تجزئة العالم بل ببساطة نحتاج فقط للتواصل معه(2).

وقد توقف المؤلفان عند «الموت» كإحدي المشكلات التي يجب أن نواجهها في القرن الأخير من الألفية الثالثة، حيث إن التأثير الحاضر للموت علينا لن يكون كما هو بل سيكون قد تغير؛ فقد نستطيع أن نخلق الظروف التي بمقتضاها قد تستمر حياة الإنسان لأجل غير مسمى باستعمال غاز التبريد (كريوجنيك Cryogenics) أو باستعمال شريط إعادة إنتاج الجسم أو إعادة إنتاج الأعضاء التي تموت فيه. وعندئذ سيطرح السؤال عن الغرض من الموت ولماذا نحتاج أن نموت على أية حال؟! وهل هناك جذور عميقة لدورة الحياة في الطبيعة؟ وإذا كان ذلك صحيحا فهل نعود من خلال حيوات أخرى كما تقترح فلسفات إعادة التجسد؟! أم أننا يجب أن نموت لتطهير أرواحنا كما يقول عيسى

(1) انظر: Ibid, PP. 210 – 213.

(2) Ibid.

وأنبياء الشرق؟! وعلى أية حال فلو كنا نعلم أننا سنعود إلى حياة جديدة بعد هذه لكان الأمر أكثر بهجة في كلتا الحياتين، وسوف يتحول الخوف من الموت إلى شيء إيجابي وسعيد؛ فعملية الموت ستتم وربما نجد طريقة لنقرر بالضبط نوع الحياة التي سنحياها في الجولة القادمة، ومع القدرة على الضغط على الذاكرة الكونية التي ستكون محتوية على حياتنا السابقة، فلن يكون هناك حاجة لأن نفقد التواصل مع خبراتنا في الحيوات السابقة[1]. وبالطبع فإن ما يطرحه المؤلفان عنا لا يعني أن العلم سيتدخل في الإرادة الإلهية، لأن أي تقدم علمي إنما هو محسوم ومقدر من قبل الله سبحانه وتعالى ومعروف لنا نحن المؤمنين بالديانات السماوية أن لكل أجل كتاب وأنه مهما طال العمر فإن النهاية محتومة ومقدرة.

أما النقطة الأخيرة التي تأملها المؤلفان في «تاريخ المستقبل» فهي المادة الأساسية والأكثر عطاء للحياة في الكون: إنها الضوء فهو واحد من أولى العناصر التي زود بها الكون وكل ما هو معروف فيه.. وفي المستقبل البعيد بعد ألف سنة من الآن ربما يمكننا أن نجد وسيلة للسفر أسرع من الضوء، ولكننا لن نكون قادرين على رؤية انفجار نجم إلا بعد أن يكون قد حدث منذ أزمنة بعيدة. وبدون الضوء لن نستطيع رؤية ما حدث من قبل. إذن فكل شيء نراه لا يمكن رؤيته إلا بعد حدوثه، فالوقت ما بين الحوادث القريبة منا وبين رؤيتنا لها قد يكون متناهي الصغر ولكنه موجود... إننا ننظر إلى وردة على الطريق أو شخص أمامنا، وعندما نكون قد شخصنا ما نراه يكون وتكون الواقعة قد حدثت بالفعل، فنحن فقط نرى الماضي ولا نرى الحاضر أبدا وبالتأكيد ليس المستقبل!

تنبؤاتنا تشير إلى أننا يمكننا السفر أسرع من سرعة الضوء، وكلما تقدمنا أكثر إلى المستقبل تسارعت محاولاتنا للسفر حتى نصل إلى سرعات أبعد بكثير مما هو معروف في الكون.. ومهما حدث فإن الغرض من هذا الكتاب (تاريخ المستقبل) لم يكن رسم صورة عن المستقبل الفعلي، بل كان رسم صورة تمثل البدائل التي يمكن أن نواجهها فيه[2]!

---

(1) Ibid, P. 214.

(1) Ibid, P. 217– 218.

4-10 لا شك أن هذه القراءة لمستقبل وتاريخ التقدم العلمي في الألفية الثالثة إنما تقدم لنا ممكنات العلم التي ستنقلنا عبر ما يمكن أن نطلق عليه دورة حضارية كاملة، يصنعها التقدم العلمي وما يضفيه من نتائج تنعكس على واقع الإنسان المعاصر، الذي سيستمر بلا شك نتاج هذا التقدم العلمي في حياة تسودها الرفاه ويسيطر عليها المزيد من الراحة وربما الكسل. وفي ذات الوقت ربما تتكشف من خلال أبعاد هذا التقدم العلمي المزيد من التحديات التي ستجبر الإنسان على المزيد من الإبداع لمواجهتها، إذ إن احتمالات تطلعاتنا للكشف عن أنماط أخرى من الحياة على الكواكب بل والمجرات الأخرى، ستصطدم بكائنات أخرى ربما يكونون أكثر منا تقدما وقوة، وليس بعيدا في إطار هذا أن يتحقق ما انتهى إليه كتاب «تاريخ المستقبل» من تنبؤ بإمكان أن يُحتل كوكبنا من قبل غزاة آخرين، وربما تواجه البشرية الأرضية الفناء من قبل هؤلاء، وربما تصل إلى صيغة للتعايش مع هؤلاء الغزاة لكوكبنا، وربما تنجح البشرية الأرضية في إعمار كواكب أخرى في المستقبل القريب أو البعيد. وفي كل الأحوال فإن للتقدم العلمي ونهايات ما تبشر به نتائجه الآن، التي قد تحمل لنا مع التقدم في عمر الألفية إما المزيد من الرفاه والرخاء والتغلب على الكثير من معوقات الحاضر، أو قد تجلب لنا المزيد من التحديات وبعض الشرور التي علينا مواجهتها والتعايش معها. إن المستقبل إذن لن يخرج عن هذه النبوءات أو تلك التكهنات، وهو بينهما مليء بالبدائل التي علينا أن نستوضح آفاقها ونعرف السبل الكفيلة بالتعامل معها.

الفصل الثالث

مستقبليات الفلسفة
والآفاق الجديدة للتقدم الإنساني

1ـ الفلسفة وصورة المستقبل:

أ- نبوءات جارودي.

ب - نبوءات مؤلفي «أي فلسفة للقرن الحادي والعشرين».

2ـ الفلسفة التطبيقية هي حاضر الفلسفة ومستقبلها.

3ـ نبوءات مستقبل الفلسفة في مصر.

(1)

الفلسفة وصورة المستقبل

1-1 كثيرون من الناس يتصورون أن دور الفلسفة يتوقف عند حدود التفسير والتبرير والتغيير الآني. ولكن الحقيقة أن هذه الوظيفة الثالثة؛ وظيفة التغيير تفتح الطريق أمام الفيلسوف للتنبؤ بالمستقبل للدرجة التي تجعل رؤية أي فيلسوف لما ينبغي أن يكون في أي مجال من مجالات الحياة، هي رؤية تنبؤية يمكن أن يستفيد منها البشر في أي زمان قادم، وأي مكان يعيش فيه أناس يطمحون إلى التغيير وإلى تحقيق التقدم في هذا المجال أو ذاك من مجالات العلم والحياة على حد سواء.

2-1 ومن هنا فإن الفلسفة والفكر الفلسفي في اعتقادي يمثل دائما دعوة إلى التغيير، ومن ثم إلى التفكير في المستقبل بكل احتمالاته استغلالًا لكل مبشراته القريبة والبعيدة. ولا يمكن أن نفهم فلسفة أفلاطون اليوتوبية إلا في هذا الإطار الذي بقدر ما فكر فيه أفلاطون في إصلاح الأوضاع الآنية في أثينا وبلاد اليونان، بقدر ما فتح مجالا أمام مستقبل أفضل للبشرية؛ حيث إن التفاعل مع آرائه الداعية إلى العدالة الاجتماعية والسياسية عبر تقسيم العمل وإتقانه من قبل الحكام والمحكومين، هو السبيل إلى مستقبل أفضل يعيشه أولئك الذين يطبقون هذا النظام المثالي للدولة. وهكذا حال كل اليوتوبيات في تاريخ الفكر الفلسفي؛ فبعد أفلاطون جاء أرسطو بدولة المدينة المثالية، وجاء الفارابي بآراء أهل المدينة الفاضلة، وجاء توماس

مور باليوتوبيا التي دعا إليها. ونفس الشيء فعله ماركس في اليوتوبيا الاشتراكية ثم الشيوعية... إلخ.

1-3 والأمر لم يقتصر على اليوتوبيات الفلسفية كتفكير في المستقبل، بل إن ما قدمه أرسطو في كتبه المنطقية كان إصلاحا لنظام التفكير العشوائي الذي وجد أن معاصريه قد وقعوا من خلاله فيما عرف بالمغالطات السوفسطائية، فلقد أدرك أرسطو الحاجة إلى وجود منطق عقلي محدد للتفكير الصحيح، يتكشف من خلاله التفكير الصائب عن التفكير المزيف أو المغالطي الذي لا يأتي بأي جديد ولا يدفع نحو التقدم في الحياة.

إن أرسطو حينما وضع كتبه المنطقية التي أطلق عليها «الأورجانون» وعدَّه علما يضع الناس أمام مسئولية التفكير العقلي السليم، كان يرسم في نفس الوقت لمستقبل طويل من التفكير العلمي- على نمط معين للإنسانية عاشت عليه ما يقرب من ألفي عام. لقد ظل منطق أرسطو بصورتيه الاستدلاليتين؛ الاستقرائي والاستنباطي، هو المنطق الموثوق به وبقدرته على تحقيق التقدم العلمي طوال ألفين من السنين، ومن ثم اعتمد عليه البشر طوال هذه الفترة على أنه المنطق الأقوم وأنه الآلة التي تضبط التفكير الإنساني وتضعه على الطريق القويم.

1-4 ولما أدرك البشر بعد تحول المنطق الأرسطي من منطق الكشف عن الجديد إلى منطق الاجترار، حينما جمده شراحه في صورة استنباطية جامدة لا تأتي بأي جديد ولا تبشر به، خرج عليه الفلاسفة المحدثون ومن ثم أذنوا لعصر فكري جديد أن يظهر ويحمل مستقبلا أفضل للبشرية. ووجد هذا العصر الجديد خير تعبير عنه في منطق بيكون الذي وضع «الأورجانون الجديد» ليعارض به «الأورجانون القديم» أورجانون أرسطو، أو ما اصطلح عليه في عصره بالطريقة المدرسية في التعليم والعلم. إن بيكون وجد أن فتح الطريق نحو مستقبل أفضل يبدأ عبر بوابة نقد المنطق الأرسطي في صورته المدرسية، وتحذير الناس مما أسماه بالأوهام الأربعة، ومنها وهم المسرح الذي أكد فيه على أنه من الضروري الخروج على

أولئك الذين مثلوا كثيرا على مسرح عقولنا وتوحدنا معهم. إن علينا أن نتعامل في تعاملنا مع فلسفات الأعلام السابقين وأرسطو على رأسهم تعاملنا مع المسرحية التي شاهدناها منذ قليل؛ فبعد أن فرغنا من المشاهدة لم نعد متوحدين مع ممثليها ولا مع ما قدموه خلالها. إننا نخرج لنواجه الواقع الذي نعيشه. وهكذا ينبغي علينا أن نفعل في المعرفة العلمية؛ إذ لا ينبغي أن نأخذها ممن سبقونا مهما كانت رؤيتهم محبوبة ومقدسة، بل من النظر في الظواهر الموجودة أمامنا. وهذا كان بداية ومكمن الثورة العلمية الجديدة التي أثارها بيكون، حيث نقلنا من التخلص من الأوهام الأربعة، ومن بينها ما أسماه بوهم المسرح، إلى منطق المعرفة العلمية الجديد الذي دعا إليه والذي لخصه في جملة واحدة: الخروج إلى مملكة الطبيعة واستقراء ظواهرها لتفسيرها كما نراها تحدث أمامنا فعلا ودون أن نكون أسرى لأي آراء أو مذاهب أو تفسيرات سابقة.

1-5 طور الفلاسفة التجريبيون بعد بيكون منهجه الاستقرائي هذا وطبقه العلماء بتطوراته، فماذا كانت النتيجة؟ مستقبل جديد للعلم وآفاق غير محدودة من التطورات العلمية، التي انتقلت بموجبها البشرية من حال الجمود العلمي إلى عشرات المكتشفات العلمية في مختلف الاتجاهات، التي غيرت من وجه الحياة الإنسانية ولا تزال تغيرها حتى الآن. فالمنهج العلمي يتطور ومعه عشرات ومئات الاكتشافات العلمية التي تغير وجه المستقبل للبشرية جميعا منذ بيكون وحتى الآن.

1-6 نفس الشيء فعله الفلاسفة العقلانيون مع بداية العصر الحديث حينما أنصتوا وتفاعلوا مع الثورة الديكارتية في الفلسفة باستخدام المنهج العقلي الشكي، الذي كان جوهره تلك القاعدة المنهجية الخطيرة التي أعلنها ديكارت في وجه من كانوا لا يزالون في تلك اللحظة يفكرون بالطريقة الأرسطية المدرسية، التي جمدت الفكر الإنساني عند اللحظة الأرسطية، رافضين بناء على ما قامت به الكنيسة من توفيق أكسب آراء أرسطو قداسة لم يكن لأرسطو نفسه ذنبا فيها.

وكانت تلك القاعدة المنهجية الخطيرة من سطرين اثنين: «أنا لا أقبل شيئا قط على أنه حقيقي ما لم يتبين لي بالبداهة والوضوح أنه كذلك».

ففي هذه القاعدة البسيطة تكمن الثورة المنهجية العقلية الجديدة؛ إذ إن تطبيقها يعني أن لكل إنسان منا عقله الواعي الذي يتساوى فيه مع عقول كل البشر؛ فالعقل كما قال ديكارت أيضا أعدل الأشياء قسمة بين الناس، ومن ثم فعلى كل فرد أن يستخدمه في إدراك الحقيقة بنفسه، وهذا لا يتأتى إلا بأن أستخدم معيارًا محددًا لإدراكها عبر عقلي الواعي وهو معيار البداهة والوضوح، فالفكرة التي تتضح أمام عقلي دون أن يساورني حيالها أي شك هي الفكرة اليقينية التي يمكن أن تكون نقطة البداية لتسلسل فكري، أدرك من خلاله كل حقائق الوجود من حولي دون حاجة لأي آراء مسبقة تملى على عقلي من خارجه.

وقد طبق ديكارت هذه القاعدة على نفسه؛ ومن الشك وتطبيق هذه القاعدة الذهبية وصل إلى يقيناته الثلاثة: يقين وجود الذات بالبداهة والوضوح، ومنها استنتج يقين وجود الله، ويقين وجود العالم الخارجي.

إن هذه الثورة المنهجية العقلية الديكارتية فتحت طريق المستقبل لفلاسفة عقلانيين آخرين، أخذوا بيد البشر لمستقبل أفضل غير وجه حياتهم من الجمود والترديد الأعمى لآراء ومذاهب السابقين، إلى تمحيص كل ما يعرض على عقولهم، وأعادوا من ثم التفكير في كل أمور حياتهم بمعيار عقلهم الواعي ومتطلبات حياتهم المتجددة. فكانت فلسفات عصر التنوير وكان كل ما شهدته أوربا من مستقبل مشرق، كان مجرد أحلام تراود أسلافهم من الأوربيين في العصر الوسيط ومطلع عصر النهضة.

1-7 وقد يتساءل سائل: هل توقف التفكير في المستقبل بعد ذلك ؟! وللإجابة على هذا التساؤل أقول: إن ما يميز الفكر الغربي منذ مطلع عصر النهضة وبدايات العصر الحديث في القرون من السادس عشر وحتى الآن، هو أنهم لم ولن يكفوا عن التفكير في المستقبل وإعادة التفكير فيه بكل السبل، وإذا كنا قد ضربنا أمثلة

عدة على التفكير في مستقبل التطورات العلمية في «مستقبليات العلم» فلنضرب مثالين فقط على التفكير في مستقبليات الفلسفة الآن.

(أ) نبوءات جارودي:

8-1 المثل الأول يقدمه روجيه جارودي في كتابه «كيف نصنع المستقبل؟»، حيث خصص الجزء الثاني منه للحديث عن: كيف نبني الوحدة الإنسانية لمنع انتحار الكوكب؟ وأجاب أن ذلك يمكن أن يحدث بواسطة أربعة تحولات، أولها في الاقتصاد وثانيها في السياسة وثالثها في التعليم ورابعها بواسطة تحول للإيمان.

ففي الاقتصاد يدعو جارودي إلى تغيير جذري في علاقة الشمال بالجنوب، أي علاقة أوربا والغرب مع دول العالم الثالث بوضع نهاية لسيادة الغرب وتبعية الجنوب؛ لأن هذه التبعية هي التي تنتج التخلف. وهذا التغيير ينبغي أن يبدأ بتدمير الأسطورة التي تضفي كلمة ديمقراطية على حرية السوق.. فالسوق الحر قاتل للديمقراطية بواسطة تراكم الثروة في قطب والبؤس والفقر في القطب الآخر. وعلى الأرض يبدأ هذا التغيير للسياسات الاقتصادية الغربية الظالمة بإلغاء كامل الديون التي لا أساس تاريخي لها ولا مبرر، وإلغاء كل معونة مالية لحكومات العالم الثالث، بالإضافة إلى وقف المضاربات المالية. ومن الضروري أن يقام تحكم حقيقي صارم في التبادلات التجارية، وهذا يفترض أن يتمتع كل شعب باستقلاله كي يخطط لاحتياجاته وتبادلاته، وهذا لا غنى عنه حتى يمكن للمبالغ الطائلة المستخدمة في عمليات المضاربة العقيمة بالنسبة للمجتمع أن تستثمر في اقتصاد حقيقي منتج ليلبي حاجات 5 مليارات من سكان الكوكب، وبذلك يتم أيضا وضع نهاية لبطالة ملايين الرجال والنساء عبر العالم[1].

أما التحول المطلوب مستقبليا في السياسة فهو تحدي يلخصه التساؤل: كيف يمكن خلق نظام سياسي ذي وجه إنساني؟! إذ إن كل ديمقراطية- في رأي جارودى- قائمة

---

(1) روجيه جارودي، كيف نصنع المستقبل؟ الترجمة العربية لمنى طلبة وأنور مغيث، دار الشروق بالقاهرة، ط2، 2001م، ص ص112 - 121.

على الدفاع عن فرد مجرد دون أن تأخذ في حسبانها قدرته الحقيقية (مثال قدرة المالك وقدرة العاطل) لا يمكن أن تؤدي إلا إلى انتخاب أغلبية إحصائية يسعى كل واحد فيها لمصالحه الخاصة وتدفع الآخرين إلى السوق (سوق العمل وسوق التجار). النتيجة كما يقول ماركس هي شيء لم يكن أحد يريده. وبناء على هذا يعدد جارودي صور الديمقراطية الموجودة في العالم ويعتبرها ديمقراطية الأقوى. إن الديمقراطية الحقيقية في رأيه ينبغي أن تشيد على إعلان عالمي بواجبات الإنسان يقول في ديباجته: إن الإنسانية في تنوع عناصرها هي كل واحد لا ينقسم، وإن الواجب الرئيسي للجماعات ولأعضائها هو خدمة هذه الوحدة وتطورها الخلاق، وأن يستبعد كل تسلط وتضمن كل الحقوق، وأن يستبعد كذلك كل زعم في الخصوصية وفي سيطرة معتقد أو جماعة أو أمة أو فرد، وأن تضمن حرية التعبير لكل نزعة إنسانية أي لكل مذهب يخدم مصالح الإنسانية ككل لا يتجزأ، وكذلك حرية التعبير وحرية الإيمان أو ممارسة كل دين... إلخ. وينبثق عن هذه الديباجة مشروع لإعلان واجبات كل إنسان وأي إنسان، أهم ما فيه بعد ما سبق:

أن الملكية عامة وخاصة لا شرعية لها إلا إذا أقيمت على العمل وساعدت على تنمية المجتمع. وبالتالي حائزها يكون مجرد مدين مسئول عنها. لا مصلحة شخصية أو قومية أو طائفية أو دينية يمكنها أن تجعل غايتها التنافس والسيطرة واستغلال الآخرين.

أن السلطة على أي مستوى كانت لا يمكن أن تمارس أو تسحب إلا بتوكيل من قبل من يلتزمون التزاما مكتوبا للوصول إلى المواطنة ومراقبة الواجبات. والحائزون للسلطة يمكن أن يستبعدوا بواسطة أقرانهم إذا تعدوا. وهي لا تتضمن أي امتياز لكن فقط واجبات واقتضاءات.

لا يجوز لأي أحد أن يزعم امتلاكه المعرفة الكاملة والحقيقة المطلقة.

هدف كل مؤسسة شعبية لا يمكن إلا أن يكون دستورا لجماعة حقيقية، أي على عكس النزعة الفردية هي رابطة يعي كل مشترك فيها أنه مسئول عن قدر كل الآخرين[1].

(1) انظر: نفس المرجع السابق، ص ص 125 – 137.

إن التحول السياسي الذي يدعو إليه جارودي مستقبلا مبني على نقد صور الديمقراطيات الحالية، لصالح ديمقراطية الشعب. ديمقراطية الجماعة البشرية التي يتساوى فيها الجميع بالفعل وتحقق مصالح الجميع بالفعل دون سيادة أحد على أحد أو ادعاء أحد بامتلاك القدرة والمعرفة دون الآخرين، فلا بد أن يشترك الجميع في كل شيء حتى في الرقابة على أجهزة الإعلام وإدارة التليفزيون وكل الوسائل التي تصنع الرأي العام حتى لا يتحيز لفئة أو يضع سلطة لأحد على الآخرين!!

أما التحول في التعليم فقد ركز عليه جارودي وبدأ من نفس التساؤل: كيف ننشئ تعليما ذا طابع إنساني؟ ورغم أنه أفاض في الحديث عن تفاصيل كثيرة إلا أنه ركز على أن القضية الرئيسية في التعليم تأتي عبر ثلاث مواد هى: تعليم القراءة، والتاريخ، والفلسفة؛ ذلك أن كل شيء في النظام التعليمي يجب أن يعاد بناؤه انطلاقًا من البدايات والأسس وهو قد اعتبر هذه المواد هي البدايات والأسس. فتعليم القراءة والتركيز عليه سيعني دفع الجهل عن ربع سكان العالم، أولئك الذين يعانون صعوبات جادة في القراءة والكتابة. إن كل شيء يبدأ مع القراءة وعبرها يكون الالتزام بأي مفهوم للثقافة، وقبلها لا تاريخ ولا ثقافة!! وأن تعرف القراءة فهذا يعني أنك تستطيع أن تقرأ العالم الواقع بكل تناقضاته ومقتضيات تغييره[1].

أما التاريخ فهو العلم الذي تخدر به الشعوب ويجلب لها الذكريات الزائفة ويقودها إلى هذيان العظمة أو الاضطهاد. إنه يبرر ما يريده لأنه يحتوي على كل شيء ويقدم أمثلة لكل شيء. إنه صار غواية.. إنه بفضل المؤرخين الذين هم أشبه بالمهندسين المعماريين، يتعاملون مع زبائنهم كأنهم يصنعون لهم تاريخا صالحا للسكن. إن جارودي يقتبس هذه التعبيرات من بول فاليري ليؤكد على أوهام التاريخ التي يعيش في ظلها الغربيون الذين تربوا من خلاله على المركزية الأوربية وعلى احتقار قيم الآخرين. ومن ثم فهو يطالب بتغيير وضع مادة التاريخ في التعليم بشكل جذري، وضرورة أن يتخلص المؤرخون

(1) انظر: جارودي، نفس المرجع، ص ص 147– 174.

والمعلمـون لهذه المادة من منطق الفكر الأحادي، فكر الأسـاطير المعبرة عن الأصل أو التكوين التاريخي للأمة مما يؤدي في النهاية إلى تشكيل مواطنين ذوي فكر أحادي مبرر لصحة الوضع السياسـي القائم. وكما كانت بعض أساطير المؤرخين هي سبب التعصب والتحيز ورفض الآخر والاستعلاء عليه، كانت أيضا بعض النظرات الفلسفية تتجه بالبشر إلـى نفـس التوجه وخاصة من قبل الفلاسـفة الغربييـن ومؤرخيهم. وقـد عاب جارودي عليهم قائلا: إن العقل الغربي المحصور في البحث عن الوسائل بوصفها غايات في ذاتها يقـود العالـم إلى الدمار عن طريق اسـتغلاله للذرة والصواريـخ والجينات بدون حكمة، ومـن ثم فهو يقتبس من الفكر العربي الإسـلامي الإيمان ويعتبـره البعد الثالث لكل عقل متكامـل؛ فـلا العلـم في بحثه عن الأسـباب ولا الحكمـة في بحثها عـن الغايات يصلان إلـى علـة أولى أو غاية نهائية. إن الإيمان يبدأ مـن الوعي الصحيح الواضح بحدود العقل وحـدود الحكمة، ومن ثم فهو مسـلمة ضرورية لانسـجامهما ووحدتهما. وهذا الإيمان ليس منافسا للعقل أو تحديدا له وإنما هو عقل بلا حدود[1].

أما التحول في الإيمان الذي يدعو إليه جارودي مسـتقبلا فهو يسـتند على قناعته بأن عالمنـا تلزمه صياغـة جديدة لقيم المقدس، ويلزمه مفهوم جديـد للدين يتطابق تماما مع أصول العبادة والصلاة ولكن يُعبر عنه بشـكل جديد ومختلف، شـكل يسمح لنا بالتعرف على وجودنا الخاص ووجود الآخرين أيضا بوصفهما مقدسـين، ويطلعنا على مسـئولية البعـض إزاء البعض الآخر، ويكشـف لنا عن قدرتنا على خلق عالـم أكثر عدلا. في ديننا الجديد هذا سيكون على القادر والثري والعالم مسئولية، وللفقراء حقوق. هذا هو الدين والاقتصـاد والنظـام الاجتماعي والحياة الخلاقة للفنون والتكنيـك والتعليم. كل هذا لن يكون إلا شـيئا واحدًا يهدي تفكيرنا وحركتنا. وعلى هذا يكون للإيمان مكانة مركزية في المجتمع[2].

---

(1) انظر: نفس المرجع، ص ص 175 – 200.

(2) نفسه، ص 266 – 267.

وفي ضوء هذا يؤكد جارودي على أن الإخصاب المتبادل للثقافات التي تمثل مختلف الأديان هو ثراء لا يمكن التنازل عنه من أجل أن نفرض على الآخرين شكل التعبير الذي ورثناه نحن وثقافتنا، فنحن لا نستطيع - هكذا يضيف جارودي- أن نطالب باحتكار السبل المؤدية إلى التعالي سواء اطلقنا عليها اسم الخلاص أو التحرر أو النرفانا. نحن نستطيع فقط ومع بالغ الاحترام لطقوس الآخرين وللرموز التي يعبرون بها عن إيمانهم وحكمتهم وإلههم أن نتزود بتجاربهم لنصعد من سبل مختلفة إلى ذات القمة التي ربما تكون عصية على الوصول حتى تجعلنا نبحث عن معنى لحياتنا ولتاريخنا وعن سبل إنجاز هذا المعنى. والخلاصة أن أكثر الأشياء قيمة ليس ما يقوله إنسان ما عن إيمانه ولكن ما يصنعه الإيمان بهذا الإنسان وإلى أي مدى يحرره من اغترابه؟ أي يحرره من طموحاته الشخصية المتحققة عن طريق الإطاحة بالآخرين، ومن مشروعاته الجزئية الفردية أو القومية التي لا تسعى إلى خلق جماعة عالمية كسيمفونية أو كغاية نهائية سامية للإيمان، ذلك الإيمان الذي يدعو كل الأديان للتعالي ولتجاوز الذات[1].

1-9 تلك كانت الرؤية اليوتوبية للمستقبل الذي يراه جارودي ويتمنى تحققه على أرض الواقع، فهل من سبيل إلى ذلك؟! هل البشر قادرون وسط كل هذه النزاعات والصراعات والصور المتعددة للتمييز وقسمة العالم إلى جنوب وشمال، إلى فقراء وأغنياء، إلى مؤمنين وغير مؤمنين، إلى متعلمين وجهلاء.. هل هم قادرون على تجاوز كل هذه التمييزات والفروقات لصنع هذه الوحدة الإنسانية التي تمنع مستقبلا احتمال انتحار الكوكب الذي نعيش عليه بما نصنعه من أسلحة فتاكة ومن مخترعات ومكتشفات قد تدمرنا وتدمره، بدلا من أن تساعدنا على حياة أفضل وأرقى وأكثر سلما ورخاء؟! إلى أي البديلين نجنح؟ وإلى أيهما تسير بنا سفينة الحياة على الأرض التي لم تعد هادئة وإن كنا نتمناها كذلك ؟!

---

(1) نفسه، ص 269- 270.

(ب) نبوءات مؤلفي «أي فلسفة للقرن الحادي والعشرين»:

1-10 أمـا المثل الثاني للتفكير في مسـتقبليات الفلسـفة فقد تم مـن خلال مؤتمر دولي عقـد في مركـز بومبيدو الثقافـي بباريس في مطلع عـام 2000م، بمناسـبة الولوج إلـى قرن جديد وألفيـة جديدة هي الألفيـة الثالثة، حيث دعي إليه عشـرة مفكرين معاصريـن وطلب إلى كل واحد منهم أن يعيد قـراءة إحدى مقولات الأورجانون الأرسـطي القديم فيما عرف لدى أرسـطو بنظرية المقولات العشر التي قام عليها منطـق أرسـطو، ومن ثـم منطق التفكيـر الصحيح لعدة قـرون تالية كما أشـرنا في فقرة سـابقة، وكان السـؤال الذي طرح على هؤلاء الفلاسـفة العشرة كل في إطار اهتمامه: ماذا بقي من رؤية أرسطو لهذه المقولة أو تلك في عصرنا؟ وإلى أي حد يمكن قراءتها بلغة عصرنا؟ وإلى أي حد يمكن الاسـتفادة منها في القرن الجديد، بل في الألفية الجديدة ؟!

إنها كانت تجربة لقراءة أساس الأورجانون الأرسطي لصالح وضع تصور لأورجانون القـرن الجديـد وربمـا الألفية الجديـدة؛ ولذا خـرج ناتج هـذه التجربة وتلـك القراءات المعاصـرة لمقولات أرسـطو القديمة في كتـاب حمل عنوان «أي فلسـفة للقرن الحادي والعشـرين– أورغانـون القـرن الجديـد»، أمـا المؤلفون أو الفلاسـفة الذيـن كتبوا حول هذه المقولات فكانوا جول فويمان (1920 – 2001م) أسـتاذ كرسـي فلسـفة المعرفة في الكوليـج دي فرانـس من عـام 1962 وحتى وفاته في 2001م خلفا للفيلسـوف الفرنسـي الشهير موريس مرلو بونتي. وقد تناول جول فويمان مقولة «الجوهر»، أما من تناول مقولة «الكم» فكان جاك بوفيريس (1940–؟) وهو أسـتاذ فلسـفة اللغـة والمعرفة في الكوليج دي فرانس أيضا وهو متخصص في فلسـفة فتجنيشـتين. أما إيان هاكينج الذي كتب حول مقولة «الكيفية» فهو من مواليد 1936 في كندا وهو أستاذ كرسي الفلسفة وتاريخ المفاهيم العلمية بالكوليج دي فرانس، وهو كذلك أستاذ بقسم الفلسفة في جامعة تورنتو بكندا وله أبحاث عديدة حول فلسـفة ميشيل فوكو. أما من تولى الكتابة عن مقولة «الإضافة» فكان

فانسان ديكومب (1943– ؟) الفرنسي، وهو مدير الدراسات في مدرسة الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية ومن المهتمين بفلسفة اللغة والفكر. أما جيل غاستون غرانجي الذي كتب عن مقولة «المكان» فهو من مواليد فرنسا وتخرج في معهد المعلمين العالي بباريس، ومهتم بفلسفة المنطق والرياضيات والعلوم الإنسانية والاجتماعية، وهو أستاذ شرف الإبستمولوجيا المقارنة بالكوليج دي فرانس. أما مقولة «الزمان» فقد تولى الكتابة عنها الفيلسوف الأمريكي الشهير جون ر. سيرل وهو من مواليد 1932 وهو أستاذ فلسفة اللغة والفكر في جامعة بيركلي بكاليفورنيا بالولايات المتحدة الأمريكية، وهو من أكبر المهتمين في الوقت الحالي بقضية الوعي والقصدية. أما جوسلان نبوا الذي كتب عن مقولة «الوضع» فهو فرنسي ولد في باريس عام 1968م، وتخرج من معهد المعلمين العالي وهو أستاذ محاضر في جامعة باريس الأولى وملتحق حاليا بمؤسسة أرشيف هوسرل في باريس، ومن ثم فهو متخصص في الفلسفة الفينومينولوجية (الظواهرية) ومهتم بدراسة العلاقة بين الفينومينولوجيا والفلسفة التحليلية. أما مقولة «الملك» فقد كتب عنها الفيلسوف الإيطالي المعاصر سلفاتوري فيكا من مواليد 1943، وهو أستاذ الفلسفة السياسية بجامعة فلورنسا بإيطاليا وكذلك في كلية العلوم السياسية بجامعة بافيا الإيطالية. أما مقولة «الفعل» فقد تناولها الفيلسوف الأمريكي المعاصر دونالد دايفدسون (1917– 2003م) وهو ينتمي إلى تيار الفلسفة التحليلية، وكان أستاذا لفلسفة اللغة والفكر والفلسفة العملية بجامعة بركلي بكاليفورنيا بالولايات المتحدة الأمريكية وله دراسات عديدة عن أرسطو وكانط وفتجنشتين. أما آخر المقولات الأرسطية مقولة «الانفعال» فقد كتب عنها المفكر الأمريكي ستانلي كافيل المولود عام 1926م، وهو أستاذ الجماليات ونظرية القيمة العامة في جامعة هارفارد، وشغل منصب رئيس الجمعية الفلسفية الأمريكية– القسم الشرقي عامي 1996– 1997م، وهو من المهتمين بدراسة فلسفة هيدجر وأوستن وفتجنشتين وله اهتماماته أيضا بالأدب والسينما[1].

(1) انظر معلومات أكثر عن هؤلاء المؤلفين فيما كتبه أنطوان سيف مترجم هذا الكتاب (أي فلسفة للقرن الحادي والعشرين)، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2011م، ص ص455 – 461.

1- 11 تساءل فويمان فيما كتبه عن مقولة «الجوهر» لماذا قام أفلاطون وأرسطو بوضعها لدى الأول فيما يتجاوز المحسوس ولدي الثاني في الطبيعة؟ وإلى أي حد يتساوى المشروع الأفلاطوني مع الرياضيات المعاصرة ؟ لذا قام بتفحص الجوهر في سياق نظرية المصادرات الخاصة بالمجموعات في الرياضيات الحديثة، ودور الحدس العقلي والمخيلة بالمعنى الذي نجده لها عند أرسطو، وكيف يجوز مقاربة فكرة ثبات الأنواع أو الجواهر الثانية عند أرسطو؟ وحاول تفسير لماذا يتحاشى العلماء اليوم استعمال عبارة «الجوهر» التي كانت محورية في المعرفة العلمية القديمة ذات التراث الأرسطي، قائلا في عبارة حاسمة: ومسألة الجوهر ليست مسألة علمية لأنها ليست سؤالا صوريا Formal إذ إن الجوهر ليس الأول بين المقولات، وإن اعتبرناه في عداد المتعاليات فبشرط أن نؤكد أن هذه المتعاليات لا تشكل موضوع الرياضيات الكونية(1).

أما جاك بوفيريس J. Bouveresse فقد أكد انتصار مقولة «الكم» في العلم الحديث ولكنه تساءل عما إذا كان ثمة نوعان من الكمية: المنفصلة والمتصلة حسب التعبير الأرسطي، وكيف السبيل إلى تمييز الكم عن الكيف إذا كانا بالفعل مترابطين ومتقابلين؟! إذ أن الكم في التحليل الأخير هو القياس والكيفي ليس سوى كمي زهيد لا تؤيده هندسة المواقع. والعلم ليس كميا فحسب؛ فوعي تغير الكم الجسدي البشري كالبدانة والنحافة هو تعبير عن تغير كيفي نفساني، والتمييز بين الكيفي والكمي ليس بديهيا؛ فالأكثر بياضا هو كيفي لا كمي، وثمة حضارات معاصرة انحازت إلى الكمية المفرطة، وأخرى قديمة كيفية النمط الحياتي، والقيم مهددة من طغيان الأولى.

إن أهم الأمثلة التي عرض لها بوفيريس هو هذا التمييز الهام بين الحضارات الكمية والحضارات الكيفية، وملاحظة أن علماء الحضارات اليوم يعتبرون أن الحضارات الكمية هي حضارات التقدم، ودلل على ذلك بما كتبه روجييه (1889- 1982م)

(1) نفس المرجع، ص 109 - 110.

الفيلسوف الفرنسي في نقد هذه الرؤية الكمية للحضارات قائلا: «عندما لا نقبل كمظاهر للتقدم إلا بمعايير كمية يمكن التعبير عنها بمؤشرات عددية : حجم الإنتاج، الإسراع في انتقال الثروات، التزايد السكاني، انخفاض الوفيات، زيادة الأجور والأرباح، فإن العالم الحديث يكون قائما على هذه الفكرة المبسطة والهمجية والتي تقضي أنه كلما كنا أقدر على إشباع مجموعة كبيرة من الحاجات المادية في أقل وقت ممكن كان بإمكاننا أن ندعي أننا متمدنون».[1] وقد كان روجييه يعتبر أن النموذج على هذه الحضارة الكمية هو الولايات المتحدة الأمريكية، وهي تحاول فرض هذا النموذج على العالم أجمع، بينما النموذج على الحضارات الكيفية هو حضارة أوربا. وقد تنبأ روجييه بانتصار نموذج الحضارة الكمية إذ إنه ينتظره– على حد تعبيره– مستقبل باهر. ومع ذلك فهو يرى رغم ذلك أنه على بعض هذه الحضارات الكمية أن تؤكد مجددا وباستمرار على الفرق الكيفي الذي به تتمايز بعضها عن بعض[2].

وعلى أي حال فقد قدم بوفيريس من خلال هذا التمييز بين أنواع الحضارات وغيره، أن مفهوم الكم والتمييز بين الكمي والكيفي لا يزال وسيظل قادرا على أن يفيدنا في تحليل الفكر الإنساني وحل الكثير من إشكاليات ليست منتمية إلى علوم الطبيعة والرياضيات فقط، بل أيضا منتمية إلى الثقافة والحضارة.

1-12 أما عن مقولة الكيف، فقد أكد إيان هاكينج Ian Hacking أنه لا يرى نقصا في العلم اليوناني القديم إذ إن هذا العلم كان في عصره كيفيا، فأرسطو قد رأى دوما الكيفيات في إطارها الإنساني. إنها كيفيات إحيائية، وتأملية شخصية إلى أقصى حد. ورأى أن الكيفيات في زمن أرسطو لا تحمل معناها اليوم، إذ يتساءل هاكينج هنا: هل الفلسفي والتجريبي في القرن الحادي والعشرين متناقضان متنازعان رامزان إلى تفرق البشر؟! لقد استبعد أرسطو ذلك. لكن هاكينج يقول إن حكمة

(1) نفس المرجع السابق، ص156 – 157.

(2) نفسه، ص159.

القرن الحادي والعشرين ستكون ربما: ادرسوا علم القوى المحركة أكثر من دراساتكم لعلم دلالة الكيفيات. إنه يميل إلى أن حاصل الثورة العلمية المعاصرة «كان إزالة كينونة الأشياء والبشر»[1].

ولقد ختم هاكينج تحليله لمقولة الكيف بالتساؤل عن المقولات عموما: هل هي نفسانية أم ميتافيزيقية؟ ورغم أنه يرى أنها هذه وتلك، إلا أنه أعاد التساؤل بشكل مختلف: هل هي نفسانية أولا أم ميتافيزيقية أولا؟! وميز في إطار ذلك بين الميتافيزيقا الوصفية والميتافيزيقا المطلقة، وأكد على أن الثانية التي تتحدث بعبارات مطلقة عن حقيقة الوجود لا يمكن بأي شكل من الأشكال أن تأتي بعد علم النفس، لكن الميتافيزيقا الوصفية التي تحاول وصف البنية الفعلية لفكرنا عن العالم وتسعي لتوضيح السمات الأكثر عمومية لبنيتنا التصورية لفكرنا عن العالم كما عند ستراوسن Strawson مثلا، إن هذا النوع من الميتافيزيقا يقودنا حتمًا إلى علم النفس لأن الميتافيزيقا الوصفية لا تهتم مباشرة بما هو موجود بل بالشكل الذي تكون أفكارنا مبنية بمقتضاه[2].

والمهم في إطار كل هذه المناقشات أن هاكينغ قد انتهى إلى نتيجة تحتاج لمزيد من التأمل، إن علم النفس ينشأ من المنطق والميتافيزيقا؛ إذ إن المجالات المكتشفة من قبل علماء النفس المعرفي هي كما يمكن أن نزعم أجوبة عن أسئلة تم هيكلتها بمجموعة أنماط ومقولات. إن الاكتشافات التي تبدو على الأرجح تجريبية تنجم عن الطريقة التي تكون بها فكرنا منظما. ومع ذلك يتساءل هاكينغ ببراعة في نهاية مقالته عن «الكمية»: ما الذي سيحصل في القرن الحادي والعشرين؟ هل ستستمر العلاقات بين مختلف حقول المعرفة، بين التجريبي والفلسفي في أن تبقى نزاعية؟ أم أنه بإمكاننا العودة إلى انفتاح موسوعي كالذي قام به أرسطو الذي كان معلما في كل العلوم وكل الفلسفات؟! ويتخوف هاكينغ من أن تستمر سيادة مبدأ «فرق تسد» المناهض كليا لمبادئ أرسطو

(1) نفسه، ص183.

(2) نفسه، ص204 - 205.

للأسف. ومع أن ذلك لم يؤذنا في الماضي القريب، إلا أنه سيقدم بعض الخدمات في المستقبل القريب[1].

1-13 ولعلنا الآن بين هذه الآمال والمخاوف حتى اليوم وربما أيضا في المستقبل القريب؛ إذ لا نزال نراوح بين الدعوة إلى التكامل المعرفي والتداخل بين ما هو فلسفي وما هو علمي تجريبي، حتى تكون النظرة شاملة وقادرة على فض غشاوة ما يمثله الجانب الأحادي من النظرة سواء كانت فلسفية عقلية تأملية، أم كانت علمية حسية تجريبية، وبين الدعوة التي لا تزال غالبة حتى الآن وهي احترام التخصص الدقيق والفصل بين العلوم من ناحية وبين الفلسفة من ناحية أخرى، بل الفصل بين كل علم من العلوم والعلوم الأخرى مع أن هذا أصبح في عصرنا هذا شبه مستحيل، إذ لا فيزياء بدون رياضيات على سبيل المثال. ولعلي أعلق هنا قائلا: إنه لا سبيل أمامنا في مستقبل التفكير الفلسفي والبحث العلمي على حد سواء إلا الرجوع إلى هذا الانفتاح الموسوعي الذي كان رائده أرسطو، وعلينا - رغم كل التقدم العلمي والإغراق التخصصي في عصرنا - أن نعيده إلى الواجهة حتى نقدم نظرة تكاملية يفيد فيها العلم من الفلسفة وتفيد فيها الفلسفة من العلم، حتى تتكامل الرؤية وتتضح صورة المستقبل الذي ينتظر البشر في هذا القرن الجديد، بل في هذه الألفية الجديدة!!

1-14 أما مقولة «الإضافة» التي تعرض لها فانسان ديكومب Vincent Descombes فقد ميز بين معناها في الفلسفة ومعناها في اللغة الاعتيادية؛ فمعناها الشائع - كما يعلق المترجم في الهامش - هو كلمة علاقة والمعنى الفلسفي المقتضب تعريبه كلمة إضافة. وديكومب يستخدمها بالمعنيين، فهو يرى أنها في الفلسفة تستخدم بمعنى أكثر اقتضابا مما تعرفه اللغة العادية، والفيلسوف شأنه شأن الناس يمكن أن تكون له «علاقات»، في «أوساط شتى» بمعنى أنه يعرف شخصيات بارزة، ومع

(1) نفسه، ص 206 - 207.

ذلك فهو لا يقول في النصوص التي يكتبها بأسلوبه الفلسفي عن شخصية هو على علاقة بها إن هذه «إضافة»، وإلا سيفضي ذلك إلى خلط الإضافة وحدودها[1].

وعلى كل حال فإن ديكومب يتساءل: هل ثمة مقولة إضافة واحدة وهل هي مميزة؟ وإذا كانت كذلك فعم هي مميزة وكيف؟ ويجيب بأنها مميزة ولكنها طارئة، فثمة مثالية الإضافة المقارنة عند أفلاطون: صيرورة من غير تغير. وعند أرسطو إضافات ترابط من غير تغير؛ فالمبنى الكبير يصغر إذا أقمنا بقربه بناء أكبر منه! للإضافة قوة ربط واسعة ونسبية.

وفي القرن التاسع عشر تمت تطورات كبرى في الفلسفة المنطقية قامت على تطور منطق الإضافات، وفي القرن العشرين قدم رسل الكثير في منطق الإضافات وبخاصة في كتابه مبادئ الرياضيات. وديكومب يستند على هذه التطورات المنطقية التي استخدمت مقولة الإضافة في الحديث عما أسماه إضافات الترابط مستخدما التمييز التقليدي بين إضافات التشابه مثل المساواة واللا مساواة والتشابه واللا تشابه وإضافات الترابط، مؤكدا على أهمية الأخيرة لأنها تعالج نوعًا من الإضافة لم يتنبه إليه إلا تشارلز بيرس من الفلاسفة المعاصرين؛ إن كوني تزوجت بامرأة يعني أن إضافتها إليَّ أو إضافتي إليها إضافة ترابط، فإضافة الترابط تنجم عن عمل متعد أي اثنيني أو حتى عمل تعددي كالزواج، وتقديم هدية لآخر أو لآخرين[2].

وربما تكون إضافة الترابط هذه هي الصورة الحديثة لمفهوم الإضافة أو العلاقة الأرسطي، فهي محاولة من بيرس وديكومب للاستفادة من مقولة الإضافة المنطقية في التفسير الاجتماعي لبعض العلاقات، أو ربما كانت وهذا أمر مسموح به في المنطق الأرسطي تمثل تطبيقا اجتماعيا لمقولة منطقية!

---

(1) نفسه، ص211.

(2) انظر نفس المرجع، ص 218 – 239.

15-1 أما مقولة المكان التي تولى تحليلها من منظور القرن الحادي والعشرين جيل غاستون غرانج Gilles Gaston Granger، فهي التي يشار إليها عادة بأداة الظرف: أين أي في أي مكان، وقد استخدمها أرسطو في كتاب الطبيعة بأنها أساس تعيين الأشياء الحسية، وقد تطور استخدامها لدى الفلاسفة المحدثين والمعاصرين؛ ففكرة المكان كمادة للواقع الحسي كانت عند ديكارت، وفكرة المكان كنمط لتحديد مواقع أو وضع علاقة للاستدلال بها عن مواقع الكائنات والظواهر، إما بحسب المنظور المنطقي عند لايبنتز وإما بحسب المنظور المتعالي الترانسندنتالي عند كانط... إلخ. لكن غرانجي يرى أن المسائل الفلسفية التي تطرحها اليوم فكرة المكان يمكن أن يجمعها ثلاثة عناوين رئيسية هي: ما هي «المكانية» الرياضية المحض؟ دور المكان ومفهومه في علم الفيزياء المعاصرة، وماذا يعني المكان لفناني عصرنا التمثل والمكاني للعوالم التي يبدعونها؟![1]

وبعد تحليلات وشروحات عديدة انتهى إلى أن فكرتنا عن المكان تعرضت لتبدل عميق الأثر في جانبها الرياضي الأكثر تجريدا، وكوسيلة وكموضع لعلم الفيزياء وهو من أكثر المواضيع غرابة، تجد نفسها قد تبدلت أيضا بوصفها معيشة بالوسائل التي أصبحنا نمتلكها للتنقل من مكان إلى مكان والتي تزداد فعالية يوما بعد يوم. فلقد اختزلت التقنية المسافة داخل مكاننا، وها نحن في الآن ذاته في مواقع عديدة، لا ماديا إن صح القول، بفضل التليفزيون والإنترنت. فضلا عن أن كلمة فضاء تستحضر لنا العبور شبه السحري إلى خارج الجو الأرضي، لا بل خارج الجاذبية التي يزاولها كوكبنا علينا. وهنا نلمح بلا شك تغيرًا، وهذا الحس للقلب مختلف كليا عن مفهوم المكان كما يراه العلماء. تغير عميق أم سطحي هذا ما سيعلنه القرن الجديد لبني البشر، إلا أن بإمكاننا، في مطلق الأحوال، أن نتمنى أن يبقيا مستديمين، الذوق والحاجة إلى أماكن حياة دائمة، على الرغم من سهولة التحرك والغربة اللتين ستتعاظمان، بلا شك في أمكنة المستقبل[2].

(1) نفسه، ص 243 – 245.

(2) نفس المرجع السابق، ص 259 – 260.

1-16 وفي اعتقادي الشخصي أن مفهوم المكان الذي كان أقرب إلى المادية في مفهوم أرسطو وبين مقولاته، سيصبح أقرب إلى اللامادي نظرا لأن زمن الانتقال بين الأمكنة سيتضاءل ويتلاشى شيئا فشيئا تبعا للتقدم العلمي المذهل الذي يحمله القرن الحادي والعشرين وفي نهاية الألفية التي نحيا فيها. وليعيد القارئ الكريم معي ما نقلناه من قبل عن «تاريخ المستقبل». وليتأمل الاصطلاح الذي استخدمه غرانجي بقوله في الفقرة السابقة: «إن كلمة فضاء تستحضر لنا العبور شبه السحري إلى خارج الجو الأرضي بل خارج الجاذبية...». إن صورة المكان قد اقتربت من صورة الزمان إلى حد كاد يقترب في واقع الحال من ذلك الدمج الذي تم بينهما منذ نظرية النسبية لآينشتين، لقد أصبحنا بالفعل وليس بالتفسير النسبي الرياضي نحيا «الزمكان».

1-17 أما مقولة الزمان التي كتب عنها جون سيرل John R. Searle، فقد ركز فيما كتب عن الزمان في علاقته بالفلسفة معتبرا أن الفلسفة بوصفها فرعا معرفيا تقيم علاقات شديدة الخصوصية مع الزمان، إذ إنها تقيم علاقة خاصة مع تاريخها ذاته فلا تستطيع أن تفلت من ماضيها كأي علم من العلوم الأخرى؛ وذلك لأن فلاسفة الماضي كأفلاطون أو توما الأكويني كانوا يهتمون بالدرجة الأولى بصوغ رؤية عامة للحياة وللمجتمع، كما أن الصفة المميزة للمسائل الفلسفية هي أنها تستعمل أطرا تصورية واسعة جدا أكثر من استعمالها نقاطا محددة ضمن إطار معين، فالسؤال مثلا عن «ما سبب داء السرطان؟» سؤال علمي وليس فلسفيا، بينما السؤال عن «ما هي طبيعة السببية؟» سؤال فلسفي وليس علميا[1].

وباعتبار أن سيرل من المهتمين بفلسفة العقل في الفلسفة المعاصرة، فهو يركز في عرضه عن علاقة الزمان بالفلسفة على تلك القضية، مؤكدا أن فلسفة الذهن في الوقت الحاضر تشهد تغيرا في غاية الأهمية «إذ إننا نبتعد عن النموذج الحاسوبي للذهن كي

(1) نفسه، ص 261 - 263.

نصل بذلك إلى تصور أكثر عصبيا- إحيائيا فعلا. فبقدر ما نفهم شيئا فشيئا كيف يعمل الدماغ يبدو لي أننا سنستبدل قليلا قليلا علما معرفيا حاسوبيا بعلم عصبي معرفي.. إن التطورات الحاصلة في العلم العصبي المعرفي ستبتدع بالأحرى من المسائل الفلسفية أكثر مما ستقدم حلولا لها. مثال ذلك بأي قدر سيرغمنا فهم متزايد لعمل الدماغ على القيام بإعادة نظر مفاهيمية في معجم الحس المشترك لكل الناس الذي نصف به السيرورات الذهنية كما تحصل في الفكر والعمل؟[1]

وهو يختتم رؤيته لمستقبل العلاقة بين الزمان والفلسفة بالتأكيد على أنه رغم أن الفلسفة لا يمكنها بالفعل أن تتخلص من تاريخها، إلا أنها على الأقل قادرة على أن تتعالى على أسوأ أخطائه وأن تتجاوزها، وضرب مثلا على ذلك بقوله: «لقد كانت الأبستمولوجيا خلال ثلاثة قرون ونصف القرن في مركز اهتمامات الفلسفة، ونحن نقوم حاليا بالتعالي عن هذا الماضي الأبستيمي في كل ميادين الفلسفة.. إن الفلسفة هي اليوم بموقع الذهاب بعيدا إلى ما بعد فلسفة اللغة، وإلى ما بعد تحليل الدلالة التي حددت الفلسفة التحليلية على مدى عشرات السنين. إننا الآن، بشكل مفارق، في مرحلة حيث الفلسفة كما تقدمها الصحف واسعة الانتشار أو المختصرات الصحفية، ما زالت أيضا شكية ونسبوية وبستيمية. يكفي أن تقرأوا المناقشات حول الفلسفة الزرائعية (البراجماتية) وما بعد الحداثة... إلخ حتى تأخذوا انطباعًا بأن في كل علم، وليس في الفلسفة فقط، تكون الحقيقة الموضوعية النسقية مستحيلة، الجميع يعرفون أن الميزة الكبرى لعصرنا هي تنامي المعرفة. ولا أرى سببا في ألا تنمو المعرفة على هذا النحو في الفلسفة[2].

1-18 وبالطبع فإن التأكيد الأخير لسيرل على أننا نعيش الآن عصر المعرفة وعصر تنامي المعرفة هو تأكيد لا يخفى على الجميع الآن؛ لأنه قد أصبح من المألوف أن نجد على لسان المتحدثين وفيما يكتبه الكتاب اليوم أننا في عصر «المعرفة»، ولكن السؤال: بأي معنى نحن نعيش هذا العصر؟ هل المعرفة المحصلة من

(1) نفسه، ص278.

(2) نفسه، ص 282.

الكتب أو المعرفة المتجددة التي تشهد كل يوم، بل كل لحظة إضافات عديدة؟ إن المقصود عند سيرل بالطبع هو المعنى الأخير. وإذا كان الغربيون بالفعل في أوربا وأمريكا، بل وفي بعض أجزاء الآن من آسيا يعيشون ويحققون هذا المعنى للمعرفة ولتناميها، فإننا في أفريقيا والعالم العربي لم ندرك بعد المعنى الحقيقي لما يسمى بعصر المعرفة، إننا لا زلنا نحاول أن نعيش عصر المعلومات. وفرق كبير بين العصرين[1].

1-19 وبالنسبة لمقولة «الوضع» التي تحدث عنها جوسلان بنوا Jocelyn Benoist فقد اعتبرها أقل المقولات شعبية بما قصده أرسطو منها حيث يرجعها إلى واقع كون المرء جالسا أو مضطجعا، إذ يبدو من الصعب أن نجعلها إحدى ميزات الكائن ذاته[2]. لقد خاض جوسلان في تحليلات وتفصيلات عديدة محاولا فهم ما يعنيه أرسطو بهذه المقولة التي لها أيضا معنى المكان وإن كان هذا غير مقبول من أرسطو؛ إن الوضع يفترض مكانا لأنه وضع في مكان لكنه ليس مكانا. إنه وضع في مكان وتكميم الموضع هو قياس عِظم الكائن، والكائن المموضع هو الإنسان وهو قيد التكون، إن الوضعة هي مسألة جسدية أولا، كما أن ثمة محلًّا جديدًا عد تغير الوضع، ذلك هو ملخص ما ناقشه جوسلان. وإن كان من الواضح أنه لا يرى أهمية مستقبلية لهذه المناقشة المنطقية الفلسفية التقليدية لهذه المقولة، التي إن خرجت من عباءة الفهم الأرسطي ربما لا يكون لها معنى ضروري أو مغزى يمكن الإفادة منه في عصرنا الحاضر!

1-20 أما مقولة «المِلْك» التي ناقشها سلفاتوري فيكا Salvatore Veca فقد حددها أرسطو بداية بأنها ما بحوزة الشخص وتحت تصرفه، وقد استغل فيكا ربط أرسطو

(1) انظر في التمييز بين مجتمع المعلومات ومجتمع المعرفة د. نبيل علي: الثقافة العربية في عصر المعلومات، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس 2008م، ص60-61.

(2) انظر نفسه: أي فلسفة للقرن الحادي والعشرين، ص283.

للملك بالعدالة ودعوته إلى تجنب الطمع والجشع، ليوضح أن أورجانون القرن الحادي والعشرين ينبغي أن يتضمن صيغا أولية ومحاولات إجابة حول العادل والظالم، اللذين لهما قيمة عالمية أو على الأقل يطمحان لأن تكون لهما هذه القيمة. وقد أقام فيكا مقاربة لذلك على ضوء نظرية العدالة لجون رولز وبخاصة فيما أسماه بمرحلة الانحطاط أي الذي انحط بعد فترة من العز من حيث القيمة والفعالية[1].

إن الكاتب يدعو إلى نظرية القيمة الذاتية التي تقوم على فكرة أن الحقوق تدمج شكلا من أشكال الاعتراف بقيمة كل شخص يختلف عن الشكل الذي يقودنا إلى إعطاء أهمية لزيادة المساعدة الإنسانية ولتخفيض المعاناة. وهذان الشكلان من الاعتراف بالقيمة الإنسانية شكلان متكاملان فيما بينهما ولا يمنع الواحد منهما الآخر[2].

والفكرة الأساسية هي فيما يرى فيكا أننا «نحن سكان الديمقراطيات الدستورية يجب علينا أن نوسع التسامح والاحترام، باتجاه عوالم وثقافات أخرى، سواء كانت سياسية أم دينية نحن ملزمون بأن نعتبر المجتمعات التي تكون مؤسساتها الأساسية منمذجة بتصورات أخرى للعدالة السياسية، مجتمعات منظمة تنظيما جيدا. كل ذلك بشرط واحد: بأن تكون السيادة الداخلية للدول محدودة ومقيدة من حيث أنماط ممارستها باحترام حقوق الإنسان الأساسية. هكذا يمكننا أن نفكر بتعميم متقدم باطراد انطلاقا من مجتمع المجتمعات الليبرالية باتجاه مجتمع المجتمعات غير الليبرالية، ولكن المنظمة تنظيما جيدا على ضوء مبادئ أخرى تتمتع بقيمة سياسية. وهذا يدلنا على فكرة حق مقبول للشعوب على ضوئه نحكم على القانون الدولي، على فجواته، وعلى نقاط عجزه، على برامجه التي يسعى إلى تحقيقها كي يقربنا من نظام عالمي أقل ظلما[3].

---

(1) انظر نفس المرجع السابق، ص41، ص328.

(2) نفسه، ص354.

(3) نفسه، ص 355.

إن هـذه الفكرة، فكرة البحث عن نظام عالمي أقـل ظلما لا يقوم على اعتبار النموذج الأوحد للسياسات العادلة هي فقط الديمقراطية الدستورية، فكرة توسع من دائرة الإيمان بالتعددية السياسـية، وهي فكرة لا يزال يفتقدها دعـاة الديمقراطية بصورتها الغربية حتى الآن !

إن هـذه الفكرة التسـامحية إزاء أنظمة سياسـية غيـر الديمقراطية الدسـتورية الغربية، تماثلهـا فكـرة التنميـة بوصفها حريـة التي دعـا إليها أمارتياسـين في كتـاب يحمل نفس العنـوان، اعتمـد فيـه مبـدأ أن التنميـة سـيرورة لتوسـيع الحريـات العينية التـي يتمتع بها الأشـخاص، فالحريات ليست فقط حريات سياسية، فالحريات قد تعتمد على محددات أخرى، كالتوازنات الاقتصادية والاجتماعية؛ فالتصنيع والتقدم التكنولوجي أو التحديث الاجتماعـي يمكنها الإسـهام في زيادة الحرية الإنسـانية. إن فكرة التنميـة بوصفها حرية – في نظر فيكا – يمكنها أن تشـكل مقياسـا معياريا وتقييميا شـمولي التوجه وغير معتمد على السياقات التي يقع فيها، وهو مقياس يبقى محايدا سياسيا عندما نسعى إلى اكتساب منظور مقبول ومنسجم عن مسائل خاصة بالعدالة الشاملة[1].

1– 21 إن الملكية بوجوهها المتعددة، الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، كما تحدث عنهـا فيـكا الآن قـد أخرجت الأمر مـن الصورة المنطقية التي اسـتهدفها أرسـطو بمقولـة الملكيـة باعتبارها صورة من صور فهم الإنسـان والتفكير الصحيح إزاءه، إلى أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية واسعة أدخلته في النقاشات الواسعة حول معنى الملكية فلسفيا وسياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وكيف يمكن اعتبارها معيارا من معايير الحرية الإنسانية على هذه الأصعدة الأربعة؟

ولما كان الحديث عن هذه المعايير من وجهة نظر غربية بحتة، فقد كان الطريف لدى فيـكا أنه حاول أن يوسـع من دائـرة الحديث عن الملكية والعدالـة بأوجهها المتعددة من الصورة الغربية الليبرالية الضيقة إلى إدخال معايير أخرى أوسع أفقا، دون أن يحدد لنا أو

(1) نفسه، ص360 – 361.

دون أن يشير إلى أي صورة أخرى من صور العلاقة بين العدالة والملكية عند مفكرين آخرين غير غربيين كما في الفكر الآسيوي مثلا أو الفكر الإسلامي. وهذا بلا شك هو دور المعنيين بهذا الأمر خارج الدائرة الأوربية خصوصا والدائرة الغربية عموما. إن مهمتهم هي بيان وإدخال تلك الصور الأخرى المهمة التي يرونها من خلال ما يؤمنون به من فكر سياسي واجتماعي واقتصادي ربما يكون من منظور ديني وعقائدي، أو من منظور تجاربهم الحياتية الطويلة باعتبار أن بآسيا وأفريقيا أبعادا حضارية أعمق بكثير مما هو موجود في أوربا وأمريكا. أقول إن مهمة المعنيين بالملكية والعدالة والتنمية وارتباط ذلك كله بالحريات في الجانب الآخر من العالم، أن يكشفوا عن وجهة نظرهم الحضارية المختلفة، لعل الغربيين يأخذونها في الاعتبار لتصبح التعددية السياسية والاقتصادية والاجتماعية واقعا، وليست مجرد فكرة يروجون لها دون أن يجدوا لها صدى واقعيا محددا.

1–22 أما مقولة «الفعل» التي تحدث عنها دونالد دايفدسون Donald Davidson، فقد أخرجها أيضا من إطارها المقولي المنطقي الأرسطي ليرى أن بُعدها المعاصر هو «الحديث عن الفعل»، وقد اعتبر أن هذا البُعد الذي أشار إليه أرسطو حينما ربط بين الفعل والأخلاق، كان غائبا وكان بعيدا عن الاهتمام على مدى آلاف السنين التي تفصلنا عن أرسطو. ففي رأيه أن أرسطو قد اهتم بالعلاقة التي يقيمها الفعل مع الأخلاق ولكنه تطرق إلى الفعل بشكل مستقل وهذا ميزه عن أستاذه أفلاطون[1] لقد عرض دايفدسون لصور متعددة لفلسفة الفعل بعد أرسطو وحتى العصر الحاضر موضحا جهوده في إطار المناقشات التي تجري في الوقت الحاضر في فلسفة الفعل. ثم انتقل إلى السؤال الأهم الذي ربما لم ينشغل به من سبقوه ممن تعرضوا للمقولات الأرسطية بالشكل الكافي، لقد تساءل عما سيحمل لنا المستقبل؟! وأجاب بأن الأمور ليست واضحة بالقدر الكافي الآن ولكنه سيجازف بإعطاء بعض التوقعات حول التوجهات التي يمكن أن تتخذها فلسفة الفعل في

(1) انظر: نفسه، ص364 – 365.

المستقبل. وأهم هذه التوقعات هي أن دراسة الفعل ودراسة تغيرات أخرى كثيرة ستسهم في انهيار الحدود الراسخة بين فروع الفلسفة المختلفة. إن الفلاسفة من أمثال أفلاطون وأرسطو وديكارت واسبينوزا وليبنتز وهيوم وكانط، كانوا يرون أنه لا حدود قائمة بين الميتافيزيقا والأبستمولوجيا وفلسفة الأخلاق وعلم النفس وفلسفة اللغة وتاريخ الفلسفة. وسنشاركهم نحن الرأي في المستقبل طالما أن جامعاتنا وزملاءنا لا يرغموننا على أن نظن أنفسنا جميعا نعمل في هذا الحقل أو ذاك. إن الغالبية منا تجهل التميزات بين العلوم الفرعية في الفلسفة، وبين الحدود الفعلية بين الفلسفة واللسانيات والآداب الكلاسيكية وعلم الموسيقى وعلم النفس والفيزياء... إلخ. إنه يرى أن فلسفة الفعل تبيح انهدام هذه التقسيمات القبلية بالذات[1].

أما التوقع الثاني فيتعلق ببروز أكثر لنظرية القرار[2] أي نظرية الخيار، فهي النظرية التي ستدرس وستعدل على يد أولئك المهتمين بفلسفة الفعل؛ لأنها نظرية للقياس في ميادين غالبا ما يكون القياس فيها غير ملائم للميدان المدروس. إن الأمر هنا يتعلق بتبيان كيف يمكننا على قاعدة أفضليات معبر عنها لصالح فعل معين أو آخر، أن نبني قياسات عددية لقوة الاعتقاد ودرجات نسبية لأفضلية العمل أو مقياسا ذاتيا للمنفعة... إن المعرفة التجريبية لكيفية عمل الدماغ وعلاقة هذا العمل بالإدراك الحسي وبالفعل تتقدم اليوم بخطى كبيرة.. وثمة ميدان آخر يثير اهتمام فلاسفة الفعل؛ إنه تطور الفكر واللغة والعلاقة بين الاثنين، وفي هذا الميدان، المسائل الفلسفية والاكتشاف التجريبي يتفاعلان[3].

---

(1) نفسه، ص388 – 389.

(2) لقد شدد كثيرون على الأهمية الفلسفية لنظرية القرار، فلقد ابتدع فرانك رامسي F. Ramsey شكلا من نظرية القرار عام 1926 في كتابه Truth and probability، وقدم ريتشارد جيفري R. Jeffrey نظريته في كتابه The logic of decision عام 1965م. وناقش إسحق ليفي I. Levi استعمالات هذه النظريات ومآزقها في مؤلفات عديدة (انظر نفس المرجع، هامش ص 390).

(3) نفسه، ص389–391.

1-23 إن حديث دايفدسون عن مقولة الفعل والخروج منها إلى الحديث من ذلك الفرع المستحدث من الفلسفة المسمى بفلسفة الفعل، يثير التساؤل: إلى أي حد يمكن اعتبار أن الفلسفة بما هي كذلك هي فلسفة الفعل وليس لمجرد النظر العقلي المجرد؟! وإلى أي حد يمكن دراسة اتخاذ المرء لأي قرار يمارس من خلاله اختياره لفعل معين دراسة فلسفية. إن الفلسفة المعاصرة وفلاسفة معاصرين كثيرين يتجهون الآن بالفعل إلى الاستفادة من التقدم العلمي في مجال الفيزياء والأحياء والدراسات التجريبية الخاصة بكيفية عمل الفعل في تطوير فلسفة خاصة للفعل ولنظرية القرار. وفي اعتقادي الشخصي أن فلسفة الفعل هي المستقبل الحقيقي للفلسفة في هذا العصر؛ فمن ناحية نحن نعيش على الفلسفة التطبيقية وليس النظرية، كما أننا نعيش عصر التركيز على بحث المشكلات الحياتية التي تستلزم دوما اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب وبالحيثيات المناسبة[1].

إن العصر لم يعد عصر الاستغراق في الفلسفات النظرية والحديث عن نظريات الوجود والماوراء، بل هو عصر الفعل وكل ما يؤدي إلى الفعل وخاصة إذا كان الفعل لصالح الفرد والمجتمع معا، ولصالح الإنسانية ولخير البشر ككل. إن عصرنا ينبغي أن يكون في المستقبل القريب وربما البعيد عصر البحث عن الفعل الخير بما يحقق التسامح والتعايش المشترك بين البشر رغم تعدد معتقداتهم وتعدد ثقافاتهم ومشاربهم.

1-24 أما المقولة العاشرة والأخيرة مقولة «الانفعال» فقد تناولها ستانلي كافيل S. Cavell مؤكدا على ارتباطها بالمقولة السابقة منطقيا؛ فقد عبر عنها أرسطو بكلمة واحدة: «الفعل يقطع، يحرق؛ الانفعال: مقطوع محروق»، ذلك هو المعنى المنطقي والميتافيزيقي للانفعال، أما المعنى السيكولوجي الذي يغطي الانفعالات الأخرى الأكثر اتساعا كالغضب والخوف والجشع فإن أرسطو قد تحدث عنها في كتاب الخطابة. وقد تحدث عن تطور البحث عن الانفعال في الفلسفة عند فلاسفة من أمثال هيوم واسبينوزا ونيتشه حتى عن أوستن وكتابه

(1) انظر كتابنا: العلاج بالفلسفة - بحوث ودراسات في الفلسفة التطبيقية وفلسفة الفعل، الدار المصرية السعودية بالقاهرة، 2010م.

«كيف ننجز الأشياء بالكلام؟ How to do things with words» الذي شهد ترددا إزاء موضوع الانفعال، وعاب عليه غياب الجانب التعبيري للكلام مما يبدو أنه يعارض حركته الخاصة ذاتها ويغلق بابا كان ينبغي عليه على الأقل أن يدعو الآخرين لفتحه(1).

لكن على كل حال، فقد حاول كافيل الذي يبدو أنه من المفكرين المعجبين جدا بأوستن والمتابعين لكل أعماله ومحاضراته، حاول في النهاية أن يؤكد على تأكيدات أوستن نفسه في كتابه السابق الإشارة إليه الذي يكاد يوحد بين القول والفعل، يؤكد «أن كلمتنا هي التزامنا»(2) وهي عبارة تختصر المسافة بين القول والالتزام بفعل ما قيل.

1- 25 لكن السؤال الذي أطرحه أنا: هل كل قول لا بد أن يكون مؤديا إلى فعل أو حتى مكافئا له ؟! وسر السؤال هو أن البشر درجوا منذ بداية تاريخهم على الإفراط في الأقوال دون تحويل الكثير منها إلى أفعال. فهل سيكون في مستقبلهم عكسا لذلك؛ أي الإفراط في الأفعال وتغليبها على الأقوال! ربما يكون ذلك! وحينئذ سيكون المستقبل كما قلت في الفقرة السابقة لفلسفة الفعل. لكن السؤال الآخر ربما يكون: وهل من الممكن أن يفعل الإنسان ما لم يعبر عنه بالأقوال؟! وهل من الممكن للإنسان أن يفعل ما لم يفكر فيه وما لم يعبر عنه بأقوال؟! وإذا صح أن يفعل المرء ما لم يعبر عنه بالقول على مستوى الفرد ذاته، فهل من الممكن أن يكون ذلك حينما يتصرف أو يفعل ضد أو حتى مع ما يتوافق مع مصلحة الآخرين؟! أيمكن أن يفعل المرء ما يضر بالآخرين دون تحذيرهم بالقول قبل ذلك؟! وبوجه عام لا يزال السؤال الأكبر هو: إلى أي حد يمكن أن يطابق الفعل القول؟! وإلى أي حد يمكن أن ينفصل القول عن الفعل؟! إن المسافة بين الأقوال والأفعال في اعتقادي ستظل موجودة رغم كل ما يقال عن إمكانية إنجاز الأفعال عبر الكلام حسب تعبير أوستن !!

(1) انظر: أي فلسفة للقرن الحادي والعشرين، ص 396 - 398 - 405.

(2) نفسه، ص452.

(2)

الفلسفة التطبيقية هي حاضر الفلسفة ومستقبلها

2-1 إن الفلسفة التطبيقية تتناول قضايا مهمة ، فهي تدرس موضوع المستقبل في فروع الفلسفة المختلفة، والتطورات المحتملة في هذه الفروع وحاجة المجتمع المعاصر إلى الفكر الفلسفي بعد التحولات المختلفة التي ألمت بالعالم المعاصر، وما هو الدور الذي يمكن أن ينهض به المفكر والفيلسوف في عالم اليوم ؟

2-2 وتعتبر الفلسفة التطبيقية أحد الموضوعات الجديدة في الفكر الفلسفي المعاصر، فهي تلبية لحاجة الإنسان لتعميق بحثه حول قضايا ترتبط بوجوده وسط متغيرات سياسية واجتماعية وعلمية عديدة . فالتطورات التي مرت بها المجتمعات الإنسانية، قد غيرت من نظرة الإنسان إلي ذاته، وإلى وضعه في الكون، وإلي طبيعة علاقته بالآخر، مما دفع الفكر الفلسفي إلى استحداث موضوعات جديدة، كما نجد هذا واضحا في الدراسات الأخلاقية التطبيقية التي تفرعت إلى فروع جديدة، مثل الأخلاق الطبية، وأخلاق الهندسة الوراثية، وأخلاقيات علوم الحياة، وأخلاقيات عالم المال والأعمال.

2-3 إن الجديد في الدراسات التطبيقية، أنها تتجاوز النظرة المطلقة لمستقبل البشرية بعيدا عن التفاؤل والتشاؤم، وتبحث في ممكنات المستقبل، في ميادين بعينها مثل السياسة، والاقتصاد، والبيئة، وعلوم الفيزياء، وموقع الفن في الحياة المعاصرة، ونظرية المعرفة، والعلوم السلوكية وعلوم الأعصاب، فتبحث هذه الدراسات في صورة الحاضر، والاحتمالات التي يتطور باتجاهها.

2-4 إن الدراسات التطبيقية الفلسفية دراسة ذات طابع قيمي؛ لأنها تهتم بدراسة مستقبل الإنسان ونوعية حياته، وتحسين الطريقة التي يعيش بها.

وتتكون الفلسفة التطبيقية، التي بدأت في الظهور على صورتها الحالية في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، من التساؤلات الثقافية المختلفة للتعامل مع أخلاقيات الحياة الفعلية، والمشكلات الاجتماعية والسياسية. التي تم تجاهلها فيما بين الحربين العالميتين.

وقد احتل تعريف الحياة الإنسانية وقيمتها ومعناها، مجالا واسعا في الفلسفة التطبيقية، فبدأ الحديث يتم بقوة، حول الإجهاض والقتل الرحيم والتكاثر الصناعي وهندسة الجينات وقياس نوعية الحياة، وندرة الموارد الطبيعية وما سواها.

بدأت الإشكاليات ذات البعد العملي، تطرح بقوة من قبيل: «متى تأتي الحياة الإنسانية الجديدة إلى الوجود ؟ هل هناك بعض الحيوات تستحق بقدر أكبر أو أقل أن تعاش عن حيوات الآخرين ؟ متى تنتهي الحياة الإنسانية ؟

كما ظهرت إشكاليات ترتبط بالحياة السياسية والاجتماعية، إذ السؤال هنا مرتبط بمدى مشروعية الحاكم في حكم المجموعة، أو التفريط في حقوقها في الحياة، والحرية، والصحة، والملكية الخاصة، وما سوى ذلك.

ومن جهة أخرى تساءل الفلاسفة التطبيقيون عن مدى شرعية بعض الأنشطة التجارية، وهل من المفروض تقنينها بإطار السوق الحر، أم تركها لهذا الأخير، من قبيل: هل يمكن القبول بتسليع الجسد الإنساني؟ وهل يجب أن يكون الناس أحرارًا في شراء أو بيع الأعضاء الحيوية، أو أعضاء الأجساد الحية متى أرادوا ذلك ؟

2-5 وإذا تساءلنا عن بعض مجالات وفروع الفلسفة التطبيقية فإننا نجد أن أهمها ما يلي:

1- علم الأخلاق التطبيقية:

يعد علم الأخلاق التطبيقية من أكثر مجالات الفلسفة التطبيقية انتشارا في الأوساط الفلسفية الآن، ويتناول العديد من الموضوعات منها: أخلاقيات البيولوجيا، أخلاقيات الاتصال الإلكتروني مثل أخلاقيات الإنترنت وأخلاقيات السايبر، أخلاقيات طب المخ والأعصاب، أخلاقيات الهندسة، حقوق الإنسان، أخلاقيات الأعمال، أخلاقيات التسويق .

فعلى سبيل المثال أخلاقيات مهنة الطب هي: مجموعة من القوانين واللوائح والأخلاقيات المتعارف عليها طبيا خلال ممارسة مهنة الطب وهي أخلاقيات وقيم تم اكتسابها وتبنيها من قبل الهيئات الطبية على مدار تاريخ الطب واستنادا لقيم دينية وفلسفية وأخلاقية، وفي هذا المجال يعتبر أبقراط هو أحد واضعي أسس آداب مهنة الطب، ويتجلى ذلك في قَسَمه الشهير قسم أبقراط.

2- فلسفة البيئة:

البيئة هي كل ما يحيط بنا، فهي العناصر الطبيعية والاصطناعية التي تتشكل فيها عادات الحياة البشرية، وهي الحيز المكاني الذي تعيش فيه الكائنات الحية، إنسان وحيوان ونبات، وفلسفة البيئة هي تيار فكري فلسفي يهدف إلى احترام هذا المحيط وحمايته، وتقوم فلسفة البيئة على ثلاثة أصول أساسية هي:

1- الحفاظ على الموارد الطبيعية.

2- الحفاظ على الحياة البرية .

3- مكافحة التدهور الحاصل في وسط الحياة .

3- فلسفة العلوم:

أحد فروع الفلسفة الذي يهتم بدراسة الأسس الفلسفية والمضامين الموجودة ضمن العلوم المختلفة، بما فيها العلوم الطبيعية مثل الفيزياء والرياضيات والبيولوجيا والعلوم

الاجتماعية مثل علم النفس وعلم الاجتماع والعلوم السياسية. وبهذا المفهوم تكون فلسفة العلوم التطبيقية وثيقة الصلة بالأبستمولوجيا. فهي تبحث عن أشياء مثل طبيعة وصحة المقولات العلمية، طريقة إنتاج العلوم والنظريات العلمية، طرق التأكد والتوثيق من النتائج والنظريات العلمية، صياغة وطرق استعمال الطرق العلمية المختلفة أو ما يدعى بالمنهج العلمي، طرق الاستنتاج والاستدلال التي تستخدم في فروع العلم كافة، وأخيرا تضمينات هذه المقولات والطرق والمناهج العلمية على المجتمع بأكمله وعلى المجتمع العلمي خاصة . ويندرج تحت فلسفة العلوم فرع فلسفة الفيزياء التطبيقية.

وهي دراسة الأسئلة والنواحي الفلسفية الأساسية التي تطرحها الفيزياء الحديثة، ودراسة المادة والطاقة وكيفية تأثرهما ببعضهما. أحد أهم الأسئلة الأساسية هي طبيعة الزمان والمكان، والذرات والمذهب الذري . أيضا تنبؤات علم الكون (الكوسمولوجيا) وتفسيرات ميكانيكا الكم، أسس الميكانيكا الإحصائية، السببية، الحتمية، طبيعة القوانين الفيزيائية.

قديما كانت تدرس العديد من هذه القضايا ضمن الميتافيزيقا (كقضايا السببية والحتمية والزمان والمكان)، لكن هذه القضايا لم تعد مطروحة بشكل نقاش فلسفي بحت بل أصبح يتعلق بنتائج الفيزياء الحديثة ببعديها النظري والتجريبي، فهي تشكل جزءا أساسيا من فلسفة العلوم بل هي المكون الأساسي لهذه الفلسفة والأكثر بحثا وتطورا ضمن فلسفات العلوم الطبيعية.

4- فلسفة القانون:

يقصد بفلسفة القانون عموما البحث في الموضوعات الأشد عمومية في مجال القانون مثل أساس الإلزام في القانون، ويقصد بذلك بحث مسألة العدل والعدالة. وتنقسم فلسفة القانون إلى عدد من المباحث هي الوجود القانوني والقيم القانونية والمعرفة القانونية. ويضيف إليها البعض علم الاجتماع القانوني. ويبحث الوجود القانوني في تعريف القانون وأساس إلزامه. وهنا يجري التمييز عادة بين النص القانوني الصادر عن

المشرع وبين القانون المجرد أو الموضوعي الذي يشير إلى معنى العدل الأسمى. والقيم القانونية هي المبادئ والمثل الحاكمة للقانون؛ هل هي العدل مثلا أم الأمن والاستقرار أم الحرية أم كلها معا؟ وما المقصود بكل منها؟ وأهم الموضوعات التي تتناولها فلسفة القانون:

- الصلة بين القانون والشريعة.
- القانون الديني والقانون المدني، القانون الجنائي وفلسفة الجزاء، القانون الدولي.
- طبيعة القانون (الإلهي، التاريخي، الاجتماعي، الأخلاقي، الدستوري).
- الفرق بين القانون والعادة والعرف.
- القانون بين الإلزام والجزاء.

5- مناهج البحث العلمي التطبيقي:

تهدف إلى تحقيق الوعي الفلسفي الشامل بظاهرة العلم باعتبارها من أخطر ظواهر الحضارة الإنسانية، وأشدها فاعلية و تأثيرا على مستوى الفكر وعلى مستوى الواقع معا. وتجمع بين المقاربة التاريخية الشاملة لظاهرة العلم عبر التاريخ، والمقاربة التحليلية التي تركز على معاملات تقدم نجاح العلم الحديث. وتتناول العديد من الإشكاليات، منها:

- ما هو العلم؟ و كيف بدأت أصول الظاهرة العلمية في الحضارة الإنسانية؟
- تطور العلم عبر التاريخ: المراحل الكبرى في تاريخ العلم الموازية للمراحل الكبرى في تاريخ الحضارة البشرية (علاقة العلم بالحضارة عبر التاريخ).
- تميز ظاهرة العلم الحديث: المنهجية المقننة، والنسقية (فروع العلم).

- معالم المنهج العلمي وفلسفته في المرحلة الراهنة.

6- المنطق التطبيقي (المنطق للاستعمال):

يهدف إلى إدراك معنى المنطق وتطوره والتعرف على صور الاستدلالات والحجج المنطقية المختلفة وتطبيقاتها في المعارف والعلوم الحديثة. ويتناول دراسة الحجج المنطقية بأنواعها والتمييز بين الصحيح منها والخاطئ، كما يتناول وضع الحجج في صيغ نموذجية وتقديم نماذج من أخطاء التفكير (المغالطات) وكيفية تصحيحها، كما يتناول هذا العلم التطبيقات المختلفة للمنطق مثل:

- المنطق واللغويات في الفكر المعاصر.
- المنطق والرياضيات.
- المنطق وميكانيكا الكوانتم.
- المنطق وعلوم الحاسب الآلي والتطبيقات على دوائر النقل والتحويل الإلكترونية.
- المنطق والاستدلال الإحصائي.
- المنطق الفلسفي (المنطق البراجماتي- المنطق المادي عند الماركسيين... إلخ).

ويندرج في إطار المنطق التطبيقي ما يعرف بالتفكير النقدي الذي يهدف إلى تدريب العقول على التفكير بصورة عقلانية علمية ونقدية، وكيفية استخدام أسس التفكير المنطقي في حل المشكلات العلمية والعملية. ويحتوي على دراسة معنى التفكير النقدي وأسسه وبعض ملامحه من خلال أمثلة علمية من تاريخ الفلسفة والمنطق، والعلاقة بينه وبين التفكير العلمي وصور المنطق المختلفة (الصوري وغير الصوري)، ثم عرض تطبيقي لمشكلات حياتية وبحثية واستخدام أسس التفكير النقدي في حلها. وأهم موضوعات هذا الفرع ما يلي:

- معنى التفكير الناقد وعلاقته بالدراسات المنطقية والنفسية والفلسفية.
- بين التفكير النقدي والاعتقاد والمعرفة.
- بين التفكير النقدي والتفكير العلمي.
- بين التفكير النقدي والمنطق الصوري وغير الصوري.
- التفكير النقدي وحل المشكلات الحياتية والبحثية.

7- فلسفة الثقافة:

تتناول معنى الثقافة والتمييز بين الثقافة والحضارة لإدراك العلاقة بين الثقافة السائدة وصور التقدم في المجتمعات البشرية. كما تتناول نشأة الثقافات البشرية والتمييز بين ثقافة التقدم وثقافة التخلف وكيفية التحول من ثقافة التخلف إلى ثقافة التقدم. وأهم موضوعاتها ما يلي:

- المقصود بثقافة التقدم وخصائصها.
- المقصود بثقافة التخلف.
- التحول إلى ثقافة التقدم وآلياته (استخدام العلم والتكنولوجيا- التركيز على المعرفة العقلية – الديمقراطية السياسية... إلخ).
- العلاقة بين الثقافة والحضارة.
- العلاقة بين الثقافة والتنمية.
- خصائص الثقافة المتحضرة من خلال دراسة أمثلة عليها من الثقافات المعاصرة.
- العولمة الثقافية – معناها وآلياتها، وكيفية مواجهتها.
- الهوية الثقافية في عصر التعددية.

8- علم الاجتماع المعرفي:

يهدف إلى الإلمام بموضوع المعرفة الإنسانية من منظور اجتماعي من حيث نشأتها وتطور وشروط تداولها ونماذجها ونظرياتها وارتباط كل ذلك بالأبنية والنظم الاجتماعية السائدة، ويتناول هذا العلم دراسة المعرفة الإنسانية في العصر الحاضر من خلال دراسة مجتمع المعرفة والمعلومات، وعلاقة المعرفة بالأيدلوجيا والقوة السياسية والاقتصادية وثورة المعلومات. وأهم موضوعاته ما يلي:

- المعرفة الإنسانية : مفهومها وأنماطها من منظور اجتماعي.
- علاقة المعرفة بالأيدلوجيا والفلسفة والتطورات العلمية والأبنية الاجتماعية.
- النماذج الأساسية للمعرفة وخصائص كل نموذج .
- مناهج بحث ودراسة المعرفة وأساليب تحليلها.
- مجتمع المعرفة: مفهومه وظروف نشأته والانفجار المعرفي وثورة المعلومات.
- المعرفة قوة: دراسة الظروف التي أدت إلى ذلك، إلى أن تكون المعرفة قوة وتباين امتلاك القوة (المعرفة) بين الدول.

9- فلسفة الجمال التطبيقية:

تتناول القضايا والمفاهيم الجمالية الأساسية، وكيفية تأسيس الوعي الجمالي والمبادئ الأساسية اللازمة لفهم الظواهر الجمالية في الفن والطبيعة. ومن أهم موضوعاتها ما يلي:

- تمييز علم الجمال عن غيره من العلوم التي تدرس الفن، مع بيان صلته بهذه العلوم في الوقت ذاته .
- التصورات العامة لمفهوم الجمال.
- التصورات العامة لمفهوم الفن.

- تمييز مفهوم الجميل في الفن عن مفهوم الجميل في عموميته.
- الخبرات الجمالية: خبرة المبدع والمتذوق والناقد.
- ومن أهم فروع علم الجمال التطبيقي (فلسفة التذوق الفني).

وفلسفة التذوق الفني تهدف إلى :

- تنمية ملكة التذوق الفني لدى الإنسان منذ طفولته.
- إدراك شروط الخبرة الجمالية على مستوى التذوق.

ويتم الاستفادة في بيان هذه الأهداف بالعديد من النماذج التطبيقية في مجالات الفنون المختلفة.

10- فلسفة السياسة:

تتناول نشأة الفلسفة السياسية وتطورها وأهم اتجاهاتها قديما وحديثا من خلال دراسة أهم قضايا الفكر السياسي (الدولة والحكومة - الحريات المدنية - حقوق الإنسان)، ومن أهم موضوعاتها:

- المقصود بالفلسفة السياسية ونشأتها وتطورها (من الشرق القديم حتى العصر الحديث).
- التمييز بين الفلسفة السياسية والعلوم السياسية.
- آراء الفلاسفة حديثا في الدولة وأنواع الحكومات.
- نشأة الديمقراطيات الحديثة وتطور مفهوم الدولة.
- قضايا سياسية معاصرة (العولمة - انهيار مفهوم الدولة - حقوق الإنسان).
- طبيعة مواثيق حقوق الإنسان الدولية ومدى التناقض بين النظر والتطبيق في هذا المجال.

- هـل نحـن متجهون في عصر العولمة إلى مجرد تقليـل دور الدولة القومية أم إلى إلغائها؟!

11- فلسفة العقل التطبيقية:

تهـدف إلى الإلمام بالنظريات الفلسـفية المعاصرة في دراسـة العقل، وتهتم بدراسـة الصلة الوثيقة بين الفلسـفة ودراسـة المخ، والكمبيوتر، وعلم النفس، وعلم اللغة، وهي مزيج من النظريات الفلسفية والعلمية في دراسة العقل، وتعد أحدث الفروع الفلسفية في الجامعات الغربية. ومن أهم الإشكاليات التي تتناولها ما يلي:

- ماذا بعد الشيء الذي يسمى عقلا؟
- المشكلات الأساسية في فلسفة العقل وعلاقتها بفروع المعرفة الأخرى.
- كيف يعمل العقل؟
- مدى التشابه بين عمل العقل وعمل الكمبيوتر ومحاولة للإجابة عن السؤال: هل العقل برنامج كمبيوتر؟

12- فلسفة الحضارة وحوار الحضارات:

تهـدف إلـى الإلمـام بمعنى وتطور فلسـفة الحضـارة والحـوار بين الحضـارات عبر العصور بهدف القضاء على العزلة الحضارية والشوفينية الثقافية واحترام الآخر والحوار معـه. وبيان أهميـة التعددية الثقافيـة، وتعلم أدبيـات الحوار، وتتضمن فلسـفة الحضارة الموضوعات التالية:

- معنى فلسفة الحضارة.
- التفسيرات المختلفة لمسيرة الحضارات الإنسانية عبر التاريخ .
- أمثلة تطبيقية على الحوار بين الحضارات من مختلف العصور.
- حـوار الحضـارة الإسـلامية مـع الحضـارات القديمـة (اليونانيـة والفارسـية والهندية).

- مستقبل الحضارة الغربية بين التقدم والانهيار.
- نقد نظرية صدام الحضارات لدى هتنجتون.
- التكافؤ واللا تكافؤ في الحوار الحضاري.
- مستقبل التفاعل بين الحضارات الإنسانية المختلفة في القرن الحادي والعشرين بين التعاون والصراع.

13- فلسفة التعليم:

تهدف إلى الإلمام بقضايا وفلسفات التعليم وتطبيقاتها المختلفة عبر العصور من حضارات الشرق القديم حتى الفلسفات التربوية المعاصرة في أوربا وأمريكا، مع الإلمام بالتجربة المصرية في فلسفة التعليم خلال القرنين الماضيين ومدى تفاعلها مع التطورات الفلسفية في التعليم المعاصر. ومن أهم موضوعاتها:

- معنى فلسفة التعليم وأهمية التعلم والتعليم.
- نشأة الاهتمام بالتعليم وتطوره في الحضارات الشرقية القديمة وخاصة في مصر القديمة والصين القديمة.
- ظهور فلسفات التربية والتعليم ونضوجها في الحضارة اليونانية (أفلاطون وأرسطو).
- التجربة الإسلامية في التربية والتعليم عند المدارس الفكرية المختلفة مع أمثلة على ذلك من القابسي والغزالي وابن خلدون وغيرهم.
- تطور فلسفة التعليم في أوربا في العصر الحديث وخاصة في عصر التنوير الغربي وخاصة في فلسفة روسو.
- النظريات التربوية المعاصرة عند الماركسيين والبراجماتيين.

- كيفيـة الاسـتفادة من الانتقال مـن عصر المعلومات إلى عصـر المعرفة في النظم التعليمية المعاصرة.

14- فلسفة اللغة والأدب:

تهتم بالأسـس الفلسفية اللازمة لدراسـة الأدب والنقد الأدبي معا، وتركز على علاقة الأدب بالفلسفة لغة وإبداعا، ومن أهم موضوعاتها:

- دراسة تيارات فلسفة اللغة التي تعين على فهم النص الأدبي.
- التعرف على أهم الاتجاهات الفلسـفية في دراسـة الأدب: كالاتجاه الماركسـي والبنيوي والتفكيكي والظاهراتي والتأويلي.
- الرؤيـة الفلسـفية فـي الأدب: الشـعر الميتافيزيقـي والروايـة الفلسـفية كنمـاذج تطبيقية.

15- الأخلاق الإسلامية التطبيقية:

وهي فرع مستحدث من فلسفة الأخلاق التطبيقية يهدف إلى إعطاء صورة عامة للقيم الأخلاقية في الإسـلام، اسـتنادا إلى القرآن والسـنة النبوية وبيان ما يتوافق مع التطورات العلميـة المعاصرة، مع إعطاء نماذج من تاريخ الفكر الأخلاقي الإسـلامي لدى فلاسـفة وعلماء الإسلام. ومن أهم موضوعاته:

- دراسـة مفهوم القيم في الفكر الإسـلامي من خلال القرآن الكريم والسنة النبوية، واستعراض بعض هذه القيم التي توضح موقف الإسلام من قضايا العلم والتقدم العلمي والفلسـفي المعاصر، مع دراسـة أمثلة تطبيقية من تاريخ الفكر الفلسـفي في الإسلام.
- أصل الأخلاق وكيفية التمييز بين الخير والشر في الإسلام.
- الترابط بين الأخلاق النظرية والعملية السلوكية في الإسلام.
- أخلاقيات العمل - الأخلاق العلمية - الأخلاق الاجتماعية والقيم السياسية في الإسلام وخاصة حقوق الإنسان في الإسلام.

(3)

مستقبل الفلسفة في مصر

3-1 في ضوء الحديث فيما سبق عن مستقبليات الفلسفة عموما والفلسفة التطبيقية على وجه الخصوص، فإن التساؤل عن مستقبل الفلسفة في مصر[1] تساؤل مشروع ومهم، رغم أنه يحوطه في هذه الأيام مخاوف وتحديات كثيرة بقدر ما يدور في عقول أساتذة الفلسفة ودارسيها من آمال وطموحات، يسعون إلى تحقيقها للنهوض بالمجتمع وتنويره وتثويره ودفعه للنهضة والتقدم.

3-2 أما بخصوص المخاوف فهي مخاوف مشروعة وخاصة في ظل تنامي وانتشار ووجود تلك التيارات الإسلامية المتطرفة التي يخشى منها عادة على الفكر الفلسفي؛ نظرا لأنها تميل إلى محاربته واتهام القائمين عليه- دون دراية ودون وعي - بالخروج على عقائد الملة والجماعة! مثلما هو حادث الآن في الدول التي تمثل المنبع لهذا الفكر المعادي للفلسفة والرافضة لتوطينها ضمن العلوم الدراسية سواء في المدارس أو في الجامعات.

وفي الحقيقة أن هذه المخاوف رغم مشروعيتها ووجود أساس عملي لها في الواقع إلا أنها تتضاءل لديَّ لاعتبارين أساسيين؛ أولاً: لأن الفلسفة قد اكتسبت المواطنة في ظل الإسلام وفي العالم الإسلامي منذ القرن الأول الهجري، ولا أحد يستطيع الآن - رغم وجود بعض الاستثناءات المتطرفة وغير الواعية - أن يقلل من مكانتها ومن أهميتها،

---

(1) الحديث هنا عن مستقبل الفلسفة في مصر باعتبارها رائدة للدراسات الفلسفية في العالم العربي، وما يحدث فيها من تطور للدرس الفلسفي يؤثر على الدرس الفلسفي العربي عموما.

سـواء في قيادة ركب التقدم الحضاري عموما أو في الدعوة الإسـلامية ذاتها، ولا ينسـى أعلام الدعوة الإسـلامية أبدا مقـولات الإمام الغزالي صاحب إحياء علـوم الدين القائلة على سـبيل المثال بأن «الشـكوك هي الموصلة إلى الحق، فمن لـم يشك لم ينظر، ومن لم ينظـر لـم يبصر، ومن لـم يبصر بقي في العمى والضـلال»، وقولـه كذلك: «اعلم أن العقل لن يهتدي إلا بالشـرع، والشـرع لم يتبين إلا بالعقل، فالعقل كالأسـاس والشـرع كالبناء، ولن يغني أس ما لم يكن بناء، ولن يثبت بناء ما لم يكن أس». وأعتقد أنه منذ هذا التاريخ ورغـم السـجال الفكـري بين الغزالي وابن رشـد وهو السـجال الذي أكد علـى أن الحق لا يضاد الحق وأن الشريعة بحاجة إلى العقل بقدر حاجة العقل إلى الهداية بالشريعة، فإن الفلسـفة قد اكتسـبت بالفعل حق المواطنة في العالم الإسـلامي وأصبحت إحدى صور التقـدم فـي ظل الحضارة الإسـلامية، وذلك رغم أن ثمة تراجعا شـديدا لـدور العقل في التراث العربي الإسـلامي بعد ابن رشـد في القرن الثاني عشر الميلادي وابن خلدون في القرن الرابع عشـر الميـلادي، وعموما فإن هذا التراجع شـهد بعض الاسـتثناءات طوال تلك القرون الغابرة، كما أنه ومنذ مطلع عصر النهضة العربية الحديثة على يد رفاعة رافع الطهطـاوي وأقرانـه من زعمـاء التنوير المحدثين عادت الفلسـفة لتأخـذ دورها الريادي وظهر أعلام كثيرون حملوا راية التنوير؛ ففي مجال الدعوة الإسـلامية المبنية على العقل واحترامـه كان الإمام محمد عبده، وفي مجال الفكر الفلسـفي ظهـرت أجيال متتابعة من دعاة التنوير والاتصال بالفكر الغربي المعاصر من سلامة موسى وإسماعيل مظهر وحتى أحمد لطفي السيد وزكي نجيب محمود.

أمـا الاعتبـار الثاني الذي يقلل من مخاوفي على مسـتقبل الفلسـفة وبالذات في مصر المعاصرة فهو أن النهضة العربية وريادة الفكر العقلي فيها ليسـت وليدة النهضة الحديثة، بل إن عمرها الحضاري يمتد لسبعة آلاف عام، ففي مصر ظهرت البوادر الأولى لإعمال العقل ولفجر الضمير الإنساني، وظهرت الدعوة إلى توحيد الإله وإقامة الدولة المركزية المستقرة لآلاف السـنين مستندة على قوانين حازمة وسـلطة قضائية وتنفيذية قادرة على

صنع النهضة والتقدم المطرد. وقد كان للفكر المصري الريادة في الفكر الديني منذ فجر التاريخ وحتى عصر الإسكندرية، ذلك العصر الذي شهد ازدهار التيارات الفلسفية الدينية يهودية كانت أو مسيحية، وهي ذات التيارات التي عاصرت ظهور أفلوطين، ذلك الفيلسوف المصري- السكندري العظيم الذي قدم فلسفة اتسمت بطابع متيافيزيقي وصوفي فريد أثر تأثيرا بالغا على كل الفلسفات التوفيقية الدينية سواء في عصره - عصر الإسكندرية - أو بعد ذلك وخاصة في الفلسفتين المسيحية والإسلامية. إذن لم تخلُ مصر في أي عصر من عصور التاريخ القديم والوسيط والحديث من فلاسفة تنويريين يقودون مسيرتها الحضارية المزدهرة بدءا من بتاح حتب في القرن السابع والعشرين قبل الميلاد وحتى الآن.

3-3 وإذا انتقلنا من حديث المخاوف على مستقبل الفلسفة في ظل تنامي وصعود التيارات الإسلامية المتطرفة المعادية للتفكير الفلسفي العقلي، إلى حديث الآمال والطموحات فماذا سيكون مسار الحديث؟ هل نتحدث عن مستقبلها كعلم في المطلق أم في ضوء حاضر الدرس الفلسفي في مصر ومستقبله؟! وهل نتحدث عن تأثيرها في الواقع المصري حاضرا ومستقبلا إذا كان لها أي تأثير؟! هل نتحدث عن إنجازات أساتذتها وأعلامها أم عن الجهود المشتتة للنهوض بها سواء في اللجنة التي تمثلها في المجلس الأعلى للثقافة أم في إطار جهود أقسام الفلسفة في مصر أم في إطار الجمعية الفلسفية المصرية... إلخ؟

الحقيقة أنه من الأفضل أن نقصر حديثنا عن أحد هذه الجوانب، وليكن دور أقسام الفلسفة في مصر باعتبارها هي المنبع والرافد الرئيسي لكل الجهود الأخرى المعنية بتطوير الدرس الفلسفي في مصر ونشر الثقافة الفلسفية العقلية في ربوع الوطن، ولنقصر الحديث عن ما يحاول قسم الفلسفة في الكلية الأم - كلية الآداب - جامعة القاهرة صنعه من تطوير للدراسات الفلسفية في مصر في إطار ما يحدث في العالم المعاصر ومدى مواكبتنا لهذه التطورات العالمية.

3-4 يقول أوليفر ليمان في كتابه «مستقبل الفلسفة في القرن الواحد والعشرين»[1]:
« إن الجديد في الدراسات الفلسفية المستقبلية المعاصرة أنها تتجاوز النظرة المطلقة لمستقبل البشرية بعيدا عن التفاؤل والتشاؤم، وتبحث في ممكنات المستقبل في ميادين مثل السياسة البيئية والاقتصادية وعلوم الفيزياء وموقع الفن في الحياة المعاصرة ونظرية المعرفة والعلوم البيئية والعلوم السلوكية وعلوم الأعصاب، فتبحث هذه الدراسات في صورة الحاضر والاحتمالات التي يتطور باتجاهها، فمن المتوقع أن يزداد اهتمام المفكرين بالفلسفة العملية أو التطبيقية على أساس أن المجتمع الغني والمثقف سوف يرغب في التفكير بشكل أعمق فيما يقوم به، ثم مع تقدم اقتصاد السوق وتزايد وتيرة الاستهلاك فإن الفلسفة سوف تشارك في الحسابات الأخلاقية المعقدة التي يحتاج الأمر إلى إجرائها هنا. وسيزداد الاهتمام بالفلسفة الشرقية (فلسفة الهند والصين واليابان وما سواهم) لدى فلاسفة الغرب في أفق فهم نظريات الآخر وأفكاره والسعي إلى استخدامها.. ومن ثم يمكن الإسهام في فهم الحضارات والثقافات الأخرى المختلفة بعضها لبعض وهي عملية تساعد على إحراز التقدم الفكري..».

3-5 وإذا كانت هذه هي نبوءات ليمان بشأن المستقبل فإننا في مصر لسنا بعيدين عن ذلك، حيث إنه بخصوص الاهتمام بالفلسفة العملية أو التطبيقية، فقد اتخذنا خطوات عملية وجادة في هذا الطريق حيث عقدنا في قسم الفلسفة بجامعة القاهرة أول مؤتمر دولي بالمنطقة العربية حول الفلسفة التطبيقية في أبريل عام 2004م وكان تحت عنوان «الفلسفة التطبيقية- الفلسفة لخدمة قضايانا القومية في ظل التحديات المعاصرة»، ثم أصدرنا أعمال هذا المؤتمر في كتاب يحمل نفس الاسم[2]، وقد كان من نتائج هذا المؤتمر والدراسات التي صدرت عنه أن أنشأ قسم الفلسفة

(1) نقل هذا الكتاب إلى العربية مصطفى محمود محمد، ونشر ضمن سلسلة عالم المعرفة التي تصدر بالكويت، العدد 301، مارس 2004م.

(2) وقد حرر هذا الكتاب د. مصطفى النشار مقرر ذلك المؤتمر، ونشرته الدار المصرية السعودية بالقاهرة عام 2005م.

ذاته دبلوما للفلسفة التطبيقية مدته عامان في برنامج الدراسات العليا بالقسم، وقد بدأت الدراسة الفعلية في هذا الدبلوم الذي يؤهل الدارسين فيه لتسجيل درجات الماجستير والدكتوراه في نفس مجالات دراستهم الفلسفية التطبيقية في العام الدراسي 2010 – 2011. كما تقدم القسم بمقترح لإنشاء برنامج كامل للفلسفة التطبيقية للدراسة بنظام التعليم المفتوح مدته أربع سنوات يؤهل دارسه للحصول على ليسانس الفلسفة في تخصص الفلسفة عموما والفلسفة التطبيقية بوجه خاص.. وقد تم إقرار هذا البرنامج وبدأت الدراسة فيه في العام الجامعي 2012–2013م. وهذان البرنامجان يركزان بالفعل على ممكنات المستقبل والاهتمامات التطبيقية فيه خاصة في مجال الأخلاق التطبيقية بصورها المختلفة، أخلاقيات البحث العلمي وأخلاقيات المهنة والأخلاقيات البيوطبية... إلخ، ومجال السياسة التطبيقية مثل السياسة البيئية والاقتصادية وفلسفة الفيزياء والرياضيات وتطبيقاتها المعاصرة، والمنطق للاستعمال وفلسفة القانون وفلسفة المستقبل وقضايا حقوق الإنسان ومشكلات الفكر العربي المعاصر وغير ذلك كثير من قضايا العصر الملحة، واستشراف قضايا المستقبل والنظر في كيفية مواجهتها. وسيتم ذلك بلا شك ليس فقط من خلال المقررات الدراسية التي يدرسها الطلاب في هذين البرنامجين، بل ستتحقق الأغراض والأهداف المرجوة بصورة معمقة وتفصيلية في الدراسات والبحوث التي سيقدمها هؤلاء الدارسون إذا ما واصلوا دراساتهم العليا في برامج الماجستير والدكتوراه، فضلا عن أنه يمكنهم حتى إذا لم يواصلوا هذه الدراسات العليا أن يستفيدوا من دراستهم لهذه البرامج في حياتهم العملية وفي الوظائف التي سوف يشغلونها وتحسين بيئة العمل الخاصة بهم.

6–3 أما بخصوص أن المستقبل سيحمل الاهتمام بفلسفات الشرق وخاصة فلسفات الهند والصين واليابان وغيرها من الأمم الشرقية، فإننا أيضا كنا في قسم الفلسفة بآداب القاهرة سباقين إلى الاهتمام بالفكر الشرقي قديمه وحديثه منذ عقدين من الزمان؛ حيث أدخلنا في اللوائح الدراسية للقسم مقرر الفكر الشرقي القديم ليصبح مدخلا لدراسة الفكر الشرقي بآفاقه المختلفة وحضاراته الرئيسية الست:

المصرية القديمة والهندية القديمة والصينية القديمة والفارسية القديمة والبابلية القديمة، ثم دخل في لوائحنا الدراسية بعد ذلك مقررا لدراسة الفكر المعاصر في آسيا وإفريقيا. ونأمل في المستقبل القريب إن شاء الله أن تتضمن هذه اللوائح والدراسات العليا المترتبة عليها دراسة فكر الحضارات الآسيوية كقطاعات مستقلة وكذلك الأمر بالنسبة للفلسفة الأفريقية. ولقد بدأنا ذلك بالفعل من خلال تكوين قاعدة من المتخصصين في قطاعات الفكر الشرقي المختلفة ودراسة علاقة الحضارات الشرقية القديمة بنشأة وتطور الفلسفة في اليونان القديمة من جهة، وأثر الفكر الشرقي القديم في الفكر المعاصر سواء كان غربيا أو شرقيا من جهة أخرى، عبر إعداد الباحثين للرسائل العلمية في هذه المجالات كلها. ونحاول في ذات الوقت أن تكون موضوعات دراستهم لهذا الفكر الشرقي قديمه وحديثه، وحتى في مجال دراسات الفكر اليوناني القديم ذات طابع تطبيقي حتى تتحقق الفائدة القصوى، فلا ينفصل الدرس النظري التاريخي لأي مشكلة فلسفية عن جانبها التطبيقي الذي قد يفيد الدارس في عصره الذي يحياه، وفي مجتمعه المعاصر.

3-7 ومن جانب آخر يقول إيريك فايل الفيلسوف الألماني - الفرنسي المعاصر (1904 - 1972) في ما كتبه عن مستقبل الفلسفة مدافعًا عنها: إن قيمة الفلسفة ودورها لا خوف عليها في المستقبل ما دامت تتسلح بأسسها المتمثلة في النقد ورفض السذاجة والقيم السائدة غير الخاضعة لمعول النقد والمساءلة، وكذا إعمال الفلسفة للعقل والبحث عن المعنى ورفض العنف والوثوقية الدوجماطيقية. وبما أن الفلسفة هي مجال النقد والسؤال فهي توقظ الأسئلة الصعبة والمكبوتة وتواجه المشاكل والصعوبات التي يعج بها الحاضر في العالم المعاصر.

3-8 وهذه الأقوال من جانب فايل ومثيلاتها لدى كل المهتمين بحاضر الفلسفة ومستقبلها في العالم، تؤكد ضرورة أن يهتم المعنيون بالمستقبل بالدور النقدي للفلسفة وتنمية القدرة على التساؤل والدهشة إزاء كل ما يشغل بال الناس في

حاضرهم المعاصر. وفي الحقيقة أننا قد أدركنا أيضًا ذلك منذ فترة ليست بالبعيدة، حيث واكب التركيز على الاهتمام بالفلسفة التطبيقية، الاهتمام بالمنطق التطبيقي والتفكير العلمي والتفكير الناقد، وسعينا سعيا حثيثا إلى إدخال هذه الدراسات المنطقية التطبيقية التي تساعد على إثارة التساؤل وتنمية التفكير النقدي لدى الدارس، سعينا إلى إدخالها ضمن المقررات الدراسية في الجامعات المختلفة، فأصبحت مقررا إجباريا على طلاب كليتي الآداب والزراعة من كليات جامعة القاهرة، كما دخلت كمقرر إجباري حتى على طلاب بعض الجامعات الخاصة في مصر مثل جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا وبعض كليات جامعة 6 أكتوبر وكذلك فعلت بعض الجامعات المصرية الأخرى.

كما أن هناك محاولات جادة لنشر الفكر الفلسفي النقدي لدى عموم الناس من خلال مشاركة أساتذة الفلسفة في الكتابة للصحف والمجلات العامة والمتخصصة، فضلا عن العمل على إصدار عدة دوريات متخصصة في الفلسفة والفكر النقدي مثل مجلة «الفلسفة وقضايا العصر» التي تصدر عن المجلس الأعلى للثقافة، وسوف يشهد المستقبل القريب إصدار دوريات أخرى في هذا الإطار. والحقيقة أن ذلك الذي قدمنا وغيره الكثير من الجهود التي تبذل في سبيل جعل مستقبل الفلسفة في مصر مشرقا يمكن أن يثمر، حيث إن تحول الاهتمام إلى الفلسفة التطبيقية من شأنه أن يجعلها بوجه عام في خدمة المجتمع والناس، وفي تنمية القدرات على مواجهة المشكلات الحياتية لهم سواء كانت مشكلات سياسية أو اجتماعية أو بيئية أو تتعلق بالبحث العلمي وأخلاقياته أو تتعلق بالأخلاق عموما وأخلاقيات المهن على وجه الخصوص... إلخ.

3-9 أما ما يقلقني فعلا بشأن مستقبل الفلسفة في مصر فهو الجانب المتعلق بتكوين الجيل الجديد من أساتذة الفلسفة في مصر. فالأجيال الجديدة من أساتذة ومدرسي الفلسفة تشهد تدنيا ملحوظا في المستوى العام، فضلا عن تدني الحماس من جانبهم بخوض غمار التجارب الفلسفية الجديدة في هذه الجوانب التطبيقية؛

إذ إن الاهتمام بمعالجة هذه القضايا التطبيقية المستجدة والمتجددة يكاد يكون منعدما. والجانب النقدي لديهم يتضاءل إذا ما قيس بالأجيال التي سبقتنا وأسست للدرس الفلسفي في مصر؛ فأين المهارات الفلسفية واللغوية والنقدية التي تتمتع بها الأجيال الحالية والمستقبلية من مثيلاتها عند جيل الرواد أمثال مصطفى عبدالرازق وإبراهيم مدكور وأبوالعلا عفيفي وأحمد فؤاد الأهواني وعثمان أمين وتوفيق الطويل وزكي نجيب محمود وغيرهم وغيرهم؟! إنه على الرغم من كثرة فرص النشر الحالية وسهولة تداول المعلومات والمؤلفات لا نجد للجيل الجديد إسهامات مماثلة في مجال البحث الفلسفي وفي مجال الترجمة الفلسفية، فما بالك بالإبداع الفلسفي؟

إن جل المتخصصين مشغولون بأعمال التدريس والانتدابات وكتابة المذكرات التدريسية؛ بغرض توفير الحد الأدنى للحياة الكريمة لهم ولأسرهم لتدني أوضاعهم المادية عموما وعدم رعاية الدولة لهم، وهذا ما يقلل في ذات الوقت أيضا من إنتاجهم العلمي المتميز؛ نظرا لأنهم لا يقومون بالبحث العلمي عادة إلا بغرض التقدم للترقية، وحتى معظم الأعمال التي يقدمونها لذلك الغرض عبارة عن أبحاث أو كتيبات منشورة في مطابع خاصة على نفقتهم الخاصة وليست في دور نشر عامة بحيث يمكن تداولها وتناولها تناولا نقديا.

ومع ذلك فإن ثمة بعض الاستثناءات التي قد تبشر بالخير في المستقبل، إذ ربما يكون غياب الحركة النقدية بين المشتغلين بالفلسفة في مصر والعالم العربي هو السبب المباشر في عدم ظهور أسماء بعينها كانت تستحق الاهتمام من جانب المهتمين بحاضر ومستقبل الفلسفة.

3-10 وعلى أي حال فإن الاهتمام بالحديث عن حاضر الفلسفة ومستقبلها في مصر في المحافل العلمية المختلفة وطرح التساؤلات حول هذا المستقبل، إنما يعني أننا بدأنا الوعي بالمشكلة وتشخيص أبعادها، ومن ثم فإن التغيير والتطوير قادم

لا محالة؛ فالاهتمام بالمستقبل والتخطيط له إنما يعني بالضرورة تطوير الحاضر والتماس طريق التقدم والتحديث فيه، بما يتوافق مع التطورات العالمية التي لم نعد نملك ترف الانفصال عنها، ولا يصح أن نفعل ذلك؛ لأننا شئنا أو أبينا جزء من ذلك العالم البشري الذي تقاربنا معه وارتبطنا به اليوم أكثر من أي وقت مضى بفعل وسائل الاتصال الحديثة من ناحية، ولرغبتنا الأكيدة في العودة إلى المشاركة في صنع الحضارة الإنسانية المعاصرة مع كل أطرافه من ناحية أخرى.

الباب الثاني

الأورجانون العربي

للقرن الحادي والعشرين

«... لقد أصبحنا لا نتكلم إلا عن حقوقنا المهضومة، ونسـينا الواجبات، ونسينا أن مشكلتنا ليست فيما نستحق من رغائب، بل فيما يسودنا من عادات. وما يراودنا من أفكار. وفي تصوراتنا الاجتماعية بما فيها من قيم الجمال والأخلاق. وما فيها أيضا من نقائض تعتري كل شعب نائم...».

مالـك بن نبـي: شـروط النهضـة، ترجمة عمر كامـل مسـقاوي ود. عبـد الصبـور شـاهين، دار الفكـر للطباعة والنشـر والتوزيع بدمشـق، 1986م، ص34.

«... إن أرواحنا لا تزال مكدسة في محيط الطلاسم والخيال، ذلك المحيط الذي لا يزال يحتفظ بها منذ أن سقطت الحضارة الإسلامية...».

مالك بن نبي: نفس المرجع، ص35.

«... إن العالم الإسـلامي يعمل منذ نصف قرن على جمع أكوام من منتجات الحضارة أكثر من أن يهدف إلى بناء حضارة، وقد تنتهي هذه العملية ضمنا، إلى أن نحصل على نتيجة ما بمقتضى ما يسمى بقانون الأعداد الكبيرة أعني قانون الصدفة؛ فكوم ضخم من المنتجات المتزايدة دائما يمكـن أن يحقـق على طول الزمن وبدون قصد (حالة حضارة) ولكننا نرى فرقا شاسـعا بين هذه الحالة الحضارية وبين تجربة مخططة كتلك التي ارتسـمتها روسـيا منذ أربعين عاما، والصين منذ عشر سنوات ...».

مالك بن نبي: نفس المرجع، ص11.

«... كذب الخراصون، إن الدين أول معلم وأرشد أستاذ وأهدى قائد للأنفس إلى اكتساب العلوم والتوسع في المعارف وأرحم مؤدب وأبصر مروض يطبع الأرواح على الآداب الحسنة والخلائق الكريمة ويقيمها على جادة العدل، ونية فيها حاسة الشفقة والرحمة خصوصا دين الإسلام. فهو الذي رفع أمة كانت من أعرق الأمم في التوحش والقسوة والخشونة، وسما بها إلى أرقى مراقي الحكمة والمدنية في أقرب مدة وهي الأمة العربية...».

الإمام محمد عبده: التعصب، نقلا عن كتاب تاريخ الأستاذ الإمام.

«... إن بعض الدعوات السياسية التي تضع شعار العلمانية على رأس أولوياتها وتعتبر ذلك قياس التخلص من الطائفية تقع في معظم الأحيان في فخ التراث والهرب المتخفي من شخصيتها الحضارية.. وضع المسألة ليس هو: العلمانية أم المجتمع الديني؟ وإنما هو بدقة: المجتمع الطائفي أم المجتمع القومي الموحد؟! والمجتمع القومي الموحد يستطيع أن يختار لنفسه النهج الديني أم النهج العلماني... إلخ».

د. أنور عبد الله: ريح الشرق، دار المستقبل العربي بالقاهرة، 1983م، ص30.

«... هل من شعب تكالب عليه البؤس خلال تاريخه كالشعب العربي؟ وهل من أمة في العالم مهددة الآن في وجودها نفسه غير أمتنا العربية؟ وهل كتب على شعب أن يحارب على ألف جبهة كجبهة التخلف وجبهة العدوان الخارجي، الواقع والممكن، والجبهة العقائدية كما كتب علينا؟. ويزيد في المأساة أننا الشعب المتخلف الوحيد في العالم الذي يملك أدوات التقدم في العقول والموارد معا، ومع ذلك فإنه ليس من الصعب أن نجد تطورنا لا يزيد ولا ينقص عن كثير من البلدان المتخلفة التي لا تاريخ لها ولا حوافز من الماضي ولا السيولة المالية، هذا إن لم نتكلم

على مآسي أخرى يبدو عزيزا علينا أن نفارقها كالتمزق بديلا عن الوحدة، والتطاحن بديلا عن التضامن، وكهذا الذي يسمونه «بالأنظمة العربية»، تُرى أي نوع من البؤس لا يعانيه الآن شعبنا العربي؟».

حافظ المجالي: بين التخلف والحضارة، منشورات اتحاد الكتاب العربي، دمشق 1978م، ص 8 – 9.

«... حان الوقت للانتقال من تهديم التراث إلى محاسبة العقل. والعقل ليس التراث وليس الثقافة. إنه نظام تفكيرنا الراهن، ونظرياتنا واستراتيجياتنا التي تحدد غايات وأهدافا جماعية في الثقافة والاجتماع معا. ومحاسبة العقل تعني محاسبة أنفسنا جيل المتعلمين الذي أخذ على عاتقه مهمة النهضة والتحرر العقلي. أما محاسبة التراث فهي محاسبة لأسلاف لم يدركوا عصرنا ولا كان بمقدورهم أن يفهموه ويتركوا لنا في تراثهم الحلول التي نحتاجها لمواجهة مشاكلنا الراهنة وما كان عليهم أن يفعلوا ذلك...».

د. برهان غليون: اغتيال العقل – محنة الثقافة العربية بين السلفية والتبعية، مكتبة مدبولي بالقاهرة 1990م، ص315.

«... إن أحد عناصر الحروب النفسية التي تخضع لها المنطقة العربية والثقافة العربية هو التشويه الثابت لكل ما يتصل بالعروبة...».

د. حامد ربيع: الثقافة العربية بين الغزو الصهيوني وإرادة التكامل القومي، دار الموقف العربي بالقاهرة، ص32.

الفصل الأول

لِمَ الأورجانون العربي؟

1 ـ زيف إشكالية «الأصالة والمعاصرة».

2 ـ إلى من نكتب؟ نداءات إلى الضمير العربي.

3 ـ أوهام غربية ينبغي التخلص منها.

(1)

زيف إشكالية «الأصالة والمعاصرة»

1-1 عرفنا في القسم الأول من هذا الكتاب أن التفكير الفلسفي المشغول بالمستقبل ضرورة حياة بالنسبة لأناس يصنعون التقدم ويحققون النصر تلو النصر في مجالات الحياة المختلفة، ومن ثم فإن من يطمحون إلى تحقيق أي قدر من التقدم عليهم دائما النظر تجاه المستقبل والتوقف فورا عن التفكير في الماضي ومحاولة إعادته أو تمثله بشكل أو بآخر؛ لأن الماضي ببساطة مضى ولن يعود، والحاضر مآله إلى أن يكون ماضيا. ومن ثم فعلينا أن نجتهد للتأمل في المستقبل والتخطيط لما سنفعله فيه بفكر متفتح وعقل مغوار واثق من نفسه ومن قدرته على تحقيق الإبداع المستقبلي في أي مجال من مجالات الإبداع علميا كان أو فنيا أو فلسفيا أو تكنولوجيا... إلخ.

1-2 إن لكل أمة تريد التقدم في المستقبل طريقا يحدده في البداية قادة الفكر فيها سواء كانوا من الفلاسفة أو العلماء، أو حتى من الأدباء أصحاب الرؤى النقدية والنبوءات التي تستطلع المستقبل؛ لقد قدم بتاح حتب وإيبوور وأخناتون وأمينموبي في بردياتهم أورجانون التقدم للأمة المصرية في عهد الفراعنة، وقدم كونفشيوس أورجانون التقدم للأمة الصينية منذ فجر تاريخها وربما حتى الآن، وقد كانت الكتب المقدسة ولا تزال تمارس أورجانون نهضة لمن آمنوا بها، وإن كانت الأمة الإسلامية قد تميزت بالقرآن الذي سيظل متحديا قدرات البشر وسابقا لتصوراتهم وملهما لإبداعاتهم ما بقيت الحياة على ظهر الأرض. فهو الكتاب المنزل الذي بدت معجزته في تحديه للعقل الإنساني ولقدراته المبدعة عبر العصور ما مضى منها وما سيأتي! ومع أن المسلمين قد نجحوا في استلهامه

وبناء واحدة من أعظم الحضارات الإنسانية، إلا أنهم الآن أصبحوا عبئا ثقيلا على قرآنهم ودينهم بتخلفهم الحضاري وتحجرهم الفكري. والإسلام في صحيحه ومصادره الأصلية بريء من كل ذلك.

لقد استلهم الغربيون في بداية نهضتهم صورة التقدم كما حققها المسلمون في العلوم والفلسفة وفي السياسة والاقتصاد، لكن هذا لم يمنعهم من أن يكون لهم الأورجانون الخاص بهم؛ وقد تكفل بهذا «الأورجانون» الجديد فرنسيس بيكون، كما شاركه في ذلك الاتجاه ديكارت بكتابه «مقال عن المنهج» وعبر هذه الأفكار المنهجية الجديدة في مجال العلم (الأورجانون الجديد)، وفي مجال الفلسفة (المقال عن المنهج) بدأ عصرا جديدا في أوربا والغرب لا يزال يتجدد ويتطور عبر إبداعات العلماء والفلاسفة حتى الآن. إن أورجانونهم لم ينضب معينه بعد لأنهم يزودون منابعه بكل جديد ويطورون مصبه مستغلين كل قطرة إبداع فيه، وعاقدين العزم على أن لا يقصروا في تجديد الدماء في شرايينه حتى الرمق الأخير.

1-3 ولعل السؤال الآن: إذا كان هذا حالهم الذي لم ولن يتوقف عن الإبداع والتطور ومداومة التحديث في مغالبة وتحدٍّ جعل كل العالم يلهث وراءهم! فما بالنا نحن؟ ألم يحن الوقت بعد لبزوغ فجر نهضة جديدة وحقيقية رغم أننا نحاول البحث عنها منذ أكثر من مائتي عام؟ فمنذ الصدام الحضاري مع الغزو الغربي لبلادنا العربية والسؤال الحائر هو: كيف نواجه هذا التقدم الغربي؟! وكيف نستجيب لتحدياته ونتغلب عليها؟!

1-4 وقد يقول القائل هنا: لقد استجبنا لهذه التحديات ولدينا منذ ذلك التاريخ وحتى الآن عشرات المشاريع الفكرية، منذ رفاعة رافع الطهطاوي مرورا بمحمد عبده وجمال الدين الأفغاني وسلامة موسى، ووصولا إلى زكي نجيب محمود وحسن حنفي ومحمد عابد الجابري وغيرهم وغيرهم كثير. ولهذا القائل أقول: إن استجابة كل هؤلاء وغيرهم من أصحاب المشاريع الفكرية الداعية إلى نهضة الأمة وإقالتها

من عثرتها تلخصت وتحصنت في ثلاث جبهات، كل جبهة منها تقدم حلا وتدافع عنـه، وكأننا في سـاحة حرب فكريـة كل جهة تتمترس حول رأيهـا وأخذت تطلق الانتقـادات إلـى الجبهتيـن الأخرييـن؛ فأصحاب الجبهـة الأولى تمترسـوا حول العـودة إلى التـراث معتبرين أن العودة إلـى آراء وحياة السـلف الصالح هو الحل لمواجهـة هذا التقدم الغربي، واعتبروا أن «الإسـلام هـو الحل» ولكن بأي صورة وعلى أي شـكل. تفرقوا شـيعا وبقي الشعار واحدًا وهو أن الإسلام بصورته النقية الأولى هو أساس المواجهة، بل هو أساس التقدم المعاصر كما كان أساس التقدم فـي الماضي. وتناسـى هؤلاء أنهم ليسـوا في فهمهم لصحيح الإسـلام كالسـلف الصالح، وليسـوا في درجة علمهم ولا في درجة جرأتهم ولا حتى في أدنى درجة من درجات وعيهم! لقد تناسـوا أن الإسـلام ذاته- بعيدا عن مبادئ العقيدة- قابل للتطور وحاض عليه فلسـفيا وعلميا واقتصاديا وسياسـيا. فأين هـم من هذا التطور وهذه القابلية للتجديد والاجتهاد في الإسلام الصحيح؟

أمـا أصحاب الجبهة الثانية فقد اعتبروا أن الانسـلاخ من العصر والعودة إلى الماضي والتمسك بالتراث إنما هو ضرب من الجنون، ولذا رأوا الرأي النقيض؛ إذ وجدوا أن الحل هو في الأخذ بكل أساليب العصر التقدمية في صورتها الغربية الحديثة وقطع الصلة تماما بالتراث. وتناسـوا أن مجرد الأخذ بالأساليب الغربية والتشـكل بمظاهرها الحضارية لن يكون أبدا هو طريق التقدم، فلكل أمة هوية لا بد من الحفاظ عليها وتطويرها بقبول الآخر وصور تقدمه، وليس في الإنخلاع عن الهوية الحضارية وتركها ميزة سنمتاز بها، بل ربما تكون عائقًا من عوائق التقدم؛ لأن التقدم لا يصنعه بضعة أفراد تشكلوا بزي ومناهج حياة وأخـذ نواتج علوم حضارة أخرى، بل التقدم يصنعه الشـعب العامل كما تصنعه الصفوة. ومن رأى حينذاك الارتماء في أحضان الحضارة الغربية وقطع العلائق بالتراث بكل ما فيه إنما هـم نخبة لـم تنجح في التأثير على عموم الناس، ومن ثم بقيت رؤيتهم حبيسـة كتبهم ومشاريعهم الفكرية.

بينمـا رأت البقية الباقية من النخبـة أن الصراع بين الجبهتين لن يؤدي إلى نتيجة حيث إن كليهمـا يدعـو إلى حل غير واقعي وغير منطقي وغيـر عقلاني، رأوا أن الحل العقلاني والمنطقي لهذه الإشكالية هو في التوفيق بين دعاة الأصالة (التراث) وبين دعاة المعاصرة (الأخـذ بالثقافة والعلوم الغربية). على أن يقوم هذا التوفيق على أسـاس أنه لا مانع يمنع من أن نأخذ من التراث الإسلامي كل ما يحض على العقل والعلم وصحيح الدين بالطبع، وأن نقيم المقاربة على أسـاس ذلك مع حضارة العصر التي أساسـها أيضا العقل والعلم. فلنأخذ إذن من تراثنا الديني ما يتوافق مع قيم العصر، ولنأخذ من قيم العصر ما لا يتعارض مـع هويتنا الدينية والحضارية. وتصـوروا أن في هذه الثنائية (ثنائية الأصالة والمعاصرة- التـراث والتجديد) الحل الأمثـل، إذ لا مانع يمنع من أن نعيش العصر ونتفاعل مع آليات تقدمه في الوقت الذي لا نضحي فيه بقيمنا الأصيلة وتراثنا الديني العظيم.

وقد تناسى هؤلاء كذلك أن في التوفيق يكمن التلفيق الذي تظل معه الإشكالية قائمة!! فالمسـألة ليسـت خانات ثلاث: خانة التراث وخانة العصرانيـة وبضـمهما نخرج بالخانة الثالثـة خانـة التوفيق بين الأصالة والمعاصرة. إذ إن هذه الدعوة قد أكدت في الواقع على الثنائيـة رغم أنها دعت لتجاوزها، وتبنت دعائم الصـراع بين أن أكون تراثيا محافظا على هويتي وبين أن أكون معاصرًا أعيش قيم العصر؛ ففي قيم العصر ما يتعارض حتما مع قيم التـراث، وفي قيـم التراث ما يرفض الكثير من قيـم العصر، والخلاصة أن الصراع سـيظل رغم الدعوة إلى التوفيق بين ثنائية الأصالة والمعاصرة.

1-5 إذن فـي اعتقادي، لقد ضاعت هذه السـنوات الطويلة فـي صراع فكري بين أنصار هـذه الجبهـات الثـلاث دون طائل، وسـقطت مائتا عـام من تاريخ الأمـة الفكري والحياتي نتيجة هذه الإشكالية التي أراها مصطنعة وزائفة؛ ما الداعي لهذه الثنائية المتطرفـة للصراع بين السـلفيين (دعاة التراث) والعصرانيـيـن (دعاة المعاصرة)؟ ومـا الداعـي كذلك لهذا التيـار الثالث الذي حـاول التوفيق بينهمـا دون أن يدرك

حقيقة جدلية الصراع وتشبث كل جهة من جبهتيه بموقفها وعدم رغبة أصحابها في التزحزح عن هذا الموقف؟!

إن زيف هذا الصراع الناتج عن هذه الإشكالية يبدو حينما يسأل كل منا نفسه أيا كانت الجبهة التي يتمترس فيها: ألست من مواطني هذا القرن وأعيش زمانه وأستخدم كل أدواته وآلياته أيا كان مصدرها؟ ثم ألست أنا ابنا لتراث عربي – إسلامي مختلف عن التراث الغربي، أحمل جيناته وتربيت على مبادئه وغرست في ذاتي قيمه؟ إذن فأنا كشخص أحيا حياتي المعاصرة حاملا قيمي ومبادئ تراثي ولا داعي لإذكاء الصراع بين جانبي هذه الحقيقة الجلية! فالمسألة إذن ليست هل أنا ميال إلى التراث أم ميال إلى المعاصرة؟ أو كيف يمكنني التوفيق بينهما؟ لأنني ببساطة أحمل هويتي وأعيش عصري. ومن ثم عليَّ مواجهة كل تحديات هذا العصر والمشاركة فيه والتفاعل مع كل تطوراته، ولا شك أن هذا التفاعل سيتم دون أن أضحي بهويتي أو عقيدتي لأن الهوية تجري مجري الدم في عروق أي منتمٍ لحضارة مختلفة عن الحضارة الغربية دون حاجة لأن يحمل رايتها، رافعا شعارها في وجه العصر الذي يحياه والقيم الجديدة للتطور والتقدم التي يتفاعل معها متلقيا ومشاركا!

1–6 والسؤال الآن: إذا كانت تلك الإشكالية التي صنعها مفكرونا وتصارعوا حولها وأقحموها علينا وجعلونا نعيش فيها متمترسين خلف إحدى جبهاتها، إشكالية زائفة وأضاعت من عمر الأمة كل هذه السنوات، فماذا نحن فاعلون الآن لنتجاوز تحديات الحاضر ناظرين بثقة إلى المستقبل دون الالتفات إلى هذا التمترس التقليدي؟! أعتقد أننا بحاجة إلى ما يشبه الأورجانون أي الآلة أو الأداة التي ترسم لنا خارطة طريق للتفاعل مع تحديات الحاضر وإيجابياته، وتوجهنا إلى الكيفية التي نعمل بها لتحقيق المستقبل الأفضل.

(2)

إلى من نكتب؟ نداءات إلى الضمير العربي

في ضوء ما قلناه في الفقرة السابقة كمْ ساورني وألح عليَّ السؤال: إلى من نكتب؟ وإلى من كتب الكاتبون قبلنا؟! إذ لا تزال محاولات الكتابة دائمة منذ أكثر من مائتي عام حول طريق النهضة وكيفية النهوض دون جدوى، حيث لم تحقق أي درجة من درجات نهضة تضارع ما حققته الأمم الأخرى التي بدأت كفاحها معنا، فقد نهضت تلك الأمم، بينما ازددنا تخلفًا.. فما السبب؟ هل السبب فينا كبشر أم في الآخرين الذين كل همهم أن نبقى كما نحن نرزح تحت نير التخلف والإحساس بالدونية؟! هل عوامل التخلف داخلية أم خارجية؟! وإلى أي حد شارك كُتَّابنا في صنع هذه الأزمة وفي تجذيرها في الواقع العربي؟!

الحقيقة أنني أوجه نداءاتي هذه إلى الجميع؛ إلى كُتَّاب عصر الأزمة الممتدة من بداية تارخ محاولات النهضة الحديثة وإلى الآن. لقد ساهم الجميع بشكل أو بآخر في تجذير أزمة العقل العربي، أزمة الوعي العربي، أزمة التخلف والتنمية العربية، أزمة الفكر وأزمة الضمير، أزمة الواقع وتحديات المستقبل.

إن نداءاتي موجهة إلى من قاسوا على النموذج الغربي وأرادوا منا أن نحاذيه ونقيم القطيعة مع تراثنا ولغتنا وكل ما من شأنه الحفاظ على هويتنا، أرادوا منا أن نتوحد مع هذا النموذج فكان التغريب وفقدان الهوية والتمرد على الذات!!

إن نداءاتي موجهة إلى كل من طالبنا منذ فجر النهضة العربية الحديثة برفض كل ما هو غربي والعودة إلى التراث وقيمه الأصلية، إلى من نادى بالتقوقع داخل الذات ورفض

كل ما يأتينا عن طريق الآخر. فكان التطرف والعيش خارج العصر وكانت كل مظاهر التخلف التي نشاهدها الآن على ساحة ما يسمى بالتيارات الإسلامية، التي تعيش في القرن الواحد والعشرين بعقلية ومظاهر القرن السابع الميلادي - الأول الهجري!! لقد وصفنا هؤلاء بالتبعية للآخر والذوبان في حضارة غير حضارتنا، فكان الانفصام لديهم بين الأقوال والأفعال؛ فلا هم يستطيعون بالفعل العيش بعقلية القرن السابع الميلادي ومضاهاة صفاء المؤمنين بالشريعة الإسلامية من عصر الصحابة والتابعين، ولا هم بقادرين على التكيف الإيجابي مع العصر الذي يعيشون فيه بالفعل!!

إن هؤلاء وأولئك قد أقحمونا في العيش بين خيارين غير مقبولين بحكم المنطق وبحكم العصر الذي نحيا فيه وعلينا أن نواجه تحدياته بإيجابية.

3-3 وإذا قال قائل ألم يكن هناك طوال هذه الفترة من حاول أن ينقذنا من هذين التيارين المتطرفين ووقف موقفًا معتدلًا؟ ألم تكن هناك محاولات فكرية لمفكرين عرب ومسلمين عظام حاولوا الجمع بين قيم الأصالة والقيم العصرانية؟ ألم تكن هناك كتابات تنبه إلى الطريق القويم منذ رفاعة الطهطاوي وجمال الدين الأفغاني وتلميذه محمد عبده؟ ألم تكن هناك كتابات إسلامية رائدة لدى محمد إقبال ولدى خير الدين التونسي وابن باديس، ومالك بن نبي، ولدى مصطفى عبد الرازق وعلي شريعتي وحتى زكي نجيب محمود وحسن حنفي؟ وكلها كانت دعوات للمزاوجة بين التراث والتجديد، أو بين الأصالة والمعاصرة، وحاولت أن تضع أسسًا لفلسفة إسلامية معاصرة أو فلسفة عربية معاصرة تتجاوب مع قيم العصر ومنهج التقدم فيه، في الوقت الذي تحافظ فيه على عناصر الهوية العربية أو الإسلامية المتمثلة في الإيمان بعقيدة الإسلام الوسطية التي تدعو إلى العقل والعلم معًا، وهما الأساسان اللذين قامت عليهما الحضارة الغربية الحديثة.

ولهذا القائل أقول إن هذه المحاولات وغيرها الكثير قدمت لنا أساسًا نظريًّا للتوفيق بين الأصالة والمعاصرة، لكنه في نظر الكثيرين كان أقرب إلى التلفيق منه إلى التوفيق

لأنـه قام علـى التوفيق بين ثنائية تجـذرت من قبل أصحاب هذه المحاولات، وعكسـت فـي أذهان قرائهـا أنه لا تناقض هناك بين الأصالة والمعاصـرة، بينما لكل واحدة من هذه الثنائية أنصار كثيرون يؤكدون استحالة التلاقي وضرورة القطيعة إما مع قيم التراث أو مع قيم المعاصرة!

وفـي كل الأحوال لم ينجح أصحاب هـذه المحاولات في ترجمة رؤاهم النظرية إلى خطة واضحة للنهوض، فكانت نداءاتهم نداءات نظرية وليست نداءات تترجم النظر إلى عمل أو إلى أفعال يمكن اسـتخدامها على أرض الواقع، فتكون هي سـبيلنا الحقيقي إلى النهضة والتقدم والمشاركة في حضارة العصر.

4-2 إذا مـا أردنـا أن نتجـاوز نقائص هـذه المحاولات السـابقة فليس أمامنا سـوى أن نتجاوز هذه الإشـكالية الزائفة، إشـكالية الأصالة والمعاصرة – كما قلنا من قبل– ونتوقـف عن إعـادة إنتاجهـا بمصطلحـات أو مفردات جديـدة. كمـا أن علينا أن نغيـر مفاهيمنا السـائدة عبر كتابات أصحاب هذه المحـاولات من الجانبين حول مفاهيـم: التقـدم والتخلف، التنمية والتبعيـة، الفكر والثقافة، الحضـارة والبداوة، الأنـا والآخـر. فكل هـذه الثنائيات هي الأخرى تحتـاج إلى إعادة نظـر من جانبنا نحـن، فلا يجوز أن نتبنى دون تمعن أو فحـص التعريفات الغربية لها، بل علينا أن نعيـد تأملهـا من منظورنا نحن عبر الثقة في النفس والثقـة في العقل الذي نمتلكه، فـلا التقدم هوالتقدم المـادي بالمفهوم الغربي، ولا الحضـارة هي تلك الحضارة ذات البُعـد الواحـد بالمعنى الغربـي، ولا الأنا هو الأنا المتخلـف المتدني التابع، ولا الآخر هو صاحب الحضارة وصانع التقدم[1]!! إن علينا أن نتخلص من سيطرة المعنـى الغربـي لهذه المفاهيم علينا لأنها ببسـاطة زرعت فينـا الكثير من الأوهام التي آن أوان التخلص منها.

(1) انظر في ذلك كتابنا: في فلسـفة الثقافة، دار قباء للطباعة والنشـر والتوزيع بالقاهرة 1998م، وخاصة مبحث «الثقافة والتقدم».

(3)

أوهام غربية ينبغي التخلص منها

3-1 وهم تفوق الحضارة الغربية (وهم المعجزة):

يعيش الشرقيون عمومًا عربًا وأفارقة وأسيويين وهمًا كبيرًا حينما يتصورون تحت تأثير المؤرخ الغربي دائمًا أن الغرب هو صانع العلم ورائد الفكر والتطور الحضاري؛ فالإنسان في الغرب هو صانع العلم مفهومًا ومنطقًا على يد فلاسفة وعلماء اليونان قديمًا، كما أنه هو صانع مفهومه الحديث ومناهجه الحديثة أيضًا على يد فلاسفته وعلمائه المحدثين منذ كوبرنيقوس وكبلر ونيوتن من العلماء، ومنذ فرنسيس بيكون وديكارت وجون لوك وجون استيوارت مل من الفلاسفة، إلى آخر سلسلة العلماء والفلاسفة من ذوي الاهتمام بمناهج البحث العلمي وفلسفة العلوم. والحقيقة التي لا مراء فيها أن ما فعله الغربيون قديمًا أنهم أخذوا المنجزات العلمية والفكرية القديمة من الحضارات الشرقية السابقة على اليونان، وأضافوا عليها وخلصوها مما علق بها من شمولية وحس ديني صوفي ليجعلوها أكثر تجريدًا، وهذا شأن أي حضارة تتأثر وتضيف عليها من روحها أي جديد؛ لقد أخذ اليونانيون كل ما أبدعه الشرقيون في حضارات الشرق الكبرى من علوم غلب عليها الطابع العملي، وطوروها وبدأوا تسجيلها في مؤلفاتهم فنسب العلم والفلسفة إليهم فكأنهم صانعوها من عدم. وليس أبعد عن الحقيقة من ذلك الوهم الكبير الذي لا يزالون يخدعوننا به: أنهم هم أصل العلم والفلسفة! بينما الواقع أنهم نقلوهما من الشرق القديم وخاصة من مصر وبابل والهند القديمة[1].

---

(1) انظر مؤلفنا: نحو تأريخ جديد للفلسفة القديمة، وكالة زووم برس للإعلام بالقاهرة 1992م، الفصل الخاص بالمعجزة اليونانية بين الحقيقة والخيال؛ وكذلك مؤلفنا الضخم «تاريخ الفلسفة اليونانية من منظور شرقي»، وخاصة الجزء الأول، الفصل الأول، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة، 1998م.

كما فعلوا نفس الشيء في مطلع ما يسمى بعصر النهضة الغربي؛ فقد بدأوها من السطو على إنجازات الحضارة العربية الإسلامية العلمية، ممزوجة بالإنجازات العلمية لحضارات الشرق الأخرى وخاصة الحضارة الصينية في كافة المجالات؛ وسرعان ما نسبوا إلى أنفسهم في معظم الأحيان باستثناءات قليلة اعترف فيها بعض العلماء والمفكرين الغربيين بما تأثروا به من علوم وفلسفات الشرق. والخلاصة أن ما حققه الغربيون من نهضة حديثة بدأت أيضًا من إنجازات الحضارات السابقة عليهم والتي كانت صانعة التقدم في ذلك الزمان. والخلاصة أن عصر النهضة الغربية وكذلك العصر الحديث بما فيهما من تقدم علمي تجريبي تقني إنما استلهمت أسسه وقواه الدافعة ونظرياته الأساسية – على حد تعبير جارودي – من الحضارة العربية الإسلامية من جانب[1]، ومن منجزات الحضارة الصينية في ميادين عديدة كميدان اختراع الطباعة واستخدام الثروات المعدنية واستخدام القوى المائية والمكتشفات المتصلة بها.. إلخ من جانب آخر[2].

إذن حينما نتحدث عن التطورات العلمية التي أنجزها الغربيون المحدثون، ينبغي ألا نبهر بها ونتصور أنهم صانعوها وحدهم؛ لأن الحقيقة أنهم ورثوا كل التراكم العلمي الذي أنجزته كل الحضارات السابقة وركزوا من خلال مناهج مستحدثة في البحث العلمي على تطويره وتحويله إلى مخترعات مفيدة لحياة الإنسان ورفاهيته في العصر الحاضر.. ولا ينبغي أن ننسى أبدًا أن هذا التقدم ونواتجه الحالية دائمًا هي صناعة بشرية عامة اشترك فيها كل البشر، ومن ثم فهو إرث إنساني عام ليس من حق الغربيين الآن احتكاره أو البُخل بنواتجه على الآخرين تحت ستار دعاوى قانونية واهية مثل حق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع!!

أما بالنسبة للعلوم الإنسانية والاجتماعية فلا مجال للحديث عن التفوق الغربي فيها؛ لأن المفروض أن مناهج وموضوعات هذه العلوم إنما ترتبط بواقع ينبغي أخذه في

(1) انظر روجيه جارودي: حوار الحضارات، ترجمة د. عادل العوا، دار عويدات ببيروت، ط3، 1986م، ص96.

(2) انظر: نفسه، ص111 وما بعدها.

الاعتبار حين دراسة أي ظاهرة إنسانية أو اجتماعية. ومن ثم فعلماء الاقتصاد والاجتماع والسياسة فضلًا عن علماء النفس ينبغي أن تنبثق مناهج دراستهم ومحتواها من الوقائع المشاهدة والظواهر المستجدة في مجتمعاتهم هم وليس في المجتمعات الغربية؛ إذ إن التخلف الذي يمكن أن تعاني منه هذه العلوم إنما سيرجع ليس إلى مدى تقليد مثيلاتها في المجتمعات الغربية، بل بمدى مراعاتها لحقيقة الوقائع المحلية التي ينبغي أن تكون هي مجال دراستهم. وإذا استدعى الأمر الاستفادة من منهجيات مثيلاتها لدى الغربيين فإن هذه الاستفادة ينبغي أن تكون في أضَيق الحدود؛ فالمشكلات التي تعاني المجتمعات العربية والإسلامية منها ليست هي نفسها التي تعاني منها دول الغرب! ومن ثم ينبغي أن يركز علماؤنا في إبداعاتهم وفي دراساتهم على إبداع المناهج والآليات التي تتوافق مع طبيعة الظواهر المحلية موضوع الدراسة للتوصل إلى حلول تناسبها، وهي بلا شك لن تكون الحلول المستوردة من نواتج الدراسات الغربية!

والحقيقة التي أود أن أؤكد عليها هنا هي أن علماء النفس والاقتصاد والاجتماع والسياسة من العرب والمسلمين، قد تخاذلوا كثيرًا حينما وقعوا تحت تأثير وهم التفوق الغربي في هذه العلوم، وأخذوا بنظريات علماء الغرب وحللوا من خلالها واقع مجتمعاتهم ونفسية أفراد شعوبهم والأنماط الاقتصادية لهذه الشعوب التي ظنوا أنهم مثلوها ونظروا لواقعها!!

والآن على هؤلاء العلماء أن يتحلوا بصبر وشجاعة فائقين ليعلنوا أنهم من الآن فصاعدًا سيمثلون مجتمعاتهم وبيئاتهم الفكرية الخاصة خير تمثيل، ويحاولوا كشف وإدراك الحقائق الخاصة بمجتمعهم وبيئتهم الفكرية من خلال معايشة أهلهم ومراعاة ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والنفسية، ويعبروا عنها محاولين إبداع الرؤى والنظريات التي تكفل حل المشكلات المترتبة على هذه الظروف المحلية، ومدى توافقها مع مشكلات العصر الملحة والمستجدة والمتجددة دائمًا.

إن التخلص من وهم المعجزة الغربية في مجالات العلوم المختلفة إنما ينبع من الإيمان بأن العلم في مختلف فروعه إرث بشري، شارك في صنعه كل البشر وكل العلماء في مختلف الحضارات البشرية عبر تطورها الطويل، والإيمان في ذات الوقت بأن استنبات التكنولوجيا والتقدم العلمي داخل كل مجتمع إنما ينبغي أن يتم بآليات وعقليات تراعي ظروف هذا المجتمع ومشكلاته الخاصة في كل مجالات الحياة.

3-2 وهم التنمية والتقدم:

لقد قر في أذهان العربي منذ محاولات الصحوة الجديدة في مواجهة التقدم الغربي أن هذا التقدم التقني والاقتصاد الرأسمالي، والحرية الاقتصادية والفردانية في قيادة هذا التقدم بما يحققه الرأسماليون ومؤسساتهم الخاصة، لا يمكن اللحاق به لا على مستوى الدول ولا على مستوى الأفراد والمؤسسات الخاصة. وبالطبع فإن قياس التقدم من المنظور المادي البحت هو سبب الإقرار بالتخلف العربي على اعتبار أن الفجوة كبيرة بين متوسط دخل الفرد في البلاد المسماة بالمتقدمة ودخله في البلاد المسماة متخلفة أو باصطلاح مهذب النامية، فبينما يبلغ متوسط دخل الفرد في البلاد العربية (عامي 72، 1973م مثلًا) 429 دولارًا، يبلغ متوسط دخل الفرد في أمريكا أكثر من ستة آلاف دولار ويقترب من الأربعة آلاف دولار في أوربا الغربية. وبالطبع فإن تسارع وتيرة التقدم في هذا المجال في البلاد الغربية كبير وهو بلاشك أكبر من مثيله لدى الدول الأخرى. فكأننا هنا أمام رجلين أحدهما يملك ربع ما يملكه الآخر من المال، فلا بد في الظروف الطبيعية أن يكون ربح الأغنى مالًا أكثر من ربح الأقل مالًا بكثير. فإذا مضت عدة سنوات فلا ريب أن الأفقر بين الاثنين على الرغم من تزايد ثروته مع الأيام، سيرى أن صاحبه الآخر قد ازداد ثراء وغنى وتضاعفت ثروته وتضاعفت الفروق بينهما. إن القضية التي تشير إليها هذه الملاحظة ليس ما فيها من صحة وصدق فحسب، بل القضية - فيما يقول حافظ المجالي[1] - هي ما فيها من إيلام للمواطن العربي وتمزيق لقلبه وملئه بالحسرات على نفسه وعلى حاله المتردي من التخلف وفقدان الأمل.

(1) حافظ المجالي: بين التخلف والحضارة، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1978م، ص 20 - 21.

والأمـر فـي اعتقادي ليس علـى هذا النحو، فليسـت التنمية والتقـدم بالمعيار المادي الغربي هي المقياس الوحيد للتقدم، وليسـت المسـألة مقصورة على ازدياد الأغنى غنًى، وازدياد الفقير فقرًا، وليست عمومًا بالمال الذي يملكه هذا أو ذاك من البشر أو من الدول. وعلينا أن نتوقف لتأمل هاتين الملاحظتين لنستنتج منهما المعنى الحقيقي للتنمية والتقدم ومَنْ من الأمم الأرقى والأفضل!!

الملاحظـة الأولـى تبدو فـي هذا الأسـى والألـم الذي نشـعر به جميعًا حينما نشـاهد مناظر أولئك الأفارقة الجوعى سواء كانوا عربًا أو لم يكونوا، وأجسادهم يبدو منها العظم وهنـا وضعفـا دلالة علـى الفقر المدقـع وعدم وجود القـوت الضروري لهـؤلاء الناس! وكـم نصيح عندئذ قائلين: ألا يسـتحق هـؤلاء العون حتى نحميهم من هـذا الجوع وهذا العطش؟ وكم ننبهر بهذا الإنسـان الغربي الرقيق الذي أتى بمؤسساته الدولية مثل الهلال الأحمـر والصليب الأحمر ووكالات الغوث الأخرى فيشـملهم برعايته ويكسـب ودهم بمعوناتـه! وكـم نتعجب في ذلك الوقت مـن هؤلاء الجوعى والعطشـى وهم مع حالهم المتـردي هذا يتحاربـون ولا يتوقفون عن قتال بعضهم البعض للسـيطرة على هذه البلدة أو تلك، ونتسـاءل مندهشين: ألا يرحم هؤلاء الناس أنفسـهم ويتوقفون عن هذا القتال؟! ألا يسـمعون صـوت العقل ويغلبـون عواطف الأخوة والتشـارك في الأزمـة على الرغبة فـي السـلطة والقفز علـى الحكم؟! ألا ينبغي لهـؤلاء أن يوجهوا ما لديهـم من أموال إلى شراء السلع وحفر الآبار وزراعة الأراضي بدلًا من توجيهها لشراء السلاح والتقاتل الذي لا طائل من ورائه؟!

إنهـا حقيقـة مغالطـة كبرى حينما نظـل على هذه المشـاعر المتضاربـة إزاء كل ذلك، فالحقيقـة أن وراء كل هـذه المظاهر المتناقضة التي نراها فـي أدغال الصومال وموزمبيق والسـودان وأنجولا وغيرها، وراءها الإنسـان الغربي ذاته، فهو الذي استعمر هذه البلاد ونهـب ثرواتها وعمد إلى تفتيـت وحدتها وإذكاء الصراعات بيـن قبائلها وزعمائها. ولم يتركهـا إلا بعـد أن ربط اقتصادها باقتصاده، ولم يزرع فيها أبـدًا أي إمكانية للتنمية الذاتية

المستقلة، أو أي إمكانية للنهوض الذاتي حيث بؤر الصراع المشتعلة دائمًا، وتضارب المصالح بين الناس على أشدهما دائمًا. ورغم الفقر والعوز يسعى كل فصيل للسيادة والسيطرة لعله يجد ما يسد به رمقه ويطفئ به شهوته ويحقق به كرامة زائفة أو سيادة خرقاء لا قيمة لها. إن أسوأ ما في الأمر هنا هو أن نرى أن المساعدة تأتي ممن كان السبب في كل ما تعانيه هذه الشعوب من فقر مدقع وصراعات لا تنتهي! إن أسوأ ما في الأمر هنا أن يتصور هؤلاء الغربيون أنهم إنما يقومون بواجب إنساني عظيم يؤكد تحضرهم وتعاطفهم مع غيرهم من بني البشر! إنهم في الواقع يخدعون أنفسهم كما يخدعون غيرهم، فإنسانية الإنسان الغربي وهم كبير.. فليس إنسانًا من حرم غيره سُبل العيش المستقل والتنمية الذاتية وحسن استغلال موارده، ثم قدم إليه مساعدات ومنحًا هي في واقع الأمر تكئة للأخذ وللمزيد من الاستعباد.

أما الملاحظة الثانية فتتعلق بأنه لدينا مفهومنا الخاص للتقدم والتنمية لايقوم على التقدير المادي ومضاعفة الفروق المادية بين الأغنى والأفقر، إن الانسان العربي المسلم لايعنى كثيرا بمظاهر الثراء المادي؛ انظر إلى هؤلاء المسلمين الأوائل وهم يفتحون بلدان العالم واحدة بعد أخرى وهي البلاد التي كانت شديدة الثراء، فقد كانوا ينظرون إلى حدائقها الغناء وقصورها الفاخرة وتحفها النادرة نظرة هامشية، فلا ينبهرون بهذا أو ذاك من هذه المظاهر ويظلون محافظين على سلوكهم الفطري العادي، مكتفين كعادتهم وكما علمهم الإسلام بما هو ضروري من المأكل و المشرب، إنهم لم يلتفتوا إلى هذا الثراء الفاحش والاستمتاع به كما يفعل أثرياء العرب اليوم، ولم ينغمسوا في ملذات الحياة على طريقة أعدائهم كما يفعل العرب اليوم. إنهم باختصار لم يقلدوا سلوك أهل هذه البلاد بل على العكس أجبروهم على أن يتخذوا منهم قدوة. إن التقدم الذي كانوا يؤمنون به هو التقدم بالمفهوم الاسلامي الذي يتمثل في الحرص على السلوك الحسن والقدوة الطيبة في المعاملات، والحرص على إقامة العدل، لقد كانوا يؤمنون بدونية الدنيا وتفاهة الإقبال على ملذاتها.

إن المفهوم الإسلامي للتنمية الذي كانوا يؤمنون به يتركز في تنمية الإنسان عقيدة وسلوكًا، تنميته أخلاقيًّا، وترقية ذوقه ورهافة حسه حينما يتعامل مع الآخرين، إذ يكون صادقًا معهم في معاملاته، وفيًّا بعهوده، كريمًا في أخلاقه، حريصًا على أن يعرف أكثر ويزود الآخرين بما توصل إليه من إبداعات علمية وفكرية بدون ادعاء أو مَنّ، بدون تعالٍ أو تعصب. ذلك هو التقدم الحقيقي، التقدم الكيفي الذي يبدو في السلوك في كافة مجالات الحياة، والحرص على إسعاد الآخرين بقدر الحرص على إسعاد الذات لكن ليس عن طريق الاستغراق في الرخاء المادي، بل عن طريق الاعتدال في الحياة الدنيوية والحرص على اكتساب الثواب الأخروي الذي وُعِد به المتقون في الإسلام.

وإذا ما أخذنا هاتين الملاحظتين في الاعتبار لتفهمنا على سبيل المثال حقيقة وصدق ما قاله جوزيه دي كاسترو، أن كل دولار تقدمه الولايات المتحدة إلى أمريكا اللاتينية يقابله ثلاثة دولارات تعود إلى الولايات المتحدة، وتبينا صدق ما قاله رجل الدولة الأمريكي هرمان: إن المعونة المقدمة إلى البلدان المتخلفة وسيلة ممتازة تتيح للبلدان الفقيرة أن تساعد البلدان الغنية[1].

إن علينا أن نفكر جيدًا في قناعات مفكر غربي قدير مثل روجيه جارودي الذي عبر عنها في ثلاث نقاط: (1) لقد تم تطور المجتمعات الاقتصادية الغربية باقتطاع الموارد العالمية. (2) عندما أذاعت المجتمعات الغربية الصناعية أنموذجها حرمت بلدان العالم الثالث عن جادة نموه الأصيل وفرقت شمل ثقافاته. (3) إن نمط التطور الذي تمارسه المجتمعات الغربية الصناعية يقود البشرية إلى درب مسدود[2]. وإذا ما فكرنا جيدًا في هذه النقاط الثلاث لأدركنا مدى صدق مقولته شديدة الأهمية بالنسبة لنا: إن السبيل الوحيد لاستقلال بلدان العالم الثالث استقلالًا حقيقيًّا هي الانسحاب قدر المستطاع من آليات المنظومة الرأسمالية العالمية[3].

(1) نقلًا عن جارودي، حوار الحضارات، سبق الإشارة إليه، ص91.

(2) نفس المرجع السابق، ص92.

(3) نفسه، ص91.

وفـي اعتقـادي أن التحلل من وهم التنمية والتقدم بمعايير الغرب الرأسـمالي يبدأ من إدراك هـذه الحقيقة إذ إن آليات المنظومة الرأسـمالية العالميـة كلها تعمل لصالح التنمية والتقدم والتفوق الغربي وليس لصالح الشعوب الأخرى بأي حال من الأحوال. ومن ثم علينا أن نحرص على تنمية مواردنا المسـتقلة وإبداع الوسـائل الكفيلة بصنع التقدم على الطريقة العربية الإسـلامية، وليس مهما أن نمتلك الثروات الطائلة والأموال السـائلة، بل الأهم أن نمتلك ما يكفينا من الغذاء والكسـاء وسُـبل العيش الكريم، دون الاعتماد على المسـاعدات الغربيـة ودون الدخول في آليات الرأسـمالية الجهنمية التـي حولت العالم بالفعـل إلـى ما أطلقـوا عليه الرأسـمالية النفاثة، التـي لا مجال فيها إلا لأحـد احتمالين: إمـا أن تـأكل أو تؤكل[1]. ونحـن بالطبع لا نريد أيًّا منهما، بل نريـد أن نخرج من دائرتهما الجهنميـة وتوعية العالـم بالالتفاف حول نموذج اقتصادي جديـد يراعي العدالة ويحفظ حقـوق الجميع، جميع الدول وجميـع العاملين، وعدالة توزيع الموارد وتوظيفها لخدمة الإنسان على هذه الأرض التي استخلفنا الله عليها.

إن الاقتصاد والتنمية الحقيقيين يقومان على الاسـتغلال الأمثل للموارد الطبيعية التي حبانـا اللـه بها، وليأخـذ كلٌّ قدر حاجتـه وقدر جهده وعملـه، وليتم التبـادل بين الجميع لفوائـض إنتاجهـم بعدالة في التسـعير وعدالـة في الاسـتغلال لحقوق المنتـج الحقيقي وهـو العامل، فضـلًا عن مراعاة المسـاواة والعدالة التي يتحقق بموجبهـا الرضا للجميع عامليـن وأصحاب رؤوس أموال، إن الاقتصاد الحقيقـي هو الاقتصاد القائم على العمل والإنتاج واسـتغلال المـوارد الطبيعية دون الإضـرار بالبيئة التي يحيا فيها الإنسـان. وأن تكـون الملكيـة فيه من خـلال العمل والإنتاج وليـس من خلال اللعـب بالأموال وكنزها والاسـتثمار فيها! وكم حذر فلاسـفة السياسة والاقتصاد منذ أرسطو وابن خلدون وحتى ماركـس من الاقتصـاد المزيف القائم على كنز الثروات والمتاجرة والمضاربة بها! يا أيها العالـم الغربـي المجنون بالثروة واللـذة عد إلى العقل والطبيعة، عد إلـى الاكتفاء بما هو

(1) انظـر: هانزبيتـر مارتيـن وهارالـد شـومان: فـخ العولمـة، ترجمـة د. عدنـان دعبس، سلسـلة عالم المعرفة(438) الكويت 1989م، ص27-36.

طبيعي وضروري. وليكن العرب والمسلمون هم قادة هذا التوجه العالمي استنادًا على الرؤية الاقتصادية والتنموية الإسلامية نحو الاقتصاد الإنتاجي والتوزيع العادل للموارد والمنتجات، الاقتصاد القائم على الإشباع المعتدل للحاجات دون اللهاث وراء إشباع الحاجات المادية والمزيد منها، ذلك اللهاث نحو اللذة والمزيد من اللذة التي تؤدي في النهاية إلى أن يفقد الإنسان المعنى الجميل للحياة الهادئة التي تعتمد على كل ما هو طبيعي وتكتفي بما هو ضروري.

3-3 وهم الديمقراطية وحقوق الإنسان:

لقد صدع الغربيون رؤوسنا بنظام سياسي لا بديل له في نظرهم هو الديمقراطية، وكأنهم اخترعوا النظام الأمثل للحياة السياسية التي تقوم على المشاركة وإبداء الرأي والتصويت الحر، وصوروا لنا أن هذا هو الحل الوحيد والأمثل للدولة الفاضلة. والحقيقة أن الديمقراطية كأي نظام من النظم السياسية الأخرى لها ما لها من مميزات، وعليها ما عليها من عيوب نبه إليها الفلاسفة منذ أفلاطون وأرسطو وحتى صاحب كتاب ديمقراطية القلة. إن الديمقراطية الحقة كانت الديمقراطية الأثينية المباشرة، أما تطوراتها الحالية فهي لا تفي بتحقيق أغراض الفرد من الدولة؛ إذ إنه يعطي إرادته لشخص أو لمجلس قد يعبر فقط عن مصالحه ومصالح أعضائه وإهمال مطالب من اختاره أو من اختاروهم. إن قيم الديمقراطية الحقيقية تتمثل بصورة أرقى وأفضل فيما يعرف في الإسلام بالشورى. حيث يشاور الحاكم الرعية ثم يتخذ قراره ويتحمل مسئولياته أمام الشعب بعد ذلك وآليات المحاسبة واضحة؛ إذ لا طاعة في معصية، وأن أعظم الجهاد كلمة حق في وجه السلطان الجائر الذي ينبغي عزله فور خروجه عن جادة الصواب. إن الديمقراطية الغربية المعاصرة إنما هي في حقيقة الأمر ديمقراطية النخبة التي تصنع أصنامًا هي الأحزاب الكبرى، وتكتفي بصناعة زعيم لكل واحد منها وتسوق له وكأنه «المهدي المنتظر»، ثم يظهر في النهاية أنه «الشر المستطير» الذي يضيع ثروات شعبه ويهدر إمكانات دولته باسم الديمقراطية، وليس نموذج بوش أمريكا الصغير إلا أحد هذه الأمثلة.

إن ثقافتنـا العربيـة – علـى حد تعبير حامد ربيـع – هي ثقافة الترقـب وليس الخضوع أو المشـاركة، بمعنى أنها في بُعدها السياسـي التاريخي لم تكن ثقافة المشـاركة فهي لم تعرف أسـاليب الممارسـة المتعلقة بالتصويت أو تفهمها، ولكنها من جانب آخر لم تقبل لا الخضوع ولا الانحناء، حتى في قلب العصر العباسي الأول نجد أن الخليفة المعتصم يخضـع للـرأي العام بصدد الموقف من خلق القرآن. أمـا الترقب فمعناه أن الجميع يقف مـن الحاكـم موقـف الانتظار فإن أسـاء وتخطى حـدودًا معينة فـي عدم احترام القواعد والتقاليـد، إذا بـه ينقلب مـن موقف عدم الاهتمام إلى موقف العنـف. ولنا في قصة مقتل الخليفة الثالث للرسول عليه السلام عثمان بن عفان الدليل على ذلك[1].

إذن يمكننا أن نطور نموذجًا عربيًّا إسـلاميًّا للحكم يعتمد على أكبر قدر من المشاركة في صنـع القرار، واختيار الحاكم ومجلس للمحاسـبة والمراقبة وطريقة واضحة لتداول السلطة دون التضحية بالحقوق التي كفلها الإسلام للإنسان. وهي التي اقتبسها واعتمدها الغربيـون بعد طول عناء واعتبروها هي أسـاس الميثاق العالمي لحقوق الإنسـان. ولكن ممارسـاتهم للأسـف تكشـف يومًا بعد يوم، وعامًا بعد عام أنهم لا يقرون هذه الحقوق بشـكلها الصحيح إلا للإنسـان الغربي، أما حينما يتعلق الأمر بأي إنسـان من أي جنسـية أخـرى فالأمـر يختلف حيـث يكون خطـاب الحقـوق نظريًّا فقـط دون أن يـرى التطبيق عمليًّا[2].

والخلاصة إنه لا يوجد نظام الحكم الأمثل بصورة مطلقة، إنما النظام السياسي الأمثل دائمًا هو ذلك الذي يتلاءم مع البيئة السياسـية القائمة، ويلبي رغبات وطموحات شـعب معين في حقبة زمنية معينة، في ضوء عقائد هذا الشـعب وأخلاقياته بل وعاداته وتقاليده. إن لكل شـعب ثقافته الخاصة، وتجربته السياسـية المتميزة عبر تاريخه، وعليه أن يستثمر

---

(1) انظـر: حامـد ربيع، الثقافة العربية بين الغزو الصهيوني وإدارة التكامل القومي، دار الموقف العربي، ص47.

(2) انظر تفاصيل ذلك في كتابنا: حقوق الإنسـان المعاصر بين الخطاب النظري والواقع العملي، الدار المصرية السعودية بالقاهرة 2004م.

ذلـك في تطوير نظامه السياسـي دون تقليـد أعمى للتجربة الغربية التـي قد تكون ملائمة فقـط لأصحابها وتحقق أهدافهم وطموحاتهـم. وعلى الغربيين في المقابل أن يكفوا عن فـرض رؤيتهم السياسـية والاقتصـادية على الشـعوب والثقافات الأخـرى التي قد تكون أعـرق فـي خبـراتها، وجديرة بأن تصنع بنفسـها ما تريد من نظام سياسـي ونظام اقتصادي يكفل لها الاستقرار ونموذج التقدم الذي تنشده.

إن العلوم الاجتماعية والإنسـانية ليست كالعلوم الطبيعية والرياضيـة تتمتع المبادئ والنظريـات فيها بثبات نسـبي تكفله معاييـر واضحة لقياس صدق النتائـج، بل هي علوم تدرس ظواهر إنسانية تختلف باختلاف البيئات والأمكنة والأزمنة، وبمقدور الأفراد فيها دائمًـا أن يعبـروا عن إرادتهم بحرية، وأن يغيروا حسـب الأحوال مـن آرائهم وقناعاتهم، وهم بالتالي يمتلكون القدرة على تطوير حياتهم وفقًا لظروفهم المتاحة واتساقًا مع إرثهم التاريخي والثقافي والحضاري.

وقد صدق أنور عبدالملك حينما قال: إن بعض الدعوات السياسـية التي تضع شـعار العلمانية (أي الإيمان بفصل الدين عن الدولة والإقرار بالديمقراطية كنظام سياسـي يتيح تبادل السـلطة) علـى رأس أولوياتها وتعتبـر ذلك مقياس التخلص مـن الطائفية، تقع في معظم الأحيان في فخ نفي التراث والهرب المتخفي من شخصيتها الحضارية.. إن وضع المسـألة ليـس هـو: العلمانية أم المجتمـع الديني، وإنما هـو بدقة: المجتمـع الطائفي أم المجتمـع القومي الموحد؟! والمجتمع القومي الموحد يسـتطيع أن يختار لنفسـه النهج الديني أم النهج العلماني... إلخ[1].

إن العرب في لحظة تاريخية فارقة حيث صور الضعف التي يعانون منها كثيرة، وتجري الآن محاولة فرض كل ما يراه الغرب صحيحًا عليهم دون مراعاة لاختلاف البشر والبيئة والعقيدة والتاريخ... إلخ، فإن لم يتنبهوا إلى أن خصوصيتهم تفرض عليهم سرعة اختيار التوجـه الـذي يتوافق معهم بيئـةً وعقيدة وتاريخًـا دون الالتفات إلى هـذه المطرقة ثقيلة

---

(1) د. أنور عبد الملك: ريح الشرق، دار المستقبل العربي بالقاهرة، 1983م، ص30.

الوطأة عليهم، تلك المطرقة التي تحاول فرض كل ما هو غربي على كل ما هو عربي. وقولبة كل ما هو عربي تبعًا للأطر الغربية من شأنه أن يفقد العرب تميزهم التاريخي والثقافي والعقائدي ويمسخهم بلا رحمة. إن على العرب أن يختاروا لأنفسهم مستقبلهم السياسي وصورة الحكم التي يرتضونها والتي تتوافق مع ما قلناه سابقًا، وأعتقد أن الأهم كما أشار أنور عبد الملك فيما نقلناه عنه سابقًا هو الوصول إلى المجتمع القومي الموحد الذي يجمعهم ولا يفرقهم، فهذا هو الذي سيساعدهم في تحقيق التقدم المستقل، وهو الذي سيكسبهم احترام العالم وتقديره. إن التبعية والتقليد مرفوضان، وآن أوان العودة إلى هذا التوجه القومي العربي الذي تتوحد في ظله الإمكانيات، وتتحقق من خلاله كل الأهداف التي يسعى إليها ويحلم بها كل عربي حقيقي.

الفصل الثاني

أسباب التخلف وعوائق التقدم على مدار القرنين الماضيين

1ـ غياب الإرادة الجماعية لمواجهة التخلف.

2ـ التخلف الاجتماعي.

3ـ غياب العدالة وغياب النظام بمفهومهما المثالي.

4ـ انهيار سلم القيم العربية التقليدي.

5ـ غياب الثقافة العلمية وشيوع ثقافة التخلف.

6ـ غلبة الأقوال على الأفعال.

7ـ إهدار طاقات الشباب وعرقلة حركة الأجيال.

8ـ عدم الإحساس بالوقت وقيمة الزمن.

9ـ إهمال اللغة القومية ـ اللغة العربية.

10ـ تدني مكانة المفكرين والعلماء.

إن أسـباب تخلفنـا عديدة ندرك بعضها ولـم نسـع أبـدًا لتجاوزها، ولـم نـدرك بعضها الآخـر، وعلينـا أن نسـعى حثيثًا للتخلـص منها وتجاوزهـا، ولعل أهـم هذه الأسـباب ما يلي:

1-1 **غيـاب الإرادة الجماعيـة** لمواجهـة التخلف وتحقيـق التقدم؛ فعلى مـدار المائتي عـام الماضية علت الكثير من الأصـوات المثقفة والواعية في أرجـاء أمتنا العربية مناديـة بضـرورة اللحاق بركـب الحضارة، وتعـددت الرؤى لكيفية هـذا اللحاق، لكن كانت اسـتجابة الحكام وحكوماتنا العربية قليلة ونادرة؛ فقد كانت الشـعوب العربيـة حتـى ما بعـد منتصف القـرن العشـرين تقبع تحـت نير الاسـتعمار، ولما تخلصت منه وجوديا وسياسـيا ظلـت تابعة له اقتصاديا، بـل وثقافيا، وبالطبع فإن هذه التبعية الثقافية والاقتصادية ساهمت في عودة التبعية السياسية بشكل جديد، فما كان ممكنا لزعماء ما بعد الاستعمار إمكانية الاستقلال السياسي والاقتصادي عن الدول الاسـتعمارية فظلت التبعية، وعانينا من الهيمنة وتثبيط كل المحاولات الجادة للخروج من مأزق التخلف، وعلى رأسـها المحاولة الناصرية التي خلقت فـي العالـم العربـي تيـارا مناديـا بالاسـتقلال الوطنـي، ورغبـة جادة فـي الوحدة العربية الاقتصادية والعسـكرية والسياسـية، لكن المسألة وقفت عند حدود الرغبة النظريـة، وأجهضت كل محاولات للوحدة منذ الوحدة بين مصر وسـوريا وحتى اتحاد الجمهوريات العربية، وفشـلت كل المحاولات التـي قامت وتقوم بها هيئة الجامعة العربية ومجالسـها للوحدة الاقتصادية والثقافية... إلخ. فشـلت كل هذه المحاولات لسـبب بسـيط هو غياب الإرادة السياسـية للحـكام العرب على مدار القـرن الماضـي، وبدايات هذا القـرن لتحقيق هذه الوحدة التي كان من شـأنها أن تتكامل الإمكانات العربية - بشـرية كانت أو اقتصادية أو علمية - للنهوض بالأمة

وفرض إرادة الشعوب على أولئك الحكام الذين انشغلوا ولا يزالون بالحفاظ على عروشهم أو كراسيهم الرئاسية، وظلت الإرادة السياسية العربية متشظية ومنكفئة على ذاتها، بل زاد الطين بلة أنها بالغت في الخضوع للمخططات الغربية الساعية إلى زيادة تفتيت العالم العربي إلى دول أصغر فأصغر، ونجحت هذه المخططات في خلق المزيد من الصدامات العرقية بين الشعب الواحد وأبناء الدولة الواحدة، وها نحن نعيش عصر الصراعات بين الأكراد والسنة والشيعة في العراق، وشمال السودان وجنوبه وانقسامه بالفعل إلى دولتين وربما تكون الثالثة في الطريق (كردفان)، وها نحن نعيش انقسام لبنان بين السنة والشيعة والمسيحيين بطوائفهم المتعددة، وأصبحنا نرى دولة يتحكم فيها «حزب الله» ويتصور أنه المدافع عن هويتها ودرعها الواقي!! وها نحن نرى حتى فلسطين المحتلة تنقسم بين دولة حماس في غزة وفتح في الضفة الغربية.

وهذه الصراعات فيما يعرف الآن بدول الربيع العربي الذي فجر ليبيا من الداخل وكذلك يحاول تأجيج الصراع الطائفي والعرقي في مصر وسوريا، وإلى الآن لم ينجُ من هذا التشرذم والتفتت إلا مجموعة دول الخليج العربي التي نجحت إلى الآن في تكوين كيان وحدوي يحاول أن يتطور برغم كل الظروف المحبطة المحيطة به، وربما يكون هذا الكيان الوحدوي نواة لمستقبل وحدوي ننشده للعالم العربي ككل، لكن هيهات أن يحدث ذلك طالما خضعوا وخضع الآخرون في الدول العربية لمخططات التقسيم وتفجير النزاعات، والحرص على التمترس خلف حدود واهية وتحت زعامات استبدادية لم تسعَ يوما بحق إلى لم الشمل والعلو على المصالح الذاتية الآنية لصالح تحقيق المصلحة العربية المشتركة.

1-2 **التخلف الاجتماعي** الذي تعاني منه البلدان العربية كلها؛ فبرغم كل مظاهر الثراء التي قد تشهدها بعض هذه الدول نتيجة لظروف اقتصادية معينة، ورغم مظاهر التقدم العلمي التي قد تشهدها بلدان أخرى نتيجة لظروف معينة، فإن البيئة العربية بوجه عام تعاني التخلف الاجتماعي، والأمية التعليمية والثقافية مما يزيد من

عوامل الفرقة والبحث عن المأكل والمشرب والقفز إلى طبقة اجتماعية أعلى بأي وسيلة!

إن التخلف الاجتماعي الذي أقصده لا يقاس بالثراء المادي أو تقدير متوسط استهلاك الفرد للطاقة مثلا، أو زيادة نسبة المتعلمين على نسبة الأميين مثلا، إنما المقصود بالتخلف الاجتماعي الذي يعوق الانطلاق نحو مستقبل أفضل هو على حد تعبير د. سويف: «التباطؤ الشديد من جانب المجتمع، مؤسساته وما يرتبط بها من وظائف وسلوكيات[1]». إن هذا التوقف والتباطؤ يعتبر تخلفا لأن هذه المؤسسات وما تقتضيه من وظائف وسلوكيات إنما تنشأ أصلا للتعامل مع جوانب الحياة الإنسانية المختلفة بما تفرضه من مستجدات، فإذا توقفت هذه المؤسسات أو تباطأت في استحداث التغيرات أو التعديلات المطلوبة في جوانبها المختلفة بدأت على الفور تتخلق حالة التخلف حيث تبرز مظاهر التفاوت بين أحوال المؤسسات ووظائفها من ناحية ومستجدات الحياة من ناحية أخرى[2].

وإذا طبقنا هذا المعيار الموضوعي للتخلف الاجتماعي على معظم المؤسسات العربية لوجدته يصدق عليها بدرجات مختلفة، فالمؤسسات التعليمية والمؤسسات الصحية والمؤسسات القانونية، بل والمؤسسات السياسية والاقتصادية، كل هذه المؤسسات بما فيها من أفراد وما لديها من إمكانيات وما يصدر عنها من مخرجات تعاني التخلف، ولا يهم في هذه الحالة النظر إلى الاستثناءات الفردية هنا أو هناك، وقد أعجبني في هذا الصدد جملة وردت في تقرير التنمية البشرية لعام 2013 الذي أصدرته المؤسسة الإنمائية للأمم المتحدة تقول: «إن الإنجازات الفردية في الصحة والتعليم والدخل - على أهميتها - لن تضمن التقدم في التنمية البشرية إذا أعاقت الظروف الاجتماعية إنجازات الأفراد واختلفت المواقف بشأن التقدم»[3].

---

(1) د. مصطفى سويف، نحن والمستقبل، منشورات مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب بالقاهرة، 2002، ص240.

(2) انظر: نفس المرجع السابق، ص240 – 241.

(3) تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة، الترجمة العربية، ص3.

إذن فالاستثناءات سواء بالنسبة للأفراد أو بالنسبة لبعض المؤسسات هنا أو هناك في البلدان العربية وبين أفرادها لا تعني أننا بدأنا نبلور رؤية شاملة للتقدم، ونتجاوز تخلفنا الاجتماعي، فمواجهة هذا التخلف الاجتماعي وتحويله إلى محفز للتقدم يتطلب - كما قال نفس التقرير السابق الإشارة إليه - العمل على ثلاثة محركات هامة للتنمية البشرية هي: الدولة الإنمائية الفاعلة، واختراق الأسواق العالمية، والابتكار في السياسة الاجتماعية، وهذه المحركات التي يتحدث عنها التقرير لم تستمد من تصورات نظرية حول كيفية تفعيل عملية التنمية، بل كانت ثمرة التحول الملموس في التجارب الإنمائية لبلدان كثيرة نجحت في التخلي عن الوصفات المحددة مسبقا وإملاءات النهج المتبعة، ونأت بنفسها عن الوصفات العمومية المفروضة من مصدر واحد، كما ابتعدت كذلك عن نهج رفع الضوابط المطلق الذي نادى به توافق آراء واشنطن[1].

والسؤال الآن: أين نحن من هذه المحركات الثلاث؟؛ فليس لدينا ذلك التصور عن الدولة الفاعلة؛ فنحن في العالم العربي دويلات منقسمة ومشتتة ولا تتفق على الحد الأدنى حتى للمصلحة المشتركة أمام أنفسنا، ولتحقيق أي نمط من أنماط التقدم؛ فما بالك بأن الدولة الإنمائية الفاعلة ينبغي أن تكون كالمايسترو الذي ينظم العمل ويسهله بين كافة الجهات مستغلة كل الإمكانيات!! وبالطبع فإن عدم وجود هذه الدولة الفاعلة يعني بالضرورة عدم القدرة على اختراق الأسواق العالمية، وأيضًا عدم القدرة على الابتكار في السياسة الاجتماعية؛ إذ إن كل دويلة حريصة على خريطتها الطبقية وسعيدة بتخلفها- رغم كل ما يبرز على السطح أحيانا من مظاهر قوة زائفة في كثير من الأحيان- ولسنا بالتالي قادرين على توحيد السياسات، سواء على الصعيد السياسي بإقامة أي نوع من الاتحاد بين الدول العربية لأن كل دولة بمفردها لن تستطيع تحقيق شيء يذكر على الصعيد العالمي بما فيهم مصر، وهي في واقع الحال أقوى هذه الدول وأكثرها تأهيلا لأي تنافس، وأن تقود التقدم العربي المنشود.

---

(1) نفسه، ص4.

إن التخلف الاجتماعي والبطء المؤسساتي ليس له من حل فردي في هذه الدويلة أو تلك من العالم العربي، وليس ممكنا إلا بتضافر الجهود العربية بإمكانياتها البشرية والاقتصادية وتكاملها جميعا سواء تحقق ذلك عن طريق وحدة عربية شاملة، أو اتحاد الدول اتحادا فيدراليا، أو حتى بمجرد التنسيق عبر مؤسسات الجامعة العربية بسياسات اقتصادية وتعليمية واجتماعية موحدة قابلة للتنفيذ وللمتابعة لتحقيق الأهداف المرجوة.

3-1 **غياب العدالة ومن ثم غياب النظام** بمفهوميهما المثاليين عند العرب عامة والمصريين على وجه الخصوص، هذا المفهوم المثالي للعدالة والنظام لخصه المصري القديم منذ فجر تاريخه بكلمة واحدة هي الماعت Maat. تلك الكلمة السحرية التي كانت سر أسرار الاستقرار والإبداع الحضاري لدى المصريين القدماء، فقد تحلقت حولها أفعالهم وأقوالهم وطموحاتهم في آن معا، كانت هي مطلب الشعب وعهد الساسة والحكام، وأنشودة الحكماء والمفكرين. إن الماعت تعني في آن واحد العدالة والنظام، ولتلاحظ معي أيها الإنسان المصري والعربي المعاصر أسبقية العدالة على النظام وشمول الكلمة الهيروغليفية للمعنيين معا بهذا الترتيب، فالعدالة إذا تحققت بين الجميع، وارتضى بها كل فئات المجتمع وطوائفه واطمأنوا إلى أنه لا فرق هناك بين حاكم ومحكوم في تطبيق القانون والالتزام به كان من الطبيعي أن ينتظم الجميع في أداء أعمالهم والأدوار الموكولة إليهم، وأن يتناغم الأداء فيتحقق الانضباط والجدية ويعم الخير على الجميع، وتنظم حركة المجتمع متجهة وجهة واحدة تنشد الخير للجميع.

هكذا كان المصريون القدماء يسيرون حياتهم في دقة وانتظام وفق الماعت، لا فرق هناك إلا في أداء الأدوار الموكولة إلى كل منهم حسب مؤهلاته وحسب ما قدر له القدر، عشرات بل مئات السنين يتغير الحكام واحد بعد آخر، وتترى الأجيال واحد بعد آخر. وحركة المجتمع تسير دوما بدقة وانتظام حاملة مشعل التقدم الحضاري دون كلل أو ملل، بل بثقة وتفاؤل. تستمر الدولة مستقرة - هادئة - متقدمة - يعم أهلها السعادة والرخاء مئات السنين بفضل الماعت، فهو هدف الجميع، وهو ما يحققه الجميع ويحرصون

عليه؛ فالحاكم يفتخر به ويحرص على تلقينه لوزرائه وبنيه وحاشيته، ويحرص على متابعة تنفيذ كل ما يحقق هذا (الماعت)، ويعاقب من يخرج عليه أيا كان موقعه، والناس سعداء بالعيش البسيط- الناعم رغم مشاق العمل لأنه هكذا قدر لهم، وطالما لم يقصر في حقهم أحد من أصحاب السلطة والسلطان، وإذا ما حدث ما يعكر صفو الماعت ثاروا مناشدين هؤلاء بالعودة إليها واقرأ في ذلك شكاوى القروي الفصيح من عامة الشعب، وبرديات ايبوور ونفرر وهو من الحكماء الذين وصفوا حال انعدام (الماعت) وكيف تتدهور الأحوال في غيابها، وكيف طالبوا بالعودة إليها ووصفوا الطريق إلى هذه العودة بعد أن عانى الناس في عصور الانحلال والفوضى.

وها نحن الآن نعود إلى نفس المطالبة لأن هذا سر أسرار كل مظاهر الانحلال والفوضى التي عمت حياة المصريين والعرب في العصر الحاضر، فكل هذه المظاهر إنما هي انعكاس لشعور الإنسان المصري والعربي بغياب العدالة والنظام. إن غياب العدالة في كل شيء: عدم تطبيق القانون على الكبير قبل الصغير، على الحاكم قبل المحكوم، عدم الاهتمام بإعادة الحقوق إلى أصحابها، عدم القصاص ممن اعتدوا على الآخرين، سرقة الثروات، ونهب البنوك والاعتداء على الحرمات وعدم القصاص من المعتدين... إلخ.

أقول إن غياب العدالة وشعور الإنسان العادي بهذا الغياب هو ما يجعله فوضويا غير ملتزم بأي نظام؛ لأنه في قرارة نفسه يدرك أنه وحده الذي عليه أن يلتزم، بينما الآخرون من أصحاب السطوة والسلطان يتباهون بأنهم فوق القانون! وحينما تغيب العدالة ولا يحترم القانون، فلا مدنية هناك ولا تحضر. هكذا قال سقراط منذ القرن الخامس قبل الميلاد: أتتخيلون مدينة لا يحترم أهلها القانون.. ألا تندك هذه المدينة من أساسها! إن غياب النظام إذن وشيوع الفوضى إنما هو نتيجة طبيعية لعدم احترام القانون من كبار القوم قبل صغارهم، من الأثرياء قبل الفقراء، من السادة قبل الخدم، من الأقوياء قبل الضعفاء.

إن غياب العدالة بهذا المعنى المثالي الشامل يعني غياب النظام وشيوع الفوضى في أي مجتمع، وليس غريبا إذن أن تشاهد معظم مجتمعاتنا العربية المعاصرة كل هذه المظاهر لعدم النظام والفوضى في كل شيء، من المصالح الحكومية حتى الشوارع. إن الكل يتبارى في كسر النظام و التمرد على كل القوانين لأنه لا قانون يطبق ولا عدالة هناك! وإذا ما قال القائل: إن لدينا قانونًا وقضاة عادلين. أقول: إذا وجد القانون ولم يطبق على الجميع بنفس الدرجة وبنفس الدقة والجدية والانضباط لكان الأفضل ألا يوجد هذا القانون من الأصل! لأنه حينئذ سيلتزم الناس في حياتهم بقانون الطبيعة الإنسانية الأصيلة التي يدركون أنه بدونها وبدون احترام العهود والمواثيق بالطبيعة فلا حياة جديرة بالإنسان!

إن الإنسان المصري القديم صانع الحضارة ومبدع أول مدنية إنسانية وصل إلى هذا الإدراك الذي وحد بين العدالة والنظام من جهة، وبين استقرار الحياة المدنية وقوة المجتمع من جهة أخرى، وليس الإنسان المصري المعاصر الآن بأقل من جده الأول حبا للعدالة واحتراما للنظام! وليس الإنسان العربي المعاصر بأقل من أجداده الذين كانوا في الدولة العربية الإسلامية الأولى أشد حبًّا للعدالة وأكثر من احترموا النظام، بل على العكس فنحن نرى الإنسان المصري خاصة والعربي عموما في حياته ينشدها، ولما لم يجدهما صار مكرها على أن يحيا حياة الفوضى وتحدي النظام؛ لأنه يشعر أنه إن خضع للقانون والنظام فستضيع معظم حقوقه وسيدهسه الأقوياء الذين يستمتعون بكسر القانون وهذا النظام.

إن من أهم أمراضنا وأوجاعنا إذن غياب العدالة ومن ثم غياب النظام، والتخلص من هذا الوجع لا يمكن إلا بالعودة إلى تحقيق العدالة بالتطبيق الحازم للقانون في كل صغيرة وكبيرة، على كبار القوم قبل صغارهم، على أثريائهم قبل فقرائهم، على الحكام قبل المحكومين، وإن التزم الأوائل بالقانون وطبقوه على أنفسهم قبل غيرهم في كل صغيرة وكبيرة التزم به الآخرون وكانوا في غاية السعادة بهذا الالتزام لأنه سيعود عليهم بكل الفائدة.

4-1 انهيـار سـلم القيـم العربيـة التقليدي في معظـم البلاد العربية أصبح يهـدد الهوية الحضاريـة العربية التي تعد القيم الأخلاقية من أسـمى وأبرز سـماتها، وإذا أخذنا مثـالا على ذلـك الانهيار الأخلاقي في مصر كنمـوذج باعتبارها أكبر المجتمعات العربية من حيث عدد السكان، نجد أنه من المعروف أن المجتمع المصري طوال تاريخـه من المجتمعات التي بنـت حضارتها على الأخلاق والانضباط الأخلاقي المعتـدل؛ فقـد ابتـدع المصريون على حد تعبير هنري برسـتد ما يسـمى بالضمير الإنساني، ذلك الضمير الذي يرشد الإنسان إلى الخير ويحضه على فعله، ويرشده إلى الشـر ويثنيه عن مواصلة طريقه. و منذ فجر الحضارة المصرية القديمة وجدنا ذلـك فيما عرف في الحضارة المصرية القديمـة بالنص المنفي، ذلك النص الذي يتحـدث فيـه مفكرو منـف القديمة عـن أصل الوجود ونشـأة العالـم الطبيعي عن طريـق الكلمة التي تفوه بها الإله فكانت الأشـياء وكان الوجود، وفي ذات الوقت أدركوا تسلسل الخلق والإيجاد، فخلق الإله مع العالم ما يستحب من أفعال الناس ومـا يكـره، وخلقهم قادرين على التمييز بين الخطأ والصواب، بين الخير والشـر، ومنهم من يسعد بفعل الخير ويلقى ثوابه، ومنهم من يحيد عن ذلك الطريق القويم ويحمل نفسه بالآثام، فعليه أن يتوقع العقاب في حياته الأخرى.

أقـول منذ ذلك النص الموغل في القدم، اكتشـف المصريون معنى الأخلاق، ومعنى الضمير الإنسـاني، وأدركوا أن حياتهم الاجتماعية والسياسـية أساسـها السلوك المعتدل القويـم، والتحلـي بكل الفضائل التي لخصوها في كلمة (الماعت) كما أشـرنا في الفقرة السـابقة؛ فهي على الصعيد الأخلاقي تعني الاعتدال في السلوك وضبط النفس والتحلي بـكل القيـم الأخلاقية الرفيعـة (الصدق - الشـجاعة - الكرم - حب الآخريـن - العمل الجـاد وإتقانـه - حب الثقافـة والكتابـة وتقدير الكتـاب والمفكرين- قيـم الاعتدال في تكوين الأسرة والتعاون، والمواطنة الصالحة... إلخ).

إن كل هذه القيم وغيرها كثير حرص المصريون منذ فجر تاريخهم وحتى وقت قريب على التحلي بها واعتبارها عنوانا لهويتهم ووقودا يؤجج فعلهم الحضاري في مواجهة أي قيم دخيلة وأي ثقافة غازية، ولكن ما حدث في السنوات الأخيرة من أحداث وتطورات داخلية وخارجية ضرب هذا السلم القيمي وهذا التماسك الاجتماعي القائم على أساسه، ضربه في مقتل لدرجة وجدنا معها هذه القيم وكأنها قد تبخرت، وحلت محلها قيم أخرى بديلة أصبحت هي الموجهة لسلوك الأفراد داخل هذا المجتمع العريق، لدرجة دعت علماء النفس وعلماء الاجتماع إلى دراسة هذا الوضع المستجد وتحليله للوصول إلى تحليل دقيق للحالة التي نعيشها الآن؛ وقد أحسن عالم النفس الشهير د. مصطفى سويف حينما لخص هذه الحالة في كتابه «نحن والمستقبل» بعبارة ذات مغزى عميق حيث قال بتشوه الضمير العام للمصريين في الخمسين سنة الأخيرة، حيث «أصاب المجتمع المصري فيها تغيرات غير منتظمة ولا محسوبة، فأصبح يموج بمجموعات من القيم ليس بينها اتساق ولا تناسق، كما أنها تنطوي على قدر كبير من التنكر لمنظومة قيمية أخرى كانت من قبل تنفرد بالساحة أو تكاد»[1].

وقد أشارت دراسة تجريبية أجراها د. أحمد زايد عالم الاجتماع المصري حول «خطاب الحياة اليومية في المجتمع المصري المعاصر» إلى مجموعة من القيم السلبية التي تسود حياة الإنسان المصري المعاصر مثل: سرعة إصدار الأحكام التقويمية السريعة حول مختلف الأمور والأشخاص، الحنين إلى الماضي بشكل رومانسي، ويميل الناس فيه إلى «الأنا مالية» أو اللا مبالاة وعدم تحديد المواقف، والرغبة فقط في إرضاء المخاطب، والتطرف في الاستجابة وسرعة الميل إلى النقيض كالانتقال من التصلب الشديد إلى التسامح الشديد، والميل الدائم إلى المبالغة والتضخيم والنزعة البطولية الاستعراضية[2].

(1) د. مصطفى سويف، نحن والمستقبل، نشرة مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب بالقاهرة، 2002م، ص156.

(2) د. أحمد زايد، خطاب الحياة اليومية في المجتمع المصري، دار القراءة للجميع بدولة الإمارات العربية المتحدة، دبي، 1992م، ص196.

لقد أضحى المجتمع المصري في جميع طبقاته وبمختلف طوائفه مشغولا وملتحفا بقيم استهلاكية تميل إلى الإشباع الشهواني – الجسدي، لا إلى إشباع العقول والاستمتاع بلذة الوصول – كما في المجتمعات المتقدمة – إلى كشف علمي جديد أو ابتداع آلة جديدة أو ما شابه ذلك.

ولا شك أن هذا الاهتمام بالإشباع المادي لرغبات الجسد وجعله الغاية من السلوك هو ما تسبب في واقع الأمر في قلب القيم التقليدية للمجتمع المصري رأسا على عقب، حيث إن ذلك السلم التقليدي للقيم كان مبنيا على عقيدة دينية وسطية معتدلة ترى في الإشباع المعنوي وفي السلوك الأخلاقي القويم هدفا أسمى لكل ما يخص الجسد وإشباع رغباته وشهواته. إن ذلك اللهاث وراء هذه الإشباعات المادية جعل القيم الأخلاقية الإيجابية تنزوي بعيدا؛ فالقيم الأخلاقية كما يقول علماء الاجتماع ما هي إلا انعكاس للأسلوب الذي يفكر به الناس في سياق ثقافي معين وفي فترة زمنية محددة. وحينما تغير الأسلوب التقليدي لتفكير الناس عن ذلك الأسلوب الذي كانوا يضعون فيه القيم المعنوية من صدق وأمانة وإخلاص في العمل ووفاء بالوعود والعهود... إلخ فوق كل اعتبار، ويعتبرونها غاية في ذاتها يريدون الوصول إليها في سلوكهم الخاص والعام، ويعايرون بعضهم البعض إذا لم يلتزموا بها! أقول لما تغير هذا الأسلوب من التفكير الأخلاقي الذي يعلي من شأن القيم المعنوية، إلى ذلك الأسلوب من التفكير الذي يضع الإشباع المادي واللذّيّ فوق كل اعتبار، انهار سلم القيم التقليدي وضاعت القيم المعنوية، وأصبح من يتبعونها ويربون أولادهم عليها هم الآن الشواذ في المجتمع وهم من ثم من لا يستطيعون التعامل مع الآخرين على أساسها. بل لقد أصبح هؤلاء الملتزمون بهذه القيم المعنوية التقليدية مثار سخرية ونقد من الآخرين! وبدا التناقض واضحا بين فئة يغلب على سلوكها الالتزام بهذه القيم المعنوية وهي الفئة الأقل عددا والأضعف تأثيرا، وبين فئة يغلب على سلوكها التشبث بتلك القيم المستحدثة اللذية – المادية – الشهوانية التي تسعى إلى الوصول إلى أقصى إشباع بأقل مجهود وبأقل تكلفة وفي أسرع وقت، وهذا التناقض بين سلوك الفئة الثانية وهي التي أصبحت الأكثر عددا

والأقوى تأثيرا جعل المجتمع يسير نحو «الفوضى الأخلاقية» بحسب تعبير د. أحمد مجدي حجازي في دراسة له حول أخلاقيات الإنسان المصري المعاصر.

وبالطبع فإن هذا الوجع الذي أصاب البنية الأخلاقية للمجتمع المصري وطال معظم المجتمعات العربية في السنوات الأخيرة، وربما في العامين الأخيرين على وجه الخصوص في ظل ثورات ما يسمى بالربيع العربي، يحتاج إلى جهد كبير من كل من يعنيهم مستقبل هذا المجتمع لأن الواقع خطير، وطريق الإصلاح يبدأ هنا من ذات كل فرد من أفراد المجتمع. والبدء من الذات مسألة غاية في الصعوبة لأنه يحتاج لدرجة عالية من الوعي لدى كل فرد بأن عليه أن يعيد بناء ذاته الأخلاقية وفق قيم وتقاليد لم يعد يهمه العودة إليها! ومن هنا فنقطة البدء لا بد وأن تكون من خلال إعداد برامج جديدة تركز على القيم الأخلاقية التي يراد إكسابها للناس مرة أخرى شرط ألا تكون هذه البرامج بلغة خطابية مكشوفة، بل تكتب بذكاء ويستضاف فيها قادة الرأي والمفكرون والعلماء الذين يعتبرون قدوة صالحة في مجال تخصصهم.

وهنا تبرز الخطوة الثانية؛ فبعد الاهتمام بدور الإعلام في هذا المجال، يأتي الاهتمام بإبراز القدوة الحقيقية والتركيز على إعادة بنائها لدى أفراد المجتمع؛ فليس من شك أن القدوة الحقيقية قد غابت عن مجتمعنا منذ فترة طويلة، لدرجة أصبحت معها قدوة شبابنا الآن هم لاعبي الكرة والفنانين والفنانات المستهترين والمستهترات، وأصبحوا هم قادة الرأي والضيوف الأكثر حظوة والأهم في فقرات أجهزة الإعلام المختلفة ومن ثم لدى الشباب في مجتمعنا. والحقيقة التي غابت عنا طوال الفترة الطويلة الماضية هي أن تغيير القدوة أصبح ضرورة ملحة ولا بد أن نقصد إلى ذلك قصدا، فإذا ما أردنا لمجتمعنا أن يعود إلى سابق عهده من تقدير لقيم العلم والعطاء والإبداع فلا بد أن يكون ضيوف برامجنا الإذاعية والتلفزيونية هم العلماء الأكفاء في معاملهم وداخل معاهدهم العلمية، والمفكرون في مكتباتهم، والعمال العاملون في مصانعهم، والفلاحون الذين يكدون في حقولهم. إن إعلامنا لا بد أن يعبر عن حياة أبناء الوطن الذين يخلصون في أداء عملهم

والذين عليهم يبني المجتمع تقدمه ويجني خيراته. فإذا ما عدنا إلى تقديس قيمة العمل والعطاء، وإلى احترام العلم والعلماء، واحترام المفكرين والمبدعين وأصبحوا هم القدوة الحقيقية لشبابنا، سيسعى هؤلاء الشباب إلى تقليدهم ومن ثم سيكون من بينهم العالم المبدع، والمفكر النابغة، والعامل الجاد والصانع الذي يتقن صنعته، والزارع الذي يتفنن في العناية بحقله ومحصوله... إلخ.

إن الطريق إذن إلى إعادة سلم القيم إلى ما كان عليه يبدأ من الاقتناع بوجود الخلل واكتشاف موطن الداء، ثم العمل الجاد على كافة الأصعدة السياسية والإعلامية والاجتماعية لخلق هذه القدوة الصالحة الحقيقية أمام شبابنا. وشيئا فشيئا ستنزوي القدوة الفاسدة بما تمثله من أخلاقيات سلبية وقيم استهلاكية زائفة. ويستعيد المجتمع عافيته عبر سواعد أبنائه الذين اتخذوا من الحياة طريقا للجد والاجتهاد، ومن العقل أداة للتأمل والإبداع، ومن الأجساد القوية أدوات للتنفيذ والإتقان في كل عمل يدوي يقومون به.

1-5 ولعل من أبرز أوجاع مجتمعاتنا العربية المعاصرة **غياب الثقافة العلمية**، وشيوع ثقافة التخلف بكل قيمها السلبية، فأفراده في معظمهم يعيشون صباح - مساء ثقافة «الأنا مالية» واللا مبالاة، الوصولية والمحسوبية، الرشاوي والفساد المالي والإداري بكل صوره. وهذه القيم السلبية هي نتيجة طبيعية لمجتمع غاب عن أفراده عناصر الثقافة العلمية التي هي أساس ما أسميه دائما «ثقافة التقدم»(1) تلك الثقافة التي تكسب أفرادها الموضوعية في القول والفعل، تحكيم العقل في كل ما يصدر عنهم من أحكام ومواقف، الشفافية في الإعلان عن الرأي وفي كل ما يصدر عنهم من أقوال وأفعال، التخطيط العلمي الجيد لكل جوانب الحياة عملية كانت أو علمية، الإدارة بالأهداف التي تعني تفعيل التخطيط العلمي في مجال الإدارة، فلا يدير أحدهم مصنعا أو حتى مؤسسة علمية، أو

(1) انظر كتابنا: في فلسفة الثقافة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة، 1998م، المبحث الثالث: الثقافة والتقدم.

تربوية أو غير هذه وتلك إلا في ضوء خطة عمل تحدد أهدافا بعيدة وقريبة المدى، وتحدد آليات دقيقة لتحقيق هذه الأهداف بصورة ترضى عنها معايير الأداء الجيد والمنتج الذي تتوفر فيه كل مواصفات الجودة والإتقان.

يخطئ من يظن أن مناشدتنا الآن بضرورة التحول من ثقافة التخلف بقيمها السلبية إلى ثقافة الجودة والتقدم بقيمها الإيجابية الفعالة، هو حديث وليد اللحظة، أو هو جديد على مجتمعنا تأثرا بالنزعة السائدة الآن في كل أنحاء العالم النامي بضرورة تطبيق معايير الجودة حتى نضمن الاعتماد لمنتجاتنا في كل مجالات الحياة! فالحقيقة أن المجتمع المصري والعربي في كل فترات ازدهاره كانت تسود بين أفراده الثقافة العلمية بقيمها الداعية إلى التقدم والإتقان؛ وليس أدل على ذلك مثلا من النظر إلى تاريخ المجتمع المصري منذ التاريخ المصري القديم. فقد وضع الإنسان المصري القديم العلماء في أعلى مكانة باعتبارهم صناع التقدم؛ فهذا هو إخناتون الملك المصري الذي حكم مصر في حوالي القرن الرابع عشر قبل الميلاد يقول في بردياته التي اكتشفت في تل العمارنة: «إن العلم هو أول أركان الإيمان بالخالق، لقنه الله للإنسان بالخط والقلم، وعن طريق المعرفة بالقراءة والكتابة يتفتح عقل الإنسان لتقبل علوم المعرفة المقدسة وينفتح قلبه للإيمان بالخالق» كما يقول أيضا: «إذا أردت أن تورث ابنك ميراثا لا يفنى فورثه العلم، فالعلم هو الثروة التي تزداد كلما أخذت منها، ولا تورثه المال، فالمال هو الثروة التي تنقص كلما أخذ منها».

ولتقارن ما يقوله أخناتون منذ ذلك الأمد القديم بما كان يفعله حكام العالم الإسلامي حينما كانوا يزنون الكتب العلمية المترجمة إلى العربية ذهبا ويعطونه لمن ترجمها ولو كان أعجميا غير مسلم! ولتقارن بعد ذلك هذا وذاك بما نراه في مجتمعنا المصري والعربي الآن من تدنٍّ لمكانة العلماء والعلم، ومن تفشي ظواهر الخرافة والعرافة، ومن تدنٍّ لمكانة اللغة القومية في نظر أبنائها لدرجة إحجامهم الآن عن تعلمها وجعلها في المرتبة الثانية في تعليم العلوم. إن كل ذلك يعد في اعتقادي من مظاهر ثقافة التخلف

التي يعاني منها مجتمعنا دون إرادة من معظم أفراده وهم الغالبية؛ لأن المسئول الأول عن شيوع ثقافة التخلف وتدني مكانة العلم والعلماء ومكانة اللغة العربية القومية إنما هم «النخبة» في هذا المجتمع، سواء كانوا النخبة المثقفة أو النخبة العلمية أو النخبة السياسية. فهم جميعا مسئولون عن هذا التدني لمكانة الكاتب والعالم والمثقف... إلخ، مسئولون عن شيوع ثقافة التخلف بين أهلهم لأنهم لم يحرصوا على الحفاظ على كرامة الفكر والعلم والأدب الرفيع ممثلا في أشخاصهم، كما لم يدركوا أهمية أن ينقلوا العلوم التي تعلموها بأي لغة حديثة كانت إلى لغتهم حتى يشيع العلم وثقافته بين تلاميذهم وذويهم.

إن النخبة هي المسئول الأول عن شيوع ثقافة التخلف لأنها لم تعمل منذ فترة على الأخذ بأسباب وقيم ثقافة التقدم، وتناست في غمرة البحث عن تحقيق مصالحها الآنية، تناست أن المثقف والعالم والمفكر والكاتب إنما هو ضمير الأمة وهو صاحب رسالة تنويرية في تثقيف مواطنيه وحثهم على التمسك بكل قيم التقدم العلمي. ومن نافلة القول التأكيد على أن لا تقدم علمي ولا ثقافة علمية ولا بيئة علمية مواتية لصنع الإبداع العلمي والمشاركة في مسيرة العلم المعاصر، بدون انتشار قيم الثقافة العلمية ومفرداتها ونظرياتها بين أفراد المجتمع بلغة هؤلاء الأفراد.

لقد كانت النخبة المصرية في مطلع عهد النهضة منذ عهد محمد علي وحتى قبيل قيام ثورة يوليو، ثم في فترة الستينيات من نفس الفترة مدركة لضرورة انتشار هذه الثقافة العلمية، وتشهد على ذلك البعثات التي أرسلت في عهد محمد علي وأولاده إلى أوروبا، ويشهد على ذلك تأسيس رفاعة رافع الطهطاوي لمدرسة الألسن وقيامه هو وتلاميذه بترجمة عشرات الكتب، ويشهد على ذلك أيضا المجلات والدوريات والكتب التي حرص المترجمون على نقلها عن كل لغات العالم الحديثة في مختلف فروع العلم في هذه الفترات الزاهية من عصر نهضتنا الحديثة. كما يشهد على ذلك أيضا قانون تنظيم الجامعات المصرية الذي أكد على أن لغة التدريس هي اللغة العربية. فكان على العائدين

من البعثات الخارجية ترجمة المؤلفات العلمية إلى اللغة العربية ليستطيع التلاميذ والدارسون قراءة هذه العلوم باللغة العربية. ولا أدري ما الذي حدث بعد ذلك فجعلنا ننسى كل ذلك ونتغافل عنه مستسلمين لتيارات التغريب تغزو عقول علمائنا قبل أن تغزو عقول طلابهم ومجتمعهم؟! ولا أدري كيف تم الاستسلام لمقولة خبيثة رددها المتغربون تقول إن اللغة العربية ليست لغة علمية، وليست قادرة على استيعاب وملاحقة المفردات والاصطلاحات والتطورات العلمية الحديثة؟ والحقيقة أنها كانت ولا تزال لغة تتسع بكل تاريخها وإمكانياتها الذاتية ليس فقط لنقل واستيعاب العلوم الحديثة، بل للإبداع العلمي إذا ما أراد لها أصحابها ذلك! فهي كانت اللغة التي استوعبت كل العلوم القديمة إبان حركة الترجمة الكبرى في العصر الإسلامي الزاهي، وهي اللغة التي استخدمها جابر بن حيان و الحسن بن الهيثم وأبو بكر الرازي في إبداعاتهم العلمية وعبروا بها عن مكتشفاتهم العلمية المبهرة التي بنى عليها علماء الغرب في العصر الحديث!

أقول وأكرر إن النخبة المثقفة والعالمة هي المسئولة بالاشتراك مع النخبة السياسية ورجال الصناعة والإعلام بالتوازي، كلهم مسئولون عن إعادة اللغة العربية كلغة علم، ولغة تنتشر بها الثقافة العلمية بين أفراد المجتمع جميعا وليس فقط بين الباحثين العلميين. إن الثقافة العلمية أو ثقافة العلوم هي على حد تعبير أحد علمائنا «مجموع المعارف التي يحصل عليها غير المتخصص في فرع علمي بعينه، والتي تتناول أي فرع من فروع المعرفة العلمية المختلفة. والمقصود بهذه الفروع كل ما يصنف تحت أي من البطاقات الأربع: العلوم الطبيعية، والبيولوجية، والسلوكية، والرياضية»[1].

إن هذه الثقافة العلمية هي الحد الفاصل في عالم اليوم بين المجتمعات المتقدمة والمجتمعات المتخلفة، وصدق العالم الأمريكي ايريك بولك مدير المؤسسة القومية للعلوم بالولايات المتحدة الأمريكية حينما يقول إنه «يجري على المجتمع الإنساني في

(1) د. مصطفى سويف، نحن والمستقبل، منشورات مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب بالقاهرة 2002، ص215.

الوقت الحاضر تغيير جذري في بنيته. وسوف تحسم نتيجة هذا التغيير بقدر اعتماد كل بلد على المعرفة العلمية»[1].

ولنا أن نندهش من هذا القول لعالم أمريكي في الوقت الذي نعرف جميعا أنه يقال في ظل مجتمع ينفق على البحث العلمي وعلى نشر الثقافة العلمية ما لا يوازيه أي نسبة في أي دولة أخرى في العالم، فما بالنا نحن نترك أنفسنا نهبا لثقافة أبعد ما تكون عن الثقافة العلمية؟ وما بالنا لا نطمح إلى تغيير نمط هذه الثقافة المتخلفة السائدة في مجتمعنا وتحويلها إلى ثقافة تقدم علمي؟!

وقد يثور بعضنا قائلا: إننا حاولنا ولا نزال نحاول لكن «العين بصيرة واليد قصيرة»!! والحقيقة أنه مهما كانت الإمكانيات المادية ضئيلة ومهما كانت المعوقات أمامنا كثيرة فلا بد أن نمتلك إرادة جادة في توفير هذه الإمكانيات المادية بوسائل شتى جديدة وعديدة، بالإضافة إلى دعم الحكومات العربية التي ينبغي بإرادة سياسية جادة أيضا وفاعلة أن يتضاعف عشرات المرات. ولا بد أن نمتلك في ذات الوقت خطة جادة واضحة المعالم محددة الأهداف والأدوات الدقيقة للقياس لتذليل كافة العقبات للوصول إلى تحقيق هذه الطفرة المنشودة في صنع ثقافة العلوم واستنباتها داخل مجتمعنا العربي؛ حتى نجد من نفس هذا المجتمع الدعم الكامل واللا محدود لصنع بيئة وبنية علمية مواتية للإبداع العلمي والإنفاق على المبدعين العلميين بلا حدود.

والحقيقة أن لدينا العديد من هذه الخطط سواء في المؤسسات البحثية الرسمية أو حتى لدى الأفراد، والكثير من هذه الخطط يعد موضوعا أساسيا من موضوعات عشرات المؤلفات الفكرية والعلمية الصادرة عن كبار علمائنا ومفكرينا. لكن مجتمعنا لم يمتلك بعد الإرادة الجادة لهذا التحول نحو الثقافة العلمية. وهذه الإرادة لن تتوافر ما لم تتوافر الإرادة السياسية التي تجعل من هذا الأمر قضية حياة أو موت، قضية تلخصها العبارة الشكسبيرية الشهيرة: نكون أو لا نكون! فلم يعد في عالمنا المعاصر مكان للمتخاذلين

(1) نقلا عن نفس المرجع السابق، ص214.

في امتلاك ناصية التقدم العلمي و المشـاركة في صنـع الحضارة العلمية المعاصرة. ولن نكون من المشاركين فيها إلا إذا تخلصنا من هذا الداء العضال الذي ينخر في كل جوانب حياتنا، داء انتشـار ثقافـة التخلف البعيدة كل البعد عن أي قيمة مـن قيم ثقافة التقدم التي جوهرها كما قلت هو الثقافة العلمية.

6-1 إن مـن أبـرز أوجاع مجتمعنـا العربي المعاصر هـو **غلبة الأقوال علـى الأفعال** في أحيـان كثيـرة؛ إذ يكثـر بيـن المصرييـن والعرب فـي كافـة طبقاتهم ومسـتوياتهم الاجتماعية وفئاتهم الوعود القولية وخطاب التطمين والإجادة والإتقان، والحب والتعاون، والارتقاء في الأداء سواء كان في مجال الزراعة أو الصناعة أو حتى في كل مجالات البحث العلمي. مجتمعنا يعيش على الكلام و «كله تمام» على صعيد الخطـاب النظـري في كل مجالات الحياة! ففي مجال السياسـة نحن نعيش عصر الديمقراطيـة والحرية والتعددية السياسـية والأمل في مسـتقبل سـيتم فيه تحديث وإصلاح كل الأحوال السياسية!!... إلخ. وفي مجال الاقتصاد نحن نعيش عصر الانفتـاح والرأسـمالية الوطنية التي تفتح كل فرص العمل أمام الشـباب وتسـاعد فـي تنميـة كل جوانب الحياة على الأرض، ونحن يحدونا الأمل في نقلة اقتصادية نوعية حيث يعدنا المسئولون بالرخاء القادم لا محالة!!

وفي مجال التعليم والبحث العلمي دوما في حالة اسـتنفار للتحديث وتغيير المناهج وتطويـر كافـة مراحل التعليم للوصول إلى آفاق العالميـة ومواكبة كل التطورات الحديثة والمسـتحدثة!! ولدينـا بالطبـع عبر خطـاب التفاؤل والأمـل القوة البشـرية اللازمة لهذا التحديث والقادرة على قيادته واستمرار عملية التطوير، ولدينا الجامعات التي تزداد يوما بعـد آخـر والتي يعدنا رؤسـاؤها بأن التطوير قـادم وأننا نقف على أعتـاب مرحلة جديدة ستصبح فيها هذه الجامعات من الجامعات العالمية المرموقة!!

أمـا فـي مجال الزراعـة والصناعـة فحدث ولا حرج؛ فنحن سـنصل فـي أقرب وقت للاكتفاء من الغذاء وسـيكون لدينا الفائض الذي سنصدره من كافة أو معظم المحاصيل.

ولكم ازدادت مساحة الأراضي المستصلحة، ولكم طورنا المحاصيل واستحدثنا منها الكثير.. والكثير!! وهكذا الحال في الصناعة، فقد حدثنا المصانع القائمة وأنشأنا مئات غيرها وكل يوم هناك افتتاحات لمصانع ومزارع جديدة!!

وحينما يقرأ الإنسان هذا الخطاب النظري ويسمعه عبر وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية يتخيل نفسه وقد أصبحت حياته خالية من المشاكل، وينام قرير العين. وما إن يستيقظ في الصباح حتى يجد نفسه في خضم المشاكل، فلا فرص عمل حقيقية في مصنع أو في مزرعة، ولا جودة في منتج من المنتجات، ولا طرق جيدة وممهدة رغم كل ما ينفق عليها، ولا شوارع قادرة على استيعاب حركة المرور، ولا تنظيم لهذه الحركة، من تخرجوا من الجامعة غير مؤهلين للعمل، وإن كانوا مؤهلين فلا مجال لأن يعمل الخريج بمؤهله... إلخ.

ذلك حالنا الذي لم يعد يخفى على أحد منا، حاكما كان أو محكوما، مثقفا كان أم عاملا، فقيرا كان أو غنيا، شابا كان أو كهلا، فتي كان أو فتاة، إننا نقر بأن ما نقرأه وما نقوله وما نسمعه صباح مساء يختلف عن ما نراه في واقع الحال من أفعال على أرض الواقع.

لقد تربينا على العيش بين الكلمات وأدمنا الكلمات المعسولة الفضفاضة ذات المغزى التفاؤلي المخدر، أدمنا أن نؤجل المشكلات أو نحلها مؤقتا عبر الكلمات والخطط النظرية الفضفاضة للإصلاح. وكم كان نزار قباني شاعر العربية المعاصر الشهير بليغا في التعبير عن هذا المرض الموجع في المجتمعات العربية حينما قال «مقتلنا يكمن في لساننا- فكم دفعنا غاليا ضريبة الكلام» وكم كان بليغا حينما عبر عن حالة الانفصال بين الأقوال والأفعال: «إذا خسرنا الحرب.. لا غرابة. لأننا ندخلها بكل ما يملكه الشرقي من مواهب الخطابة.. بالعنتريات التي ما قتلت ذبابة. لأننا ندخلها بمنطق الطبلة والربابة..».

وقد كان طارق حجي في نقده للعقل العربي قد أصاب كبد الحقيقة حينما أخذ يقارن بين طبيعة الإنسان في الشرق الأسيوي وبين طبيعة الإنسان العربي، قائلا: إن أبناء الحضارة

أو الحضـارات الآسـيوية (مثل اليابـان وغيرها) متحفظون في كلامهم وهذا من سـمات حضارتهـم، وهذا ما يمنع استفحال ظاهرة «الكلام الكبير» عندهم. أما شعوب العالم العربي فإنها تشترك مع المصريين بدرجة أو بأخرى في سمة «الكلام الكبير». وكم اعترفنا في ثقافتنا بأن هذا «الكلام الكبير» هو مجرد كلام ولا أساس له من الواقع، وليس أدل على ذلك من نحتنا المقولة الشهيرة «أعذب الشعر أكذبه». وقد جاء النص القرآني رائعا حينما وصف الشعراء في هذه البيئة العربية بأنهم ﴿ فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ ۝ وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ ﴾ (الشعراء: 225، 226).

لقد أدرك حجي هذا الوجع في المجتمع العربي عامة والمصري خاصة فصاح قائلا: إن مـن أوجب واجبات من يهمه تصويب مسـار العقل العربـي أن يقوم بإيقاظ هذا العقل وينهـره بشـدة أمام ظاهرة اتسـامه بعلة «الكلام الكبيـر»، وحقيقة أنها ظاهـرة منبتة الصلة بالواقـع وحقائـق الأشـياء، وأن يظهر الآثـار الهدامة لهـذه الظاهرة التـي جعلت البعض يصفنـا بخبـث بأننـا حضارة كلاميـة أو حضـارة حنجرية أو مـع التطور العلمـي حضارة ميكروفونية.

وبالطبع فليس المقصود هنا بالتحذير من هذا «الكلام الكبير»، التحذير منه على سبيل الآداب واللغـة والفنون لأن التشـبيهات والاسـتعارات وما على شـاكلتها ضروري لكي يكـون النص الأدبي «كبيرًا» وهامًّا وفيه القدر اللازم من الإبداع و التجديد. أما المقصود هنـا مما يحـذر منه طارق حجي ومـن قبله حذر منه كثيرا فيلسـوفنا الراحـل زكي نجيب محمود، فهو «الكلام» الذي ليس تحته «فعل»، أو «الكلام» الذي يقف عند حدود البلاغة اللفظية دون أن يؤدي إلى الإشارة إلى شيء محدد في الواقع المحسوس المعاش. إن ما نحـذر منه هو سـيادة اللفظ والكلام على لغة الأداء والأفعـال، والانفصام بين هذا وذاك. فمـا يقال في لغة «الخطاب النظري» لا يقابله أي شـيء محدد في «الواقع المادي»، ومن ثـم تفتقد الكلمات في مجالات الحياة المختلفة اقتصادية كانت أو اجتماعية أو سياسـية أو علمية، مغزاها ولا تصبح ذات صدى، ولا مصداقية، وإذا كان المناطقة منذ أرسطو قد

أكدوا على ضرورة أن يكون ثمة «ما صدقات» أي موجودات مادية واقعية لأي «مفاهيم» أو تصورات يبدعها العقل وتظهر في القول، فإن هذا بالضبط هو ما نقصده حينما نقول أنه غلبت علينا ثقافة القول والكلام وغابت عنا ثقافة الأفعال والأداء.

وإذا كان ذلك هو ما يوجع مجتمعنا العربي بكل طبقاته وفئاته سواء شعروا به أو أشعرناهم نحن به، فما هو العلاج؟! العلاج ببساطة يتلخص في ضرورة أن نزن الكلام بميزان الأفعال، وأن لا نستخدم إلا ألفاظا تطابق وقائع، وأن لا نصف إلا ما هو موجود. وكل ذلك لن يتأتى ولن يمتلكه الإنسان المصري خاصة والعربي عامة إلا إذا تخللت حياته الثقافة العلمية، لأن هذه الثقافة العلمية التي تحدثنا عن ضرورة استنباتها وتنميتها في البيئة الاجتماعية المصرية وكذلك العربية، هي التي ستنقلها بالضرورة على حد تعبير أستاذنا د. زكي نجيب محمود «من حضارة اللفظ إلى حضارة الأداء» وإذا كان عماد هذه الثقافة العلمية هو البحث العلمي منهجا ونتائج، فإن هذا البحث العلمي واتباع خطواته وتمثل أسسه وآلياته هو ما سنخرج بواسطته «من دنيا اللغة إلى دنيا الأشياء».

وبالطبع فإن هذا يقودنا إلى قضية قلة الإنفاق على البحث العلمي ذلك الإنفاق الذي لا يتعدى لدى الحكومات العربية 3.0٪ بالمائة. و هذه نسبة مزرية ومتدنية إلى الحد الذي يجعل باحثينا العلميين يهربون من المعاهد العلمية والبحثية العربية إلى دول العالم المتقدمة، وهو نفسه الذي يجعل من يبقى منهم هنا يكتفي بتكرار واجترار أبحاث علمية سابقة مكتفيا بثقافة التكرار والاجترار، غير قادر على خوض غمار الإبداع العلمي الذي سيجعله حتما يلتزم باللغة الكمية- الأدائية أي التي تؤدي أو تشير إلى وقائع محددة وتستخدم القياس الكمي الذي هو قمة اللغة العلمية المطلوبة، تلك اللغة الموضوعية التي لا بد أن تكتسبها ونجعلها هي «اللغة» العلمية بألف ولام التعريف، وأن نستخدمها في كل مجالات البحث والحياة العملية. وإذا ما تم ذلك بين النخبة «الباحثة» و«العالمة» و «المثقفة» علميا ستنتشر عبرهم بين مواطنيهم ويتحولون شيئا فشيئا من مستخدمين للغة خطابية وصفية بوهيمية غامضة ملتبسة لا يصدقها واقع، إلى مستخدمين للغة علمية مؤدية إلى وقائع مادية، ومعبرة عن حقائق محسوسة ملموسة.

إن من شأن سيادة هذا النمط اللغوي الأدائي ليس فقط العلاج من الانفصام السائد لدينا بين الأقوال والأفعال، وإنما من شأنه أيضا أن يعالج لدينا أوجاعا وعيوبا أخرى انتشرت في المجتمع وسببت الخلافات والمشاحنات بين أفراده مثل خلط المفاهيم وعدم وضوحها في أذهان مستخدميها، ذلك الخلط الذي جعلنا نخلط الدين بالسياسة فنتصور أن حل مشكلاتنا سيكون بالتدين قائلين بكل بساطة «الإسلام هو الحل»! والحقيقة هي أن الإسلام دين عظيم قد يكون به حلول لمشكلات عديدة لكن هذه الحلول يقدمها الناس حسب ما يعيشونه وحسب ما يطرحه عليهم عصرهم من قضايا سياسية واقتصادية، تتجدد دائما وتتطلب الاجتهاد والتطور من علماء السياسة المتخصصين فيها. وهو ذات الخلط الذي جعلنا نتحدث عن القرآن وكأنه كتاب «علم»، والحقيقة أنه إذا كانت بعض الآيات القرآنية تلقي أضواء أو تلمح إلى بعض الحقائق العلمية، فإن تفسير القرآن وآياته على ضوء هذه النظريات العلمية مسألة في غاية الخطورة؛ فالنظريات العلمية ليست حقائق ثابتة، بل هي قابلة للتغيير والتطوير والتعديل حسب التطورات العلمية وتجدد آليات البحث العلمي، ومن ثم فالربط بين فهم الآيات الكريمة وبين مثل هذه النظريات القابلة للكسر والتعديل يعني ربط المطلق (القرآن) بالنسبي (العلم). وهذا فيه ما فيه من الخطر على الدعوة الإسلامية والفهم الحقيقي لآيات القرآن الكريم.

وإذا كانت هذه مجرد أمثلة على أنماط الخلط والغموض في المفاهيم اللغوية الشائعة، فإن مثيلاتها في حياتنا العلمية والعملية تفوق الحصر؛ ولذا وجب التحول إلى اللغة العلمية الدقيقة التي لا يتناقض فيها اللفظ مع الشيء، بل دائما ما يستخدم اللفظ أي لفظ دالا على شيء ما قابل للقياس والفهم الواضح.

7-1 إن من أهم سمات التخلف العربي ومن أبرز أمراضه التي ينبغي التخلص منها فورا، **إهدار طاقات الشباب وعرقلة حركة الأجيال**؛ وليعلم الجميع أن شرطا ضروريا هو الأهم في صنع تقدم الأمم وتطور فعلها الحضاري، هو الاستثمار الأمثل لطاقات شبابها، والحرص على الاستفادة من كل إمكانيات هؤلاء الشباب

الجسمانية والعقلية، فهم الأقدر على تحريك عجلة التقدم بما لديهم من قدرة خلاقة ومبدعة على تعلم الجديد واكتشاف آفاق التقدم للعصر الذي يعيشون فيه، وهم الأقدر على امتلاك إمكانيات وآليات وأسس وأدوات التقدم الخاصة بهذا العصر. ومن ثم فإن البطء في استثمار هذه الطاقات لدى الشباب في أي عصر ولدى أي أمة يعني أنها اختارت لنفسها إبطاء حركة التقدم فيها وعرقلة حراك الأجيال وتواليهم على المواقع القيادية والتنفيذية، وعرقلة حركة تجديد البحث العلمي والإبداع!! والحقيقة التي أصبحت معلومة لدى الجميع في مصرنا العزيزة وبين أخواتها العربيات أن أجيالا عديدة من شباب الأمة قد تعطلت حركتها و أوقف نموها بفعل فاعل هو «البطالة» التي عانوا منها؛ إذ تخرجوا من الجامعات والمراكز البحثية مؤهلين لشغل وظائف معينة ولم يجدوا فرصة لشغل هذه الوظائف أو حتى فرصة لأي عمل آخر يمكن أن يفرغوا فيه طاقتهم الإبداعية ويمكن أن يعيدوا تأهيل أنفسهم حتى يكونوا جديرين له!

وبعيدا عن النتائج الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للبطالة التي يعاني منها عدة أجيال من شبابنا المتعلم - الراشد - الواعي، تلك النتائج التي عادت بكل ما هو مؤسف وخارج على مجتمعنا ورصدها ويرصدها علماء الاجتماع وعلماء النفس، فإن الإحباط الذي يصيب هؤلاء الشباب نتيجة إهمالهم من مجتمعهم وعدم استفادته من قدراتهم الجسمية والعلمية، هو مرض قاتل لهؤلاء الشباب فإذا لم يتحولوا بطاقاتهم إلى عوامل هدم وإفساد و تخريب في المجتمع وهذا ما نعاني منه في مجتمعنا في معظم الأحيان، فإنهم سيتجهون حتما إلى الانتحار بشقيه المعنوي والمادي. وفي كل الأحوال فإن المجتمع هو الخاسر الأكبر من إهدار هذه الطاقات المبدعة لهؤلاء الشباب. إذ لا يصنع الحاضر الزاهي ولا المستقبل المشرق إلا هؤلاء الشباب. وإذا ما ظل الجيل الحالي الذي انتهى عمره الإبداعي الافتراضي منذ زمن متحكما في مسيرة الحياة و التنمية في المجتمع لكان معنى ذلك بكل بساطة هو التوقف التام لحركة المجتمع والانهيار اللا محدود لكل

جوانب الحياة فيه. وبالطبع فإن هذا الانهيار لا يحدث فجأة، فهو يحدث خطوة، خطوة، وشيئا بعد شيء ومجالا بعد آخر. ونحن الآن و بعد ضياع الأمل الحقيقي في الاستفادة من إمكانيات وطاقات ثلاثة أجيال على الأقل من أجيالنا المبدعة (جيل السبعينيات، الثمانينيات، والتسعينيات) نخطو ربما الخطوة قبل الأخيرة في طريق الانهيار المفاجئ للمجتمع! ولن يكفي لوقف هذا الانهيار ترقيع بعض المواقع وتحديثها عبر قيادات شابة هنا وهناك بشكل فوضوي غير منظم ولا يعتمد على خطة واضحة المعالم للاستفادة من هذه الأجيال المتوالية، فالأمر يجري بشكل عشوائي يعتمد على المصادفة البحتة في بعض الأحيان أو على الشللية والارتباطات العائلية والوساطات والمحسوبيات والرشاوي في معظم الأحيان.

إن الحقيقة التي ينبغي أن يدركها كل من يعنيه أمر تقدم مجتمعه أو نهضته من كبوته هي أنه لا نهوض ولا تقدم إلا بالشباب، وبث الثقة في نفوس هؤلاء الشباب والثقة في إمكاناتهم المبدعة وقدراتهم العقلية الابتكارية.

والحقيقة الثانية التي ينبغي على الجميع ممن يعنيهم الأمر إدراكها هي أن التحول السياسي والاجتماعي يتم عبر حركة الأجيال، وهذه الحركة إن لم يسمح بها الجيل السلطوي المتحكم الحالي، فهي ستحدث عبر الضرورة الاجتماعية والحتمية التاريخية لحركة الأجيال وتطور المجتمع.

أما الحقيقة الثالثة التي ينبغي أن يعيها هذا الجيل السلطوي المتحكم أنه لن يظل في تحكمه في مقدرات المجتمع وتطور حركته إلى النهاية، لأن لكل جيل - مهما تحكم ومهما طالت مدة تحكمه - نهاية محتومة. ولا بد أن يملك كل جيل الشجاعة الكافية للسماح للحراك الاجتماعي والسياسي والعلمي أن يتم بشكل طبيعي. وهذه الشجاعة هي الإنجاز الحقيقي لأبناء هذا الجيل، فالشجاعة هي أن تسمح لغيرك أن يحل محلك وأنت مرحب به بدلا من أن يزيحك رغم أنفك حسب حركة الحياة وصيرورة التاريخ!

وبالطبع فإن مجموع هذه الحقائق الثلاثة يشكل الأساس الذي إذا ما اقتنع به الجيل السلطوي المتحكم، سيكون القرار الاستراتيجي للتحول عبر التنازل الطوعي عن هذا التحكم وتسليم راية التحديث وإعادة البناء للأجيال التالية قبل أن تفقد كل قدراتها وتتحطم كل آمالها!

إن الأمر جد خطير ولم يعد يحتمل الحديث الدائر الآن عن ما يسمى في معظم البلاد بـ«التحول التدريجي» نحو الإصلاح السياسي والاجتماعي، بل لا بد أن يكون التحول آنيا وشاملا؛ آنيا بمعنى أن يتم فورا حتى يمكن الاستفادة مما تبقى من الأجيال «الساقطة» من حسبان المجتمع بأسرع ما يمكن ولعل ما تبقى لديها يمكن أن يسهم في إبطاء هذا التحول نحو الانهيار في كل مجالات الحياة على الأرض العربية الآن! وشاملا بمعنى أن يتم في كل المجالات وليس مقصورا على مجال معين دون آخر، فالحقيقة أنه لا إصلاح سياسي بدون إصلاح ثقافي، ولا تحديث اقتصادي بدون تحديث التعليم وتنشيط البحث العلمي والإنفاق عليهما بلا حدود سواء من قبل الدولة أو من قبل مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

لقد قام الشباب العربي بقيادة ثورات الربيع العربي، بل إنه في مصر قام بثورتين متتاليتين في 25 يناير 2011 ثم في 30 يونية 2013م، ومع ذلك لا يزال الشباب في مصر وتونس وليبيا واليمن وهي بلاد الربيع العربي ومعظم البلاد العربية الأخرى بعيدا عن المشاركة السياسية، كما أنه لا يزال بعيدا عن أخذ كامل حقوقه العادلة في الوظائف العامة وخاصة القيادية منها، فضلا عن أنه لا يزال يعاني من البطالة، والطريف أن نسبة البطالة تزداد بين خريجي الجامعات في مصر والبلاد العربية. وقد أرجع المهتمون ظاهرة «بطالة المتعلمين» إلى عاملين اثنين هما زيادة المعروض من الخريجين عن الطلب في سوق العمل، والإفراط في إنتاج خريجين في مجالات العلوم الاجتماعية دون مجالات العلوم الأخرى[1].

(1) Zaytoun, M.: The role of higher education for human and social development in Arab states, in global university network for innovation (2008), higher education in the world 3, Palgrare Malmillan, Basingostoke, United Kingdom.

إن الشباب هو الأداة الحقيقية للتجديد والتحديث، ولا تجديد ولا تحديث إلا بالثقة في هؤلاء الشباب وفتح كل الطرق أمامهم بموضوعية وشفافية وبلا وساطات أو محسوبيات، بل فقط عبر مبدأ: كل حسب مؤهلاته. وعلى بساطة هذا المبدأ وعبر الاقتناع بأهمية هذه الإستراتيجية المخططة للاستفادة من كل طاقات الشباب في كل المجالات، أقول على ذلك وعبر ذاك سيكون الطريق مفتوحا أمام مجتمعنا للنهوض من كبواته الحالية. وبقدر الجدية في تنفيذ هذه الإستراتيجية وفق ذلك المبدأ ستكون سرعة تقدم المجتمع نحو المشاركة الفاعلة في الحياة المعاصرة للمجتمعات المتقدمة.

1-8 إن من أهم صور تخلفنا هو **عدم الإحساس بالوقت وقيمة الزمن**؛ ولعل من أغرب ما أسمعه من عبارات بين شبابنا وشيوخنا على حد سواء، حينما يقول أحدهم للآخر «تعالى.. نضيع وقت»!! ولعل من أغرب عادات الأسر المصرية والعربية على حد سواء ذلك الوقت الذي يهدرونه فرادى وجماعات أمام شاشات التليفزيون يقلبون ويتقلبون بين المحطات الفضائية حتى يجدوا مسلسلا أو فيلما يشاهدونه أو برنامجا شيقا يتابعونه بغرض تضييع الوقت!! ناهيك عن أولئك الذين يتفننون في إضاعة الوقت متسكعين في الطرقات أو جالسين على النواصي والمقاهي التي انتشرت في كل الأحياء فقيرة وراقية انتشار النار في الهشيم. وليس بين هؤلاء وأولئك قواسم مشتركة إلا تمضية الوقت في الرغي والحكي عن فلان وعلان دون هدف أو غاية إلا تضييع ساعة أو ساعتين بل ربما ساعات من الوقت!!

لقد تناسى هؤلاء وأولئك أن استثمار الوقت وإدارته قيمة كبرى من القيم الدينية أولا ومن قيم الحياة المدنية المتقدمة ثانيا؛ لقد تناسوا أن الله قد أقسم بالزمان كله حينما قال تعالى في الآية الأولى من سورة العصر «والعصر». كما أقسم سبحانه وتعالى في عدة سور بالقران الكريم بالأوقات كلها، أقسم بالفجر، بالليل، بالنهار، وبالضحى، ونبه إلى أن الإنسان سيحاسب على وقته فيما أنفقه في قوله تعالي في سورة الفجر «يومئذ يتذكر الإنسان وأنى له الذكرى، يقول يا ليتني قدمت لحياتي». وكم من أحاديث وأقوال مأثورة

تؤكد على قيمة الوقت وضرورة استغلاله في العبادة والأعمال الصالحة التي تنفع المرء والناس أجمعين.

أما عن كون الوقت إحدى القيم الكبرى في الحياة المدنية المتقدمة، فالحديث يطول حيث إن استثمار الوقت أحد مؤشرات القياس في الفرق بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة؛ فكثير من الإنجازات الحضارية لتسهيل الحياة المدنية للأفراد في الدول المتقدمة من تمهيد الطرق وتنظيم المرور إلى اختراع الطائرات والحاسبات الالكترونية والانترنت، إنما تمت كلها لتوفير الوقت واختصار الزمن لخير البشر جميعا. إن تنظيم الوقت والتدريب على كيفية إدارته لتحقيق أكبر قدر من الإنجازات بالتوازي مع إعطاء فسحة منه للترويح المناسب عن النفس ومساحة من التأمل، كل ذلك يمثل قيمة كبرى من قيم ثقافة التقدم في المجتمعات المتحضرة والأكثر تقدما، والعكس تماما في الدول المتخلفة فإن من أبرز سمات التخلف فيها إنما هو التنافس بين أفرادها في إهدار الوقت بلا عمل حقيقي يقود إلى الإنجاز والتقدم.

ولا شك أن استثمار الوقت وإدارته ينبغي أن يتم وفق آليات معينة نكتسبها من عدة علوم من بينها علم الطب وعلم الإدارة وعلم النفس، وقبل كل ذلك وبعده من علم المنطق والتفكير العلمي، فلو أن كلا منا اقتنع بأهمية التفكير بطريقة علمية منظمة وتدرب على ذلك فإنه حتما سيستفيد من نمط التفكير العلمي في تنظيم وقته والاستفادة من كل دقيقة من دقائقه. ولعل أحدنا الآن يتساءل: كيف أنظم وقتي وأستفيد من كل دقائقه دون أن أضيع منها شيئا؟ ولهذا السائل أقول: إن لكل منا رسالة في الحياة وهدف معين يسعى إلى تحقيقه. فإذا تحدد الهدف بدقة ستتحدد على الفور طرق أو طريقة تحقيقه. وأي طريق ينبغي أن يقسم إلى مراحل وكل مرحلة تستغرق زمنا معينا وتحقق في خلالها أحد الأهداف الجزئية المؤدية إلى تحقيق هذا الهدف النهائي.

خذ مثلا، ذلك التلميذ الذي يريد أن يصبح طبيبا شهيرا. فلقد حدد هذا التلميذ هدفه الأهم في الحياة ومن ثم فعليه أن يعرف بداية أن تحقيق هذا الهدف الكبير يستلزم أن

يجتاز مراحل التعليم المختلفة بتفوق. ومن ثم فهو يذاكر بجدية في المرحلة الابتدائية ليجتازها إلى المرحلة الإعدادية، ليجتازها أيضا بجدية واجتهاد حتى يدخل المرحلة الثانوية (الثانوي العام) ويبذل الجهد الكبير في هذه المرحلة حتى يتخصص علمي علوم، ويبذل جهدا إضافي في دراسته لهذه العلوم حتى يستطيع الحصول على الدرجات النهائية أو شبه النهائية فيها وكذلك في كل المقررات حتى يحصل على المجموع الكبير الذي يؤهله لدخول إحدى كليات الطب المرموقة. وحين يدخلها يبدأ الجهاد الأعظم في حياته العملية حتى يجتاز المراحل المختلفة في دراسة الطب من مرحلة البكالوريوس والامتياز ثم الحصول على درجتي الماجستير والدكتوراه بتفوق حتى يضمن أن يكون من الأطباء القادرين على تحصيل كل ما يمكن تحصيله من معارف متجددة في التخصص الذي اختاره من بين التخصصات الطبية المتعددة، وربما ينجح في تحقيق هدفه بصورة أكثر قوة حينما يختار تخصصا غير مأهول من زملائه الأطباء والدارسين ومن ثم يكون فريدا في تخصصه ومطلوبا فيه نظرا لندرته.

وهكذا فقد حقق صاحبنا هذا هدفه الأهم في حياته العملية عبر الاجتهاد والجدية والاستغلال الأمثل لوقته حتى حقق هدفه الكبير، ومع هذا الهدف تتحقق بلا شك أهداف حياتية أخرى مهمة كالزواج والعمل والثروة وخلافه. فالهدف الكبير عادة ما يتحقق معه أهداف جزئية كثيرة تكون توابع ونتائج له. وهكذا فالنجاح في حياتنا العملية يقتضي بلا شك أن لا نترك وقتنا يضيع هباء إما بالفراغ أو بأحلام اليقظة؛ إذ علينا دائما أن نملأ الفراغ ونستثمر الوقت المهدر في تحقيق أهداف حقيقية نحددها بوضوح ونعمل على تحقيقها. وربما يبدأ الأمر بحلم يقظة لكن علينا أن نحول هذا الحلم إلى هدف واقعي نريد تحقيقه، ثم نعمل بعد ذلك على تحقيقه من خلال خطوات محددة مستثمرين في ذلك كل دقيقة من وقتنا دون أن نهدر منه شيئا؛ فلقد كان عمر بن الخطاب يقول دائما «إذا أمسيت فلا تنتظر الصباح، وإذا أصبحت فلا تنتظر المساء، وخذ من صحتك لمرضك ومن حياتك لموتك» وهذا يعبر عن الحكمة الدارجة التي نحفظها جميعا «لا تؤجل عمل اليوم إلى الغد».

إن الحفاظ على قيمة الوقت واستثماره فيما ينفع المرء وينفع مجتمعة معه كما قلنا فيما سبق، قيمة عظيمة من قيم ثقافة التقدم التي نراها ماثلة في كل الدول المتقدمة؛ فعندهم أن الاستغلال الأمثل للوقت هو السبيل إلى الحفاظ على اطراد التقدم بالنسبة لهم؛ ولذا تجدونهم يضربون المثل دوما كأفراد وشعوب وكقيادات في تقسيم الوقت وفي الحفاظ الدقيق على المواعيد والمحاسبة الدقيقة على كل ساعة من ساعات العمل، ولا يأنفون من كتابة تقارير يومية عما قاموا به من أعمال وتحديد الأجر بناء على ناتج الجهد وكثرة الإنجاز في العمل. وليس ذلك فقط وإنما تجدهم يحرصون كل الحرص على الجودة والإتقان في هذا العمل ولا يجدون أي غضاضة في الاعتذار عن أي تقصير في هذا العمل، ولا يملون من إعادته مرة أخرى طلبًا للإتقان والجودة. وهذا هو الفرق الكبير بيننا وبينهم، إنه الفرق بين ثقافة التقدم وثقافة التخلف!!

فالمؤمنون بثقافة التقدم يحرصون على استثمار الوقت استثمارا جيدا ومفيدا ويتقنون أداء أعمالهم خلال هذا الوقت، وإذا ما فرغوا من العمل تفننوا أيضا في إراحة الجسم في الاستمتاع أيضا بوقت الراحة وقضاء أوقات الفراغ المحددة سلفا في الترفيه عن النفس بكل السبل المتاحة، وكثيرا ما يقضونها أيضا في السفر لاستطلاع وزيارة أماكن جديدة بغرض التعرف على ثقافات وحضارات الشعوب الأخرى. ولعل قائلًا يقول هنا: هؤلاء قوم تدربوا على ذلك وساعدتهم بيئتهم ونظم تربيتهم على ذلك. فما لنا نحن وما لهؤلاء؟! لنا عاداتنا وقيمنا ولهم عاداتهم وقيمهم! والحقيقة أن هذا الكلام ظاهره الحق وباطنه الباطل؛ فرغم أن الأمم والشعوب تختلف في قيمها الثقافية وفي عاداتها وتقاليدها، إلا أن الفرق الحضاري بينها إنما يحسمه استثمار الوقت في الإبداع العلمي والفكري وفي الحرص الشديد على إتقان العمل وجودته. والدليل على ذلك أنه حينما كنا أمة تقود العالم حضاريا في عصر الإسلام الزاهي كانت هذه هي قيمنا. وكان العالم العربي يركب راحلة ليجوب العالم بحثا عن علم يتعلمه أو أستاذ يلتقي به. وأعجب من قول أحدهم وكان يدعى عبد الرحمن بن أبي حاتم: كنا بمصر سبعة أشهر لم نأكل فيها مرقة، كل نهارنا مقسم لمجالس الشيوخ. وبالليل النسخ والمقابلة. وروي أنه وصديقه

الشيخ رأيا في الطريق سمكا أعجبهما فاشترياه، فلما صارا إلى البيت حل وقت مجلس علم، فلم يمكنهما إصلاحه وأكله فذهبا إلى المجلس أولا، ولم يزل السمك موجودا على هذه الحال ثلاثة أيام حتى كاد يتغير فأكلاه نيئا، فلم يكن لديهما فراغ كي يعطياه من يشويه لهما. واختتم بقوله: لا يستطاع العلم براحة الجسد!!

لقد كان من قيم هؤلاء العلماء الأفذاذ، الحرص الشديد على مجالس العلم وعدم إضاعة الوقت حتى في الأكل أو في راحة الجسد. ولذلك تقدموا وحصلوا علوم الأوائل في أسرع وقت ممكن، وأضافوا إليها ما أبهر الأوربيين بعد ذلك فنقلوه وبدأوا حضارتهم الحديثة منه. ولكم أندهش حتى الآن من قول روجربيكون أعظم علماء ومفكري أوربا في القرن الثالث عشر قبيل عصر النهضة الأوربية «أعجب ممن يريد أن يبحث في الفلسفة والعلم وهو لا يعرف اللغة العربية».

إن في ذلك الدلالة القاطعة على أن اللغة العربية كانت قد أصبحت لغة العلم الأولى في ذلك العصر، كما هو الحال الآن بالنسبة للغة الإنجليزية. إن التقدم العلمي والحضاري ليس وقفا على أمه دون أخرى، ولا على شعب دون آخر، ولا على لغة دون أخرى، وإنما هو مرهون بقدرة هذا الشعب أو ذلك على أن يمتلك ناصية التقدم بالاستثمار الأمثل للوقت في الإبداع في كل مجالات العلوم والحياة والعمل الجاد والمتقن لتحقيق الهدف: «أن أكن مشاركا مبدعا في حضارة العصر ولست متلقيا مقلدا فيه». إن هذه هي البداية التي إن آمن كل فرد من أفراد أمتنا بها وأصبحت هذه الغاية التي نعمل لها جميعا سينقلب حالنا رأسًا على عقب في غضون سنوات قليلة. ولن يتوقف الأمر عند حدود المشاركة الفعالة في حضارة العصر بل ربما أصبحنا في غضون عقدين أو ثلاثة عقود من الأمم المتقدمة التي تقود الركب الحضاري ولا تقف في مؤخرتها. إننا والأمم المتقدمة الآن نتشارك في نفس العصر ونعيش نفس الوقت، لكن بينما هم يعيشونه في الإبداع والعمل الجاد لرفعة أممهم والحفاظ على تقدمها واطراد هذا التقدم، نعيشه نحن في الاستهلاك والاستمتاع والتفنن في إضاعته في حال النوم وفي حال اليقظة. إن الفرق

إذن بين الأمم المتقدمة والأمم المتخلفة في أي عصر إنما هو استثمار الوقت وإدارته لصالح الإبداع وصنع التقدم وتحصيل الرخاء في كل المجالات بكل جدية وإتقان. فهل آن الأوان لننفض عن أنفسنا عبء ذلك الكسل والترهل والاستمتاع بلذة تمضية أوقات العمل مثل أوقات الفراغ فيما لا ينفع؟ هل آن الأوان لنفيق من غفوتنا ونستيقظ للأوقات التي نعيشها فنستثمرها في العمل الجاد وفي الإبداع وصنع حياة أفضل لنا وللأجيال القادمة؟! أعتقد أن قيمنا الدينية وقيم عصرنا الذي نعيشه تفرض علينا ضرورة إعادة الاعتبار إلى قيمة الوقت واستغلاله بصورة مثلى لنعود إلى سابق عهدنا مشاركين في صنع التقدم لأنفسنا ولجميع البشر.

1– 9 أما المرض الذي انفردنا به بين أمم الدنيا والذي يعمق من تخلفنا في صنع الفجوة بيننا وبين العالم المتقدم هو إهمال **اللغة العربية (لغتنا القومية) في الدرس والبحث العلمي**، إذ يظن البعض خطأً أنه كلما توسعنا في تدريس العلوم باللغات الأجنبية ازدادت فرص العلم لدينا، والحقيقة التي أود أن ألفت الأنظار والأفهام إليها هي عكس ذلك تماما؛ فكلما توسعنا في نقل العلوم إلى اللغة العربية وتوسعنا في تدريس العلوم طبيعية كانت أو رياضية أو إنسانية بها، نجح أبناؤنا في استيعابها، ونجحنا في توسيع القاعدة العلمية لدى شبابنا سواء من الباحثين العلميين المتخصصين أو لدى غيرهم!

إنني أعتقد أن تخلفنا العلمي يزداد كلما ضيقنا فرص نشر الثقافة العلمية وجعلناها مقصورة على طائفة العلماء الذين يجيدون معرفة العلوم بلغتها الأجنبية، وقبل أن يسارع أنصار تدريس العلوم باللغات الأجنبية في الهجوم عليّ وتقديم الحجج التي عادة ما يستعملونها في وجه من يخالفونهم في الرأي، أسارع أنا في طمأنتهم إلى أنني أعرف كل هذه الحجج وأقدرها مثلما يقدرونها هم تمامًا؛ إذ لا أحد يختلف معهم حول ضرورة وأهمية إتقان اللغات الأجنبية، ولا أحد يختلف معهم في أن هذه اللغات هي لغات العلوم المعاصرة وأن متابعة الإنتاج العلمي العالمي سيكون أسرع لدى من يلمون

إلماما كاملا بهذه اللغات المعاصرة، ولا أحد يختلف معهم في صعوبة متابعة هذا الإنتاج العلمـي العالمي بالترجمة إلى العربية، وخاصة أن معظم علمائنا الآن لا يجيدون العربية ولا يعرفون كيف ينقلون المصطلحات العلمية المستحدثة إليها.

أعـرف كل ذلـك وأعـرف أن ذلك جعلهم يـردون ببسـاطة أن لغتنـا العربية أصبحت قاصرة عن متابعة العلوم المعاصرة وأنها بعبارة أخري لغة غير علمية!

وهنا تكمن خطورة ما يؤمنون به؛ حيث إن أي مجتمع يعجز عن أن ينتج معرفة علمية بلغته القومية يعتبر بلا أدنى شـك مجتمعا متخلفا، يعتبر مجتمعا فقد أهليته للمشاركة في التقـدم العلمـي العالمي، فضلا عن أنـه يصبح مجتمعا عاجزا عن إبـراز هويته الحضارية والعلمية معا!

إن عجـز معظـم أبناء الجيل الحالي من علمائنا عن نقل ما تخصصوا فيه من علوم إلى لغتهـم القومية هـو تقصير ينبغي أن يعترفوا به، وأن يسـاعدوا مجتمعهـم على تربية جيل جديـد يتقـن اللغتيـن؛ لغتهم وأي لغة أخـرى، بحيث يمكن لأبناء هـذا الجيل الجديد أن يَدرسـوا ويُدرِّسـوا هذه العلـوم باللغة العربية حتى يسـهل على هؤلاء العلمـاء الجدد أن يستوعبوا هذه العلوم استيعابا كاملا. إذ إن الدراسات التربوية- العلمية الحديثة أثبتت أن الإنسـان لا يمكن أن يبدع بشـكل كامل إلا في إطار لغته الأصلية «القومية». وأن الإبداع العلمي لا بد أن يتوافر له ما يسمى بالبيئة العلمية المشجعة أو المواتية.

وهـذه البيئـة الداعمة للإبـداع العلمي لا يمكـن أن تتوافر لأناس لا يعرفون شـيئا عن العلـوم التي سـببت كل هذا التقـدم التقني الذي يسـتمتعون بنتاجـه دون أن يعرفوا كيف أنتج؛ وكيف يكون التعامل الأمثل معه وكيف يمكن تطويره... إلخ.

إن الاحتجاج بأن اللغة العربية لغة عاجزة عن اسـتيعاب التقدم العلمي المعاصر كلام يعبر عن الاستسـلام والعجز من قِبَل من يرددونه؛ لأنهم يتجاهلون أن اللغة العربية كانت هي لغة العلم الأولى طوال ما يسـمى بالعصور الوسـطى في الغرب وأنها هي اللغة التي

حملت إليهم (أي إلى الغربيين) كل العلوم في أرقى صور تقدمها، وأنها هي اللغة التي اضطروا هم إلى تعلمها وإتقانها حتى يستطيعوا الإلمام بأحدث صور التقدم العلمي العالمي آنذاك.

وصدق روجر بيكون حينما قال: أعجب ممن يريد أن يتخصص في الفلسفة والعلوم ولا يعرف اللغة العربية! لقد تعلم البشر جميعا درس نقل العلوم من لغة إلى أخرى من العرب؛ حيث كانوا أصحاب أول حضارة تنقل نتاج الحضارات السابقة إلى لغتها، ومن خلال هذه الحركة النشيطة في الترجمة؛ تلك الحركة التي شجعها الجميع إلى حد أن كان الخلفاء يزنون الكتاب المترجم ذهبا ويعطونه لمن قام بترجمته، أقول إنه من خلال هذه الترجمة لكل نتاج العلوم يونانية كانت أم فارسية أم هندية نجح المسلمون في استيعابها وفي خلق البيئة المواتية للتقدم والإبداع، فكان منهم العلماء الذين ساهموا في تطوير كل العلوم المعروفة آنذاك وفي تأسيس الكثير من العلوم الجديدة. وكان أن تتلمذ عليهم وعلى مؤلفاتهم كل علماء الغرب في عصر نهضتهم الحديثة وقد اعترف معظمهم بذلك كما خلده مؤرخو العلم في مؤلفاتهم.

أقول ذلك لأذكر علماء العربية المعاصرين، بأن العرب حينما أرادوا قديما جعل لغتهم لغة للعلم وللتقدم العلمي إلى جانب كونها لغة للأدب والقص، كان لهم ذلك. فكيف لنا الآن أن نتقاعس عن دورنا في إعادة الرونق العلمي إلى اللغة العربية بنقل العلوم المعاصرة إليها مهما واجهنا من صعوبات ومهما أنفقنا من أموال؟!

إن القضية ليست مجرد قضية ترجمة لكتاب هنا وكتاب هناك من هذا العلم أو ذاك! إنما هي قضية أمن قومي بحق: فالأمن القومي الآن مرهون بما نحققه من التقدم العلمي. ولا يمكن أن يتحقق هذا التقدم العلمي المنشود بالشكل الشامل الذي نطمح إليه إلا إذا أوقفنا جانبا كبيرا من جهدنا وأموالنا لخلق البيئة العلمية المواتية والداعمة للإبداع العلمي. ولا ينبغي أن تقف اللغة عائقا أمام أي مبدع من مبدعينا أو أي طفل موهوب من أطفالنا. وذلك لن يتحقق إلا بأن يقرأ أطفالنا قبل شبابنا العلوم بلغتهم العربية التي

يستوعبون مفرداتها جيدا ولا يستطيعون التفكير إلا بها هي دون أي لغة أجنبية أخرى مهما بلغت درجة إتقانهم لها!!

إن قراءة العلوم باللغة القومية هو الطريق الوحيد لأن يصبح أبناء هذه الأمة علماء بحق وقادرين بحق على نشر علومهم وثقافتهم العلمية بين مواطنيهم وتلاميذهم، ولا يمكن أن يتفاعل المجتمع الجاهل بأبسط مبادئ المعرفة العلمية مع التقدم العلمي، ولا أن يشجعه ففاقد الشيء لا يعطيه كما نعرف جميعا. إن الجيل الحالي من علماء مصر وغيرهم من العلماء في كافة البلدان العربية هم مسئولون أمام الله وأمام أوطانهم إن لم يعترفوا بأنهم إنما يقصرون حقا في حق أمتهم طالما لم يسعوا إلى نقل ما تعلموه من علوم ونظريات علمية إلى تلاميذهم ومواطنيهم باللغة العربية.

لقد كان الجيل الذي تأسست على يديه الجامعات المصرية بل والجامعات العربية الأخرى وهو جيل الرواد بحق يدرك هذه القضية الخطيرة، ولذلك وضع ضمن قانون الجامعات بندا يلزم الأساتذة بالتدريس باللغة العربية، ويؤكد على أن لغة الدراسة والتدريس لكل العلوم إنما هي اللغة العربية، ومن ثم كان لازما على كل المبعوثين أن يعودوا من بعثاتهم الدراسية ليحولوا ما تعلموه باللغة الأجنبية إلى علم عربي يقدم إلى تلاميذهم باللغة العربية. ولا أعرف متى وكيف بدأنا في تغيير هذا القانون الملزم؟!

لا أعرف كيف سمحنا لأنفسنا أن تهون علينا لغتنا العربية إلى الحد الذي أصبحت معه غريبة بين أهلها، نتهمها بأنها ليست لغة علمية ولا تصلح كوعاء للمعرفة العلمية؟!

لا أعرف كيف ذلك بينما أصبحت العبرية واليابانية والكورية والصينية لغات علمية مرموقة؟!

لا أعرف كيف ذلك من أبناء لغة كانت لغتهم هي اللغة العلمية الأولى في العالم، بينما لم يكن هناك أصلا لغة تسمى اللغة العبرية في العالم المعاصر قبل نحو خمسين عاما!! وأصبحت الآن لغة علمية استوعبت العلوم الحديثة وأصبح أبناؤها من العلماء المرموقين في العالم!! مره أخرى أقول ولا أمل من القول إن قضية ترجمة العلوم إلى

اللغـة العربيـة قضيـة قومية خطيرة ينبغـي الالتفات إليها بـل أعتبرها قضيـه القضايا إذا ما كان موضـوع الحديـث عن التقدم العلمي؛ إذ إنني أعتقد ولا زلت وسـأظل أصر على أنه لا مجال للحديث عن التقدم العلمي طالما أننا بعيدون عن نقل العلوم إلى لغتنا القومية- بعيدون عن تدريس العلوم باللغة العربية، بعيدون عن نشـر الثقافة العلمية باللغة العربية، بعيدون عن الاعتزاز بلغتنا القومية كلغة علمية عالمية.

1- 10 ولعـل من أهم الأخطاء والأمراض التي نعاني منها وتزيد من تخلفنا **تدني مكانة المفكريـن والعلمـاء العرب** عكس ما يحدث فـي كل دول العالم، فمن المعروف فـي كل دول العالـم المتقدمـة أن الفكر هـو الذي يقود المجتمع إلـى التقدم، وأن المفكريـن هـم قادة يصنعـون بآرائهـم وإبداعاتهـم الطريـق إلى المسـتقبل، وأن مجتمعاتهـم تتفاعل مع هـذه الآراء وتلك الإبداعات بإيجابيـة حيث تتلقى كل ما يكتبونه بالتحليل والمناقشة، فإما تأخذ بهذه الآراء الجديدة وتعمل على الاستفادة منهـا وتطور الأداء في كل مجالات الحياة عبر تطبيقها وتحويلها إلى واقع يعيشـه الناس، وإما أن تنتقد هذه الآراء وتكشـف أوجه القصور فيها وتطالب بتعديلها أو بإرجاء الأخذ بها إلى وقت لاحق!

وفـي كل الأحوال يكسـب المفكر مـن طرح أفكاره على مجتمعه سـواء كانت أفكارا إيجابية بناءة يأخذون بها، أو أفكارا سـلبية نقدية يسـتفيد منها المجتمع في تعديل مسـاره وتطوير ما يلزم تطويره وتحديثه. وفي ذات الوقت يكسب المجتمع بتفاعل أفراده مع كل ما يطرح من جديد على الساحة الفكرية.

ولقـد كانـت مجتمعاتنـا فـي عصـور ازدهارهـا وتفوقهـا تفعل نفـس الشـيء، فكان المفكـرون والعلمـاء هم صفوة القوم وهم من يسـعى إليهم الحـكام ووجهاء المجتمع؛ فـكان الحاكـم من هؤلاء يتباهى بوجـود هذا المفكر أو ذاك العالم في مجلسـه أو يحظى برعايتـه لأنـه يقيم في عاصمة ملكه أو فـي أي مدينة تابعة لدولته. ولا يـزال التاريخ يذكر كيف كان الحكام والخلفاء المسلمون يزنون الكتب المترجمة ذهبا ليعطى للمترجم ثمنا

لترجمته لهذا الكتاب أو ذاك من كتب التراث اليوناني أو الفارسي أو الهندي... إلخ؛ فما بالك بالكتب المؤلفة التي كانوا يحتفون بها وبمؤلفيها أيما احتفاء.

أما الآن فقد انقلبت الأوضاع رأسا على عقب، وأصبح المفكرون والعلماء في ذيل القائمة من اهتمامات الحكام وصفوة المجتمع! وأصبح يُنظر إليهم في أحسن الأحوال على أنهم أولئك المثقفون الذين إما أن يسيروا في ركاب الحكام والوزراء لتبرير تصرفاتهم وقراراتهم وكتابة خطبهم... إلخ، وإما هم الكتاب المزعجون الذين لا يعجبهم شيء ومن ثم وجب مطاردتهم وحبس أفكارهم بعيدا عن أعين الناس بشتى السبل المشروعة وغير المشروعة.

لقد أصبح المفكر مطاردا، والعالم مهملا لدرجة أصبحنا معها نرى مجتمعنا وكأنه إنسان يمشي على رأسه وليس على قدميه! لقد أصبحت القدوة في مجتمعنا للاعب الكرة أو لمصارع أو حتى لراقصة أو فنانة! وأصبح هؤلاء هم من يؤخذ رأيهم في كل قضايا المجتمع والحياة – كما قلنا من قبل – ومن ثم أصبحوا هم قادة الرأي والمقربين إلى الحكام والصفوة، والملاحظ أن الصفوة الآن هم رجال الأعمال أومن يلقبون دون وجه حق بهذا اللقب لأنهم هم الأثرياء وأصحاب الثروات التي أصبحوا معها قادرين على شراء كل شيء وأي شيء!!

ولا شك أن مجتمعا هذا حاله، استبعد المفكرين والعلماء من صدارة المجتمع ومن الاحترام الواجب لإبداعاتهم وتقديرها ماديا ومعنويا، إنما هو مجتمع متخلف بكل معنى التخلف؛ فقياس تقدم المجتمعات كما قلت في البداية يكون بما يملكه هذا المجتمع من مفكرين وعلماء. والمسألة ليست مسألة كم من هؤلاء يمتلك المجتمع بقدر ما هي مسألة هل لدى هؤلاء ممن نسميهم مفكرين وعلماء القدرة على التفكير الحر والإبداع؟! وما الذي يوفره لهم مجتمعهم من إمكانيات تمكنهم من تحقيق ما يستهدفونه من أغراض فكرية أو بحثية؟! فكم من مجتمعات لديها الإمكانيات البشرية من علماء وباحثين ومفكرين ومبدعين لكنها لا تستفيد من هذه الإمكانيات ولا توفر لها

البيئة المواتية للفكر والبحث والإبداع! ولعل أوضح مثال على ذلك ما نراه في مصر التي تمتلك من هذه القدرات البشرية المبدعة والخلاقة، ما تفتخر به أي دولة وما تعتز به أي أمة لكنها للأسف لا تستفيد من كل هذه القدرات!! فالمفكر أو العالم عندنا إنسان لا يجد الوقت اللازم للتفكير أو للبحث والإبداع لأنه ببساطة مشغول إلى أقصى حد بتدبير قوت يومه له ولأسرته؛ فمن أين يجد الوقت للتفرغ والإبداع الفكري أو البحثي وهو يلهث وراء محاضرة هنا أو مقالة هناك أو سفرة يأتي منها ببعض الأموال التي تساعده على مواصلة حياته بكرامة؟!

إن البيئة الاجتماعية التي يعيشها العلماء والمفكرون بيئة لا تشجع على البحث العلمي ولا تشجع على التفكير الحر، بل هي بكل المعايير بيئة محبطة لكليهما ماديا ومعنويا. لقد انقلب الحال فبعد أن كنا نقول «فكر.. تكسب» مع الاعتذار للبرنامج الشهير، أصبحنا نقول «فكر..تخسر»!! ولا لوم على أمهاتنا حينما يقلن لأبنائهن الآن داعين لهم وليس عليهم: «روح.. ربنا يكفيك شر الفكر».!!

لقد أصبح الفكر مرادفا للشر والهم، وأصبح المفكرون أشرارا ومهمومين بقضايا «لا تنفع ولا تضر»، وما يكتبونه «كلام فارغ» لا قيمة له ولا يجب الاهتمام به أو حتى الالتفات إليه!! وإذا ما أراد أحدنا أن يتأمل موضوعا أو يدلي برأيه المختلف في قضية ما قيل له «بلاش فلسفة» أو «بلاش وجع دماغ»!

والحقيقة أن هذا كله مما يراد بنا ولنا؛ ورغم أنني لا أميل إلى ما يسمى بنظرية المؤامرة ونسبة كل شيء إلى فاعل خارجي، فإنني هنا بالذات أرى أنه مما يُراد بنا ألا نفكر، وإلغاء العقل، والاكتفاء من العلم بالقشور دون اللباب! ولا شك أن أمة بلا فكر ولا فلسفة هي أمة بلا عقل، لأن أول أدوار العقل ووظيفته الأساسية هي التفكير، والتفكير لا يكون إلا بشروط أولها الحرية. ولما كنا محكومين بالاستبداد في الداخل والخارج فالأسلم دائما هو ألا نفكر، وإذا فكرنا فينبغي – حتى لا نقع في المحظور – أن نكتفي بالتفكير إما في تدبير شئوننا العملية أو في المفكر فيه وتكراره. والحقيقة أنه كلما استسلمنا لهذا الوضع

القائم، ازددنا كمجتمع وكأفراد اتجاها نحو الهاوية، ونحو الانهيار. وكلما أدركنا أهمية الخروج من هذا الوضع الذي تجمد فيه الفكر وخمدت فيه جذوة الإبداع، نجحنا في تجاوز أزمة الجمود الذي نرزح تحته، وفي التخلص من حالة الإحباط والانهيار الذي نشعر به!

إن إطلاق حرية التفكير والإبداع، يعني ببساطة الرغبة في التقدم والأخذ بأسبابه على كافة الأصعدة وفي كل الاتجاهات. ويبقى أن يشعر المجتمع بأهمية أن نتفاعل مع الأفكار والآراء والنظريات الجديدة بشكل إيجابي ودون وصم المفكر أو المبدع وتصنيفه واتهامه. فلقد خلقنا الله أفرادا، أي أن كل فرد له عقل يخصه، وكل عقل له بصمة فكرية مختلفة سواء في إبداء الرأي أو في طريقة تقبله لآراء الآخرين. ومن ثم علينا أن نؤمن كأفراد وكمجتمع بحق الجميع في التفكير بحرية، وفي بلورة نتاج هذا التفكير بأي صورة من صور الإبداع المكتوب أو المسموع أو المرئي. وعلينا أن نتفاعل مع كل ذلك بإيجابية وبدون وضع القيود هنا وهناك طالما أن الجميع ملتزمون بالقيم السامية للمجتمع ومحافظون على عدم المساس بالثوابت الإيمانية. وحتى إذا كانت هناك بعض الآراء التي تخالف ذلك أو تتجرأ على قيم وثوابت المجتمع فلنناقش أصحابها ولنجادلهم بالتي هي أحسن؛ فصاحب الرأي بطبيعته يؤمن بأن الحقيقة حمالة أوجه. وأنه برأيه ليس إلا أحد هذه الوجوه للحقيقة في أي موضوع مختلف حوله.

إن إتاحة الفرصة للاجتهاد في الرأي وتقبله سواء بالقبول أو حتى بالرفض يعد شرطا جوهريا وحيويا لصنع التقدم في الحياة الإنسانية. وعلينا دائما أن نُشعِر من «فكر» وعبر عن فكره بأنه أحسن صنعا سواء اتفقنا معه أو اختلفنا حول ما يقول؛ ففي هذا التشجيع للفكر وللمفكرين تكمن حيوية المجتمع وتظهر مدى قابليته للتطوير والتحديث؛ فاستحسان الجديد من الأفكار والتفاعل الإيجابي معها يعني أنها ستأخذ طريقها حتما إلى التطبيق العملي إن لم يكن الآن فغدا أو بعد غد. ولذلك فكل ما يجري على الساحة الفكرية الآن من مناقشات وآراء. ومطالبات بالإصلاح والتحديث إنما هو ظاهرة صحية، كل ما

هنالك أنه من المفروض أن تستجيب القوى الفاعلة في المجتمع والتي بيدها القرار ويقع عليها عبء التنفيذ، أن تستجيب لهذه الدعوات الإصلاحية وأن تفتح الطريق بالفعل - لا بالوعود- أمام كل صاحب رأي لكي يعبر عن رأيه بحرية، وأن تفتح المجال أمام كل من يملك القدرة على المشاركة الفاعلة في الحياة السياسية أو الاقتصادية... إلخ. فمشاركة كل فرد من أفراد المجتمع في صنع الحياة بأي شكل من الأشكال على أرض وطنه وحسب مؤهلاته وقدراته هو الضامن لاستمرار انتماء الفرد إلى هذا الوطن، وهو الضامن لاطراد التقدم والتحديث في كل المجالات بصورة متوازية. وفي هذا كل الخير للجميع حكاما ومحكومين. ولعلي لا أغالي إن قلت أن قناعة الحكام بذلك والعمل على تنفيذه هو الذي يضمن لهم الاستمرار في حكمهم برضا الشعب وبمباركته.

إن من مصلحة الجميع إذن أن يشيع بيننا مرة أخرى «فكر.. تكسب»، وليس «فكر.. تخسر». فالفكر سواء لدى مبدعه أو لدى متلقيه ينبغي أن يكون أداتنا الأساسية لبلوغ السعادة في الحياة، وأن يكون مرادفا لكل ما هو خير وجميل في المجتمع.

الفصل الثالث

ركائـز النهوض

1ـ بناء نظام تربوي وتعليمي جديد.

2ـ النهوض بالبحث العلمي.

3ـ التحول إلى عصر مجتمع واقتصاد المعرفة.

4ـ إصلاح وتحديث الخطاب الديني.

5ـ تحقيق طفرة نهضوية وحدوية على الصعيدين السياسي والاقتصادي.

هــا نحن وقد وصلنا فـي «أورجانونا العربي» إلى جانبه الإيجابـي؛ فإذا ما تخلصنا من تلك الأوهام التي وقعنا فيها أسـرى لما يريده الغرب بنا، وكذلك إذا ما نجحنا في تجاوز تلـك الأمـراض والأوجاع والمثالب التـي نعاني منها في مجتمعنـا العربي بالتخلص منها والشـفاء من أوجاعها، أقول إذا ما نجحنا في هـذا وذاك، كان بإمكاننا حقًّا البدء في عصر نهضة جديد دعائمه وركائزه خمسـة فقط هي: بناء نظام تربوي وتعليمي جديد، النهوض بالبحـث العلمي، التحول إلى عصر مجتمع واقتصاد المعرفة، إصلاح وتحديث الخطاب الديني، وأخيرًا تحقيق طفرة نهضوية على الصعيدين السياسـي والاقتصادي لتحقيق نوع من التكامل العربي.

(1)

بناء نظام تربوي وتعليمي جديد

1-1 مـن المعـروف أن تطويـر التعليم هـو قاطرة التقـدم لأي أمة تريـد أن تنهض، وأن كل النقـلات الحضارية الكبرى كانت بفضـل نظام تعليمي أكثر تطورا وأكثر قدرة لـدى أبنـاء هذه الحضـارة أو تلك، صـدق ذلك منـذ الحضارة المصريـة القديمة وحتي الحضارة الغربية الحديثة وتطوراتها حتى الآن. لقد بدأت الحضارة الغربية الحديثـة «بالأورجانون الجديد» و«النهوض بالتعليم» لفرنسـيس بيكون، و«مقال عـن المنهـج» لرينيه ديكارت. وهو الأمر نفسـه في التقرير الـذي صدر في أمريكا منذ سـنوات تحت عنوان «أمة في خطر» حينما أدرك الأمريكيون حقيقة: أن دولا عديدة تفوقت عليهم في نظمها التعليمية مثل كوريا ونيوزلندا واليابان..

ونستطيع بكل بساطة أن نؤكد على أننا في العالم العربي يصدق علينا أكثر ما يصدق على أي أمة أخرى أننا بحق في مجال التعليم «أمة في خطر»، ويكفي أن أشير إلى أن مصر وهي أكبر دولة عربية وأول دولة عربية تدخل التعليم الحديث إلى مدارسها وجامعاتها قد شغلت المركز الخامس والستين من بين 128 بلدا في العالم في الرقم القياسي للقدرة التنافسية عام 2007م وحصلت على 4.1 درجات من 27، كما شغلت المركز الرابع بين البلدان الثمانية والأربعين التي تمر بنفس المرحلة الإنمائية، واعتبرت قوة العمل غير المتعلمة التعليم الكافي أخطر مشكلة لديها، كما اعتبر التعليم العالي والتدريب والاستعداد التكنولوجي والابتكار عوائق تنافسية في مصر، كما تضمنت أوجه القصور أيضا قلة جودة نظام التعليم وانخفاض مستوى تعليم الرياضيات والعلوم، وقلة القدرة على البحث والتنمية وضعف التعاون بين الجامعات وقطاع الصناعة[1].

ولا يظن أحد أن البلاد العربية الأخرى قد يكون بينها من هو أفضل حالا من مصر، فالحقيقة التي كشف عنها آخر تقارير التنمية البشرية التي تصدرها الأمم المتحدة، تقرير 2013م قد أكد على حقيقة تدني المستوى التعليمي العربي فيما يتعلق بمعيار الرضا عن جودة التعليم، فجاءت الدول العربية وفقا لهذا المعيار بعيدة عن المعيار العام للتنمية البشرية الذي صنف بأربع درجات: تنمية بشرية مرتفعة جدا، مرتفعة، متوسطة، منخفضة حيث جاء بدرجة أقل من درجة التنمية المنخفضة (درجة 50.0) بينما التنمية المنخفضة (56.5)[2].

وقد سبقه تقرير التنمية البشرية لعام 2010 الذي جاء فيه خلاصة حديثة عن التعليم أن الفجوة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة استمرت في الاتساع حيث إنه على الرغم من أنه حتى البلدان النامية التي توصلت بسرعة إلى تحقيق المستوى المطلوب في التحصيل

(1) انظر تقرير التعليم العالي في مصر الذي نشرته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي الذي أعده مجموعة عالمية من الخبراء عام 2010 تحت عنوان مراجعات لسياسة التعليم الوطنية – التعليم العالي في مصر، ص53– 54.

(2) انظر تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة لعام 2013، ص30، بالترجمة العربية.

العلمي والمساواة بين الجنسين فيه، لم تتمكن بالضرورة من استيفاء النوعية المطلوبة في التعليم رغم أن التقدم الذي تحقق في العقود الماضية كان كبيرا، فلا يزال الطريق طويلا أمام المساواة في الحصول على المعرفة بين الدول المتقدمة والبلدان النامية[1].

وهذه الحقائق التي أكدتها تقارير التنمية البشرية للأمم المتحدة تؤكدها بلا شك عشرات بل مئات الدراسات التي أجريت لرصد واقع العملية التعليمية والتربوية للدارسين العرب، وهي تشير دوما إلى تفشي ظاهرة الأمية والتسرب من التعليم وتدني مستوى العملية التعليمية برمتها وفي مختلف المراحل التعليمية من التعليم الابتدائي إلى التعليم الجامعي.

1-2 لعل أبرز عناصر النقص في العملية التعليمية في البلدان العربية التي قد تتفاوت - بحسب تراثها وقدراتها المادية- في توفير البنية الملائمة للعملية التعليمية من توفير المباني المناسبة والتجهيزات الملائمة والدعم المناسب، مما يشجع أبناءها على عدم التسرب من التعليم، أقول إن أبرز هذه العناصر التي تؤدي إلى تدني مستوى العملية التعليمية في مدارسنا وجامعاتنا العربية حتى مع افتراض توافر الإمكانات المادية والبيئة العلمية المناسبة، هو عنصر المعلم وإعداده، إذ لا بد أن نعترف بالقصور الشديد في هذا الجانب؛ فالكليات والمعاهد التي تعد المعلم تعاني من كم هائل من المشكلات سواء من ناحية القصور الملاحظ في المُعلم الذي يعد عضو هيئة التدريس غير المؤهل بالشكل الأمثل وغير المكترث في معظم الأحيان بكل ما يجري حوله من تطورات علمية أو من ناحية آليات ونظم التدريس ووسائل التقييم والمتابعة. وإذا كان هذا المعلم مؤهلا بالشكل اللائق وكان مهتما بتحسين أدواته ومتابعة التطورات في مجال تخصصه، فهو لا يجد البيئة العلمية المواتية ولا الأدوات التي تمكنه من أداء دوره بالشكل الأمثل، فضلا عما يعانيه من عدم الاستقرار المادي والمعنوي في ظل الظروف الاقتصادية الضاغطة والظروف الاجتماعية المحبطة في معظم الأقطار العربية.

(1) انظر: تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة لعام 2010، ص41، من الترجمة العربية.

وبالطبع فإن كل ذلك ينعكس بالسلب على إعداد المعلم الذي سيتخرج من هذه المعاهد والكليات، وقد تعود على الأداء «المُعلب» الذي يفتقر إلى الإبداع والخيال لأنه أعد بهذا الشكل في معهده أو كليته، وهو في ذات الوقت سيمارس عمله في التعليم بنفس الطريقة بل بما هو أسوأ منها؛ فإن كان بالجامعة التي تعلم فيها بعض الحرية في الحوار والقراءة الحرة وتنوع طرق التقييم والممارسة، فإنه في إطار النظام التعليمي الذي يعتمد على التلقين والتلخيص والتوقعات المرئية للامتحانات وطرق التقييم سيترسخ عنده هذا الذي أطلقنا عليه «الأداء المُعلب». [1]

إن طرق التدريس الحالية- كما يشهد على ذلك أحد خبراء التعليم في مصر[2]- «ترتكز في الغالب الأعم على إعطاء كم معلوماتي هائل غير مترابط مع نفسه أو مع بيئة الطالب. لذا لا يتمكن الطالب من ربط ما يدرسه مع ما سبق دراسته في بنيته المعرفة، فيلجأ إلى حفظها وبذلك لا تدخل في بنيته المعرفية وتكون عرضة للنسيان بعد اجتياز امتحانات تقيس الحدود الدنيا للتعلم». وهنا يحدث الخطر المزدوج، حيث يلجأ الطلاب للدروس الخصوصية كضرورة لبرشمة المعلومات المطلوبة لاجتياز الامتحانات، وهنا يتكرس مفهوم «الأداء المعلب» للمعلم والمتعلم بل والنظام التعليمي ككل، فضلا عن عدم دخول المعلومات في بنية المعلم والمتعلم المعرفية ولا تشكل إطارا أو خلفية ثقافية يستند عليها في تقدمه المعرفي في إطار تقدمه في المراحل التعليمية المختلفة أو حتى في إطار حياته العامة.

---

(1) نستخدم هذا الاصطلاح نقلا عن الترجمة العربية لكتاب باولو فريري: المعلمون بناة ثقافة، ترجمة د.حامد عمار وآخرون، نشرة مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 2005، ص47 حيث يستخدم الكاتب والمترجمون اصطلاح «التعليب في تعليم المعلمين».

(2) د. فاروق فهمي: المدخل المنظومي وتحديات القرن الحادي والعشرين، منشور ضمن أعمال المؤتمر العلمي الأول لكلية التربية- جامعة القاهرة ببني سويف الذي عقد في أبريل 2003 تحت عنوان «المنظومية في إعداد المعلم مطلب رئيسي لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين»، منشورات الكلية 2003، ص38- 39.

1-3 وقد كنت شاهدا على ذلك حينما شاركت في تقويم الكتب الفلسفية المقررة على الثانوي العام في التعليم المصري، وطلب منا حذف الحشو والتكرار وتصحيح الأخطاء العلمية التي أشار إليها التقرير الذي قدمته للوزارة، وتم ذلك كمرحلة تمهيدية لإعداد كتب تدريسية جديدة حسب المواصفات القياسية العالمية والأهداف المرجوة من تدريس هذه المواد الفلسفية لطلاب الثانوي العام. وبعد أن تم نشر هذه الكتب بالتصويبات الجديدة، استدعيت من قبل الوزارة للقاء عبر الـVideo Conference مع معلمي الفلسفة في المحافظات المختلفة، وكم كانت المفاجأة أنهم اعترضوا على ما تم من تصحيح للأخطاء الواردة في تلك الكتب المقررة؛ ليس لكونها لم تكن أخطاء صححت، فقد شرحت لهم هذه الأخطاء ومبرر ضرورة تصحيحها حتى يتم فهم الموضوع المقرر بالشكل السليم، ولكن لأنهم قد تعودوا وطلابهم على ما كان يدرس بالشكل القديم!

وهكذا فإن واقع التعليم العربي يحفل بالكثير من مواطن القصور، وأخطرها هو ما أشرنا إليه ويلخصه ذلك «الأداء المعلب» الذي لا يكرس إلا الجمود والتخلف وعدم القدرة على الابتكار والإبداع فضلا عن الفهم والاستيعاب ودخول المعلومات في البنية المعرفية للمعلم والمتعلم.

1-4 ولعلنا في إطار ذلك لا نعجب إذا ما قلت إن إصلاح الفكر التربوي الحالي على ما هو عليه يعد من قبيل ضياع المزيد من الوقت والجهد فيما لا طائل من ورائه؛ لأن المعوقات في بنية الفكر التربوي السائد ذاته ولذلك فإن سبيل الإصلاح الوحيد هو محاولة تغيير الفكر السائد ذاته وإعادة بنائه من الأساس في ضوء مستجدات العصر من ناحية وفي ضوء ما نريد أن نحققه من أهداف يسعى العالم المتقدم كله إلى تحقيقها في نظمه التربوية والتعليمية من ناحية أخرى.

وفي اعتقادي أن إصلاح الفكر التربوي يبدأ من إصلاح التفكير ذاته وإصلاح التفكير يبدأ من الوعي بأهم المرتكزات المعرفية للقرن الحادي والعشرين، والتي كانت قبيل

بداية هذا القرن أشبه بالأحلام وأصبحت مع بدايته واقعا ملموسا يتعامل معه العالم المتقدم، ونريد نحن أن نلحق به في الفهم والمعرفة حتى يكون لنا ذات يوم القدرة على المشاركة الفعالة في صنع التقدم العلمي للعصر عبر نظام تربوي تعليمي يساعد على ذلك ويحفز عليه ولا يرضى إلا بالمشاركة الإيجابية في صنع التقدم العلمي وليس فقط بمعرفة واستهلاك منتجاته! والآن فما هي تلك المرتكزات الراهنة للتقدم؟ وما هي ملامح القرن الحادي والعشرين؟ وما هي المفاتيح الرئيسية له؟!

5-1 بداية أذكركم وأذكر نفسي أن ملامح التقدم في أي عصر لا يصنعها الزمان ولا بداية قرن أو نهاية آخر، وإنما يصنعها الإنسان حينما ينتبه إلى ضرورة تحسين وضعه وتطوير أدواته والاستمتاع بثمرات تقدمه في كافة مجالات الحياة. ولعل ذلك هو ما عبر عنه جابرييل جارسيا ماركيز G.G. Marquez حينما قال: «لا تنتظروا شيئا من القرن الحادي والعشرين بل هو الذي ينتظر منكم كل شيء»[1].

ومع ذلك فإن استشراف آفاق المستقبل إنما ينبع من ضرورات واقعية ومتطلبات مواجهة تحديات الحاضر التي من رحمها تولد آفاق هذا المستقبل. وعادة ما يجدد الإنسان تحدياته ويطور حياته بناء على تساؤلات تمس جوهر حياته وتخلق آفاق تطويرها، من قبل تلك التساؤلات التي طرحها الفيلسوف الشهير إيمانويل كانط E. Kant «ماذا يمكنني أن أعرف؟» و«ماذا يمكنني أن أفعل؟» و«ماذا يمكنني أن أعمل؟»، وهذه التساؤلات لا تتجدد بها فقط حياة الأفراد بل أيضا حياة المجتمعات إذا ما قمنا بتبديل ضمير الأنا الفردية إلى ضمير الأنا الجماعية «نحن»؛ فتحديد تحديات المستقبل يمكن أن تلخصه التساؤلات الآتية: ماذا نستطيع أن نعرف؟! وماذا يجب حاضرا ومستقبلا أن نفعل؟ وماذا يمكن لنا أن نأمل؟! فهذا هو ما يحدد من نكون في المستقبل؟![2]

(1) جاء ذلك في كلمة ألقاها في منتدى «رؤية الجيل القادم: أمريكا اللاتينية وجزر الكاريبي في مطلع الألفية الجديدة»، الذي عقدته منظمة اليونسكو والبنك الأمريكي للتنمية في الثامن من مارس 1999 بباريس.

(2) انظر التمهيد الذي كتبه جيروم بيندي للمؤلف الجماعي الذي أشرف على إصداره تحت رعاية اليونسكو بعنوان «مفاتيح القرن الحادي والعشرين»، تعريب حمادي الساحلي وعبد الرزاق=

إن الإجابة على هذه التساؤلات سواء كانت تخص الأنا الفردية أو الأنا الجماعية تتطلب إدراك أن لحظات الزمان الذي نتحرك ونفكر ونفعل في إطاره ثلاثة هي الماضي والحاضر والمستقبل، ولما كنا مشغولين الآن بالمستقبل فإن طبيعة المستقبل كما يتصوره هوج دي جوفنال H.De. Jouvenel تتجلى في ثلاثة مجالات: مجال الحرية ومجال القدرة ومجال العزيمة»[1]، وهو ما سبق أن أشرنا إليه في الباب الأول من هذا الكتاب؛ فالمستقبل مجال حرية لأنه ليس محددا، فهو مفتوح لعدة تطورات ممكنة، ومن ثم فهناك إمكانيات عديدة للتصرف وفرص متاحة للعاملين كي يغيروا مجرى الأحداث، وهو مجال قدرة لأنه بإمكاننا أن نستبق ما يحدث حتى لو لم يخبرنا أحد خبر اليقين عن ما سيحدث في الغد. ولا يعني القول بأن المستقبل مجال قدرة أننا مقتدرون كل الاقتدار على خلق الغد الذي نحلم به، بل يعني أنه ثمة مجموعة من العوامل التي تجعلنا جميعا في وضع ملاح ينبغي له في آن واحد أن يحاول استباق الريح التي أخذت تهب وأن يعجل بالرجوع إلى الميناء سالما، وهو مجال عزيمة إذا ما عرفنا في محيطنا الاستراتيجي المكان الذي نعتزم الذهاب إليه، وبهذا المعنى يكون المستقبل مجالا مفتوحا للتعبير عن الإرادة، ومجالا للحلم الذي يمحصه العقل تمحيصا، وهو في ذات الوقت يعد مجالا للتعبير عن مشروع سوف يتجند العديد من العاملين لتحقيقه[2].

وفي ضوء هذا التصور لطبيعة المستقبل الذي لا شك أننا نملك عناصر ضرورية لاستشرافه والمشاركة فيه، فهو لم يأتِ بعد ولكنه يعد مجالا لحريتنا في التصور والفعل بشرط امتلاك القدرة والعزيمة، وهو رغم أنه لم يأتِ بعد إلا أنه سيأتي من رحم الحاضر، والحاضر الذي يسلم نفسه مع نهايات القرن العشرين لبداية القرن الحادي والعشرين

=الحليوي وسعاد التريكي، ونشره المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون الملقب بيت الحكمة بقرطاج بتونس، 2003، ص14.

(1) هوج دي جوفنال: طبيعة المستقبل، ضمن كتاب «مفاتيح القرن الحادي والعشرين» السابق الإشارة إليه، ص43.

(2) انظر: نفس المرجع السابق، ص43 – 45.

يتمخض فيه التفاعل بين ثورات علمية ثلاثة هي «ثورة الكم» التي تمثلت في تحطيم نواة الـذرة، و«الثـورة البيوجزئية» وهي الثورة البيولوجية التي تمثلت في فك الشـفرة الوراثية المكتوبة علـى جزئيات الخلية المكونة للحياة، و«الثـورة المعلوماتية» المتمثلة في ثورة اكتشاف الكمبيوتر (الحاسوب) وما يترتب عليها من تدفق معلوماتي لا حدود له[1].

ويرى ميتشـيو كاكو M. Kaku أن القرن الحادي والعشـرين خلافـا للقرون الماضية سيتميز بالتضافر والتلاقح بين الحقول الثلاثة، مما يعد إيذانا بنقطة تحول مهمة في تاريخ تطور العلم، وسيتسـارع هذا التلاقح بين الثورات الثلاث بشـدة مما سـيعني تطور العلم معطيا إيانا قدرة لا سابق لها على التحكم في المادة والحياة والذكاء. إن العلاقة الجديدة بين الثورات الثلاث علاقة بالغة الديناميكية[2].

والواقـع الآن أنـه من الصعب على أي أحـد أن يكون عالما باحثا في المسـتقبل دون أن يكـون لديه بعـض المعرفة العلمية في الحقول الثلاثة، وكما يقول ميتشـيو كاكو: «منذ مدة يجد العلماء الذين لا يملكون بعض الفهم لهذه الثورات العلمية الثلاث أنفسـهم في قصور تنافسي واضح»[3].

1-6 والسـؤال الذي يطرح نفسـه هنا بالنسـبة لنا: أين نحن من كل ذلك؟ وأين معلمونا من هذه الثقافة العلمية التي لم تعد ترفا بل أصبحت ضرورة للمعلم والمتعلم على حد سواء إذا ما أردنا أن يكون لتعليمنا صلة بواقع العلم المعاصر؟!

لقـد كتـب «ثـورو» العميـد الأسـبق لكلية سـلون لـلإدارة فـي معهد ماساشوسـتس للتكنولوجيا يقول: «في القرن الحادي والعشـرين فإن القـدرة العقلية والخيال والابتكار وتنظيم التكنولوجيات الحديثة هي العناصر الإسـتراتيجية والأساسية»[4]، فأين نحن من

(1) انظر: ميتشـيو كاكو: رؤى مسـتقبلية - كيف سيغير العلم حياتنا في القرن الحادي والعشرين، ترجمة د. سعد الدين خرقان، نشرة عالم المعرفة (270)، الكويت، يونيو 2001، ص16 وما بعدها.

(2) نفسه، ص22.

(3) نفسه.

(4) نفسه، ص23.

إدراك هـذه العناصر الإسـتراتيجية الأساسـية للقرن الجديد؟! أين نحـن مما يؤكده ثورو نفسـه من: أن «المعارف والمهارات هي التي تقف اليوم وحدها كمصدر وحيد لأفضلية المقارنة»[1]؟!

وقبل أن نسـتطرد فـإن المقصود هنا بالمعـارف ليس المعلومات التـي تزخر بها كتبنا الدراسـية، ولا مؤلفات علمائنا التي يحفظها تلاميذهم سـواء كانوا معلمين أو متعلمين، وإنمـا المقصـود بهـا المعارف والمهارات التي تكتشـف مـن خلالها النظريـات العلمية الجديدة، والتي يصنع من خلالها المخترعون مخترعاتهم التكنولوجية المتقدمة.

وإذا ما أدركنا حقيقة أن «ثمانية وتسـعين في المائة من البحوث العلمية والتكنولوجية تجرى في الوقت الراهن في الدول المتقدمة وتسير هذه البحوث على تجاربها الخاصة، وأن نسـبة واحـد فـي المائة فقـط من هذه البحـوث توجه لدراسـة المشـكلات الخاصة بالبلـدان الناميـة»[2]، أقـول: إذا ما أدركنا هـذه الحقيقة أدركنا مدى مـا نعانيه من تخلف، ومدى الهوة الشاسعة بين معارف ومهارات الآخرين، وبين مهاراتنا ومعارفنا التي توقفت عند الحدود الدنيا لما ينبغي معرفته دون إنتاجه أو المشاركة في إنتاجه!

علـى كل حـال فـإن هـذه الهـوة المعرفية رغـم ضخامتهـا فإنـه ليس من المسـتحيل تجاوزهـا، فالتقـدم العلمي طوال تاريخ البشـرية لم يكن حكرا على أمـة دون أخرى، بل دائما تشارك في صنعه كل الأمم المتعاصرة رغم تقدم إحداها وتخلف الأخريات، وعلى ذلـك فإن علينا أن نتمسـك بالأمل في إزاحة هـذه الهوة وتخطيها بقـوة الإرادة والعزيمة التي يفرضها علينا التحدي الواجب مواجهته؛ تحدي التخلف العلمي، ولا أشـك لحظة فـي قدرتنـا على مواجهة هـذا التحدي إذا ما امتلكنـا الإرادة السـياسـية والعلمية، وأخذنا بالفعـل طريـق الخروج من نفـق التخلف العلمي، بدايـة من ضرورة نشـر الثقافة العلمية

(1) نفسه.

(2) نقلا عن هربرت شـيلر: الاتصال والهيمنة الثقافية، ترجمة د. وجيه سـمعان عبد المسيح، منشورات مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب 2007، ص85.

بلغتنا العربية وإتاحتها للمعلمين والمتعلمين، ونهاية بإصلاح وإعادة بناء الفكر التربوي والتعليمي الذي هو الطريق الوحيد للمشاركة الإيجابية في المعرفة العلمية وفي تاريخ العلم المعاصر[1].

خلاصة القول إن أهم ملامح القرن الحادي والعشرين لم تنفصل في مجملها عن القرون الثلاثة السابقة، فنحن عشنا فيها ولا نزال نعيش عصر سيادة العلم، وإن تميز القرن الأخير ومطلع هذا القرن الجديد بظهور هذه الثورات العلمية الثلاث، ويحمل المستقبل كما أشرنا فيما سبق ملامح تضافر هذه الثورات العلمية الثلاث. ولا شك أن مكتشفات علمية جديدة بفضل هذا التضافر ستغير وجه العالم وأهمها النانو تكنولوجي Nano Technology، تلك التكنولوجيا التي ستفتح آفاقا جديدة في علاقاتنا مع البيولوجيا والتكنولوجيا؛ فتكنولوجيا الأجهزة النانوية قد تستطيع في المستقبل التقاط الجزئيات من البيئة وجعلها تعيد إنتاج ذاتها خالقة عددا غير محدود من أجهزة الإنسان الآلي الجزيئية التي يمكنها إنجاز عجائب هندسية تتحدى تخيلنا[2]، وليس ببعيد عن ذلك ما ستحدثه ولادة عصر الوسائط المعلوماتية أو ما يطلق عليه عصر الإنفوميديا Infomedia Age الذي سيشارك بنصيب كبير في تغيير عالمنا وحياتنا[3] بعد أن يساهم كذلك في تطوير النظم التعليمية بصورة غير محدودة كما سنشير إلى ذلك فيما بعد، وبالطبع فإن إدراكنا لصورة التقدم العلمي في العصر الحاضر واستشراف آفاقه وصوره المستقبلية أصبح ضرورة يحتمها العصر، وينبغي أن يبنى عليها أي إصلاح للتفكير والتربية في القرن الحادي والعشرين؛ فمنظومة التقدم العلمي المعاصر تمثل خلاصة عشرات القيم الممثلة لثقافة التقدم التي ينشدها أي مجتمع يريد أن يتقدم، فالثقافة العلمية تتضمن

(1) انظر ما كتبناه حول التحول من ثقافة التخلف إلى ثقافة التنمية والتقدم في كتابنا: في فلسفة الثقافة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1999، ص127، وما بعدها.

(2) انظر: ميتشيو كاكو: نفس المرجع السابق، ص242 - 343.

(3) انظر: فرانك كيلش: ثورة الإنفوميديا - الوسائط المعلوماتية وكيف تغير عالمنا وحياتك؟ سلسلة عالم المعرفة (253)، الكويت، يناير 2000، ص11 وما بعدها.

قيما فلسفية ضرورية مثل العقلانية، والنقد، والحوار، فضلا عن كل أخلاقيات البحث العلمي القائم على الموضوعية، والتجربة، ووجود معيار لاختبار صدق النتائج... إلخ.

والحقيقة التي يعيها كل متأمل في هذا العصر العلمي وثقافته أنه على الصعيد الغربي، سواء في أوروبا أو في أمريكا أو حتى في الدول المتقدمة الأسيوية الأخرى مثل اليابان والصين وغيرها، يميل أكثر ناحية التقدم المادي لأنه يركز على تطوير الجانب التقني لإشباع أكبر كم من غرائز الإنسان، واستمتاعه بأكبر قدر من الراحة والاهتمام اعتمادا على الآلة وتطوير نظام آلي يتحكم في كل شيء لخدمة وإسعاد الإنسان، وهذا يعد على الجانب الآخر ملمحا للنقص في التقدم العلمي بصورته الراهنة. ولهذا بالطبع انعكاساته على النظم التربوية في الغرب أيضا مما حدا فلاسفة التربية والأخلاق الغربيين إلى التحذير ليس فقط من سوء النظام التعليمي، بل أيضا من خطورة التقدم العلمي الذي يتمخض عنه، والتطورات العلمية التي تتجه في معظمها لإشباع الجانب المادي - الغرائزي للإنسان مما يهدد حياة المجتمع البشري، وضياع صورة الإنسان واستبدالها بإنسان ميكانيكي، آلي، غرائزي، بهيمي.. وهذا الانقلاب يعاني منه العالم الآن مما استدعى تلك التحذيرات التي انطلقت منبهة إلى إمكان انهيار إنسانية الإنسان في المستقبل القريب، إن لم يكن قد بدأ هذا الانهيار منذ الآن في كثير من المجتمعات العالمية!

ولذلك أصبح من الضروري التأكيد على أن من أهم ملامح العصر الحالي ذلك التناقض القائم بين التقدم العلمي المذهل الذي بشرت به وتطورت بمقتضاه الثورات العلمية الثلاث السابق الإشارة إليها، وبين فقدان الإنسان شيئا فشيئا لأهم خصائصه: إنسانيته بما تشمله من عواطف وأخلاقيات نبيلة في غمرة سعيه إلى تحصيل أكبر قدر ممكن من الإشباع المادي للغرائز، دون أدنى اعتبار لقيم وأخلاقيات كان في السابق يرمي إليها وتناساها، بل أنساها له ما ينعم به من رفاهية مادية وإشباع غير محدود لغرائزه لدرجة قادته إلى التطرف في كل جوانب الحياة، فمن الجنسية المثلية إلى زواج الشواذ

إلـى المعانـاة مـن الأمراض التي ترتبت على ذلك كالإيدز والسـرطان، ولـم يعد ممكنا السـيطرة عليها إلا بالعودة إلى جادة الصواب وإعادة الاعتبار للأخلاق والدين كأساسين من أسـس حياة الإنسـان، وضرورة أن يمسـك اللجام الذي يحد من التطرف في إسـاءة استخدام نواتج التقدم العلمي.

ولعلنـا الآن قد توصلنا إلى إدراك أهم ملامح القرن العشـرين، وإبراز صورة التناقض الموجودة فيه حتى نتمكن من التفكير الصحيح في كيفية إعادة إصلاح التفكير والتربية في القرن الحادي والعشـرين على الصعيد العالمي من ناحية، وفي الإطار المحلي والقومي من ناحية أخرى.

1-7 إن إعادة بناء التفكير التربوي المعاصر ينبغي أن تبنى على إعادة التذكير بالأهداف الأربعـة الكبـرى للتعليـم، التي تـكاد تلقـى الاتفاق من فلاسـفة التربيـة الغربيين والشرقيين على حد سواء، وهي كما لخصها إدجار موران [1] كما يلي:

1- العبرة في التربية بالكيف لا بالكم:

وهذا الهدف قد عبر عنه ولخصه الفيلسـوف الشهير مونتاني منذ القرن السادس عشر حينمـا قـال: «إن العبرة فـي التربية بالكيف وليسـت بالكم»، والمقصود أنـه لا ينبغي في التعليم كما أشـرنا سـابقا أن نسـعى إلى حشـو الأدمغة بالمعلومات، بل ينبغي أن نسـعى إلى تنظيمها طبقا لمحاور حساسـة وجوهريـة وليس المقصود هنا تقليصا للكليات لترتد إلـى أجزائها الأولية، بل المقصـود هو تمييزها والربط بينها، حيـث تمكن مفاهيم النظام والتنظيـم الذاتي مـن البحث عن العلاقات بيـن الأجزاء والكل، ومـن إدراك التفاعلات والانبثاقـات (أي الصفات الجديدة الصادرة عن الكل المشـكل)؛ فالثقافة مثلا تظهر مع تأسـيس المجتمع انطلاقا من العلاقات بين الناس، ولكن مفعولها يرتد على بني الإنسـان الذين يحققون أنفسهم كأفراد.

(1) انظر: إدجار موران: إصلاح التفكير والتربية في القرن الحادي والعشرين، منشـور بكتاب «مفاتيح القرن الحادي والعشرين» السابق الإشارة إليه، ص366 وما بعدها.

2- التربية من أجل التعريف بمنزلة البشر في الكون:

إن هـذا الهـدف الذي نرمـي إليه من خـلال التعليم عرضه جان جاك روسـو في كتابه الشـهير «إميل» حينما قال: «أريد تعليمه المنزلة البشـرية»، وهذه إشارة منه إلى الضرورة الإنسانية التي تحتم على أي تعليم للبشر الاهتمام بإبراز النزعة الإنسانية؛ حيث إن البشر جميعا يعيشـون حياة مشـتركة، ويواجهون مصيرا مشـتركا، ويخضعون لمشاكل متماثلة تتصـل بالحيـاة والمـوت، وكل ذلك يشـير إلى ضرورة الربـط في الأنظمـة التعليمية بين المعرفة العلمية ومعرفة الإنسانيات.

3- التربية والتعليم للحياة (أعلمه كيف يحيا):

وهـذا أيضـا من الأهداف التي أكد عليها جان جاك روسـو في كتابه السـابق الإشـارة إليه حيث قال: «أريد أن أعلمه كيف يحيا» في إشـارة واضحة منه - ينبغي أن نأخذها في الحسبان في كل الأنظمة التعليمية - إلى أن التدريب لا يخص المعارف وحدها والتقنيات والمناهج المنتجة، بل ينبغي أن يهتم أيضا بعلاقات الشـخص بالآخر وبنفسه ذاتها، وفي ذلـك إشـارة أيضا إلـى أهمية تعليـم فنـون الموسـيقى والآداب المختلفـة باعتبارها لغة الأرواح والعواطف الإنسـانية، وهي ما يبث في الإنسان السمو والافتتان بالجمال، وهي مـا تجعل المرء يصمد في الحياة ويجعله يشـعر بالسـعادة والسـرور والحب والصداقة، وهي أمور من شأنها أن توحد شعور البشر.

وعموما فإن الهدفين السـابقين اللذين أشـار إليهما روسـو إنما يقدمان رؤية فلسـفية حـرص علـى تأكيدها في كل كتاباته وليـس فقط في كتاب «إميل»، هي تلـك الرؤية التي تعيد الاعتبار إلى إنسانية الإنسان: فطرته - عواطفه - روحانيته - مشاعره - أخلاقياته... إلـخ. وعلـى أي حال فإن إدجار موران يؤكـد على أن الرؤية الأصوب هـي «التوفيق بين الثقافة العلمية وثقافة الإنسانيات، الباقيتين على انفصال حتى الآن»[1].

---

(1) نفسه، ص369.

4- تكوين المواطنين:

وهذا الهدف يشير إلى المقصود الأعم بالمعنى السياسي للتربية والتعليم، إذ إن التعليم يهدف إلى تكوين المواطنين الواعين بانتمائهم المضاعف الوطني والكوني، وبين هذين الطرفين عبر مواطنات وسيطة - على حد تعبير موران - كالمواطنة الأوروبية مثلا. إن المواطنة هنا تعني العلم بأن التفرد يتضمن التعدد، وأن التعدد يتضمن التفرد، وهذا ما يجب أن يترسخ منذ المراحل الأولى للتربية، وهذا المعنى يتجاوز القصور في فكرة المواطنة بمعانيها التقليدية حيث إنها كانت عند المنادين بوحدة النوع البشري تتناسى التنوع، وكانت عند من يؤثرون التنوع تتناسى وحدة النوع البشري. أما إدراك أن المواطنة بمعناها الفردي وتحقيق الذات الفردية، أو بمعناها القومي وتحقيق الذات القومية، لا تتعارض مطلقا مع إدراك أن هذا الفرد أو هذا المجتمع أو ذاك إنما هو بالمفهوم الواسع للإنسان وللمواطنة ينتمي لوحدة النوع الإنساني ويخضع لنفس المصير ويعاني من نفس المشاكل الجوهرية.

إن موران هنا يريد أن يؤكد على أن ما هو فردي وما هو محلي أو قومي لا يتعارض في جوهر مسألة المواطنة مع ما هو عالمي. إن ما هو جزئي منبثق مما هو كلي والعكس، فالكل بشر ينتمون لنوع إنساني واحد وإن اختلفت الصفات والأهواء والثقافات.

وينبهنا في نهاية عرضه لهذه الأهداف التربوية التي من شأنها إصلاح التفكير الإنساني في العصر الراهن، ينبهنا إلى: «إن إصلاح التفكير ليس ترفا ذهنيا، ولكنه يستجيب لحاجة حيوية، إنه واحد من مكونات الحفاظ على الإنسانية تجاه القوى المهولة التي أطلقتها دون أن تكون قادرة حتى الساعة الراهنة على تعديلها»[1].

إن تلك الأهداف التربوية التي يعاد على أساسها صياغة التفكير التربوي في القرن الحادي والعشرين تتسق تماما مع ما بات يعرف الآن بالشكل الجديد للمعرفة الشاملة الذي يجمع - على حد تعبير روبرتو كرنيرو - ثلاثة أنواع من التقدم الإنساني:

(1) نفسه، ص371.

(أ) التنمية الشخصية والثقافية.

(ب) البحث عن المعنى أي عن مشاعر المواطنة والانتماء إلى أمة والتماهي مع الإنسانية، وهي مشاعر يتعين على المدرسة تغذيتها.

(جـ) اكتساب واقيات ضد خطر إقصاء التدريب بواسطة التمرين الثقافي المتواصل مدى الحياة، وبعيدا جدا عن الخروج من النظام المدرسي[1].

ولا شك أننا نتفق تماما مع هذه الرؤية المتكاملة للأسس التي ينبغي أن نعيد إصلاح تفكيرنا التربوي على أساسها، والمتسقة مع صور التقدم الإنساني المعاصر؛ فهي تمزج بين ما هو علمي وما هو إنساني، وتؤكد على أهمية التكامل في تحقيق الأهداف التربوية والترابط بينها، بحيث تشكل مواطنا يمتلك المعرفة التي يمتزج فيها ما هو علمي بما هو إنساني، ويتضافر فيها ما هو محلي وطني وما هو عالمي. إنها رؤية تراعي أن الإنسان ليس عقلا فقط، إنما هو أيضا روح وعواطف ومشاعر، وهي كذلك تراعي أن الإنسان ليس ابنا لبيئة محلية فقط، بل هو ابن للإنسان، ابن للنوع الإنساني كله، مما يفرض مراعاة قيم وحقوق الإنسان في أي موطن أو في أي بقعة من العالم، وأيا كان انتماؤه الطبقي أو العرقي، وأيا كانت موارده فقيرا كان أو غنيا.

وبالطبع فإن هذه الأهداف التربوية العامة ينبغي أن يعاد على أساسها النظر في دور المعلم ورسالته، فدوره ينبغي أن يتطور وفقا لهذه الأهداف ووفقا لتلك الأسس التي أشرنا إليها.

8-1 إن دور المعلم في القرن الحادي والعشرين سيشهد تحولا يشير إليه جويري ديلاكوت وهو عالم فيزيائي مهتم بقضايا التعليم ومناهجه الحديثة، حينما يقول: «إن التغيير الرئيسي الذي سيطرأ على النظام التربوي سيشهد تحويل مسئولية التدريب من المعلمين إلى المتعلمين أفرادا كانوا أو فرقا، وسيترتب على ذلك

---

(1) روبرت كرنيرو: الثقافة للجميع وعلى مدى الحياة والبرامج الجديدة، ضمن كتاب «مفاتيح القرن الحادي والعشرين» السابق الإشارة إليه، ص385.

تطـور فـي دور المعلـم أو المعلميـن؛ فحيـث كان المعلـم يقوم بوظيفـة «مزود» المعلومـات المتكاملـة أحيانا، سـيكلف مـن الآن فصاعدا بـ «قيـادة» المتعلمين، وهـي مهمـة لا تقل دقة وأهميـة عن مهامه السـابقة، بعبارة أخرى لـن يقتصر دور المعلم على جمع المعلومات من مصادر مختلفة، بل سيتطور متحولا إلى نوع من المحـرك الإدراكي الفاعل والقادر بطريقة بينة على عـرض آليات إدراكية معتمدة لا يعرف الناس عادة أنهم يواجهونها لأنهم لا يقدرون منها إلا النتائج»[1].

وبالطبـع فـإن هـذا التحول في مسئولية المعلم مـن الاقتصار على تزويـد المتعلمين بالمعلومـات إلـى مسـئولية قيادتهم يعني ببسـاطة أن إعـداد المعلم ينبغـي أن يتغير حتى يتمكـن مـن أداء هـذه المهام الجديـدة، إذ ينبغي – كما يقـول عبد الله السـيد أحد خبراء التربيـة المصرييـن – التأكيد على أن إعـداد المعلـم في العصر الحاضـر «يقتضي ضرورة اكتساب مهارات الاتصال ومهارات الحق في الحياة ورؤى اللحاق بالتطور، ولن يتحقق ذلك إلا من خلال التعلم الذاتي وإحلاله محل التدريب والتعليم الشكلي، وأيضا إحلال كيفيـة التعلـم مع التعليم المعتمد علـى ثقافة الذاكرة، وذلك من خـلال إمدادهم بالقدرة على توقع سرعة هذا التغيير واتجاهه واستشراف مستقبله ووضع السيناريوهات المتسمة بالشمولية والتكامل لمواجهته»[2].

وبوجـه عـام فإن على معلم هذا القـرن أن يدرك ويتفاعل مع الخطـوط الكبرى لثقافة التعلم في القرن الجديد، والتي حددها الخبراء فيما يلي[3]:

1– التنقل من مركز المعلومات نحو محيط المعرفة الحية والمعرفة المتحركة.

---

(1) جويري ديلاكوت: التربية عن بعد – تكنولوجيا حديثة ومناهج تدريب حديثة، منشـور ضمن كتاب «مفاتيح القرن الحادي والعشرين» السابق الإشارة إليه، ص373.

(2) د. عبد الله السيد عبد الجواد: المنظومية في إعداد المعلم خلال سنوات القرن الحادي والعشرين، منشور ضمن أعمال المؤتمر العلمي الأول لكلية التربية ببني سويف، سبقت الإشارة إليه، ص75.

(3) انظر: جويري ديلاكوت: نفس المرجع السابق، ص379.

2- المـرور من المحلي والوطني للوسـائط المعلوماتية نحـو أقطاب عديدة ومتعددة الجنسيات والثقافـات، والمقصـود هنـا الاسـتفادة من تدفـق وإتاحـة المعلومات على الجانبين؛ من المركز أي من الولايات المتحدة الأمريكية وشركائها الأوروبيات إلى بقية أنحاء العالم بثقافاته المتعددة وجنسـياته المختلفة، أو من الأخيرة إلى الولايات المتحدة وشريكاتها.

3- نقـل ممارسـة الكثيـف المعتم و«المنتج» إلى ممارسـة البيّن باسـتجلاء السـلوك الذهني والثقافي والإبداعي لدى الآخر، بما فيه من تناقض وصراع كلامي، وحوار وحركة تفكيـر فوضوية، والمقصـود من ذلك فيما يبدو لي أنه لا ينبغي الاكتفاء بالنقل أو التداول الذي تتيحه الوسائط المعلوماتية، بل ينبغي كذلك نقل الممارسات التي تترتب على هذا التـداول المعلوماتي، بما في ذلك صور التفكير المختلفة حوله، وصور الحوار والصراع المترتـب عليه؛ فثقافة التعلم لا تتوقف عند حدود تداول المعارف النظرية والمعلومات، بل تتجاوزها إلى الممارسات والمنتجات المترتبة على تلك المعارف والمعلومات.

4- الانتقال من اكتسـاب القيم الجامدة إلى الاكتشـاف المسـتمر للقيم التي لا تكون ثابتة والتي تعلل التدريب، وهذا يعني أن تطور أساليب التدريب يقتضي دوما تجدد القيم واكتشـاف قيـم جديـدة لم تكن موجـودة من قبل، وهـذه القيم الجديدة تتطلب أسـاليب جديدة للتدريب عليها وهكذا.

وعلـى ذلـك فـإن ثقافة التعلـم الجديـدة ينبغـي أن ترتبط لـدى معلم القـرن الحادي والعشـرين بما يسـميه الخبراء الأركان الأربعة للتدريب؛ تلك الأركان التي حددتها لجنة ديلـور Delors للتدريب في المسـتقبل وهي: تعلـم العرفان، تعلم الفعـل، تعلم الوجود وتعلم العيش مع الآخرين[1]. وهذه الأركان هي عبارة عن مهام بسيطة في صياغتها ولكن تطبيقهـا يمثل ضرورة من شـأنها توحيد جهود البشـر رغم صراعاتهـم العرقية والفوارق الثقافية واللغوية بينهم.

(1) روبرت كرنيرو، نفس المرجع السابق، ص382.

ولنضرب مثالا واحدا على ثقافة التعلم الجديدة وآلياتها التي تحتاج لتدريب سواء للمعلم أو للمتعلم، وهو ما يسمى بالتعلم الإلكتروني، حيث أصبح للتعلم الإلكتروني الآن ثلاثة أشكال: التعليم باستخدام الأقراص المدمجة CD، التعليم باستخدام الكتب الإلكترونية E.Books، التعليم عن بعد باستخدام شبكة الإنترنت Web based. إن هذه التقنيات الإلكترونية الرقمية باعتبارها وسائل اتصال ثنائية الاتجاه، وبفضل إمكاناتها التفاعلية ستمكن المنظومة التعليمية حال استخدامها من التغلب على كل المشاكل الخاصة بالحواجز الجغرافية والمكانية وتوفر فرصا لا محدودة للتعليم لكل من أراد أن يتعلم[1]، ولا شك أن امتلاك المعرفة والتدرب على هذه الوسائل واستخدامها في تعليم القرن الحادي والعشرين يمثل تحديا، ليس للدول المتقدمة التي بدأت استخدامها فعلا، بل للدول النامية التي قد تقف عوائق كثيرة إدارية ومالية واجتماعية، بل وسياسية أمام إمكانية استخدام الجانب الأكبر منها، والحقيقة أنه مع إدراكنا لكل هذه المعوقات فمن الضروري الإسراع في مواجهتها وتجاوزها إذا ما أردنا أن يكون لنا مشاركة فاعلة في عالم اليوم، عالم القرن الحادي والعشرين.

1-9 وختاما فإنه يمكننا إجمال رؤيتنا حول إصلاح الفكر التربوي العربي للقرن الحادي والعشرين في النقاط التالية:

أولا: إن إصلاح الفكر التربوي يتطلب بداية إصلاح نمط التفكير السائد ذاته، إذ لاشك أن هناك علاقة جدلية بين نمط التفكير السائد في أي مجتمع وبين نظامه التربوي والتعليمي.

ثانيًا: لا بد من التسليم بأن نظامنا التربوي والتعليمي الحالي به الكثير من أوجه النقص التي تتشابك بحيث لم يعد يصلح معها إصلاحات جزئية هنا أو هنا؛ فمناهجنا الدراسية

(1) انظر: د.جورج نوبار سيمونيان، الثقافة الإلكترونية، منشورات مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2004، ص 63 – 77؛ وانظر أيضا: فرانك كيلش، ثورة الإنفوميديا، مرجع سبق ذكره، ص415 وما بعدها.

قديمة ومملة وتجاوزها الزمن في كثير من التخصصات، ومعلمونا الحاليون قد تعودوا على نمط معين من التعليم التلقيني الجامد، الحريص على توصيل المعلومة المعلبة غير القابلة للمناقشة أو للحوار، أما طلابنا فقد فقدوا الثقة إلى حد كبير في نظمنا التربوية والتعليمية لأسباب شتى، فأصبح التعليم بالنسبة لهم مجرد أداة للحصول على الشهادة وليس أداة للمعرفة المتطورة أو الحياة الأفضل والمواطنة الصالحة، كما هو الحال في النظم التربوية والتعليمية المتطورة التي تتجدد بتجدد متطلبات الحياة الإنسانية، وتواكب التقدم العلمي للبشرية.

ثالثًا: إن إصلاح نظامنا التعليمي إذن يتطلب إصلاح نمط تفكيرنا نفسه، حيث إنه يتطلب التفكير من جديد في: لماذا نتعلم؟ وماذا يمكننا أن نفعل حتى يكون التعليم للمعرفة وصنع التقدم؟ وما هي سبل تحقيق أهدافنا التربوية والتعليمية بغض النظر عما هو سائد، إذ لا ينبغي أن نفكر إلا في شيء واحد هو أن نصنع نظاما تربويا تعليميا جديدا يحقق الأهداف المرجوة منه، ويتواكب مع كل صور التقدم الموجودة في العالم في ذات الوقت الذي يتوافق مع بيئتنا المحلية وقيمنا الوطنية مهما كانت المعوقات والاعتراضات.

رابعًا: إن مستقبل البشرية يتجلى في ثلاثة مجالات؛ مجال الحرية ومجال القدرة ومجال العزيمة، بمعنى أن المستقبل يمثل بالنسبة للجميع مجالا مفتوحا للتعبير عن الإرادة ومن يمتلك فيه إرادة التجديد والعزيمة على تحقيق هذا التجديد هو وحده الذي سيمتلك القدرة، فالمعرفة هي القوة، وأهم عناصر القوة الآن هي قوة المعرفة العلمية وتوظيفها في صنع التقدم في كل مجالات الحياة.

خامسًا: إن قوة المعرفة العلمية الآن وفي المستقبل تتمثل في تلاقح الثورات العلمية الثلاث: ثورة الكم التي تمثلت في تحطيم نواة الذرة، والثورة البيوجزيئية أي الثورة البيولوجية التي تمثلت في فك الشفرة الوراثية المكتوبة على جزيئات الخلية المكونة للحياة DNA، وثورة الكمبيوتر أو الثورة المعلوماتية التي جعلتنا نعيش عصر تدفق المعلومات، وكما يقول أحد المعنيين بقراءة تحديات القرن الحادي والعشرين: «إن

العلماء الذين لا يملكون فهم هذه الثورات العلمية الثلاث سيجدون أنفسهم في قصور تنافسي واضح!»، أو كما يقول آخر: «إن المعارف والمهارات هي التي تقف اليوم وحدها كمصدر وحيد لأفضلية المقارنة!».

سادسًا: إن ثقافة التعلم في القرن الجديد تقوم على إستراتيجية نقل أو ربط المعرفة النظرية بالسلوك والإبداع في الحياة، وهذا يتطلب دوما الانتقال من اكتساب القيم أو المعارف الجامدة إلى الاكتشاف المستمر للقيم والحاجات المتجددة للبشر حتى تتطور المعارف والممارسات المصاحبة أو المبنية عليها باستمرار.

سابعًا: إن ثقافة التربية والتعلم في القرن الجديد ينبغي أن تتم وفقا لأركان أساسية أربعة للتدريب فيما يرى الخبراء هي: التعلم للمعرفة، والتعلم للفعل، والتعلم للوجود والتعلم للعيش مع الآخرين.

ثامنًا: إن إصلاح نظامنا التعليمي وتجديد فكرنا التربوي وفقا لهذه التطورات العلمية الحالية وتفاعلاتها المستقبلية ينبغي أن يتواكب مع إدراك مرتكزات الفكر التربوي في القرن الجديد والعمل على هداها، وهذه المرتكزات تتمثل في أربعة هي: «التربية بالكيف لا بالكم»، «التربية وفق النزعة الإنسانية (منزلة البشر في الكون)»، «التربية للحياة»، «التربية للمواطنة بشقيها المحلي والعالمي».

تاسعًا: إن أي معوقات أو عقبات أيا كان نوعها ينبغي مواجهتها والتغلب عليها حتى يمكننا اجتياز عقبة التخلف في نظمنا التربوية والتعليمية، والتمسك بأمل إمكانية اللحاق والمشاركة الفاعلة في صنع الحياة الأفضل لنا وللآخرين، وفي اعتقادي أن أهم ما يواجهنا من عقبات هي عقبة الفكر الجامد الذي لا يتقبل الجديد أو التجديد، فهذه العقبة تتضاءل بجوارها عقبات أخرى كثيرا ما نتعلل بها مثل نقص الموارد والتمويل، أو عدم وجود الكوادر الكفء القادرة على حمل عبء التطوير وإحداث التغيير، فالموارد يمكن توفيرها ومشكلات التمويل يمكن التغلب عليها بوسائل شتى، والكفاءات موجودة وتنتظر الفرصة، أما الفكر الجامد والخوف من التجديد والتجريب فهو العقبة الكؤود التي ينبغي أن نمتلك الشجاعة لمواجهتها.

وعموما فالخروج من مأزق المعلب والجاهز والتقليدي ممكن بشرط امتلاك إرادة التغيير، والقدرة على التنفيذ بخيال متقد ورغبة حقيقية في الإنجاز والتقدم من كل أفراد المجتمع.

عاشرًا: إنني لا أشك في أن مجتمعنا بكل أفراده وطوائفه وفئاته - باستثناءات قليلة ومحدودة - لديه الرغبة في التغيير وحريص عليه بل ويطالب به، وعلى علماء التربية ومثقفي الأمة توجيه هذه الرغبة الصادقة واستغلالها في إحداث التغيير والتجديد في نظامنا التعليمي والتربوي وفقا لمتطلبات القرن الجديد وقيم المجتمع، وعلى القيادات السياسية والتنفيذية توفير كل الإمكانيات وتذليل كل العقبات، وإطلاق العنان للطاقات الشابة الواعية بمتطلبات العصر وآليات التعامل معه لرسم الخطط والإشراف على التنفيذ، فلم يعد ممكنا الإبقاء على ما هو كائن، ولم يعد ممكنا الوقوف أمام عجلة التقدم، ولم يعد باستطاعة أحد أن يتحمل عبء تخلف أمة كانت فيما مضى صانعة للمعرفة والتقدم الحضاري، وهي الآن تتطلع إلى العودة إلى المشاركة في صنعهما؛ فإرادة الحياة لدى من يملكون عزيمة التحدي عادة ما تتغلب على عوامل الفناء.

1-15 إن هذا الذي قلته في ضرورة إصلاح النظام التعليمي عن طريق هدم القديم هدما وإعادة بناء نظام تعليمي جديد ليس رؤيتي وحدي، بل إن أكبر علماء العصر والعالم العربي الكبير د. أحمد زويل قد أكده باقتدار في محاضرة له عن «مستقبل العلم في العالم العربي» ألقيت بدعوة من الأمم المتحدة في بيروت عام 2002م، حيث قدم في إطار حديثه عن الخطوات العملية لتحقيق النهضة والتي لخصها في خمس نقاط، كان أولها إنشاء نظام تعليمي جديد، مما يعني تغيير أساليب التعليم، والتركيز على التفكير الناقد والمنطقي، واستحداث تعليم علمي يرتكز على رؤية جديدة للقيم الأخلاقية الاجتماعية والثقافية، والهدف من ذلك هو إيجاد قوة عاملة متعلمة مؤهلة تتمتع بالمهارات التي يتطلبها القرن الحادي والعشرون، وذلك أمر لا يمكن إنجازه دون تغيير وضع المعلمين وتحسين تعليمهم[1].

---

(1) د. أحمد زويل: عصر العلم، دار الشروق بالقاهرة، الطبعة الخامسة عشرة، 2012م، ص205.

(2)

النهوض بالبحث العلمي

2-1 النهوض بالبحث العلمي والاستفادة من الثورات العلمية المعاصرة، ومن إسهامات علمائنا فيها؛ إذ إنه رغم كثرة معاهد البحوث العلمية في مصر والبلاد العربية خارج الجامعات وداخلها، فإن الواقع يقول إننا متخلفون في البحث العلمي، ولا شك أن السبب الرئيسي في ذلك ربما يرجع إلى قلة إنفاق الحكومات العربية على البحث العلمي؛ إذ لا يتعدى إنفاقها في ذلك المجال الحيوي 3.0٪[1] وبمقارنة بسيطة نجد أن مجموع ما تنفقه الدول المتخلفة ومنها دولنا العربية بالطبع لا يمثل أكثر من 1.6 بالمائة من مجموع إنفاق دول العالم المتقدمة على عمليات البحث العلمي وتوظيفه في تطوير التنمية[2].

وللتأكيد على ذلك إليكم هذه الحقيقة؛ فوفقًا لمعهد المعلومات العلمية بلغ مجموع الأوراق العلمية التي نشرت في أنحاء العالم كافة في السنوات الخمس الأخيرة (قبل عام 2002) بلغ 3.5 مليون ورقة، كانت مساهمة العالم العربي الذي يبلغ مجموع سكانه 280 مليون نسمة موزعين على 22بلدا أقل من مساهمة إسرائيل التي لا يتعدى مجموع سكانها 6 ملايين نسمة، إذ تتراوح مساهمة كل من البلدان العربية بين صفر في المائة (اليمن) و 0.3 في المائة (مصر) و 0.03 في المائة في معظم البلدان[3].

---

(1) د. زغلول راغب النجار،قضية التخلف العلمي والتقني في العالم الإسلامي المعاصر، سلسلة كتاب الأمة (20)، الدوحة، قطر، 1988م، ص83 - 84.

(2) نفسه.

(3) د. أحمد زويل، المرجع السابق، ص199.

وهذه الإحصاءات لا تعكس فقر العالم العربي في مجالات العلم والتكنولوجيا فقط على حد تعبير «د. زويل»[1]، بل تعكس حقيقة أننا في العالم العربي لا نهتم بالبحث العلمي، ولا نعي أهميته في النهوض وفي صنع التقدم على الأرض العربية، فقد اكتفت البلاد العربية في معظم الأحيان باستيراد التكنولوجيا الغربية، واعتمدت على الاستشارات الأجنبية اعتمادا يكاد يكون كاملا على ما في هذا وذاك من مخاطر كثيرة سبق أن حذرنا منها كثيرا[2]، لأن أبسط مخاطرها هو تكريس التخلف والتبعية، فضلا عن فقدان الثقة في أنفسنا وفي علمائنا وفي مراكزنا البحثية رغم قلتها.

2-2 إذن ما هي أسباب تخلفنا في البحث العلمي؟ وهل هذا راجع كما يقول بعض المفكرين الغربيين إلى تخلف الثقافة العربية والدين الإسلامي، وعدم إيماننا بأهمية العلم والبحث العلمي أم يرجع كما تقول تقارير التنمية البشرية التي يصدرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى قلة المعرفة وعدم توافر الحريات وعدم تمكين المرأة؟!

الحقيقة أنه لا هذا ولا ذاك؛ لأننا نعرف جيدا أن ثقافتنا العربية الأصيلة ومكونها الرئيسي الدين الإسلامي ليس ضد المعرفة ولا ضد البحث العلمي، بل العكس، فإن ديننا الإسلامي يعتبر أن التفكير والعمل فريضة، ويدعونا إلى البحث العلمي المدقق في كل ظواهر الكون، واعتبر ذلك تكليفا إلهيًا للإنسان عليه أن يقوم به على خير وجه، ولا شك أن تراثنا العربي الإسلامي في مجال العلم شاهد على أن العلماء العرب قد قدموا في كل العلوم إسهامات رائدة، واكتشافات لا يزال العالم الغربي وتقدمه العلمي شاهدا عليها حتى الآن[3].

(1) نفسه.

(2) انظر: د. مصطفى النشار: العقلية العربية بين إنتاج العلم واستيراد التقانة، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت - العدد (200)، 1995، ص121 - 126.

(3) انظر عرضًا لأهم جهود العلماء العرب في العلوم المختلفة في كتابنا: تاريخ العلم عند العرب، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2011م، ص 151 - 300، وانظر ما كتبه دونالد ر. هيل في كتابه «العلوم والهندسة في الحضارة الإسلامية - لبنات أساسية في صرح الحضارة الإنسانية، ترجمة د. أحمد فؤاد باشا، سلسلة عالم المعرفة (305)، الكويت، يوليه 2004.

كما أن تخلف العرب لا يعود - فيما يرى د. زويل - إلى أسباب وراثية أو إلى تركيبتهم الجينية كما يرى البعض فهم يملكون نفس التركيبة الجينية التي يملكها سائر البشر وبالطبع جميع الكائنات الحية وهي تتألف من الحروف الأربعة GCAT ويشهد تاريخهم أنهم قد حققوا في الماضي أعظم المنجزات، كما يبرهن العرب الذين هاجروا إلى الدول الغربية المتقدمة للعمل هناك في بيئة ملائمة على أنهم قادرون على التفوق في شتى المجالات وحتى في مجال العلم والتكنولوجيا الذي يحتكره الغرب حاليا[1].

إن العرب لديهم الموارد البشرية والمادية اللازمة للنهوض بالعلم والتكنولوجيا، إذن لا يزال السؤال قائما ما هي أسباب تخلفهم في البحث العلمي؟!

يرى د. زويل أن الشرط الأول الذي يفتقرون إليه في الوقت الراهن هو نظام منطقي وفكري واضح يلبي الاحتياجات الجماعية للسكان، ويقوم على أساس المعرفة والحرية على اعتبار أن البشر يختصون بميزة التفكير، وبالتالي يجب إصلاح التعليم في مستوياته كافة في العالم العربي لتحويله من عملية تلقين للمعلومات إلى عملية تعلم التلاميذ كيفية تشغيل عقولهم بصورة ناقدة وتوفر لهم خبرة عملية مباشرة. كما يجب القضاء على الأمية أو تخفيض نسبتها على الأقل[2]، وهذا ما أشرنا إليه في الفقرة السابقة عن النهوض بالتعليم؛ فالنهضة العلمية لا يمكن أن تبدأ إلا بأمرين متلازمين؛ (1) القضاء على الأمية قضاء تاما بحيث يكون كل الناس قادرين على القراءة والكتابة وهذا يعني توفير البيئة المناسبة لجودة الحياة ولتلقي المعارف العلمية والتشارك فيها والمشاركة في صنعها. (2) تغيير فلسفة التعليم العربية تماما بحيث ينسف النظام الحالي نسفا والبدء على أسس جديدة لخصها د. زويل فيما سبق وأشرنا إلى الكثير من تفاصيلها في الفقرة السابقة وفي الكثير مما كتبنا حول هذا الموضوع[3].

---

(1) د. أحمد زويل، عصر العلم، سبق ذكره، ص201.

(2) نفسه.

(3) انظر: د. مصطفى النشار، في فلسفة الثقافة، الدار المصرية السعودية بالقاهرة، الطبعة الثانية، 2012م، ص115 - 121، وانظر أيضًا: د. مصطفى النشار، في فلسفة التعليم - نحو إصلاح الفكر التربوي العربي للقرن الحادي والعشرين، الدار المصرية السعودية بالقاهرة 2009م؛ وكذلك =

أما الشـرط الثاني الذي يشـير إليه د. زويل وينقصنا لبناء نهضة علمية فيتمثل في إنشاء نظام قانوني جديد يعين بوضوح الحدود بين المجالات المدنية والثقافية والدينية، وينطبق على جميع المواطنين والقضاء على البيروقراطية التي تعيق التقدم في جميع المجالات، فالشـعوب العربيـة لا تقـل ذكاء وكفـاءة عن شـعوب جنوب شـرق آسـيا، والانتقال إلى مصاف الدول المتقدمة أمر ممكن شـريطة أن تعالج هذه القضايا بشـكل فكري ومتناسق وبروح الفريق[1].

وفـي ضوء هذا الأمر الثانـي الذي يطرحه د. زويل لنتجـاوز تخلفنا العلمي والخاص بوضـع هذا النظـام القانوني الذي يعين الحدود بين المجـالات المدنية والثقافية والدينية ويضمـن حريـة التفكيـر والإبـداع، أود أن أشـير إلـى أن هـذه الحـدود موجـودة بالفعل ولا تحتـاج إلا التذكيـر فقـط بما يلي لعـل الذكرى تنفـع المؤمنين وتعينهـم على إطلاق حريات البحث العلمي وضرورة توفير البيئة الملائمة له حتى نلحق بركب التقدم العلمي العالمي[2]:

1- إن الإسـلام باعتباره الدين الخاتم كان كما هو معلوم دين العقل والعلم معا، وهو الدين الذي تتمايز في ظله ميادين المعرفة؛ فالدين أساسه الوحي، والفلسفة أساسها العقل، والعلم أساسـه التجربة. وقد أدرك علماء الإسـلام الأوائل ومفكروه ذلك جيدا فأكدوا على ذلك التمايز بين الأنسـاق المعرفية، وأدركوا أن العلم الإنسـاني ليـس دينا وأن عقائد الدين الموحى بها مطلقة الصدق وليسـت علما من جنس ما نعرفه عن معنى العلم الإنساني في التاريخ.

2- إن موقفنـا العقلـي والديني معا يدعم البحث العلمي والتقدم العلمى؛ فليس هناك خيـار أمامنا مـع الانتصارات المتلاحقة للعلم في خدمة الإنسـان إلا أن ندعو إلى

=د. مصطفى النشـار: العلاج بالفلسفة، بحوث ومقالات في الفلسفة التطبيقية وفلسفة الفعل، الدار المصرية السعودية بالقاهرة، 2010م، ص73 - 124.

(1) د. أحمد زويل، نفس المرجع السابق، ص201.

(2) انظر تفاصيل هذه النقاط في كتابنا: العلاج بالفلسفة، سبق الإشارة إليه، ص184 - 186، وقارن ذلك بما كتبناه في كتابنا: في فلسفة الثقافة، سبق الإشارة إليه، ص123.

الأخـذ بأسـباب العلم ودعـم التقدم العلمـي في كل مجـالات الحيـاة، طالما لم يتعارض هذا التقدم العلمي مع الحفاظ على قدسـية الحياة الإنسـانية وخصوصية المبادئ القيمية التي توصل إليها البشر طوال تاريخهم العقلي الممتد، مثل الحفاظ على الحريات وعدم التدخل في خصوصية الإنسان وإفساد حياته.

3- إن الغرب المتقدم علميا الآن لم يصنع تقدمه من فراغ، بل كان اسـتغلالا للتراكم المعرفي- العلمي الذي تحقق عبر العصور من الشـرق القديم بحضاراته الخمس الكبـرى، إلى الحضارة اليونانية والرومانية إلى الحضارة العربية الإسـلامية ومنها جميعا إلى الحضارة الغربية الحديثة. إن التقدم العلمي تراكمي ومن ثم فقد تشارك فيـه كل البشـر وكل الحضـارات ولا يحق لأحد أن يدعي أنه المبـدع أو أنه وحده أصل التقدم وصانعه.

4- إن الحقيقة السـابقة تدعونا أولا إلى الثقة بالنفس وبإمكانياتنا البشرية القادرة الآن - كما كانت فيما سبق - على صنع الإبداع العلمي، ومواصلة المشاركة في صناعة التقدم الإنساني على كل المسارات وفي كل المجالات وعلى رأسها مجال العلم والتكنولوجيـا. كل مـا هنالـك أنه ينبغي علينـا أن نتيح لعلمائنـا الفرصة وأن نهيئ لهـم البيئة العلمية المواتية للإبداع، ونوفر لهم الإمكانيات المادية اللازمة للإبداع والتـي يسـتطيعون من خلالهـا تحقيق الإنجـازات العلمية التي تضيـف إلى العلم الغربـي، فضـلا عن القـدرة على تطويـع التقدم العلمـي الغربي لخدمـة الأهداف القومية ومواجهة التحديات التي تتجدد يوما بعد يوم وعاما بعد عام.

3-2 ويمكن أن نقترح هنا معالم لخطة إستراتيجية عربية لتحقيق النهضة العلمية بواسطة التركيـز على البحث العلمي من سـبع نقاط، الثلاثة الأولى مـن عندنا[1]، والأربع الأخيرة من لدن العالم العربي الكبير د. زويل[2]:

(1) انظر تفاصيل هذه النقاط الثلاثة الأولى في بحثنا السابق الإشارة إليه، العقلية العربية بين إنتاج العلم واستيراد التقانة، ص131 - 136.

(2) د. أحمـد زويـل، نفس المرجع السـابق، ص205 - 206، وانظر أيضا نفـس المرجع للدكتور زويل، ص215 - 217.

1- وجوب إنشاء العديد من المراكز البحثية في مختلف التخصصات العلمية وفي مختلف البلاد العربية للقيام بمشروعات بحثية ضخمة تستهدف حل مشكلات وسد احتياجات البيئة العربية، كما تستهدف خلق كوادر علمية واعية ومدربة على أعلى مستوى، ويفضل أن يقوم بالإشراف عليها وعلى تدريب كوادرها العلماء العرب من العقول العربية المهاجرة، ولا شك أنهم سيلبون نداء الوطن إذا ما شعروا بجدية العرض وبتوافر الإمكانيات المادية اللازمة والمعدات الحديثة، فضلا عن توافر التقدير الوطني ماديا ومعنويا لإمكانياتهم العلمية ولقدراتهم، البحثية العالية التي اكتسبوها نتيجة خبراتهم الواسعة واحتكاكهم واشتغالهم بالمراكز البحثية المتقدمة في الغرب.

2- إنشاء المراكز المتخصصة للتعريب والترجمة العلمية في كل فروع العلم، وهذه المراكز ستقوم بمهمة غاية في الصعوبة وشديدة الأهمية؛ أما الصعوبة فهي تكمن في أن على هذه المراكز أن تلاحق أي وكل جديد يصدر في البلاد المتقدمة علميا وتكنولوجيا وتنقله فور صدوره إلى القارئ العربي. أما أهمية هذه الترجمات فلا تقدر بثمن لأن من شأنها أن تخلق البيئة العلمية المناسبة للتقدم العلمي بنشر الثقافة العلمية باللغة العربية باعتبارها اللغة الوطنية التي يتحدث بها الناس، كل الناس، ويقرءون بها، ومن شأن هذه الترجمات أيضا أن تساعد الدارس العربي المبتدئ على فهم واستيعاب العلوم الغربية بلغته القومية، وهكذا فعلت كل شعوب العالم وكل لغاته، وليس ثمة مجال أمامنا للنهضة العلمية إلا وكل العلوم منقولة أمام أبناء العربية بلغتهم القومية التي يتقنونها ويفهمونها.

3- ضرورة التركيز على التنشئة والتربية العلمية للشباب العربي، ليس فقط بتحديث النظام التعليمي والتركيز فيه على تعلم العلوم، وإنما أيضا ينبغي التركيز على تنمية القدرات العلمية والبحثية للطلاب العرب في المدارس والجامعات بتعويدهم على الاطلاع على الثقافة العلمية عبر دوريات متخصصة وزيارات ميدانية

للمراكز البحثية العلمية المحلية والإقليمية والدولية، وعبر زيارات التبادل العلمي الطلابي، وكذلك عبر وسائل إعلام هادفة إلى التثقيف العلمي الذي يستضيف كبار العلماء ويستعرض إنجازاتهم ومكتشفاتهم العلمية ويزورهم في معاملهم البحثية... إلخ.

4- إنشاء مراكز تفوق مضيئة للبحث العلمي تكون في نفس مستوى نظيراتها في العالم المتقدم وتركز على المجالات البحثية المهمة للمنطقة والمشاركة العالمية. وينبغي الاستناد في إنشاء هذه المراكز إلى رؤية واضحة ونظام مؤسسي ولا ينبغي اعتبارها مؤسسات تجارية.

5- إنشاء صناعات جديدة تستند على العلم والتكنولوجيا المستحدثة والمطورة محليا لا على التكنولوجيا المستوردة من الخارج، إن نقل التكنولوجيا شيء ينبغي تشجيعه، ولكن بدون قاعدة محلية ستظل هذه الصناعات الجديدة مرهونة بالخبرة الخارجية. وينبغي أن تكون لهذه الصناعات صلة قوية بحدائق التكنولوجيا وذلك لإشراك الأجيال الجديدة من المتخرجين. ونجاح هذه الصناعات الجديدة مرهون بمشاركة القطاع الخاص وبإزالة العقبات البيروقراطية تماما.

6- إنشاء مؤسسة وطنية للعلم والتكنولوجيا تدعم البحث العلمي والتطوير في مجال العلم والتكنولوجيا استنادا إلى نظام يقوم على أساس التميز العلمي دون سواه.

7- إنشاء الأكاديمية العربية للعلوم بحيث تضم أفضل الخبراء في مجال العلم والتكنولوجيا في العالم العربي، وتتيح لهم تبادل المعرفة مع نظرائهم في شتى أنحاء العالم. وينبغي أن تكون هذه الأكاديمية بمثابة بيت خبرة يتولى دراسة المشاكل الوطنية المهمة ويقترح على الحكومات الحلول الملائمة لها ولا بد من أن تتمتع هذه الأكاديمية باستقلالية كاملة.

والحقيقة أن هذه المقترحات للنهوض بالبحث العلمي العربي لا يمكن أن تنفذ إلا في ضوء إرادة سياسية واضحة يتبناها الزعماء العرب ويدعمونها. فأنا مؤمن تماما بمقولة د. زويل التي يقول فيها: «إن نقص القاعدة العلمية والتكنولوجية في أي دولة ليس دائما

ناتجا عن فقر المصادر أو الثروة البشرية ولكنها أحيانا تنبع من غياب الإرادة في تقرير الدور الحيوي الذي تلعبه العلوم والتكنولوجيا في التنمية. فضلا عن عدم وجود سياسة واضحة للتعرف على الاحتياجات القومية الحقيقية[1]». إذن لا بد من إرادة سياسية واعية بأهمية التعليم والبحث العلمي معا كقاطرة هي التي ستسحبنا بالفعل إلى بناء نهضة جديدة في المستقبل العربي المشترك.

أما الحقيقة الثانية التي ينبغي أن ندركها في هذا الإطار أن عالمنا العربي إذا ما اتحدت إرادته لا يفتقد أبدا لا القدرة المادية ولا القدرات البشرية، إذ ليس العالم العربي بأقل في قدراته المادية والبشرية من دول حققت هذا التقدم اعتمادا على قدراتها الذاتية مثل ماليزيا وكوريا والبرازيل وفي غضون سنوات قليلة.

إن الكثير من الجهود العربية قد بذلت في هذا المجال، ففي دول عربية عديدة أنشئت المراكز البحثية المتخصصة والمؤسسات الوطنية للعلم والتكنولوجيا لكنها جهود مشتتة، فقد بدأت مصر على سبيل المثال بإنشاء مثل هذه المراكز البحثية التخصصية، وها هي تشرع في إنشاء مدينة زويل العلمية كمركز مضيء للبحث العلمي والتكنولوجيا المتقدمة الذي ربما تنشأ حوله الصناعات التي تستفيد منه، وربما تنشأ حوله ما عرف بمدن المعرفة في مدينتي 6 أكتوبر والشيخ زايد كما سنشير فيما بعد. وقد تكون هناك محاولات شبيهة في بعض البلاد العربية كالمملكة العربية السعودية والأردن وقطر والإمارات، ولكن تبقى كل هذه محاولات متفرقة وجهودًا مشتتة لا بد أن نتفق على ضرورة التنسيق بينها وتطويرها بعمل عربي مشترك في المستقبل القريب، إذ لم نعد كعرب نملك ترف التردد واللف والدوران خاصة في هذه المسألة الحيوية. فلنكن سياسيا مختلفين ولكن لا بد أن نتوحد في كيانات اقتصادية وعلمية حتى يمكن أن ننهض ونحقق المستقبل الأفضل لشعبنا العربي العظيم. إن رغبة الشعوب في التوحد والنهوض واحدة ولا ينبغي لإرادات الزعماء السياسية أن تقف أمامها بأي شكل من الأشكال، فالمستقبل للشعوب دائما وليس لأي قيادات أو حكام مهما كانت أعمارهم!!

(1) د. أحمد زويل، نفس المرجع، ص190.

(3)

التحول إلى عصر مجتمع واقتصاد المعرفة

3-1 التحول إلى عصر مجتمع واقتصاد المعرفة أصبح ضرورة ملحة للدخول إلى عالم القرن الواحد والعشرين وما بعده، إن كل تكنولوجيا جديدة تفرز مجتمعا جديدا؛ فكما أفرزت تكنولوجيا الصناعة مجتمعا صناعيا مختلفا عن مجتمع الزراعة، وأفرزت تكنولوجيا المعلومات مجتمعا للمعلومات مختلفا عن مجتمع الصناعة، فإن النقلة النوعية التي تميز اللحظة الحضارية الراهنة هي الانتقال من عصر مجتمع المعلومات إلى عصر ومجتمع المعرفة. ورغم ما قد يبدو ظاهريا من تشابه بين مصطلحي «المعلومات» و «المعرفة» إلا أن ثمة اختلافات جوهرية بينهما؛ فمجتمع المعلومات وليد عصر المعلومات الذي يعتمد على فيض من المعلومات التي توفرها أجهزة الحواسب الآلية، وسببت الانتقال الحر للمعلومات والأفكار وتنظيم موارد المعلومات وتمثيلها رقميا بحيث يسهل الوصول إليها وتحويلها وإدماجها؛ بينما مجتمع المعرفة يقوم على استغلال المعرفة كأهم مورد لتنمية جميع القطاعات الاقتصادية والإنماء الاجتماعي بصفة عامة، علاوة على كون صناعة المعرفة قطاعا قائما بذاته يشمل البحوث والتطوير وصناعة النشر وصناعة البرمجيات. ويتمحور مجتمع المعرفة حول بناء القدرات Capacity building للبحث عن المعلومات وتنظيمها ومعالجتها وتحويلها واستخلاص المعرفة من أجل تطبيقها في الأغراض المختلفة للتنمية البشرية. وعلى ذلك فإن مفهوم مجتمع المعرفة يتجاوز النفاذ إلى المعلومات وإتاحتها للجميع، إلى تحويلها إلى مواد ملموسة من المعارف النظرية والتطبيقية والأساليب

التكنولوجية والهندسية والتنظيمية التي تسهم بصورة مباشرة في التنمية المستدامة للمجتمع وتضمن توفير الاحتياجات الضرورية وتكفل الحريات الأساسية للجميع[1].

3-2 إن استخدام مصطلح المعرفة يرجع بالطبع إلى تقرير منظمة اليونسكو الذي أصدرته تحت عنوان نحو مجتمعات المعرفة، وكان ذلك لسد أوجه النقص في استخدام مصطلح مجتمع المعلومات وتجاوزه؛ لأن المعلومات في حد ذاتها ليست هامة، فالأهم منها هو كيفية استخلاص معرفة واضحة من هذه المعلومات يمكن توظيفها في حل مشكلات بعينها ثم في توليد معارف جديدة في أي جال من المجالات. ومن هنا فإن مفهوم «المعرفة» يعد أشمل بكثير من مفهوم «المعلومات» لأنه يعني ببساطة أكثر:

1- النفاذ إلى مصادر المعرفة الذي يشمل البحث عن المعرفة استرجاعها والتواصل مع من يمتلكون ناصيتها من أهل العلم والخبرة.

2- استيعاب المعرفة القائمة من خلال تحليل المعلومات وتبويبها وفهرستها وترشيحها واستخلاص ما يمكن استخلاصه منها من مفاهيم وأفكار محورية.

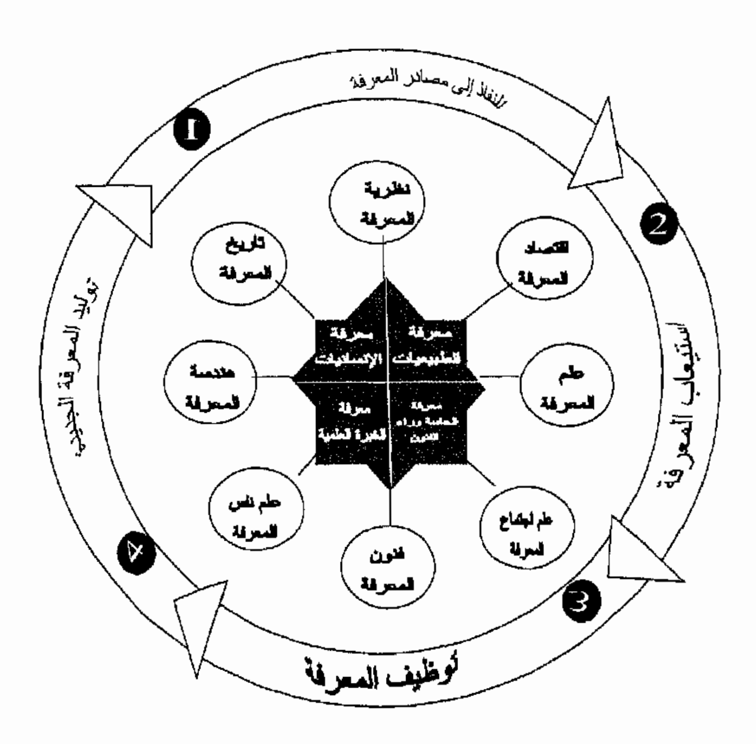
3- توظيف المعرفة من خلال استحداث وسائل وأساليب تطبيق موارد المعرفة لتوصيف المشكلات وحلها.

4- توليد المعرفة الجديدة الذي يعني استغلال المعرفة القائمة في توليد المعرفة الجديدة غير المسبوقة، أو المعرفة البديلة التي تحل محل معرفة متقادمة ينبغي إهلاكها والاستغناء عنها، إن هذا هو ما يسمى لدى المختصين بدورة اكتساب المعرفة[2].

---

(1) انظر: الثقافة العربية في عصر المعلومات، إعداد د. نبيل علي ونشرته المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بتونس، 2008م، ص60 - 61.

(2) انظر: نفس المرجع السابق، 63 - 65، والشكل الوارد هنا نقلا عن نفس المرجع، ص63.



شكل رقم (1) الإطار العام لمنظومة المعرفة

إن التنمية البشرية القائمة على المعرفة في عصرنا الحالي لا تتحقق إلا إذا اكتملت هذه الدورة. إننا نقع في خطأ تصور أن مجرد امتلاك الحواسيب الآلية وتوفر المعلومات الهائلة على شبكة الإنترنت يعني أننا نمتلك المعرفة ويمكننا استغلالها اقتصاديا، بينما الحقيقة أن الدخول إلى عصر المعرفة واستخدام آلياته لا بد من أن يكون من خلال هذه الدورة رباعية الخطوات. إننا في العالم العربي نقع في خطأ كبير حينما نكتفي بمجرد القدرة على النفاذ إلى مصادر المعلومات غافلين عن بقية المهام الأخرى!

3-3 إننا لكي ندخل إلى هذا العصر الجديد لا بد من أن نمتلك رؤية محددة لسد ما يسمى «الفجوة المعرفية» بيننا وبين الأمم المتقدمة في هذا المجال، وسد هذه الفجوة يعني تلقائيا توفير الشروط اللازمة لبناء مجتمع المعرفة. وتتخلص هذه الشروط كما وصفها د. نبيل علي في التقرير الذي بثته المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم تحت عنوان «الثقافة العربية في عصر المعلومات»[1]، في:

(1) إطلاق حرية التعبير التي لا تعتبر في عصرنا مجرد شأن سياسي بل لها أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وذات علاقة قوية بالتنمية وبخاصة في شأن مجتمع المعرفة الذي يستحيل بناؤه في بيئة تقمع الرأي وتخرس الأفواه.

(2) ضمان الحريات السياسية التي هي أساس من أسس التنمية البشرية وجهود تمكين الأفراد والجماعات والمؤسسات وحقوق الإنسان، وعلى رأسها حق النفاذ إلى مصادر المعرفة وتوفير فرص التعلم مدى الحياة أمام المجتمع.

(3) وجوب المشاركة الجماعية حيث إن ثقافة الويب Web أو الثقافة الرقمية بحكم طبيعتها ثقافة جماعية، ويتم معظمها بشكل جماعي من تأدية الأعمال إلى إنتاج المعرفة وإقامة المشروعات حتى حلقات السمر وممارسة ألعاب الفيديو. وهنا يبدو أن عالمنا العربي بحاجة ماسة إلى التغلب على ما يعوقه للزحف إلى عصر المعرفة، لأن بين جنباته 70مليون أمي لا يعرفون القراءة والكتابة، ومن ثم فهم عاجزون عن هذه المشاركة وغير قادرين على النفاذ إلى مصادر المعرفة، كما أنه حتى بين المتعلمين من هم غير قادرين على المشاركة الإيجابية في الحلقات النقاشية المشتركة سواء في جماعات النقاش Discussion groups أو في جماعات الاهتمام المشترك Common interest groups. إن إحياء روح المشاركة الجماعية بين العرب والعرب أو بين العرب وغيرهم تتطلب تضافر الجهود على المستوى التعليمي والإعلامي والتنظيمي، وتوفر الإرادة التي

(1) انظر: نفس المرجع السابق، ص70 – 80.

تجعل من عملية وضع السياسات والتشريعات عملًا جماعيًا يشارك فيه الأفراد والجماعات المحلية.

(4) ضرورة الحشد المحلي والتكتل الإقليمي؛ فعلى الصعيد المحلي تتطلب تنمية عصر المعلومات توزيع الأدوار بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص والقطاع الأهلي، وكذلك تتطلب المنظمات غير الحكومية وتضافر جهود المؤسسات التربوية والإعلامية والثقافية لإحداث النقلة النوعية المطلوبة. أما على الصعيد العالمي فهناك توجه لحشد الحكومات من خلال المنظمات الدولية، ومن جهة أخرى هناك اندماجات اقتصادية عملاقة تسعى للتكامل الأفقي والرأسي لحشد عناصر الاقتصاد المعرفي في تنظيمات موزعة جغرافيا ويسيطر عليها مركزيا باستخدام نظم معلومات الإدارة. إن علينا أن نخترق هذه الاندماجات ونسعى للدخول فيها حتى نتجنب النتائج الكارثية لعصر العولمة وانفراد دول المركز بكل المزايا دون بقية الدول. ولا شك أن ذلك لا يمكن أن يحدث إلا بتكتل معلوماتي عربي، والعالم العربي يمتلك طاقات بحثية كبيرة من مراكز البحوث وإعداد الباحثين في مجال المعلومات وعصر المعرفة، لكن هذه الطاقات لم تتحول بعد إلى قدرات فعلية في هيئة إنجازات تكنولوجية ومشاريع فوق قدرية.

(5) أهمية التكامل المعرفي، فهذا ملمح من ملامح عصر المعرفة حيث يتطلب من أي متخصص في أي علم من العلوم الإنسانية الإلمام بجانب من المعارف والعلوم الأخرى؛ فقد أدرك الغربيون الآن أنه ليس بالعلم النظري وحده تحل مشكلات الإنسانية، بل لا بد من الاستفادة من ثقافة المجتمعات المحلية في حل المشكلات مثل: مشكلة حرائق الغابات ومنع انتشار الأوبئة والفيروسات والحفاظ على البيئة. أما ثقافتنا العربية فلا تزال تشكو من الانفصال الحاد بين ثقافة الطبيعيات وثقافة الإنسانيات، فضلا عن ندرة المتعلم والباحث العربي القادر على تجاوز نطاق تخصصه إلى عالم المعرفة الواسع الفسيح.

3-4 ولعل السؤال الآن وفي ظل هذه العوامل الخمس التي ينبغي أن تتوافر في البيئة العربية لكي نتجاوز الفجوة المعرفية، هل من سبيل للحاق بعصر المعرفة وتجاوز كل العوائق التي تعوق ذلك؟!

إن السبيل إلى ذلك في اعتقادي هو البدء بما قلناه من قبل عن ضرورة النهضة التعليمية التي تنسف الأمية نسفا ومعها فلسفة التعليم التلقينية التي درجنا عليها، وإذا ما تحقق ذلك مع خطة إستراتيجية عربية قوية للنهوض بالبحث العلمي كما سبق أن أشرنا، فإنه يمكن بالتوازي الاستفادة من القاعدة الكبيرة للنهضة المعلوماتية التي تشهدها بلادنا العربية من أقصاها إلى أقصاها. فلدينا الشباب الواعد الواعي الذي يمتلك ناصية المعلوماتية ويكفيه لأن ينتقل إلى عصر المعرفة الوعي بأسسه وبتحدياته حتى يمكنه التغلب عليها مستعينا بالخبرات العربية الدولية. فنحن على الصعيد العلمي والمعرفي نعيش عالميا ما أسميه «عصر زويل» فماذا يمكن أن نستفيده منه في دخول عصر المعرفة؟!

3-4 إن د. زويل بدأ فعلا مشروعا علميا في مصر لبناء قاعدة علمية ومعرفية شاملة للتقدم العلمي تحت مسمى «مدينة زويل العلمية- المشروع العلمي القومي لمصر»، وهو مدينة علمية متكاملة تضم بين منشآتها بعض المعاهد العلمية المتخصصة لتمثل النموذج المنشود لقيادة التقدم العلمي ليس في هذه المدينة وحدها، بل في ربوع مصر كلها... إلخ. وإني لأتخيل في حالة نجاح هذه المدينة العلمية بمنشآتها البحثية وملحقاتها الصناعية، أنها ستتوسع لتعقد اتفاقيات شراكة معرفية وإنتاجية مع المشروعات الصناعية والتكنولوجية الكبرى في مدينتي الشيخ زايد و6 أكتوبر، فضلا عن المشروعات الاستثمارية بالقرية الذكية والجامعات الموجودة في هذه المنطقة وعلى رأسها الفرع الدولي لجامعة القاهرة وجامعة النيل. ومع هذا التوسع سيصبح لدينا واحدة من كبريات المدن المعرفية في العالم.

«والمدن المعرفية» لمن لا يعرف حتى الآن هي أحد فروع مجال التنمية القائم على المعرفة، وهي النتاج الطبيعي لما حدث من تقارب معاصر بين الدراسات الحضرية

والتخطيط وإدارة المعرفة العلمية، وهي ما يتشكل بمقتضاه ما تحدثنا عنه من قبل ما يسمى «مجتمع المعرفة» باعتباره المجتمع الذي يستغل بشكل كبير تقنيات المعلومات والاتصالات، ويزيد من مهارات ومعرفة سكانه لتحقيق التنمية الفردية والمجتمعية. وعادة ما تكون هذه المدن إشارة إلى تكون اقتصاد تعليمي تحركه الصادرات عالية القيمة المضافة التي يخلقها البحث العلمي والتقنية والعقول البشرية المتميزة، وتبرز مدن المعرفة عادة بفضل ثرواتها المعلوماتية المكتسبة التي تتمحور بصورة أساسية حول مؤسساتها التعليمية ومراكزها البحثية وقطاع الأعمال والمبدعين الذين يتعاملون معها. ويرى الخبراء - وهذا ما يحدث في مدينة زويل العلمية ويقدره د. زويل جيدا- أن دور الجامعات في الاقتصاد المعرفي دور محوري حيث تقوم الجامعات في هذا الإطار بثلاث وظائف أساسية هي تدريب أشخاص مؤهلين جيدا وإجراء الأبحاث ونقل المعرفة من أجل النمو الاقتصادي[1].

وقد اتفق على أن ثمة مؤشرات خمسة للنجاح في جامعات مدن المعرفة هي: 1- أن يكون لها إدارة وتنمية ذاتية للبنية التحتية. 2- أن تكون مستوردا خالصا للعقول المتميزة. 3- أن تكون جامعات عالمية المستوى. 4- أن تطلق استثمارات داخلية ضخمة. 5- أن تطور شبكات ذكية[2].

ولا شك أن هذه المؤشرات جميعا كانت في ذهن د. زويل وهو يضع أسس مشروعه العلمي الضخم الذي كان حلما وضع مبادرته عام 2000م[3]، وبدأ الآن تنفيذه على أرض الواقع مما يبشر بنهضة علمية كبرى «تضع مصر والعالم العربي على الخريطة العلمية في

(1) انظر فرانشيسكو خافيير كاريللو (محرر)، مدن المعرفة: المداخل والخبرات والرؤى، ترجمة د. خالد علي يوسف، الكويت، سلسلة عالم المعرفة (381)، أكتوبر 2011، ص15، ص47 - 48، ص200.

(2) نفس المرجع السابق، ص208.

(3) انظر نص مشروع مبادرة د. زويل في إنشاء مدينته العلمية في كتابه «رحلة عبر الزمن»، وكذلك في الطبعة الخامسة عشرة لكتاب «عصر العلم»، سبق الإشارة إليه، ص246.

البحث العلمي والتطوير وتتيح مشـاركة فعالة فـي العلوم والتكنولوجيا العالمية والتبادل الثقافي مع الثقافات العالمية»[1]. ومن ثم نستطيع القول بأننا عبر هذا المشروع ومثيله في دولنا العربية المختلفة الذي ربما ينشأ مستقبلا نكون قد دخلنا أو على وشك الدخول إلى ما يسمى قرن «مدن المعرفة» على حد تعبير كاريللو صاحب الكتاب السابق الإشارة إليه بنفس الاسـم، أو ما يسـمى عموما بقرن أو عصر المعرفة حيث القيمة المرتبطة بالمعرفة وتنميتها هي القوة الدافعة للتقدم الحضاري وهي العنصر الفاعل في التنافس الدولي.

6-3 ولأضـرب مثـالا واحـدا لكيـف يمكـن الدخـول إلى عصـر المعرفة مـن زاوية أخري هي اسـتغلال بعـض تكنولوجياته الخاصة بتطوير عمليـات التعليم والتعلم، تلك التكنولوجيـا من تكنولوجيات هذا العصر المعرفي الجديـد، وهي المعروفة بتكنولوجيا الواقـع الخائلي Virtual reality كأداة للثقافة والتعليـم[2]، إن هذه التكنولوجيا الجديدة تقوم على محاكاة الواقع، فالإنترنت على سـبيل المثال يمثل فضاء عاما تسـكنه خائليات عديـدة منها جماعات خائلية تتآلف وتجتمع فيما بينها عن بعد، وتجارة إلكترونية خائلية للبيع والشـراء، ومعارض خائلية لبيع الكتب يتم اقتناء المطبوعات منها، ومكتبات رقمية خائلية يتم فيها تجميع الوثائق الإلكترونية وهكذا. إن هذا التفاعل عبر هذا الواقع الخائلي للمكتبات والمتاحف والمتاجر... إلخ، مما أصبحنا على علم به الآن قد اتسعت تطبيقاته لينتقـل مـن الترفيه وعمليات البيع والشـراء إلـى أمور العلاج والجراحـة بل وكذلك إلى التعليم والتدريب.

وهنـا مربط الفـرس، فإذا كنا قد فاتنا الاسـتثمار الجيـد لعصر المعلومـات فلا ينبغي أن يفوتنا الاسـتفادة من هـذه التكنولوجيا التـي تعبر عن الواقع الخائلـي بمحاكاة الواقع الفعلـي؛ فمن خلال هذه التكنولوجيات يمكن إقامة عوالم ميكروية رقمية قوامها الرموز تتيح الفرصة لممارسة التجارب وتبادل الخبرات قبل القيام بها في عالم الواقع، ومن أمثلة

(1) د. أحمد زويل، عصر العلم، ص249.

(2) انظـر: د. نبيل علـي: الثقافة العربية في عصر المعلومات، المنظمة العربيـة للتربية والثقافة والعلوم، تونس، 2008م، ص100 وما بعدها.

ذلك إجراء التجارب في المختبرات الخائلية Virtual labs حيث يمكن للطالب التعرف على دقائق الذرات والجزئيات والجينات والتحليق في آفاق الكون وفضاء المجرات والغوص في أعماق المحيطات، بل يمكنه أن يقلص من حجمه ليسري على سبيل المثال مع الدماء في رحلتها عبر مسالك الدورة الدموية، كما تستخدم هذه التكنولوجيا في إقامة عوالم ميكروية أو حاضنات معرفة يمارس فيها الطالب حرية التعلم بالاكتشاف من خلال التجربة والخطأ. إن تكنولوجيا المحاكاة والعوالم الميكروية تقوم على واقع خائلي يسهل علينا تمثله حيث تضخم لنا الصغير الذي يصعب على عيوننا المجردة التمعن في دقائقه، وتقلص لنا الكبير الذي يتعذر علينا احتواؤه وتطمس لنا التفاصيل ليسهل علينا استخلاص الجوهر، كما يبرز لنا تفاصيل الأجزاء إن كانت شرطا لاستيعابنا طبيعة الكل الشامل. إن هذه التكنولوجيا ببساطة تمكننا من التعامل المرن جدا مع ثنائية الوجود: الزمان والمكان، مع متناهيات الكبر في الفضائيات الكونية والأزمنة الجيولوجية، وكذلك مع متناهيات الصغر مع الجسيمات المادية والبيولوجية من وحدات النانو ثانية والفيمتو ثانية، وعلاوة على ذلك فالواقع الخائلي عبر تكنولوجيا المحاكاة والعوالم الميكروية يعد بمثابة ماكيت يمكن أن نقيم فيه نماذج للمستقبل، ونختبر فيه سيناريوهات توقعاتنا لما يحمله لنا هذا المستقبل.

إن الميزة الكبرى لهذه التكنولوجيا أنها كسرت احتكار الصفوة العلمية للمعرفة العلمية المعقدة، وجعلتها متاحة وفي متناول كل الناس وذلك من خلال أساليب المحاكاة حيث يمكن لنا نشر المعرفة العلمية على الجميع حيث يمكنهم معرفة الذرة وتفاصيل الخلية والتعرف على البنية الداخلية للجسد البشري وأجزائه العضوية إلى غير ذلك من المعارف العلمية المعقدة، فضلا عن أنها تكنولوجيا تساعد في نشر المعرفة الآثارية والتاريخية على نطاق واسع وبأسلوب جذاب لطلابنا في مختلف المراحل التعليمية. إن مدارسنا وجامعاتنا في حاجة ماسة إلى مختبرات خائلية تعوض النقص في المختبرات الحقيقية، والقيام بما يتعذر القيام به في المختبرات التقليدية.

إن متاحفنا في حاجة إلى بيئة خائلية لعرض مقتنياتها في سياق تاريخي ومعرفي أوسع وأشمل حتى يتحول التاريخ إلى مادة حية تسهم في تطوير شخصية أبنائنا وتعميق وعيهم بتاريخهم وبقيمة تراثهم الحضاري عبر العصور[1].

إن الإسراع باستخدام هذه التكنولوجيا الجديدة وتعميمها وهي لا تزال حديثة العهد ممكن، بل وضروري للحاق بعصر المعرفة وبناء مجتمع المعرفة الحقيقي الذي يحولنا من مجرد مستهلكين للمعلومات والمعارف إلى مشاركين فيها ومبدعين في إطارها، أو على الأقل فهي ستمكننا من تطوير نظمنا التعليمية التي عفا عليها الزمان وتمكننا من نشر ثقافتنا وتراثنا بصورة تفاعلية خائلية يتفاعل معها العالم وتجلب إلينا ملايين السائحين بدلا من أن نترك الساحة للآخرين لاستغلالها مضيعين حقوقنا؛ فإسرائيل تسعى الآن إلى بناء نماذج خائلية لمدينة القدس العربية، وجامعة كارينجي ميلون ومتحف اللوفر يجريان تجارب خائلية على كنوز مصر الفرعونية! وما أخطر أن يطول انتظارنا لنجد أنفسنا في النهاية فئران تجارب لمغامراتهم الخائلية.

(1) نفس المرجع السابق، ص102.

(4)

إصلاح وتحديث الخطاب الديني

4-1 إن إصلاح وتحديث الخطاب الديني أصبح ضرورة ينبغي الاتفاق عليها والعمل بها، إذ مما لا شك فيه أن عصرنا الحالي الذي يتميز بظهور وبروز النزعة الدينية بشكل لافت جدًّا، أصبح عصرا اختلط فيه الحابل بالنابل، اختلط فيه دعاة التدين بالمتدينين حقا، اختلط فيه من يتمسكون بمظاهر الدين لأغراض سياسية ويستغلونه استغلالا قد يسيء إلى الإسلام الحقيقي أكثر مما ينفعه، بمن يقبضون على جوهر الدين ويدعون إلى الله باعتدال وتعقل. لقد طفا على السطح ذلك الخلاف التقليدي بين السنة والشيعة، وبين مراتب السنة وفرقها المختلفة، وبين مراتب الشيعة وفرقها المختلفة، وأصبح ذلك الخلاف - الذي هو في أساسه اختلاف في الرأي قد لا يفسد للود قضية - خلافا في العقيدة ومؤسسا لحالة من الصراع السياسي تهدد الأمة بالفرقة وبالحروب فيما بين طوائفها.

إن تأجيج هذه الصور من الخلاف المهددة بالتناحر والصراع أساسه ذلك الخطاب الديني الذي ينتهجه أنصار الفرق المختلفة بما يتضمنه من تعصب للرأي إلى حد الجمود، ومن انعدام النظر إلى المصلحة العامة لنشر الإسلام الصحيح والتمسك بجوهر الدين، وإبراز القاسم المشترك الأعظم الذي لا خلاف عليه بين هذه الفرق المتناحرة بلا داعي من دين ولا مراعاة لمصلحة!

ولما كان الأمر يتعلق بالخطاب الديني لفظا ومضمونا وغاية لكل فريق، إذن فالعلاج يكمن في محاولة لدرء الخلاف والعودة إلى صحيح الخطاب الديني، ولعل السؤال الأول هنا: ماذا نعني بالخطاب الديني؟!

4-2 إن مفهوم «الخطاب» في الدراسات الفلسفية والعلمية الحديثة يدخل في نطاقه «كل الأقوال المكتوبة والمسموعة بكل الرموز والعبارات بل وأساليب السلوك التي ينظر إليها المجتمع على أنها نص Text يخضع لنفس أساليب الخطاب[1]».

وعلى ذلك فإن الخطاب الديني هو الأقوال والنصوص المكتوبة والمسموعة التي تصدر عن المؤسسات الدينية أو أفرادها، وتكشف عن وجهات نظر محددة إزاء أي قضية دينية أو دنيوية تدافع عنها عقيدة معينة، سواء جاءت في شكل كتب أو نشرات أو خطب أو مقالات صحفية، سواء تم التعرف عليها وتلقيها مقروءة أو مسموعة. كما يدخل في إطار الخطاب الديني وخاصة في عصرنا الراهن أي أقوال أو نصوص مقروءة أو مسموعة أو بادية في سلوك أي شيء يرتبط بالدين سواء كان فردا أو مؤسسة أو جمعية خيرية دينية في كل ما يرتبط بالحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأخلاقية مرتكزًا على مبادئ دينية.

4-3 وينبغي الإشارة هنا إلى أن الخطاب الديني في عصرنا أصبح مشاعا حيث يكثر المنتمون إليه يوما بعد يوم من أناس كثيرين ليسوا مختصين ولا هم أهل للاختصاص، فلقد تزيا الكثيرون بزي الدين وأطلقوا على أنفسهم لفظ دعاة للدين والتدين! وهذا في اعتقادي أسوأ ما ابتلي به عصرنا الراهن؛ إذ أصبحت التجارة بالدين عملا لكل من لا يجد له عمل، فيلبس الجلباب ويطيل الذقن ويدلوا بدلوه عبر قراءات مقتضبة وسريعة وغير واعية لأي كتب دينية سواء صدرت من مختصين أو من غير مختصين، وهذا مما زاد أمر الخطاب الديني سوءًا وجهالة في عصرنا وزاد بالتالي من اختلاط الحابل بالنابل، وساهم في البلبلة التي نراها الآن وخاصة بين الشباب المسلم سواء في عالمنا العربي أو في العالم الإسلامي بوجه عام.

(1) د. أحمد زايد: خريطة الخطاب الديني في مصر، ضمن كتاب «حال تجديد الخطاب الديني في مصر»، تحرير د. نادية مصطفى ود. إبراهيم البيومي غانم، مركز البحوث والدراسات السياسية ومكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2006م، ص421.

ولذلك فقد أصبح الأمر جد خطير وخاصة فيما يتعلق بالخطاب الديني الإسلامي على وجه الخصوص؛ إذ أصبح عاملا أساسيا من عوامل الفرقة في المجتمع عموما وفيما بين المسلمين على وجه الخصوص، أصبح عاملا من عوامل الصراع والتناحر وتقسيم الأمة إلى مسلمين وغير مسلمين من ناحية، وقد يكون هذا أمر طبيعي، لكنه يثار اليوم على أنه تمييز بين مسلمين وكفار، ثم زاد الأمر سوءا بتعدي هذا التقسيم إلى تقسيم المسلمين أنفسهم إلى فرق يكفر بعضها بعضا ويزعم كل فريق أنه وحده المسلم وأن الباقين خارجون على صحيح الدين وينبغي مفارقتهم بل وقتالهم!!

وقد زاد تعصب المتمترسين حول هذه الخطابات التي تفرق أكثر مما تجمع وتجذر أسباب الصراع أكثر مما تشير إلى أسباب التلاقي وتؤكد على المشترك حينما ارتبط هذا الصراع «الخطابي» بصراع «المصالح السياسية»، وكلما ازداد الارتباط بين أي نوع من أنواع هذا الخطاب الديني بتحقيق أهداف سياسية آنية لهذا الطرف أو ذاك، ازداد حدة وخصومة مع بقية صور الخطاب؛ فهذا «إخواني» وهذا «سلفي» وذاك «علماني» وهذا «ليبرالي» وذاك «إسلامي» ثم هذا سلفي جهادي، وهذه جماعات إسلامية، وهذه جماعات إسلامية جهادية تكفيرية، وتلك جماعات إسلامية إصلاحية، وهذا سلفي معتدل وذاك سلفي متطرف..

سيل كبير من التقسيمات والتصنيفات التي شرذمت حتى الإسلاميين فيما بينهم وشرذمت رؤيتهم للآخرين لدرجة سدت الأفق أمام أي محاولة للتوحد والإلتقاء بين كل هذه الفرق المتشرذمة المتناحرة فيما بينها سواء داخل التيار الواحد أو بين التيارات المختلفة.

إنها محنة الخطاب الديني في عصرنا الراهن، فكيف يكون الحل؟ وكيف نعود إلى كلمة سواء متجاوزين هذا التناحر وهذا التشرذم الذي يكاد يقضي على الأخضر واليابس بين المسلمين بعضهم البعض، وبينهم وبين غيرهم ممن يعيشون معهم على نفس الأرض ويتنفسون معهم نفس الهواء ويشربون معهم من نفس النهر؟!

4-4 في اعتقادي أنه إذا أردنا إصلاحا للخطاب الديني حقا واتفقت إرادتنا على ذلك، يكون في ذلك نقطة البداية والانطلاق، ولا شك أن الجميع يدرك الآن أكثر من أي وقت مضى أننا أصبحنا بحق في حاجة إلى إصلاح هذه الصور المختلفة والمتناحرة للخطاب الديني عبر العودة إلى صحيح الدين، ولا شك أن الجميع متفقون على أن صحيح الدين يتمثل في أصليه الكبيرين: القرآن والسنة.

ولعل هذه الأقوال الحكيمة التي أطلقها الإمام محمد عبده باعتباره الأقرب إلى عصرنا تشكل أساسا يمكن الاتفاق عليه حول القرآن كمصدر رئيسي لكل ما هو خطاب إسلامي. لقد قال الإمام عن القرآن[1]:

- إن القرآن كلام أبدي رقم على صفحات الزمان إلى قيام الساعة خطابا لجميع البشر.
- إن خطاب القرآن لا يختص بواقعة، بل يصح أن يكون خطابا لكل الناس.
- القرآن هو الدوحة والأصل الذي يرجع إليه، وهو الذي يحمل في الدعوة ويُجرى على أحكامه.
- القرآن ينبغي أن يؤخذ من أقرب وجوهه، وإياك من التعمق في التأويل الذي يجر إلى البعد عن معانيه الصحيحة.
- لا بد أن يرفع القرآن فوق كل خلاف.

كما أنه يمكن الاتفاق أيضا على مقولتين هامتين له وجههما إلى كل من يتعرض للعظة الدينية مستخدما الخطاب الديني. لقد قال الإمام[2]:

(1) وردت هذه الأقوال للإمام في كتاب: تاريخ الأستاذ الإمام (ص 642 - 651)، ونقلناها عن الكتاب التذكاري الذي أشرف عليه د.عاطف العراقي «الشيخ محمد عبده»، الذي صدر عن المجلس الأعلى للثقافة بالقاهرة، 1995م، ص 405.

(2) نفسه، ص408 - 409.

من السنن الإلهية التي لا تتغير ولا تتبدل: أن الاتفاق والاعتصام والاتحاد عماد ترقي الأمم وفوزها، والتخاذل عنه انحطاطها وذلتها سواء في الماضي والحاضر والمستقبل. وعلى ذلك قال حينما سئل عن اختلاف المجتهدين: لو اجتمعوا وتناصفوا لاتفقوا وما اختلفوا.

- التعصب في المذهب يعمي الشخص حتى عن لغته.. ومن كان مطلبه الحق، ولم تدخل نفسه بينه وبين الحق، أمكنه أن يتفق مع من كان مثله، ولا يتأتي الاختلاف بين طالبي الحق.

4-5 إذن فإن أول مبادئ إصلاح الخطاب الديني وتحديثه في عصرنا هو: إدراك أن القرآن الكريم هو الأصل الذي ينبغي العودة إليه والاستناد إليه في كل ما اختلفنا حوله؛ فهو الكلام الأبدي الصالح لكل زمان ومكان، وهو الذي ينبغي أن نرفعه فوق كل خلاف، وهو الذي ينبغي أن يؤخذ من أقرب وجوهه دون أن تحمل نصه فوق ما يحتمل، ودون أن تذهب في التأويل مذهبا يجرك وغيرك إلى البعد عن معانيه الصحيحة، وعلينا في التعامل مع القرآن الكريم دوما أن نتذكر أننا مدعوون إلى الاعتصام والاتحاد فهذا هو سبيلنا إلى الرقي والتقدم، وأن نبتعد عن أي تعصب لأن التعصب يعمي الإنسان ويخرجه عن إطار الفهم حتى فيما يتعلق باللغة المستخدمة في الحوار، ولن نبتعد عن التعصب إلا إذا أبعدنا الأهواء والأغراض الدنيوية للنفس وهي عادة أمارة بالسوء، أبعدناها عن الحق الذي نبتغيه ونبتغي توضيحه من كتاب الله عز وجل، ففي إبعاد النفس عن ما نحن بصدده من فهم لآيات القرآن وتأويله مدعاة كبرى لدرء الاختلاف المزعوم بين أصحاب الرؤى والمختلفين في التفسير لأن الواقع - فيما يشير الإمام حقا - هو أن النفس وأهواءها هي التي تقف بينهم وبين إدراك الحق، فإن أبعدوها اقتربوا جميعا من الحق لأن الحق أبدا لا يضاد الحق.

4-6 ولعل فيما قاله الإمام الشافعي صاحب «الرسالة» عن القرآن كأساس للبيان العربي ما ينبغي أن نتعلم منه وينبثق عنه خطابنا حول القرآن الكريم حتى يكون

ذلك أساسا من أسس الخطاب الديني المستند مباشرة على القرآن نفسه. يقول الشافعي: «.. إن القرآن هو الأصل لكل أقسام البيان العربي، وإنه يخاطب العرب بلسانها على ما تعرف من معانيها، وكان مما تعرف من معانيها اتساع لسانها، وإن فطرته أنه يخاطب بالشيء منه عاما ظاهرا يراد به العام الظاهر، ويستغني بأوله عن آخره؛ وعاما ظاهرا يراد به العام ويدخله الخاص فيستدل على هذا ببعض ما خوطب به فيه، وعاما ظاهرا يراد به الخاص، وظاهرا يعرف في سياقه أنه يراد به غير ظاهره. وكل هذا موجود علمه في أول الكلام أو وسطه أو آخره، وتبتدئ الشيء من كلامها يبين أول لفظها فيه عن آخره، وتبتدئ الشيء من كلامها يبين آخر لفظها فيه عن أوله، وتكلم الشيء تعرفه بالمعنى دون الإيضاح باللفظ كما تعرف الإشارة. ثم يكون هذا عندها من أعلى كلامها لانفراد أهل علمها به دون أهل جهالتها. وتسمي الشيء الواحد بالأسماء الكثيرة، وتسمي بالاسم الواحد المعاني الكثيرة. وكانت هذه الوجوه التي وصفت اجتماعها في معرفة أهل العلم منها به، وإن اختلفت أسباب معرفتها، معرفة واضحة عندها ومستنكرا عند غيرها ممن جهل هذا من لسانها، وبلسانها نزل الكتاب وجاءت السنة»[1].

ولكل المتعرضين لفهم الخطاب القرآني بهذا اللسان العربي المبين أن يطلعوا بداية على شرح الشافعي لهذه الوجوه في القرآن الكريم في أبواب رتبها كالتالي: باب بيان ما نزل من الكتاب عاما يراد به العام ويدخله الخصوص - باب بيان ما نزل من القرآن عام الظاهر وهو يجمع العام والخصوص - باب ما نزل من القرآن عام الظاهر يراد به كله الخاص - باب الصنف الذي يبين من سياقه معناه - باب الصنف الذي يدل لفظه على باطنه دون ظاهره - باب ما نزل عاما فدلت السنة خاصة على أنه يراد به الخاص.

4-7 أما ثاني مبادئ الإصلاح للخطاب الديني في عصرنا فهو في اعتقادي الإقرار بأن الاتفاق على أن الأصل في الإقرار بالسند الأساس للجميع هو ما جاء بالقرآن

(1) نقلا عن: مصطفى عبد الرازق، تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية، لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة، الطبعة الثانية، 1959م.

الكريم والسنة النبوية، لا يعني إلغاء حق الاختلاف في التفسير أو في التأويل؛ فالحق في الاختلاف حتى في فهم وتأويل آيات القرآن نابع في الأساس من أن الله خلقنا أفرادا متفاوتي الرؤي والأفكار، ومن ثم فلكل قدراته في الفهم وحقه في التأويل والاختلاف على أسس سنعددها فيما بعد، لكن أهمها ما أقره الإمام الشافعي ذاته حينما ختم رسالته بالكلام عن الاختلاف؛ فبين أن الاختلاف من وجهين علينا أن نفهمها؛ أحدهما محرم والآخر غير محرم؛ أما الاختلاف المحرم فهو كل ما أقام الله به الحجة في كتابه أو على لسان نبيه منصوصا بينا، فمن علمه لا يحل له الاختلاف فيه، والثاني هو الاختلاف فيما يحتمل التأويل أو يدرك قياسا فيذهب المتأول أو القائس إلى معنى يحتمله الخبر أو القياس وإن خالفه فيه غيره[1].

إذن فحق الاختلاف مكفول وهو ما يسمح بأن يختلف المختلفون حول فهم هذا النص أو ذاك بشرط أن يكون هذا النص من النصوص التي تحتمل التأويل ولا تتعلق بما «أقام به الله الحجة في كتابه أو على لسان نبيه»، وثمة أسباب حقيقية تدعو إلى الاختلاف بين المؤولين والمفسرين من العلماء موجودة في النص الديني ذاته، وقد نبه إلى هذه المواضع التي ينشأ عنها الاختلاف بين العلماء أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي الأندلسي المتوفي سنة 521هـ (1217م) في كتاب له بعنوان «الإنصاف في التنبيه على الأسباب التي أوجبت الاختلاف بين المسلمين في آرائهم»[2]، وقد حصرها في ثمانية أوجه هي[3]:

1- الخلاف العارض من جهة اشتراك الألفاظ واحتمالها التأويلات الكثيرة سواء من حيث الاشتراك في موضوع اللفظة المفردة بأن تكون موضوعة لمعانٍ مختلفة

(1) الشيخ مصطفى عبد الرازق: نفس المرجع، ص244.

(2) طبع هذا الكتاب في مطبعة الموسوعات بمصر عام 1319هـ- هامش ص180، من كتاب د. مصطفى عبد الرازق السابق الإشارة إليه.

(3) نقلا عن الشيخ مصطفى عبدالرازق، نفس المرجع السابق، ص180 - 190.

متضـادة أو غير متضادة، أو من حيث الاشتراك العـارض من قبل اختلاف أحوال الكلمة دون موضوع لفظها، أو من حيث الاشتراك العارض من قبل تركيب الكلام وبناء بعض الألفاظ على بعض.

2- الخـلاف العارض من جهـة الحقيقة والمجاز، والمجاز ثلاثة أنواع؛ نوع يعرض فـي موضوع اللفظة، ونوع يعرض في أحوالهـا المختلفة من إعراب وغيره، ونوع يعرض في التركيب وبناء بعض الألفاظ على بعض.

3- الخـلاف العارض من جهة الإفراد والتركيـب، ووجه الخلاف العارض في هذا الموضـوع أنـه ربما أخذ بعض الفقهـاء بمفرد الآية أو بمفـرد الحديث، وبنى آخر قياسه على جهة التركيب بأن يأخذ بمجموع آيتين أو بمجموع حديثين أو بمجموع آيـات أو بمجموع أحاديث، فيفضي هذا إلى الخلاف فيما ينتج عن هذا الإفراد أو هذا الجمع.

4- الخلاف العارض من جهة العموم والخصوص وهو نوعان؛ أحدهما يعرض في موضوع اللفظة المفردة، والثاني يعرض في التركيب.

5- الخـلاف العارض مـن جهة الروايـة، والمقصود هنا الخلاف الـذي يعرض من جهـة رواة الحديـث من حيث مدى صحة الإسـناد أو فسـاده، ولذلك علل عديدة من أهمها:

نقـل الحديـث على المعنـى دون اللفظ بعينه، فربما اتفق أن يسـمع الـراوي الحديث فيتصـور معناه في نفسـه على غيـر الجهة التي أرادهـا، وإذا عبر عن ذلـك المعنى بألفاظ أخـرى كان قـد حدث بخلاف ما سـمع مـن غير مقصد منـه وذلك أن الـكلام الواحد قد يحتمل معنيين أو ثلاثة وقد يكون فيه اللفظة المشتركة... إلخ.

6- الخـلاف العـارض من قبـل الاجتهاد والقياس وهـو نوعـان؛ أحدهما الخلاف الواقـع بين المفكرين للاجتهـاد والقياس والمثبتين لهمـا، والثاني خلاف يعرض بين أصحاب القياس في قياسهم.

7- الخلاف العارض من قبل النسخ وهو يعرض بين من أنكر النسخ ومن أثبته، ويعرض بين القائلين بالنسخ من جهة اختلافهم في الأخبار: هل يجوز فيها النسخ كما يجوز في الأمر والنهي أم لا؟ واختلافهم حول نسخ السنة للقرآن، واختلافهم في أشياء من القرآن والحديث، ذهب بعضهم إلى أنها نسخت وبعضهم إلى أنها لم تنسخ.

8- الخلاف العارض من قبل الإباحة التي من قبل أشياء أوسع الله تعالى فيها على عباده وأباحها لهم على لسان نبيه كاختلاف الناس في الأذان ووجوه القراءات السبع، ونحو ذلك.

وبالطبع فإن هذه المواضع التي قد تسبب الاختلاف بين المفسرين والتي عددناها فيما سبق ليست إلا نتيجة لتشعب الحاجات التشريعية للأمة الإسلامية منذ أن بدأت تتوسع، وتخرج بالعرب من طور البداوة والأمية إلى اتصالهم بالأمم الأخرى التي كان لها حظ كبير من العلم والمدنية، ولا شك أن هذه الخلافات والاختلافات كانت من بواعث النهضة الأولى لنشأة الحضارة العربية الإسلامية بدءا من نشأة العلوم الإسلامية العربية كعلم أصول الفقه وعلوم الحديث التي استندت كلها أو معظمها على الاجتهاد كأصل من أصول الشرع، هذا الاجتهاد الذي يبيح القياس والاستنباط العقليين إلى جانب الوحي سواء بسواء.

4-8 إن مجرد أن ندرك أن هذه هي المواطن التي يجوز فيها الاختلاف في الرأي فيما بين فقهاء الرأي في الإسلام يعني أنه من المحرم علينا الخوض في غيرها إلا إذا جد جديد يحتم ذلك ويستلزمه، ولما كان القرآن هو الكتاب الخاتم والصالح لأي زمان وأي مكان فإنه لن توجد مواضع جديدة للاختلاف إلا من تجدد الظروف التي يفسر المفسرون الآيات في ظلها، فالاجتهاد هو خطاب النهضويين من المفسرين بما لا يخرج عن صحيح الدين ونصوصه القاطعة.

والجدير بالذكر هنا أن بالقرآن نفسه وضع شروطا للمجددين الموكول إليهم الإفتاء والتفسير، ومواكبة كل جديد يطرأ على حياة البشر بالقياس والاجتهاد، فما هي هذه الشروط؟! لقد حددها القرآن في آيتين هما:

﴿ وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا ۖ وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ﴾ [السجدة: 24]

﴿ وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ وَإِقَامَ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ ۖ وَكَانُوا لَنَا عَابِدِينَ ﴾[الأنبياء: 73].

1- فالشرط الأول ورد في الآية الأولى في قوله: ﴿ يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا﴾ أي أن يكون منهجهم في الدعوة إلى الله مستمدا من ما أنزل الله في كتبه وما أمر به رسله وليس من خارج هذا أو ذاك أو على خلاف منهج القرآن والرسول.

2- أما الشرط الثاني فورد في الآية الأولى أيضا في قوله: ﴿ لَمَّا صَبَرُوا ۖ ﴾، وهو يعني أنه لا إمامة في الدين لمن لم يصبر على الدعوة إلى الله ما بين تقصير وضعف في الاتباع، وخصومة وتجبر في الأعداء. إن الصبر هنا قد يكون دلالة على الصبر في تأمل الآيات والأحاديث قبل الإفتاء وقبل الخوض في أي حديث حول ما أتى به الله والرسول، فالدعوة ليست موكولة أبدا لمن وقف على ظاهر الآيات دون باطنها أو على طريقة «لا تقربوا الصلاة» أو ببساطة ليست لمن اتبع منهج «اخطف واجري» بلغة العامة، فالتعرض للحديث في الدين ينبغي أن يكون أساسه المعرفة العميقة بكل ما يحيط بآياته سبحانه وتعالى والصبر على هذه المعرفة حتى يتقنها.

3- أما الشرط الثالث في قوله تعالى في الآية الأولى: ﴿ وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ﴾، وهو اليقين في نصر الله وقدرته على هداية خلقه ونصر دعوته وتأييد من يقوم بهذه الدعوة. إن التيقن يعني فلسفيا الإيمان العميق مصحوبا بالحجة والدليل العقليين وهذا اليقين هو سند صاحبه لأن يدعو إلى الله حق الدعوة، إذ لا يمكن أن يقنع

الداعيـة أحدا بشـيء هو متشـكك إزاءه أو ليـس على قناعة ويقين تام بـه. إن اليقين يورث اليقين ببساطة فلا يتعرض للدعوة إلى متيقن من عقيدته ومن نصر الله له.

4- أمـا الشـرط الرابع فقد ورد في قوله تعالى فـي الآية الثانية: ﴿ فِعْلَ ٱلْخَيْرَٰتِ ﴾؛ إذ إن الدعـوة إلـى الله لا يكفي فيهـا القول دون الفعل، وحتـى لا تتناقض الأقوال مع الأفعـال، فـإن الدعوة إلى الله ينبغي أن يتوافق فيها أقوال الداعية المسـتندة إلى قال اللـه وقال الرسـول بفعل الخيرات والمشـاركة في شـتى مجالات الحيـاة بما يعود بالخير على الناس كافة.

5- أمـا الشـرط الخامس فقد ورد في قوله تعالـى: ﴿ وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ ﴾، فالمعروف أن عمـاد الدين الصلاة، ومن أقامها فقد أقام الدين وبها يمكن قيادة المجتمع المسـلم إلى ربه في ليله ونهاره وذلك في صورة عبادة منتظمة يراجع فيها الإنسان نفسه على منهج الله، وفيها اتصال بين العبد وربه إذا داوم عليها الإنسان ظل محافظا على هذه الصلة.

6- أما الشـرط السـادس فقد ورد في قوله تعالى: ﴿ وَإِيتَآءَ ٱلزَّكَوٰةِ ﴾، وهذا شـرط عملـي يتبيـن من خلاله مدى صـدق المجدد في الدعـوة إلى الله، فـلا إمامه بدون إعمال أركان الدين، ولا إمامة دون بذل دائم وعطاء سخي من كل ما يملكه الإنسان فداء لمبادئه وإلا صارت هذه المبادئ مجردة لا وجود لها ولا معنى لها.

7- أما الشرط السابع فقد ورد في قوله تعالى: ﴿ وَكَانُوا۟ لَنَا عَٰبِدِينَ ﴾؛ إذ إن المداومة علـى العبادة هنا بمعناها العام لا تعني ركوعا وسـجودا وقيامـا في الصلاة، أو دفعا للأمـوال فـي الزكاة فحسـب، وإنما هي كل قـول أو فعل يصدر من الإنسـان ابتغاء وجـه اللـه وطلبا لمرضاته فهو عبـاده أو بتعبير آخر هي كل حركة في حياة الإنسـان وفي حياة الأمة إذا توجهت بهذه الحركة إلى الله[1].

---

(1) انظر تفاصيل أكثر حول هذه الشـروط في: د. محمد عطا أحمد يوسـف: دور المفسـرين في تجديد الخطـاب الديني، منشـور ضمن كتـاب تجديد الخطاب الديني بين الفكر الفلسـفي والاجتماعي، تحرير د. محمد ياسر الخواجه، مصر العربية للنشر والتوزيع بالقاهرة، 2011م، ص108 - 109.

ولـو دققنا النظر في هذه الشـروط القرآنية لوجدناها تدور حـول أمرين اثنين على كل من يتعرض للخطاب الديني والدعوة إلى الله أن يتحلى بهما هما: العلم الدقيق واليقيني بآيـات اللـه وبأحاديث نبيه، والثاني أن يكون قدوة في القـول والفعل وأن لا تنفصل لديه الدعـوة إلـى الله عن العمل بها متمسـكا في هـذه الأعمال بأركان الديـن وفعل الخيرات وأن تكون كل حركة في الحياة إنما هي لوجه الله وليس لوجه أي شـيء دنيوي، أي ليس لوجه الشـهرة أو لوجه جمع الأموال أو لوجه منصب سياسـي أو ديني يريد أن يصل إليه. إذ إن أسـوأ مـا يمكن أن يوصف به أي متخصص في الخطـاب الديني هو التجارة بالدين واستخدامه كوسيلة لتحقيق أي أغراض شخصية دنيوية، ولنقيس على هذه الشروط كل مـا لدينا مـن خطباء ودعاة لنكتشـف أن الغالبية العظمى منهم إنما عملهم لوجه أنفسـهم وليس لوجه الله.

والمطلوب أن يعود الجميع ليكونوا دعاة وخطباء لوجه الله ولنصرة شريعته، وحينئذ سيكسبون حب الله وحب الناس وتنتشر دعوتهم ويصبح الخطاب الديني خطابا إصلاحيا حقا؛ لأنه لا إصلاح على يد من يقول ما لا يفعل!!

4- 9 إذا كانت هذه الشروط تتعلق بمن يتعرضون في الخطاب الديني للتفسير والإفتاء من وجهة نظر قرآنية، فماذا عن وجهة نظر المفكرين والفقهاء؟!

إن ابـن رشـد زعيـم التيـار الفلسـفي العقلانـي وفقيـه الأندلـس يـرى أن يقتصـر التأويـل العقلانـي للقـرآن علـى الفلاسـفة واسـتند فـي ذلـك علـى قولـه تعالـى: ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ ﴾ (آل عمـران: 7)؛ إذ أن مهمة التأويـل هي رفع اللبـس الممكن بخصوص بعض النصوص الدينية، ويرى ابن رشـد أن البرهان وهو أداة الفلسفة الأساسية هو الوسيلة اليقينية التي تزيل الغموض واللبس شرط أن يقوم به العالـم به، وأن توجه فحواه إلى القادر على فهمه والاتكال على يقينه، ولا يوجد تناقـض في رأيه بين الوجهة الدينية والوجهة الفلسـفية ليس فقط فيما هو واضح وصريح بالشريعة بل وفي كل ما عبرت عنه في صور تمثيلية مجازية قصد أن تكون أقرب إلى فهم

أكثر النـاس.. إن الدين يعبر عن الحقائـق ويطلب الإيمان، والفلسـفة تبرهن بطرقها عن ذات الحقيقة وهذا هو معنى لجوئها إلى التأويل والهدف منه[1].

إن ابـن رشـد يقصـر التأويل العقلي على الفلاسـفة وهو مدرك جيـد الإدراك ضرورة أن يخاطـب النـاس علـى قدر عقولهـم حفاظا على مسـتويات الخطاب، فهـو القائل في كتابه «فصل المقال فيما بين الحكمة والشـريعة مـن الاتصال»: إن طبائع الناس متفاضلة فـي التصديق؛ فمنهـم من يصدق بالبرهان، ومنهم من يصـدق بالأقاويل الجدلية تصديق صاحـب البرهـان بالبرهان، إذ ليس في طباعه أكثر من ذلـك، ومنهم من يصدق بالأقوال الخطابية كتصديق صاحب البرهان بالأقاويل البرهانية[2].

إذن علينـا أن نعـي أن من شـروط الخطاب الديني مراعاة المسـتوى الذي تخاطبه من الجمهور، فأفضل طريقة لمخاطبة الجمهور هي الطريقة الخطابية (هذه الطريقة تخاطب العاطفـة)، وأفضـل طريقـة لتعليـم الجدليين (أصحـاب علم الـكلام)، هو الجـدل، أما الخواصّ وهم أعلى أصناف الناس من الفلاسـفة والراسـخين فـي العلم - في عرف ابن رشد- فطريقتهم كما قلنا سابقا البرهان الذي هو طريق اليقين[3].

كما أن من شروط الخطاب الديني أيضا عند ابن رشد إدراك أن التأويل ينبغي أن يطبق تطبيقـا صحيحا، إذ ينبغي إخراج اللفظ من الدلالة الحقيقية إلى الدلالة المجازية من غير أن يخـل ذلك «بعبارة لسـان العرب» بمعنـى أنه على من يتصدى للتأويـل العقلي لآيات القرآن الكريـم أن يكون عالما بأسرار اللغة العربية وبشروط التأويل الصحيح[4].

---

(1) انظر: غانم هنا: التأويل وتأسـيس حق الاختلاف في فكر ابن رشـد، ضمن كتاب: ابن رشـد - نهاية قرن وبداية قرن، الصادر عن المجلس الأعلى للثقافة بالقاهرة - سلسلة المؤتمرات (22) - القاهرة، 2009م، ص 112.

(2) ابن رشد، فصل المقال - نشره مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1967م••ص 118.

(3) انظـر: عبـد الرحيم تليلي: التربية السياسـية عند ابن رشـد، ضمن كتاب ابن رشـد، نهاية قرن وبداية قرن، سبق الإشارة إليه، ص82.

(4) انظـر: ماجـد فخري: تاريخ الفلسـفة الإسـلامية، الترجمـة العربية، الـدار المتحدة للنشـر، بيروت 1974م، ص 380.

10-4 وإذا كانت تلك رؤية ابن رشد في القرن الثاني عشر الميلادي، فإن رؤية الإمام محمد عبده فيما بين القرنين التاسع عشر والعشرين (1849- 1905) لا تختلف كثيرا لأنه ممن دعا إلى أن «العقل يجب أن يحكم كما يحكم الدين، فالدين عرف بالعقل، ولا بد من اجتهاد يعتمد على الدين والعقل معا حتى نستطيع أن نواجه المسائل الجديدة في المدنية الجديدة، ونقتبس منها ما يفيدينا»[1] وهو في هذه الرؤية العامة لا يختلف عن المفكرين المسلمين القدامى من الغزالي إلى ابن رشد، ولا عن المحدثين، إذ إن الإجماع منعقد لديهم على أن العقل كما قال الإمام الغزالي «أس الشرع» ولا يمكن بناء ما لم يكن أساس، وأن الحق العقلي لا يضاد الحق الديني، أي أن التوافق بين ما أتى به العقل وما أتى به الشرع موجود، ولا يمكن إلا أن نعمل العقل في النقل ونفسر الأخير بالأول دون خشية الوقوع في الخطأ طالما أن الإخلاص ديدننا، وشروط التأويل العقلي والإيماني متوفرة لدينا.

إن محمد عبده، كان يؤمن بشدة بأمرين اثنين متلازمين كثيرا ما أعلن عنهما؛ أولا: تحرير الفكر من قيد التقليد ومن هنا أباح النقد وهاجم الكثير من الخزعبلات والخرافات والفكر المتخلف الذي انتشر في عصره، ثانيا: فهم الدين على طريق سُنة أوئل الأمة قبل ظهور الخلاف، فالخلاف بين الفرق ليس جوهريا لأنه ينحصر في فروع الأحكام وليس في أصول العقائد[2].

ولعل هذا ما دعا الإمام إلى التأكيد على الأصول الخمسة للإسلام من وجهة نظره، حتى يدركها ويلتزم بها كل من يتعرض للاجتهاد في الخطاب الديني؛ الأصل الأول هو

(1) محمد عبده، زعماء الإصلاح، ص337، نقلا عن: د. محمود حمدي زقزوق، مكانة العقل في فكر الشيخ محمد عبده، منشور ضمن كتاب: الشيخ محمد عبده، بإشراف وتصدير د. عاطف العراقي، المجلس الأعلى للثقافة بالقاهرة، 1995، ص62.

(2) انظر: د. زينب الخضيري، التطور والإصلاح عند محمد عبده، ضمن نفس الكتاب السابق، ص 85. وكذلك د. منى أبو زيد، منهج محمد عبده في دراسة العقيدة، ضمن نفس الكتاب، ص 263 - 264.

النظر العقلي لتحصيل الإيمان؛ فأول أساس وضع عليه الإسلام هو النظر العقلي، والنظر عنده هو وسيلة الإيمان الصحيح. الأصل الثاني هو تقديم العقل على ظاهر الشرع عند التعارض، فقد اتفق في رأيه أهل الملة الإسلامية على أنه إذا تعارض العقل والنقل أخذ بما دل عليه العقل، وبقي في النقل طريقان: طريق التسليم بصحة المنقول مع الاعتراف بالعجز عن فهمه وتفويض الأمر إلى الله في علمه، وطريق تأويل النقل مع المحافظة على قوانين اللغة حتى يتفق معناه مع ما أثبته العقل. الأصل الثالث هو البُعد عن التكفير، فقد اشتهر بين المسلمين وعرف من قواعد أحكام دينهم أنه إذا صدر قول من قائل يحتمل الكفر من مائة وجه ويحتمل الإيمان من وجه واحد حمل على الإيمان ولا يجوز حمله على الكفر.

الأصل الرابع هو الاعتبار بسنن الله في الخلق وهو يعني ألا يعول في الدعوة إلى الحق بعد الأنبياء على غير الدليل، وألا ينظر إلى الغرائب والعجائب وخوارق العادات، فأصل العبرة بسنة الله فيمن مضى ومن حضر من البشر وفي آثار سيرهم هو ما جاء في كتاب الله بحسب قوله تعالى: ﴿قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ﴾ (آل عمران: 137). ﴿سُنَّةَ مَن قَدْ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِن رُّسُلِنَا وَلَا تَجِدُ لِسُنَّتِنَا تَحْوِيلًا﴾ (الإسراء: 77). ﴿فَهَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا سُنَّتَ الْأَوَّلِينَ فَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَبْدِيلًا وَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَحْوِيلًا﴾ (فاطر: 43)، أما الأصل الخامس فهو قلب السلطة الدينية والإتيان عليها من أساسها فالإسلام هدم بناء تلك السلطة الدينية ومحا أثرها إذ لم يدع الإسلام لأحد بعد الله ورسوله سلطانا على عقيدة أحد ولا سيطرة على إيمانه، فليس في الإسلام ما يسمى عند قوم بالسلطة الدينية بوجه من الوجوه[1].

(1) محمد عبده: الإسلام دين العلم والمدنية، تحقيق ودراسة د. عاطف العراقي، دار سينا للنشر بالقاهرة، ص 118 - 121.

4-11 وعـود إلى بدء فيمـا يخص إصلاح وتحديث الخطاب الديني وفي ضوء ما قدمنا حوله في الفقرات السـابقة، نرى أن تحديثه وتطويره ينبغي أن يقوم على الأسـس التالية:

1- العودة إلى الاسـتناد إلى صحيح الدين (القرآن والسـنة) قبل ظهور الخلافات بين الفـرق، والتأكيد دائما علـى أن خلافاتهم هي مجرد اختلاف فـي الرأي، وأن هذا الخـلاف ليس فيما يخص جوهر العقيدة وإنما يخص بعض الفروع. ومن هنا فإن البحث عن المشترك فيما بينها يعني أننا أمام اتفاق عام حول الجوهر، والاختلاف فقط حول فروع، ومن ثم يمكن تجاوز الخلاف والتقريب بين المختلفين بالعودة إلى الأصل، وصحيح الدين قبل هذه الخلافات التي فجرت هذه الاختلافات في الرأي.

2- مراعـاة التـدرج فـي الخطـاب الديني بحيث يكـون الخطاب موافقـا للمخاطب؛ فمخاطب عامة الناس ينبغي أن يقتصر على شـئون دينهم الحياتية وعدم إدخالهم في مناقشة القضايا الخلافية بين الفقهاء والمتكلمين والخاصة على وجه العموم.

ومـن ثـم فإنه علـى الجميع مراعـاة أن الدخـول في التفاصيـل ينبغـي أن يقتصر على المتخصصين حسـب مسـتوياتهم العقليـة والمعرفية، ولنتـأسَ بما قال الإمـام أبو حامد الغزالـي فـي كتبه بدء مـن عناوينها، خذ مثلا «إلجـام العوام عن علـم الـكلام»، و«المنقذ مـن الضـلال». إنها مؤلفات تشـير إلى ضرورة مراعاة أن لا ندخـل غير المتخصصين في المناقشات الكلامية والمسائل الفقهية أو الفلسفية الدقيقة لأن هذا سيكون مدخلا للبس وعدم الفهم، ولنا في القرآن نفسـه المثل الأعلى، حيث تعددت فيه مسـتويات الخطاب، ففيه خطاب ظاهر يفهمه العامة مباشـرة، وفيه خطاب جدلي، وفيه كذلك خطاب برهاني بصورتيـه الاسـتقرائية والاسـتنباطية، وكل قـارئ للقـرآن يفهمه حسـب مسـتواه العقلي وقدراته المعرفية والتأويلية.

إن المهـم فـي هذه المرحلة وطـوال هذا القرن على الأقل أن نعـود إلى الأصول دون الفـروع والمسـائل الخلافيـة، حتى يتـم التقريـب بين المذاهـب وتغليـب الجوهر على

المظاهر الخلافية حتى يعود المسلمون إلى فهم عقيدتهم النقية التي توحدهم في مواجهة أعدائهم الحقيقيين، بدلا من تأجيج الاختلافات بين المذاهب والفرق المختلفة فيتقاتل المسلمون فيما بينهم تبعا لهذه الاختلافات التي تتحول في كثير من الأحيان من اختلافات في الرأي إلى صراعات حزبية وسياسية، ومن ثم تكون مدخلا للانقسامات والحروب!!

3- الحرص على عقلانية الخطاب الديني، والبعد بكل السبل عن إشاعة الخرافات والخزعبلات والبعد عن التقليد ومحاربة الجمود، وإبراز القضايا المتجددة دوما والتعبير عنها على أساس من صحيح الدين وعقلانية التناول مغلبين الاجتهاد على التفكير.

إن الإسلام بطبيعته العقلانية الحاضة على العلم إنما هو دين حداثي بكل معاني الكلمة، ومن هنا ينبغي التذكير دوما بأن العرب - حينما كانوا قادرين على استيعاب عقيدتهم الاستيعاب الصحيح والتعبير عنها التعبير الصحيح - قد شاركوا وأسهموا بطريقة حاسمة في تأسيس ما يسمى بالحداثة في الحضارة الغربية؛ فأسس هذه الحداثة إنما هي صناعة إسلامية، صنعها الفلاسفة العقلانيون المسلمون وعلى رأسهم الكندي والفارابي والغزالي وابن رشد، وصنعها العلماء المسلمون بإسهاماتهم في تأسيس وتطوير العلوم الدقيقة وعلى رأسهم جابر بن حيان والخوارزمي والحسن ابن الهيثم، وابن النفيس وابن سينا والرازي وغير هؤلاء وأولئك كثير كثير.

إن عناصر الحداثة إنما هي مستلهمة من الحضارة الإسلامية بعقلانية فلاسفتها وعلوم علمائها وما أسسته من دولة قوية عمادها القانون والمؤسسات القوية بنظامها العادل وحكامها الأفذاذ الذين عرفوا حق المعرفة معنى الحكم وكيفية إقامة العدل ونبذ التعصب والقدرة على الحوار مع الآخر وتشجيع البحث العلمي ومجالسة الفلاسفة والعلماء... إلخ.

والخلاصة أن عقلانية الخطاب ينبغي أن تسود بين أبناء الأمة وكفانا جريا وراء الخزعبلات والخرافات والكرامات، كفانا بُعدا عن العقل وهو أساس الشرع ومعجزة الإسلام الحقيقية، إن الإسلام دين العقل في الأساس، ومن ثم فكل من يتعرض للخطاب الديني لا بد أن يتربى على احترام العقل، وأن يمتلك أسس التفكير العقلي النقدي، وأن يكون قادرا على مخاطبة الآخر بموضوعية وبعقلية محاورة ونقدية وليس بعقلية جامدة متخلفة منحازة للذات انحيازا أعمى دون فهم لضرورات الدعوة إلى الله؛ فالدعوة إلى الله عمادها ﴿وَجَٰدِلۡهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُۚ﴾ (النحل: 125)، وليحرص صاحب الخطاب الديني على إدراك أنه إنما يتعامل دوما مع أناس لديهم عقول وأفهام و« نهى» بلغة القرآن الكريم، وليسوا أناسا منساقين أو مقلدين أو خاضعين! إن التربية القرآنية تربية للعقل قبل أن تكون لأي شيء آخر، فديننا دين العقل ومن ثم فالدعوة إليه ينبغي أن تكون باستخدام اللغة والمناهج التي تخاطب العقل.

4- نبذ التعصب، وهو أمر مهم وخاصة في عصرنا، ولنا في ماضي الدعوة الإسلامية الأسوة الحسنة؛ فمنذ نشأة الإسلام إلى اليوم نجد أن المسلمين لم يمنعوا أحدا من مخالفيهم عن التقدم إلى ما يستحقه من علو الرتبة وارتفاع المكانة، ولقد سما في دول المسلمين - كما يقول الإمام محمد عبده - على اختلافها إلى المراتب العالية كثير من أرباب الديانات المختلفة وكان ذلك في شبيبتها وكمال قوتها، ولم يزل الأمر على ما كان. وفي أغلب الظن أن الأمم الغربية لم تبلغ هذه الدرجة من العدل إلى اليوم فسحقا لقوم يظنون أن المسلمين بتعصبهم يمنعون مخالفيهم من حقوقهم[1]، ولعلي أضيف إلى ما قاله الإمام وسحقا لقوم من دعاة المسلمين المعاصرين الذين يثبتون في الأذهان هذه المقولة التي يرددها هؤلاء.

إن التسامح مع أصحاب الآراء والمعتقدات الأخرى ضرورة يجب أن يعيها كل من يتعرض للخطاب الديني في عصرنا، لأن الحقيقة حمالة أوجه، ولا بد من احترام

(1) محمد عبده: تاريخ الأستاذ الإمام، مقالة عن التعصب منشورة ضمن كتاب الشيخ محمد عبده، بإشراف د. عاطف العراقي، سبق ذكره، ص 400.

وجهات نظر الآخرين ومعتقداتهم المختلفة مهما كانت في رأينا حاملة لأخطاء؛ إذ إن الرأي الخاطئ من وجهة نظري هو عنوان الحقيقة لدى معتنقه، ورأي الصائب من وجهة نظري قد يكون عنوان الخطأ من وجهة نظر الآخر. وعلى كل حال، فإن التسامح مع الآراء والمعتقدات الأخرى يرفع من شأن صاحب الدعوة ويسمو به إلى درجة عالية من الموضوعية التي قد تسمح في النهاية للآخرين أن يقبلوا دعوته ويوافقوا على ما يطرحه من آراء ومعتقدات، بينما ضيق الأفق ورفض آراء الآخر وعدم التسامح معها من البداية يوقف الحوار ويجمد المعتقد لدى صاحبه فيظل عليه رغم أنه قد يكون - لو ألنت له القول وحاورته بأريحية وتسامح وفهم - مستعدا لقبول رأيك وقادرا على التواصل مع معتقدك، بل وربما مستعدا لأن يتحول إلى هذا المعتقد الجديد الذي تدعوه إليه.

إن نبذ التعصب ليس فقط منصبا على أصحاب المعتقدات الدينية والمذاهب الفلسفية الأخرى، بل أيضا ينصب على أصحاب المعتقدات المختلفة في الدين الواحد أو المذهب الفلسفي الواحد. إن نبذ التعصب لدى أصحاب المعتقد الديني الواحد يعني أنه يمكن للمختلفين فيه أن يتوافقوا على رأي واحد وسط، وأن يكون ذلك مدخلهم للوحدة بدلا من الفرقة والانقسام.

إننا في عصرنا الحالي وخاصة في عالمنا الإسلامي أحوج ما نكون إلى إعمال هذا المبدأ - نبذ التعصب - لأن من شأنه أن يجعل ما نعاني منه اليوم من انقسامات حادة بين السنة والشيعة، بين الفرق الشيعية المختلفة، والفرق السنية المختلفة، يجعله إلى زوال. إن انقساماتنا تجذرت في الواقع الديني والسياسي لأننا لم نعد قادرين على التسامح مع بعضنا البعض، ولم نعد قادرين على نبذ التعصب للرأي الذي نؤمن به. فهل يمكن أن نعود إلى التسامح كقيمة كبرى من قيم الإسلام؟ هل يمكن أن ننبذ تعصب كل منا إلى معتقده ورأيه الخاص لينظر بإيجابية ويحب إلى الآراء الأخرى مركزا على الجوانب الإيجابية التي يمكن أن تساعد على تقريب وجهات النظر بدلا من تجذير اختلافاتها وتعميق

الانقسامات المنبثقة عنها؟! هل يمكن أن نعود إلى النقاء والطهر الإيماني الذي كان عليه رسولنا الكريم وصحابته العظام الأجلاء؟ هل يمكن أن نعود إلى التأسي بسماتهم وحبهم لبعضهم البعض وتغليبهم مصالح عموم المسلمين على مصلحة أنفسهم؟! أتمنى ذلك وفي أقرب وقت ممكن لأن قرننا الحالي إما أن يشهد بداية ازدهارنا ووحدتنا وتقدمنا أو أن يشهد بداية نهايتنا وتجذير تخلفنا إلى أن يقضي الله أمرا كان مفعولا!!

إننا نحتاج اليوم ونحن لا نزال في بداية العشرية الثاني من القرن الأول في الألفية الثالثة إلى خطاب ديني متسامح، إلى خطاب يدعو إلى التوحد والتجمع، إلى خطاب يدعو للتشارك في صنع المستقبل الأفضل للأمة الإسلامية، فهل من مجيب؟!!

5- استشراف المستقبل؛ فلقد درج أصحاب الخطاب الديني سواء كان مقروءًا أو مسموعا أو مرئيا على العودة إلى الماضي باعتباره الأفضل والأمثل، والحقيقة التي ينبغي أن يعيها هؤلاء أنه لا قداسة للماضي إلا بقدر ما كان فيه من نقاء للعقيدة وصفاء لقلوب أتباعها وقوتهم في الحق وصناعتهم للتاريخ. أما ما عدا ذلك فهم بشر مثلنا أصابوا وأخطأوا، أحبوا وكرهوا، تسامحوا وتعصبوا، عملوا الخيرات كما ارتكبوا الذنوب والمعاصي... إلخ، ومن ثم فإن لنا أن نأخذ من التاريخ الماضي للمسلمين ومن تراثهم العبرة والخبرة، وما عدا ذلك فليكن تمحيصنا للحاضر ونظرتنا النقدية إلى ما نحن فيه من جمود وتخلف مما جعلنا على ما نحن فيه من دونية وانحطاط سياسي واقتصادي وما نعاني منه من فرقة وانقسام، وضعف في الفكر والثقافة وعدم قدرة على التجديد والاجتهاد، بل امتد الأمر إلى فساد أخلاقي لم نكن يوما نعاني منه كأمة كان خلق نبيها القرآن!!

وليكن فحصنا للحاضر ونظرتنا النقدية إليه دافعا لنا إلى التأمل في المستقبل نشدانا لمستقبل أكثر تقدما وأكثر إنجازا وأكثر ثقة وقوة. إن قوة الحاضر لا يمكن أن تتحقق كما نصبوا إليها إلا إذا أمعنا التأمل في المستقبل والتخطيط الجيد له، فتحديث الحاضر لا يكون بإمعان النظر فيه بقدر ما يكون بالنظرة المستقبلية إلى تحديد الأهداف التي نصبوا

إلى تحقيقها، ومن ثم إعداد الخطط التي تمكننا من تحويلها إلى واقع نعيشه سعداء حتى نسلمه إلى أجيالنا اللاحقة أكثر تحقيقا للسعادة وأكثر إشراقا.

ولعل سائلًا هنا يسأل على أي شيء نستند في استشرافنا للمستقبل؟ هل على رؤية الفلاسفة والعلماء؟ أم على رؤية من ديننا ومن قرآننا؟!

ولهذا السائل أقول: بل على هذا وذاك يا سيدي؛ فالقرآن الكريم لم يكن كتابًا في التاريخ حينما روى لنا قصص الأولين للعظة والعبرة، ولم يكن كتابًا نزل لمشكلات لحظة حاضرة نزلت آياته تترى عليها. إنه لم يكن كتابا للماضي فقط كما لم يكن كتابا نزل لمعالجة قضايا حقبة تاريخية نزل فيها، بل هو - كما هو معلوم للمؤمنين به - كتاب صالح لكل زمان ومكان، ومن ثم فهو نزل للماضي والحاضر والمستقبل، ومن ثم فلم يكن القرآن خاليا من حديث معجز عن المستقبل. خذ مثلا قوله تعالى:

﴿ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ ٱلَّذِى ٱرْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا ۚ يَعْبُدُونَنِى لَا يُشْرِكُونَ بِى شَيْـًٔا ۚ وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴾ [النور:55].

وخذ مثلا قوله تعالى:

﴿ الٓمٓ ۞ غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ۞ فِىٓ أَدْنَى ٱلْأَرْضِ وَهُم مِّنۢ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ ۞ فِى بِضْعِ سِنِينَ ۗ لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ ۚ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ ۞ بِنَصْرِ ٱللَّهِ ۚ يَنصُرُ مَن يَشَآءُ ۖ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ ﴾ [الروم: 1- 5].

فهذه الآيات القرآنية تتحدث عن المستقبل وتكشف عنه، ففي الآية الأولى يتحدث عن وعد إلهي للمسلمين، وهذا الوعد للمؤمنين الذين عملوا الصالحات قد تحقق

واستخلفوا في الأرض جيلا بعد جيل، وشعروا بالأمن بعد أن كانوا يعانون من الخوف. وفي الآية الثانية كشفت عن وعد مستقبلي لأمة الروم الذين كانوا في ذلك الوقت أمة مهزومة من الفرس، وقد تحقق هذا الوعد فانتصر الروم بعد بضع سنين على أعدائهم بعد تلك الهزيمة وفرحوا بنصر الله بالفعل.

إن هذا الحديث القرآني المعجز عن المستقبل وما سيجري فيه من أحداث إنما هو إشارة لا تخفى على من يتأملها إلى أن يهتم المسلمون بالنظر إلى المستقبل، وعدم التوقف عند حدود الماضي والحاضر؛ لأن الإنجاز الذي ينتظره الله منا دائما كأمة وثق فيها واستخلفها في الأرض هو إنجاز دائم التجدد، وهو إنجاز للمستقبل المتجدد. فكيف لنا أن نجعل الحاضر في خدمة الإنجاز الأقوى في المستقبل؟ كيف لنا أن نحول ما نراه في حاضرنا من فشل وتخلف إلى نجاح وتقدم في المستقبل؟! كيف لنا أن نحول ما نراه في حاضرنا من انقسام وفرقة وضعف إلى وحدة، واعتصام وقوة في المستقبل؟!

لا شك أن هذه الكيفية التي نتساءل عنها لا تتحقق بمجرد الوعي بها والحلم بتحقيقها، وإنما تتحقق عبر الوعي بما ينقص الأمة الإسلامية في حاضرها من عوامل القوة وتحويلها بالعلم والعمل إلى طاقة قادرة على تحقيق التقدم في المستقبل، ومن هنا فإن استشراف المستقبل الذي يقوم به الفلاسفة في فلسفاتهم للتاريخ والحضارة والبيئة والعلم والفن... إلخ، واستشراف المستقبل الذي يتنبأ به العلماء في تخصصاتهم المختلفة ينبغي أن يكون من أدواتنا الفاعلة لاستشراف المستقبل وإدراك مكاننا فيه!! هل سنرضى بالمكانة المتدنية التي نحن عليها والتي لا تتفق مع مبشرات الإسلام وقوته الإيمانية والمعرفية، بل والأخلاقية والاقتصادية والسياسية؟! أم أننا سنكون عند حسن ظن الله ورسوله فينا فنُعمل العقل ونخلص في العلم الجاد والعمل المتقن حتى نصل إلى ما نصبوا إليه من تقدم يحقق لنا السيادة والريادة التي افتقدناها منذ القرن الرابع عشر وحتى الآن؟!

أيها السادة، يا قادة الرأي وأصحاب الخطاب الديني التنويري، إن عليكم واجب النظر إلى المستقبل والتنبؤ بمساره والعمل بمقتضى ذلك؟! وإذا كنا نحن عاجزين عن ذلك، فلننظر فيما كتبه الكاتبون من الفلاسفة والعلماء بخصوص المستقبل للعمل بمقتضاه والتفاعل بإيجابية مع متطلباته حتى يكون لنا مكان في المستقبل بين أمم العالم المتقدمة[1].

إن استشراف المستقبل والتنبؤ بما يمكن أن يحدث فيه لم يعد ضربا من الوهم ولم يعد تنجيما يعد بالخرافة ويتحمل بالأوهام، بل أصبح ضرورة مؤسسة على أسس فلسفية ونظريات علمية أساسها عقلانية التاريخ وما حققه العلم من تقدم في اللحظة الحاضرة له نتائجه المستقبلية، ومن ثم فإن الخطاب الديني لا ينبغي أن يكون بعيدا لا عن عقلانية الفلاسفة وتنبؤهم بمسار التاريخ الإنساني ومبشراته وخاصة بالنسبة للمسلمين، ولا ينبغي أن يكون بعيدا عن إدراك مسارات التقدم العلمي المليئة بالمبشرات التي ليست كلها خيرًا بالنسبة للبشر، بل فيها الكثير من المطبات والمصائب التي قد تعود على الإنسان بأفدح الأضرار.

إن على أصحاب الخطاب الديني بكل أشكاله أن يواكبوا ثقافة العصر ومدى التقدم في فلسفاته وعلومه حتى يكونوا معاصرين وقادرين على التعليق بإيجابية على كل ما يحدث في الحاضر وكل ما يمكن توقعه في المستقبل.

إن الخطاب الديني ينبغي أن يتطور إلى هذه الدرجة المطلوبة حتى يكتسب ثقة أتباعه ويمتلك القدرة على توجيههم بإيجابية للتعامل مع قضايا العصر والاستعداد لتحدياته المستقبلية.

---

(1) راجع هنا: على سبيل المثال كتابنا: ما بعد العولمة – قراءة في مستقبل التفاعل الحضاري وموقعنا منه، دار قباء الحديثة للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة، الطبعة الثانية، 2007م، ص 91 – 133.

(5)

تحقيق طفرة نهضوية وحدوية على الصعيدين السياسي والاقتصادي

5-1 إن الركيزة الأهم التي ينبغي أن تسبق أو على الأقل تتوازى مع كل ما سبق من ركائز للنهوض العربي، هي تحقيق طفرة نهضوية على الصعيد السياسي والاقتصادي وخاصة في اتجاه عمل وحدوي عربي مشترك يدرك خطورة اللحظة التاريخية الفارقة ومدى تأثيرها على مستقبل الوجود العربي ذاته! فالحقيقة التي ينبغي أن يعيها كل عربي الآن حاكما كان أو محكوما أن الوجود العربي مهدد في جوهره، فإما أن يظل الكيان العربي بدوله وشعوبه موجودا بقوة على الساحة الدولية أو يتلاشى تدريجيا وتحل محله كيانات أخرى تتحين الفرص للوثوب على مكانة العرب على الساحة الدولية. ولعل السؤال الكبير هنا هو: كيف نحافظ على وجود هذا الكيان العربي في هذه المنطقة الحيوية من العالم بداية؟ ثم كيف يمكن أن يتنامى وجود هذا الكيان ويكبر ويقوى للدرجة التي تمكنه بالفعل من مواجهة الكيانات الأخرى وتحدياتها والعودة إلى صدارة المشهد من جديد؟!

5- 2 بداية أود التأكيد على أن من مبشرات المرحلة التي نحياها في العالم العربي والتي قد تساعد على تحويل ما نقوله أو نتمناه إلى واقع سياسي عربي جديد، هو ذلك الوعي السياسي المتنامي لدى الشباب العربي على وجه الخصوص ولدى أبناء الشعوب العربية بوجه عام، ولا شك أن الثورات العربية المتتالية في تونس ومصر واليمن وليبيا وسوريا، ونجاح هذه الثورات في تغيير النظم السياسية في معظم هذه البلدان، بل نجاح الثوار المصريين في تغيير نظامهم السياسي عبر ثورتين متتاليتين في 25 يناير 2011 وفي 30 يونيو 2013م في غضون عامين، يعني أننا

بالفعل أمام حقبة جديدة من الوعي السياسي العربي يثبت فيها الشعب العربي عامة والشباب منه خاصة أن الإرادة السياسة قد عادت للشعوب ولم تعد فقط في يد الحكام، وأن الشعوب العربية أصبحت واعية في هذه اللحظة التاريخية الحاسمة أن مصيرها بيدها، وأن من حقها أن تقرر نوع النظام السياسي الذي ترتضيه وأن تفرض إرادتها من خلال ما توافق عليه من دساتير جديدة تمثل العقد الاجتماعي المنشود بين هذه الشعوب وبين حكامها أيا كان النظام السياسي الذي ترتضيه لنفسها. إننا أمام حقبة تاريخية جديدة في العمل السياسي العربي يقودها وعي هذا الشباب الثائر الذي لم ولن يقبل إلا نظما سياسية تعبر عن مطالبه وتقود بلاده إلى المكانة اللائقة بها بين بلاد العالم شرقه وغربه.

5- 3 وعبر هذه الرغبة العارمة في تنامي الوعي السياسي أود أن أعود بوعي هذا الشباب الثائر وقبله وبعده وعي الشعب العربي كله إلى التأكيد على حقيقتين هامتين أورثنا إياهما الوعي السياسي الغربي منذ بداياته عند اليونان والرومان القدماء وحتى الآن؛ أما الحقيقة الأولى فهي التي عبر عنها أفلاطون في كتاباته السياسية وخاصة محاورة «الجمهورية» حينما أكد على أن السياسة هي علم القوة وكيفية تنظيمها في المجتمعات[1]، ولنضع عدة خطوط تحت كلمة «قوة» فهي تعني ببساطة أن من يمتلك عناصر القوة هو وحده من يستطيع أن يتعامل سياسيا، وأن الدولة التي لا تستطيع بمكوناتها وشعبها أن تدرك عناصر قوتها وتنميتها هي دولة لا كلمة سياسية لها، ولن يستمع إليها أحد، بل لن يهتم بها أحد. وعناصر القوة التي نشير إليها هنا ليست قاصرة على ما تتجه إليه الأذهان لأول وهلة أي القوة العسكرية، بل إن عناصر القوة تتعدد لتشمل القوة البشرية في الدولة ومواردها الطبيعية وقدرات أبنائها الفنية في كل مجالات الحياة، قوتها الاقتصادية، وقوة موقعها الجغرافي، وقوة تحصيناتها، وقوة وصلابة شعبها... إلخ؛ فعناصر القوة كثيرة وتتفاوت

(1) انظر كتابنا: مدخل إلى الفلسفة السياسية والاجتماعية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة بالأردن، عمان، 2012، ص 15 - 16.

الدول في امتلاك هذه العناصر، وكلما امتلكت الدولة الكثير من هذه العناصر ونجحت في استثمارها ارتفعت مكانتها بين الدول وكثرت علاقاتها الدولية، وكثر أتباعها بين الدول الأضعف منها.. وهكذا علينا أن نعي أن إدارة الدولة علم يتسم بعقلانية شديدة، يستطيع من خلالها من يديرها من حكام وأنظمة سياسية اكتشاف عناصر القوة في دولتهم والتركيز عليها وتنميتها، وحسن استغلالها في اكتساب المكانة الأعلى بين دول العالم. فهكذا هو علم السياسة، إنه منذ أيام أفلاطون مرورًا بمكيافيللي وحتى الآن ودون أي مواربة، علم القوة وكيفية تنظيمها وحسن استغلالها بحكمة وعقلانية في أي مجتمع سياسي يريد أصحابه أن يكونوا دولة قادرة على بناء ذاتها ومواجهة التحديات المتجددة للدول سواء المجاورة لها أو البعيدة عنها.

أما الحقيقة الثانية فقد جاءت على لسان شيشرون رجل القانون والمفكر السياسي الروماني المعروف حينما قال في أحد مؤلفاته إن الدولة: «هي مصلحة الناس المشتركة»[1] وأرجو أن ندقق في هذا المعنى القديم- الحديث للدولة، إذ من المعروف منذ أرسطو وفلسفة السياسة أن «الدولة هي مجموع المواطنين»[2]، ومن ثم يجب أن تكون معبرة عن مصلحة هؤلاء المواطنين المشتركة، فالدولة إذن في نظر شيشرون أقرب ما تكون إلى مؤسسة مساهمة مواطنوها أعضاء في هذه المؤسسة لأنها ملك عام لهم جميعا، وهذه الدولة المؤسسة تقوم بتزويد أعضائها بثمرات المساعدة المتبادلة والحكم العادل بحسب تفسير جورج سباين[3].

---

(1) انظر نفس المرجع السابق، ص210 – 211، وانظر كذلك: جورج سباين: تطور الفكر السياسي، ترجمة حسن جلال العروسي، الكتاب الثاني، دار المعارف بالقاهرة، الطبعة الثانية، 1969م، ص 24.

(2) انظر كتابنا: تطور الفلسفة السياسية من صولون حتى ابن خلدون، الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة، 2005م، ص77.

(3) جورج سباين، نفس المرجع السابق، ص243.

ولا يظن أحد أن الفكر السياسي الحديث والمعاصر قد ابتعد عن هذين المعنيين القديمين للدولة، باعتبارها ملك مواطنيها يتبادلون من خلالها مصالحهم المشتركة دون أن يتنازلوا عن أي من حقوقهم المشروعة، ولتنظر معي في أرقى صيغة من صيغ «العقد الاجتماعي» عند دعاته في عصر التنوير، تلك هي الصيغة التي أكدها جان جاك روسو في مقولته الميتافيزيقية الشهيرة: «إن كل فرد يهب نفسه للجميع لا يهب نفسه لأحد»[1]، وهي تعني بتعبير روسو نفسه: «إن كلًّا منا يسهم في المجتمع بشخصه وبكل قدراته تحت إرادة الإرادة العليا ونلتقي على شكل هيئة كل عضو كجزء لا يتجزأ من الكل»[2]، والمقصود بالإرادة العليا هنا هي إرادة الشعب، فالشعب لدى روسو هو صاحب السلطة وهو يمثل الإرادة المدنية العليا للدولة، وأن المواطنين هم أعضاء في هذا الكل الذي هو الدولة. وقد أكد روسو في هذه الصيغة الميتافيزيقية التأكيد على أن كل مواطن من مواطني الدولة حينما يتنازل عن جانب من حريته ليمكن هذه الإرادة العليا للدولة من ممارسة دورها في تنظيم العمل داخل الدولة عبر مؤسساتها المدنية، فهو لا يتنازل عن شيء منها لأنه يأخذ منها نفس القدر الذي يتنازل عنه؛ فحينما يهب كل فرد نفسه للجميع هو في الواقع لا يهب نفسه لأحد، فحريات الجميع محفوظة ومتبادلة، ومصالحهم الفردية بموجب هذا العقد مكفولة ولا يتنازلون عنها لأحد. إن هذه الصيغة المثالية للعقد الاجتماعي عند روسو لا يتنازل فيها الناس للحكومة أو لحاكم لأنه ليس طرفا هنا في هذا العقد، بل هو بموجب هذا العقد بين الناس بعضهم والبعض الآخر داخل الدولة الواحدة يوكلون إليه أو إلى أفراد الحكومة - أي حكومة - أن يقوموا بمهام السلطة التنفيذية لخدمة الإرادة العليا للشعب ولتحقيق مصالح أفراده وحماية هذه المصالح والحقوق.

وهنا نكتشف أصول الوعي السياسي الغربي الذي انتقل من أوروبا بدءًا من فلسفة جون لوك الليبرالية، إلى فلسفة روسو السياسية، وحتى فلسفات جون استيوارت مل

(1) انظر كتابنا: أعلام الفلسفة - حياتهم ومذاهبهم، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة بالأردن، 2011م، ص 244 - 245.

(2) جان جاك روسو: العقد الاجتماعي، الترجمة العربية لذوقان قرقوط، نشرة دار الكلمة بيروت، بدون تاريخ، ص 33.

وجون ديوي الفيلسوف الأمريكي والممثل الأكبر للفلسفة البراجماتية الأمريكية، أقول إن هذا الوعي السياسي لدى الغربيين عموما منذ القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وحتى الآن هو الضامن الأكبر لعدم فقدهم حرياتهم، وهو الذي يفرض على حكوماتهم وحكامهم المحافظة على حقوق الأفراد وحماية مصالحهم بأكبر قدر ممكن من الحيدة والنزاهة، للدرجة التي لو تعرض فيها أي مواطن في أي دولة من هذه الدول لأي أذى في أي مكان في العالم تعد الحكومة نفسها مسئولة عن هذا الأذى وتقع بين خيارين، إما رفع هذا الأذي مهما قل عن مواطنها، أو الاستقالة فورا، لأنها لم تستطع حماية حقوق هذا الفرد أو ذاك من أفراد شعبها ليس في وطنه فقط، بل في أي مكان في العالم. تلك هي الصورة في الديمقراطيات الغربية الآن، وتلك هي بداياتها الواعية منذ الديمقراطية الآثينية المباشرة وحتى الفلسفة الليبرالية الحديثة مرورا بفلسفات أفلاطون وأرسطو وشيشرون السياسية.

5-4 إن ما قلناه عن تجذر الثقافة السياسية وخاصة في النظم الليبرالية الديمقراطية الغربية لا يعني أننا أمام النظام السياسي الأمثل فنقلده! لأن الواقع يقول إنه على الرغم من أن الممارسات الديمقراطية مثل الانتخابات الحرة والمجالس النيابية والمناقشات العامة والأحزاب السياسية قد ترسخت في الوقت الحاضر في بعض البلدان، وأصبحت مثالا يحتذى على نطاق واسع، أقول على الرغم من ذلك فإن الثقافة السياسية الديمقراطية الحقيقية غير موجودة في كثير من البلدان، وإن قوتها وقدرتها على الدوام مشكوك فيهما حتى في الأقطار المتجذرة فيها الممارسات والمؤسسات الديمقراطية على أحسن وجه. فالثقافة الديمقراطية تواجه الكثير من المشاكل والعقبات حتى داخل حدودها ذاتها كما هو الشأن في الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها[1]؛ فالممارسات في هذه الديمقراطية الحديثة تكشف عن تحكم

(1) انظر عرضا لبعض هذه المشاكل في: مفاتيح القرن الحادي والعشرين، مؤلف جماعي بإدارة جيروم بنيدي، الترجمة العربية صدرت في تونس بالتعاون مع منظمة اليونسكو، قرطاج، 2003م، ص 435 – 439.

قلـة نخبوية في صناعة الزعمـاء المنتخبين عبر آليات توجيه الـرأي العام، توجيها يصـب في صالح هذه القلـة النخبوية للدرجة التي أطلق عليها البعض «ديمقراطية القلـة»، وقـد أصدر مايكل بارنتي كتابا يحمل هذا العنوان كان موضوعه الرئيسـي هـو التأكيد على أن «حكومتنا - يقصـد الحكومات في الولايات المتحدة - تمثل فـي غالب الأحيان «القلـة» ذات الامتيازات وليس عامة النـاس، وأن الانتخابات ونشاطات الأحزاب السياسية هي إجراءات غير كافية لمواجهة نفوذ ثراء الشركات العملاقة.. وأن قوانين دولتنا وضعت بصفة رئيسية لدعم مصالح من يملكون على حساب البقية الباقية منا، بل إنه حتى حين تسن تلك القوانين بحيث تؤمن المساواة فإنها تنفذ عادة بأساليب تتسم بالتمييز الشديد..»[1].

إن ديمقراطيـة القلـة هـذه إنما تعتمـد على سياسـيين ماهرين في أخـذ الأصوات من الفقراء والمال من الأغنياء، على أن يقطعوا وعدا على أنفسهم بأن يحمي كل واحد منهم الآخر. لقد لاحظ الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر بأن السياسة هي ثاني أقدم مهنة في التاريخ، وأنها ترتبط ارتباطا وثيقا بالمهنة الأولى (الدعارة)، إذ إن السياسة كما لاحظ هو ومن يشـاركونه الرأي أن السياسـة بالنسـبة لهـم لا تتجاوز كثيرا كونهـا فنًّا تحاول فيه استغلال المظاهر لكي تسوق نفسك. يلعب السياسي الدور نفسه الذي تلعبه العاهرة[2].

إذن فإن الديمقراطية بمفهومها الغربي وفي آخر وأحدث تطوراتها وفي أرقى صورها في الولايات المتحدة الأمريكية إنما تعاني الكثير من المشـكلات، حيث تبدو فيها صور متعـددة من الفسـاد الذي ارتبط فيـه تمكن الأثريـاء بأموالهم في توجيه أصـوات الفقراء لصالـح مـن يسـوقونه ليكون عضوا فـي البرلمان أو رئيسـا... إلـخ، وهذا يعني ببسـاطة أن قصـورًا شـديدا يبـدو الآن في الممارسـات الديمقراطية، حيث لـم تعـد تعبر بحق عن

(1) مايكل بارنتي: ديمقراطية للقلة، ترجمة حصة المنيف، المشروع القومي للترجمة (464) بالمجلس الأعلى للثقافة بالقاهرة، 2005م، ص 16 - 17.

(2) نفسه، ص18.

المشاركة الشعبية، ولم تعد حامية لحقوق وحريات الجميع والمساواة بينهم؛ ففرق كبير بيـن «القلة» التـي تمتلك وتتحكم فـي الثروة وفي القرار السياسـي، وبيـن «الكثرة» التي تستغل بصور شتى للتصويت لهذا أو ذاك ممن سيسلبهم إرادتهم الحرة حال وصوله إلى هذا المنصب أو ذاك من خلال هذه العملية الديمقراطية (الانتخابية) المزيفة!!

5-5 إن ما قلته في الفقرتين السابقتين عن النظم السياسية الحديثة وبالذات الديمقراطية مـا لها وما عليها، يعني أننا في حال التحديث السياسـي قـد نتجه إلى الديمقراطية أو إلى غيرها من النظم السياسية، ولدينا في العالم العربي صور متعددة من النظم السياسية؛ الملكية في السعودية والمغرب والأردن والبحرين، والرئاسية في مصر ومعظـم البلدان العربية، والنظـام الأميري وهو صورة من صور النظام الملكي في الكويت وقطر، والنظام السـلطاني في عُمان، ويوجد في إطار هذه النظم مساحات تتسع شيئا فشيئا للمشاركة الشعبية عبر الانتخابات وتشكيل المجالس النيابية، بل وفي بعض البلدان العربية تتشكل الحكومات عبر الانتخابات الحزبية، والحقيقة أنه أيا ما كان تقييمنا لهذا النظام السياسي أو ذاك ومدى ما يتيحه من حريات ومشاركة سياسـية لمواطنيـه، فإن الأهـم من وجهـة نظري هو مدى الرضا الشـعبي عن هذه النظم السياسـية المختلفة، فطالما رضي الشـعب عن أي من هذه النظم فإن معنى ذلك أنه نظام يتوافق مع البيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسـية التي وجد فيها، واستمرار الرضا الشعبي عنه يعني أنه قد يكون النظام الأمثل لهذا القطر العربي أو ذاك. إن الرضا الشعبي من وجهة نظري هو المعيار الأساسي عن صلاحية أي نظام سياسي في أي من بلاد الدنيا، ولذلك أرى أن المحاولات الغربية الكثيرة وخاصة مـن الولايات المتحدة الأمريكية أو من الدول الأوربية لفرض النظام الديمقراطي بصورتـه الغربيـة علـى بلدان العالـم، وخاصة النامية والمتخلفة، يعـد فرضًا غير مقبول وتدخلا سـافرا لا يجوز من قبل أنصار ومحبي نظام سياسـي معين؛ لفرضه علـى آخرين قـد لا يتوافق مع بيئاتهـم وظروفهم الاجتماعية. إن النظام السياسـي لأي دولـة إنما هو انعكاس لعلاقات اجتماعيـة واقتصادية بين أفرادها بقدر ما هو

متلائم ربما مع البيئة الطبيعية التي تشكلت عليها هذه الدولة أو تلك. ومن ثم ينبغي احترام رغبات الشعوب وإرادتها الحرة في اختيار صورة نظامها السياسي أيا كان.

5-6 وعبر الوعي بهذه الحقيقة الأخيرة يمكن الحديث عن مستقبل العمل السياسي العربي المشترك ومحاولة بناء نهضة سياسية عربية تقوم عليها. إذ إن نقطة البداية التي لا بد من أن يتوافق العرب حولها دون مواربة هي: أن لكل دولة من الدول العربية نظامها السياسي الخاص بها والذي ارتضاه شعبها وصدق عليه سواء من خلال الأعراف والتقاليد أو من خلال الآليات الانتخابية الحديثة كالاستفتاء والانتخابات... إلخ. كل ما هنالك أننا وبوجه عام أيضا ننصح القائمين على هذا النظام السياسي أو ذاك في هذا البلد العربي أو ذاك بأن يستوعب في إطار العمل السياسي كل طاقات أبناء الدولة شبابا وشيوخا، نساءا ورجالا، أيا كانت مرتبتهم الاجتماعية أو توجههم الفكري أو عقائدهم الإيمانية، فالمواطنة للجميع، ومن ثم وجبت مشاركة الجميع في العمل السياسي سواء بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة، كل حسب اهتمامه وقدراته، ولا يجب الوقوف أمام رغبة أحد وتطلعه للمشاركة في بناء وطنه، طالما صفت النية وخلت صحيفته الجنائية من الاعتداء أو إيذاء الآخرين. إن هذا السماح بالمشاركة السياسية عبر أي آليات ترضاها النظم السياسية في هذه البلدان لهو الضمانة الكبرى لاستقرار البلاد عموما ونظامها السياسي وصورة الحكم فيها بوجه خاص.

ولعلنا ننصح أيضا بأن تحسن كل دولة عربية تربية أبناءها تربية سياسية على احترام النظام السياسي للدولة، وليس هذا بغريب إذ إن كل دول العالم تربي أبناءها منذ نعومة أظافرهم على احترام نظامها السياسي سواء كان ليبراليا ديمقراطيا أو كان اشتراكيا، ملكيا كان أو جمهوريا. وقديما قال أرسطو إن من أهم أسباب استقرار الدول وعدم الثورة على

حكوماتها تربية النشء على احترام نظامها السياسي، علاوة على احترام القانون من قبل حكامها في كل صغيرة وكبيرة وتوزيع الثروة توزيعا عادلا يحقق الخير للجميع[1].

5-7 أما النقطة الثانية التي لا بد أن نتوافق عليها بعد الإقرار بالتعددية السياسية في دولنا العربية، أن التكامل الاقتصادي العربي ضرورة يحتمها التاريخ وتحتمها الجغرافيا وتستلزمها الحاجات المتنامية للشعوب العربية في اللحظة الآنية كما في المستقبل القريب والبعيد على حد سواء، والغريب أننا جميعا كعرب نعي هاتين الحقيقتين الناصعتين:

1- أن الإمكانيات العربية كموارد بشرية وطبيعية كافية كأساس أولي خام للتكامل الاقتصادي العربي، وأن حُسن استغلال هذه الموارد بإمكاننا تماما لو صدقت النوايا وتوحد الهدف الذي يسعى الجميع إليه، وهو تنمية اقتصادية عربية لصالح رخاء كل العرب دون تمييز بين دولهم ودياناتهم وأشكالهم!

2- أنه كلما اندمجت كيانات جغرافية كانت منفصلة من قبل من الناحية الاقتصادية زادت قدرة الكيان الموحد الجديد على الاستفادة من الموارد المتنوعة التي توضع تحت تصرفه، واتسعت سوق منتجاته وتمتع الكيان الجديد بمزايا التكامل الاقتصادي الأخرى المألوفة، وهذه حقيقة أشار إليها فوزي منصور في كتابه شديد الأهمية «خروج العرب من التاريخ»[2]، الذي أطلق فيه صرخة احتجاج على التخلف العربي خاصة في المجال الاقتصادي، وحذر بشدة من أن العرب مهددون إن لم يتوحدوا ويستغلوا مواردهم الاستغلال الأمثل، مهددون بالخروج من التاريخ: «إذ ليس للوطن العربي ككل ولا للأجزاء المكونة له مستقبل خارج مشروع توحيدي قومي، ويرجع ذلك إلى أنه ليس هناك مستقبل لذلك الوطن

(1) انظر كتابنا: تطور الفلسفة السياسية من صولون حتى ابن خلدون، سبق الإشارة إليه، ص81.

(2) د. فوزي منصور: خروج العرب من التاريخ، ترجمة ظريف عبد الله وكمال السيد، طبعة دار الفارابي، بيروت، 1991م، ص192.

خارج مشروع للتنمية المعتمد على النفس المتمركزة حول الذات»[1]. وأسس هذه التنمية المعتمدة على النفس والمتمركزة حول الذات «موزعة الآن على أجزاء الوطن العربي المنفصلة بصورة غير متكافئة للغاية؛ فبعض البلدان تملك أراضي زراعية وفيرة، بينما السكان مبعثرون للغاية على مساحاتها، ولا تمتلك سوى القليل جدا من رأس المال لزراعتها، وهناك بلدان أخرى كثافتها السكانية كبيرة ولكن ما تملكه من الموارد الطبيعية ورأس المال أقل نسبيا مما يلزم لجعل العمل منتجا بدرجة كافية، وهناك مجموعة ثالثة من البلدان قد توجد فيها وفرة كبيرة من مورد طبيعي معين يسهل تحويله إلى مورد رأسمالي مثل النفط، لكن هذه المجموعة تفتقر إلى الموارد الطبيعية أو البشرية الأخرى التي يتكامل رأس المال معها وهكذا، ومن الواضح أن تدفق الموارد بلا عائق بين هذه الأقطار هو وحده الذي يمكن أن يحقق استخدامها كلها على الوجه الأمثل، ويفضي إلى تطور ضخم في قوى الإنتاج المحلية ويحول في الوقت ذاته دون استخدام مقادير كبيرة للغاية من أحد الموارد الإنتاجية وهو النفط – سواء في حالته الطبيعية كسلعة للتصدير أم في شكله المحول كرأس مال – في جزء واحد من الوطن العربي ذي قدرة استيعابية شديدة المحدودية كما يقضي على ندرته في أجزاء أخرى تحتاج إليه وتحسن استخدامه»[2]. هذه أيها السادة هي دافعنا إلى الدعوة إلى أن الفرصة لا تزال مواتية لتوفير هذا العنصر الاقتصادي الذي قد يشكل بحق الأساس لتنمية عربية مستقلة ومن ثم يتشكل عضد والأساس الحقيقي لوحدة عربية حقيقية ضرورية ومأمولة مستقبلا.

إن لدينا الآن عدة منظمات عربية متخصصة قد تساعد بجدية على التقارب الاقتصادي العربي بحق مثل مجلس الوحدة الاقتصادية العربية – منظمة الدول العربية المصدرة

(1) نفسه، ص 175.

(2) نفس المرجع السابق، ص 192 – 193.

للنفـط (أوابك) - المنظمة العربيـة للتنمية الإدارية - المركز العربي لدراسـات المناطق الجافة والأراضي الكاحلة (أكساد) - المنظمة العربية لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات - اتحـاد رجـال الأعمال العرب - اتحـاد المهندسـين الزراعيين العـرب. وبالطبع فهذه المنظمـات والاتحـادات تقـوم بجهود مشـتتة لا يجمعها رابط ولا يأخـذ بنتائج جهودها أحد بشـكل جدي!! وهذا حال العمل العربي المشـترك حتى الآن للأسـف؛ فقد عقدت حتى الآن منذ إنشاء الجامعة العربية عام 1945م 37 قمة عربية منها 22 قمة عادية و9 قمم طارئة، إلى جانب 3 قمم اقتصادية، عقدت الأولى في الكويت 2009م، والثانية في مصر عام 2011م، والثالثة في السعودية عام 2013م، وكل ذلك لم يسفر عن شيء حقيقي على الأرض حتـى الآن!! إن هذه المؤسسـة العربية العريقة - جامعـة الدول العربية أعضاؤها الآن 22دولة عربية، عدد سـكانها 354.310.606 مليون نسـمة أي فاق عددهم ثلاثمائة وخمسـين مليونا، إن مجموع مساحة الوطن العربي بدوله المختلفة هو الثاني عالميا بعد روسيا، ومجموع سكانها هو الرابع عالميا بعد الصين والهند والاتحاد الأوروبي[1].

والمطلوب الآن حقيقة هو:

1- الوعي بحجم المشكلة التي تواجهها التنمية العربية المستقلة التي تتلخص كما هو واضح في الجهود المشتتة للدول العربية، سـواء المنفصلـة أو حتى في وحداتها الجزئيـة كمجلس التعاون الخليجي أو في مؤسسـات الجامعـة العربية التي تضم كل الدولة العربية.

2- إدراك أنه لا مستقبل للدول العربية بدون توحدها وخاصة على الصعيد الاقتصادي، وتسـييس هـذه القضية بحيـث تصبح هي الهاجـس العربي المحـوري بداية حتى يمكـن البناء عليها مسـتقبلا؛ فالتوحد الاقتصادي هو السـند الحقيقي لأي صورة

(1) انظر: مادة «جامعة الدول العربية» في موسوعة ويكيبيديا الحرة، ص 1 - 20، وانظر: نفس الموضوع وذات التوجه نحو الدعوة إلى تنمية ذاتية مستقلة وضرورة التكتل العربي لتحقيق ذلك في: أسـامة عبـد الرحمـن، تنميـة التخلـف وإدارة التنميـة، مركـز دراسـات الوحدة العربيـة، بيـروت، 1997، ص 281 - 290.

من صور الوحدة السياسية العربية في المستقبل بعد الكثير من التجارب الوحدوية الفاشلة.

3- إعادة هيكلة مؤسسات العمل العربي المشترك بحيث يتم إما إلغاؤها جميعا والبدء من جديد، أو بحث سبل إصلاحها بحيث تحقق الهدف العربي المشترك الذي يسعى إليه كل فرد في الدول العربية ويطمح إلى أن يراه واقعا ينعم بخيراته.

4- النظر إلى المستقبل والتخطيط له وفقا لما يحقق المصلحة العربية المشتركة للشعوب العربية، ومن ثم ينبغي النظر في هذه الحدود المصطنعة بين الدول العربية، والتي يعرف الجميع أنها من وضع الحقبة الاستعمارية، وعلينا البدء فورا في إزالة العقبات التي تحول دون التنقل بين الدول العربية بدون جوازات سفر والحد من هذه الإجراءات المعقدة الحالية، وينبغي إعادة النظر في العلاقات المتوترة بين بعض الدول العربية وإزالة أي أسباب مصطنعة للخلاف بينها، كما ينبغي دائما مراعاة أن الصالح العام للشعوب العربية ينبغي أن يعلوا في كل ما يرسمه الساسة والقادة العرب على مصالحهم الشخصية والنزاعات بينهم كأشخاص وكنظم حاكمة. إن مستقبل هؤلاء القادة وتلك النظم مرهون بما ستحققه في المستقبل القريب لشعوبها من تقدم وما تتخذه من خطوات جادة نحو العمل العربي المشترك.

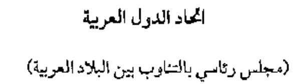
5-8 وإذا كان لي أن أقترح شيئا بالنسبة لمستقبل العمل العربي المشترك الذي لم نعد نملك خيارا غيره لكي نتكيف مع الظروف الحالية التي سمتها الرئيسية هي الدعوة إلى ما يسمى الآن بالتعددية المتماسكة، والدعوة إلى برلمان عالمي من أجل الديمقراطية العالمية، والدعوة إلى التقارب بين دول الشمال ودول الجنوب لدرجة التكامل والتنسيق استجابة لحاجات العالم النامي[1]، إذ كيف يكون هذا التقارب والدعوة إلى التعددية المتماسكة في إطار منظمات العمل الدولي المشترك التي تعمل في إطار الأمم المتحدة، ونكون نحن كدول تشكل إقليما

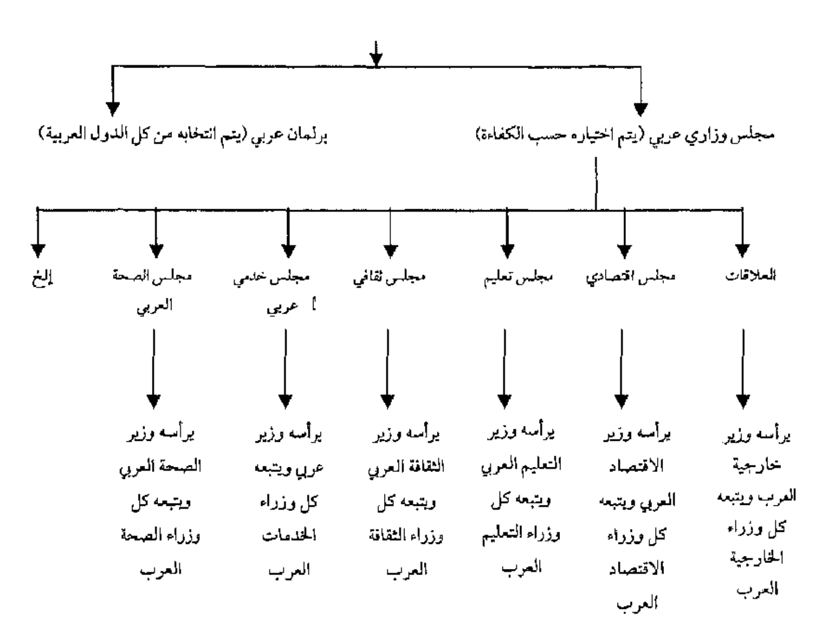
(1) انظر: التقرير الدولي للتنمية البشرية، 2013م، ص 118 - 119.

واحدا بـه كل عوامل التماسـك والوحدة والقـدرة على الإنجـاز وتحقيق التقدم المشترك ونفعل كل ذلك فيما بيننا!!

إنني أقترح ببسـاطة أن نتأسـى كدول عربية بتجربة وحدوية رائعة وناجحة تمت على الأرض العربيـة منذ سـنوات، وهي تجربة دولـة الإمارات العربية المتحدة التي شـكلت دولـة اتحادية في إطار الحفاظ على اسـتقلال كل إمارة على حـدة بقوانينها وبحكوماتها المحليـة وبمواردها الذاتية، وليكن اسـم هذا الاتحاد ما يكون، وإن كنت أرجح تسـميته «اتحاد الدول العربية»، يتشـكل بديلا لما يسـمى الآن بجامعة الدول العربية ومؤسسـاتها التي رغم كل ما قامت به وتقوم به إلا أن قانون تشكيلها وهدفها ليس فعالا حتى الآن.

ويتشـكل هـذا الاتحاد من نفس الـدول العربية الأعضاء في الجامعـة العربية، ويكون لهـذا الاتحـاد مجلس رئاسـي يتم الاتفـاق على تداول السـلطة فيه إما بالتنـاوب بين كل الدول العربية أو بالاتفاق على التناوب حول منصب الرئاسـة بين كبريات الدول العربية، ثم تكون رئاسـة الوزراء بالتناوب بين الدول الأقل في عدد السكان، أما الوزراء فيكونون من جميع الدول العربية بلا استثناء، كلٌّ حسب كفاءته وقدرته في تحقيق منجزات العمل العربي المشـترك، ويتشـكل إلى جانب مجلس الوزراء، برلمان عربي مشترك، ويتبع هذه المؤسسـات الاتحادية المؤسسـات النوعية الأدنـى كمجلس الوحـدة الاقتصادية الذي يتكون مـن وزراء الاقتصاد العرب، ويكون تحت قيادة وزير الاقتصاد العربي، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ويتكون من وزراء الثقافة والتربية العرب تحت قيادة وزير الثقافة والتربية العربي، وهكذا، ويكون لهذا الاتحاد ميزانيته المستقلة التي ستشارك فيها كل الدول العربية، كل دولة حسـب قدراتها المالية وعدد سـكانها، وينبغي أن تكون هذه الميزانية الوحدوية أكبر من ميزانية كل دولة على حدة، ويكون له سلطة إنشاء مشروعات وحدوية داخل كل البلاد العربية، كلٌّ حسـب حاجته وقدراته، وكلها مشـروعات لخدمة العمـل العربي المشـترك، والتأكيد على وحدة العمل العربـي وتنمية القدرات العربية في كل المجالات بدءا من التعليم والثقافة والصحة، إلى مجال الاقتصاد والأنشطة الخدمية المختلفة.





شكل مقترح لهيكل النظام الوحدوي العربي

إن هذا المقترح على بساطته يمكن أن يكون مطروحا على كل العقول العربية المفكرة، ويمكن أن يكون قد فكر فيه كل من عني بالعمل المشترك، لكنني أؤكد الآن أنه أمل كل مواطن عربي، وهدف يطمحون إلى أن يروه موجودا على أرض الواقع، وعلى كل القادة العرب وعلى كل السياسيين العرب وعلى كل المثقفين العرب أيا كان نوعية تخصصهم أن يتحملوا قدرهم في تحويل حلم المواطن العربي إلى واقع يعيشه في المستقبل القريب، والقريب جدا؛ إذ إن أي فاعلية للعرب في هذا القرن وفي القرون التالية لن تكون إلا عبر تنفيذ هذا المقترح أو ما يقترب منه على الأرض العربية وبين شعوبها المتطلعة إلى

مستقبل سياسي واعد يجمع في وعائه كل الامكانيات العربية، ويجتمع عليه كل العرب حكاما ومحكومين. إنه هو المقترح الوحيد الذي سيحقق للعرب عناصر التنمية البشرية الثلاث: الرفاه والتمكين والعدالة، وهو الذي من شأنه أن يحقق للعرب السعادة والرفاه الذاتي بلغة كتاب التقرير الدولي للتنمية البشرية[1]، إذ من شأنه أن يوسع من المشاركة السياسية للعرب حتى يتمتعوا بحرياتهم في ظل وطن عربي متسع وواحد، ويستوعب مشاركة كل أبنائه، ومن شأنه تمكين أفراده وتنمية قدرتهم على التغيير وتحقيق كل ما ينشدونه من تقدم، كما أن من شأنه أن يحس الجميع في ظله بالعدالة والإنصاف بما يأخذه من نصيب عادل من الثروة العربية جزاء بذل كل جهده في تخصصه، ومشاركته الفاعلة في تحقيق التقدم والرخاء لوطنه العربي ككل.

***

(1) انظر التقرير الدولي للتنمية البشرية لعام 2010م الذي أصدرته هيئة الأمم المتحدة، الترجمة العربية، ص 22.

مؤلفات الأستاذ الدكتور / مصطفى النشار

1 – نظرية العلم الأرسطية – دراسة في منطق المعرفة العلمية عند أرسطو، 1968م.

2 – فكرة الألوهية عند أفلاطون وأثرها في الفلسفة الإسلامية والغربية، 1984م.

3 – نظرية المعرفة عند أرسطو، 1985م.

4 – فلاسفة أيقظوا العالم، 1988م.

5 – نحو تأريخ جديد للفلسفة القديمة – دراسات في الفلسفة المصرية واليونانية، 1992م.

6 – نحو رؤية جديدة للتأريخ الفلسفي باللغة العربية، 1995م.

7 – مدرسة الإسكندرية الفلسفية بين التراث الشرقي والفلسفة اليونانية، 1995م.

8 – فلسفة التاريخ – معناها ومذاهبها، 1995م.

9 – التفكير الفلسفي للصف الثالث الثانوي الأدبي (بالاشتراك)، 1995م.

10 – التفكير المنطقي للصف الثالث الثانوي الأدبي (بالاشتراك)، 1995م.

11 – مكانة المرأة في فلسفة أفلاطون – قراءة في محاورتي «الجمهورية والقوانين»، 1997م.

12 – من التاريخ إلى فلسفة التاريخ – قراءة في الفكر التاريخي عند اليونان، 1997م.

13 – المصادر الشرقية للفلسفة اليونانية، 1997م.

14 – مدخل لقراءة الفكر الفلسفي عند اليونان، 1997م.

15 – مدخل جديد إلى الفلسفة، 1998م.

16 – الخطاب السياسي في مصر القديمة، 1998م.

17 – تاريخ الفلسفة اليونانية من منظور شرقي (الجزء الأول) السابقون على السوفسطائيين، 1998م.

18 – ضد العولمة، 1999م.

19 – في فلسفة الثقافة، 1999م.

20 – تطور الفكر السياسي القديم من صولون حتى ابن خلدون، 1999م.

21 – تاريخ الفلسفة القديمة من منظور شرقي (الجزء الثاني)، السوفسطائيون – سقراط – أفلاطون، 2000م.

22 – بين قرنين – معًا إلى الألفية السابعة، 2000م.

23 – رواد التجديد في الفلسفة المصرية المعاصرة في القرن العشرين، 2002م.

24 – أرسطو طاليس – حياته وفلسفته، 2002م.

25 – أعلام التراث الفلسفي المصري (1) ذو النون المصري – رائد التصوف الإسلامي، 2002م.

26 – أعلام التراث الفلسفي المصري (2) علي بن رضوان وفلسفته النقدية، 2003م.

27 – أعلام التراث الفلسفي المصري (3) زكي نجيب محمود والحوار الأخير، 2003م.

28 – ما بعد العولمة – قراءة لمستقبل التفاعل الحضاري، 2003م.

29 – حقوق الإنسان المعاصر بين الخطاب النظري والواقع العملي، 2004م.

30 – الفكر الفلسفي في مصر القديمة، 2004م.

31 – ثقافة التقدم وتحديث مصر، 2004م.

32 – الفلسفة التطبيقية – الفلسفة لخدمة قضايانا القومية في ظل التحديات المعاصرة (تحرير)، 2005م.

33 – فلسفة أرسطو والمدارس المتأخرة، 2005م.

34 – التفكير العلمي – الأسس والمهارات (بالاشتراك)، 2005م.

35 – في فلسفة الحضارة – جدل الأنا والآخر – نحو بناء حضارة إنسانية واحدة، 2006م.

36 – الحرية والديمقراطية والمواطنة – قراءة في فلسفة أرسطو السياسية، 2008م.

37 – في فلسفة التعليم – نحو إصلاح الفكر التربوي العربي للقرن الحادي والعشرين، 2008م.

38 – العلاج بالفلسفة – بحوث ومقالات في الفلسفة التطبيقية وفلسفة الفعل، 2010م.

39 – الإنسان والحكمة والسعادة في الفلسفة اليونانية، 2010م.

40 – تاريخ العلم عند العرب، 2011م.

41 – أعلام الفلسفة – حياتهم ومذاهبهم، 2011م.

42 – مدخل إلى الفلسفة السياسية والاجتماعية، 2011م.

43 – مدخل إلى الفلسفة الشرقية القديمة، 2012م.

44 – فلسفة التاريخ: معناها ونشأتها وأهم مذاهبها، 2012م.

45– التفكير الفلسفي – الأسس والمهارات وتطبيقاتها، 2013م.

46– د. محمد مهران إنسانا وعالما وفيلسوفا (إعداد وتحرير وتقديم)، 2013م.

47– تاريخ الفلسفة اليونانية من منظور شرقي – الجزء الثالث – أرسطو طاليس ومذهبه الفلسفي ونظرياته العلمية، 2013م.

48– تاريخ الفلسفة اليونانية من منظور شرقي – الجزء الرابع – المدارس الفلسفية اليونانية في العصر الهللينستي، 2013م.

49– مبادئ التفكير الفلسفي والعلمي للصف الأول الثانوي بمصر، (بالاشتراك)، 2013م.

50– د. عبد الغفار مكاوي إنسانا وفيلسوفًا وأديبًا (إشراف وتحرير وتقديم)، 2014م.

51– الأورجانون العربي للمستقبل، 2014م.

* * *

المحتويات

الباب الثاني: الأورجانون العربي للقرن الحادي والعشرين

* * *

تُرى ما الأورجانون؟.. الاسم قد يثير الدهشة لغرابته وجدّته!.. ولكن المؤلف قدم لنا تعريفًا له في هذا الكتاب، فهو من حيث اللفظ يعني الآلة أو الأداة، ومن حيث المعنى يتمثل في أُسس وآليات يمكن أن نستخدمها لتغيير نمط تفكيرنا من النمط التقليدي الجامد إلى النمط المتجدد القادر على التفاعل مع كل جديد، سواء كان من حيث مناهج التفكير، أو من حيث أدوات الحياة والسلوك فيها.

وأوضح المؤلف كذلك أننا إزاء مشكلات العصر وصراعاته، أحوج ما نكون إلى ما يشبه الأورجانون؛ أي الوسيلة التي ترسم لنا خارطة طريق للتفاعل مع تحديات الواقع وأزماته، وتوجهنا إلى الكيفية التي نعمل بها - ونتعامل - لتحقيق المستقبل الأفضل.

إن الماضي - ببساطة - مضى ولن يعود، والحاضر مآله إلى أن يكون ماضيًا؛ ومن ثمّ فعلينا أن نجتهد للتأمل في المستقبل والتخطيط لما سنفعله فيه بفكر متفتح وعقل مستنير، واثق من نفسه، من قدرته على تحقيق الإبداع في كل مجالات الحياة الإنسانية.

إن الكتاب يكشف حقيقة تخاذل علماء العرب والمسلمين، حينما وقعوا تحت تأثير وهم التفوق الغربي علميًّا، ويُشير إلى ضرورة التخلص من هذا الإحساس الزائف؛ لأن العلم في مختلف فروعه إرث بشري، شارك في صنعه كل البشر.

لعل السؤال المهم الآن - والضاغط على كل عصب - هو: ألم يحن الوقت بعد لبزوغ فجر نهضة جديدة وحقيقية، رغم أننا نحاول البحث عنها منذ أكثر من مائتي عام؟!.. وكيف نواجه التقدم الغربي؟!

هذا ما سوف نعرفه ونستبينه بين دفتي هذا الكتاب الممتع.. والمفيد أيضًا!


9 789774 279065

الدار المصرية اللبنانية